

امام الطائفة الشريفة - المكتبة

ترجمة كذا

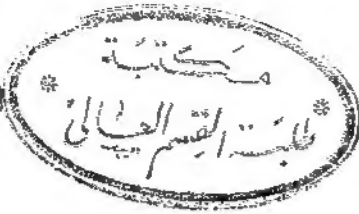
د. حسين الجبوري

عظم

د. مكتبة ابراهيم

مكتبة

الحال: عطاء الله ففهم



المجلد العزيم السعدي
جامعة أم القرى بمكة المكرمة
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه والأصول
شعبة الأصول

الأداء الفضي

رسالة مقدمة لنيل درجة التخصّص الأولى «الماجستير»

٢٩٧٥ ر.

إعداد

٩٥٩

عطاء الله ففهم



إشراف

فضيلة الدكتور زكريا عطاء

١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م

مكتبة
مجمع الترمذی
بیت الترمذی



شكر و تقدير

الحمد لله وحده ، و الصلاة و السلام على من لا نبى بعده ، وعلى آله
وصحبه و من دعا بدعوتيه ، رب أوزعنى أن أشكر نعمتك التى أنعمت على
فلقد وفقتنى بفضلك وكرمك لاتمام هذا البحث ، فلك الحمد و الشكر كما
ينبغي لجلالك و كبريائك .

و بعد : فعلا بقول الرسول عليه وآله وسلم : " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " (١)
أتقدم بأخلص الشكر و أعمق التقدير و الامتنان ^{للشيخ} لأخ الكريم ، فضيلة الأستاذ
الدكتور : كمال حماد الذى تولى الإشراف على هذه الرسالة بكل صدق
و إخلاص ، و منحنى من وقته الثمين و نصحه الغالى ^{الشيخ} ولم يأل جهدا فى
مواكبة هذا البحث ليخرج بشكله الحالى ، فكان لعلمه الغزير و ملاحظاته
الدقيقة و توجيهاته السديدة الأثر الكبير فى سبيل إنجاز هذه الرسالة .
و لقد لمست منه طوال فترة إعداد هذه الرسالة المعاملة ^{التي} الصادقة
و أخلاقا سامية فجزاء الله عني و عن ^{أبنائه} الطلاب خير الجزاء و نفعه
بعلمه و أخلاقه يوم لا ينفع مال و لا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .
كما أتقدم بالشكر للقائمين على كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية
لما يبذلونه من الجهود فى سبيل نشر العلم .

كما أزجى الشكر و الثناء لجميع الإخوة فى الله الذين أسدوا إليّ أى عون
أو مساعدة فى إعداد هذه الرسالة ، و الله سبحانه و تعالى أسأل أن يوفق
الجميع لما يحبه و يرضاه ، و أن يحشرنا و إياهم مع الذين أنعم
الله عليهم من النبيين و الصديقين و الشهداء و الصالحين ، و صلى الله
على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين و على آله و أصحابه إلى يوم الدين .

(١) رواه أبوداود فى كتاب الأدب ، باب فى شكر المعروف ١٥٧/٥ - ١٥٨ ،
و الترمذى - مع التقديم و التأخير فى اللفظ - فى كتاب البر و الصلة ،
باب ما جاء فى الشكر لمن أحسن إليك ٣٣٩ / ٤ و أحمد فى المسند ٢٩٥/٢ .
وقال : حديث حسن صحيح

المقدمة

إن الحمد لله نحمده و نستعينه و نستهديه و نستغفره و نتوب إليه ،
و نعوذ بالله من شرور أنفسنا و سيئات أعمالنا . من يهده الله فهو المهتد
و من يضل الله فلا تجد له وليا مرشدا ، و أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك
و أشهد أن سيدنا و نبينا محمداً عبده و رسوله و آمينه على وحيه ، بلغ الرسالة
و أدى الأمانة و نصح الأمة ، صلوات الله و سلامه عليه و على آله و اصحابه
الطيبين الطاهرين و من سار على دربهِ و عمل بسنته الى يوم الدين .

و بعد : فلما كان علم الفقه من أجل العلوم نفعا و أعظمها درجة و أشرفها
منزلة ؛ قال الله تعالى : " فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في
الدين و لينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون " (١) و قال : " ومن
يسؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا " (٢) ورد عن ابن عباس (٣) رضى الله عنه
أن الحكمة معرفة الأحكام من الحلال و الحرام (٤)

و قال عليه الصلاة و السلام : " من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين " (٥)
و لا غرو ؛ إذ بمعرفته و الالتزام به تصح عبادات المسلمين و تستقيم معاملاتهم
بل و سائر شئون حياتهم ؛ لذلك كله اعتنى العلماء المسلمون المخلصون قديما

(١) سورة التوبة ، آية ١٢٢ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٦٩ .

(٣) هو أبو العباس ، عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، ابن عم رسول الله
صلى الله عليه وسلم و ترجمان القرآن . كان يسمى البحر و الحبر . شهد مع
على رضى الله عنه . الجمل و صفين و النهروان ، توفي بالطائفة سنة ٦٨ هـ .

انظر : الاستيعاب ٩٣٣/٣ - ٩٣٩ ، الإصابة ٣٣٠/٢ - ٣٣٤ .

(٤) انظر : تفسير الطبرى (جامع البيان في تفسير القرآن) ٦٠/٣ .

(٥) رواه البخارى في صحيحه ، كتاب العلم ، باب العلم قبل القول و العمل ٢٥/١ ،
و مسلم في كتاب الإمامة ، باب فضل الرمي و الحث عليه ، و ذم من علمه ثم

و حديثا - بهذا العلم الاسلامي الجليل ، فبحثوا عن حكم جميع القضايا الواقعية ، و الحوادث والنوازل المستجدة ، و المسائل المختلفة التي طرأت في المجتمع الاسلامي على مر الزمان و عبر الأجيال في مظانها الأصلية و مداركها الأساسية ، فما تركوا صغيرة و لا كبيرة الا و قد استنبطوا حكمها من الأدلة التفصيلية على ضوء* القواعد الكلية و الضوابط الأصولية التي تمثل المعيار الصحيح للاحتياط و الاجتهاد السليم، غير أن مناهج الأصوليين في معرفة تلك القواعد الكلية و تأسيسها لم تكن واحدة ، فمن العلماء من كان يستخرج القاعدة من الفروع الفقهية التي وردت عن أئمتهم ، و منهم من كان يضع القاعدة مدعومة بالدليل من غير التفات الى تطبيقها على الفروع الفقهية المنقولة عن أئمتهم المجتهدين ، كما أن البعض الآخر جمعوا بين الطريقتين ، فوضعوا القواعد مدعومة بالبراهين ثم بينوا تطبيقها على الفروع الفقهية.

و لما من الله عزوجل عليّ بأن ألتحق بقسم الدراسات العليا الشرعية فرع الفقه و الأصول و كان من متطلبات القسم - لنيل درجة الماجستير - أن يكتب الطالب بحثا علميا في مجال تخصصه أردت أن أكتب في موضوع أصولي ذي طابع فقهي أي في موضوع لا تقتصر فائدته على بيان القواعد و المسائل الأصولية البحتة بل يتناول التطبيقات الفقهية و المسائل الفرعية أيضا ، فوقع اختياري على موضوع (الأداء و القضاء) حيث تتحقق فيه تلك المزية و يشتمل على تلك الخصوصية ، و مما زادني رغبة في الكتابة فيه هو :

أولا : أن هذا الموضوع له ارتباط و صلة وثيقة و مباشرة بالفرائض ذات المواقيت المعلومة و الساعات المحدودة و خصوصا فريضة الصوم و الصلاة و لا يخفى ما لهذين الركنتين من الأهمية العظيمة في الشريعة .

ثانيا : انطلاقا من قول الله عزوجل : " و ما خلقت الجن و الانس الا ليعبدون " (١)

فان المؤمن المكلف يسعى دائما لأن يأتي بالعبادة موافقة للشرع كما أمر بها ،
و هذا لا يتم الا عن طريق معرفة الأداء .

ثالثا : أن في هذا الموضوع بياننا لما جاءت به الشريعة السمحة من اليسر
و السهولة ؛ اذ لو كلف الانسان بالأداء فقط في كل حال و لم يشرع القضاء لكان
في ذلك حرج و عنت و مشقة ، و قد رفعها الله عزوجل عن أمة محمد صلى الله عليه
وسلم كما جاء في قوله سبحانه و تعالى : " وما جعل عليكم في الدين من حرج " (١)
رابعا : أن هذا الموضوع فضلا عن العبادات يتعلق بما يواجه المسلم في
حياته اليومية من المعاملات ؛ و ذلك لأن الحنفية يطلقون الأداء بمعناه
الأعم ، ليشمل المعاملات كما يتناول العبادات .

منهج البحث : لقد اتبعت في تناول موضوعات هذه الرسالة المنهج الآتي :

- ١ - جمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية المعتمدة ، ثم تهذيبها وتنسيقها
ضمن إطار شامل و متكامل لتصوير الموضوع .
- ٢ - عند التعريف بشيء ما ، أذكر جميع التعريفات الواردة فيه مع الشرح والمقارنة
ان اقتضى المقام ذلك وإلا اكتفيت بتعريف واحد أو أكثر حسب ما يتطلبه المقام .
- ٣ - قمت بتقرير كل موضوع من موضوعات البحث ، فان كان فيه خلافا حررت موضع
الخلافا ، ثم بينت هل الخلاف فيه لفظي أو حقيقي - إذا لم يكن الأمر -
واضحا - و على الثاني أوردت فيه آراء العلماء - الأصوليين و الفقهاء - مبني
الأدلة و الحجج النقلية و العقلية التي استدلو بها مع مناقشتها - إن أمكن -
و اقتباس كلامهم في الغالب الكثير للتوضيح و الاستشهاد و التأكد من صحة
نسبة القول الى صاحبه ، ثم تبين ما ظهر لي راجعا تمثيا مع الدليل ،
لأن الحق ضالة المؤمن فهو أحق بالأخذ به حيثما وجده ، و ما لم أترصد فيه
الى وجه الحق تركته لمن هو أوسع مني علما و أكثر فهما و دقة

" فرب حامل فقه الى من هو أفقه منه " كما قال عليه الصلاة والسلام . (١)

٤ - بينت وجوه الاستدلال من الأدلة إلا إذا كان ذلك واضحا لاحتياج اليه .

٥ - أظهرت القواعد التي وضعها الأصوليون لتكون أساسا لبناء الفروع الفقهية على الأدلة التفصيلية .

٦ - ربطت الفروع الفقهية بأصولها ؛ لتكون أمثلة تطبيقية و أنموذجا لفرس الملكة الفقهية في النفس .

٧ - حاولت بقدر المستطاع الالتزام و التقيد بالموضوع و عدم الخروج عنه الى أمور أخرى تشتت ذهن القارئ و تبعده عن الموضوع ، فان بدا لي أن الحاجة ملحة الى تفصيلها بينتها في الهامش .

٨ - التزمت الأمانة العلمية في عزو الأقوال الى أصحابها و حاولت بقدر الإمكان أن آخذ كل قول من كتاب قائله إن ~~مقتضى~~ عثرت عليه ، فان لم أتمكن

أعتمدت في نقل قوله على كتب أصحابه المعتمدين و لم أخرج عن هذا إلا نادرا جدا .

٩ - بينت مواضع الآيات - الواردة في صلب الرسالة أو في هامشها - من القرآن الكريم و ذلك بذكر السورة و رقم الآية .

١٠ - خرجت الأحاديث - الواردة في صلب الرسالة أو في هامشها - من كتب الحديث كما بينت مراجع الآثار ، و ذلك بذكر الكتاب و الباب و الجزء و الصفحة التي وردت فيها تلك الأحاديث و الآثار ؛ ليسهل على القارئ الرجوع للتأكد من صحة هذا العزو .

١١ - ترجمت لجميع الأعلام الواردة في صلب الرسالة إلا ما لم أعثر على ترجمته ، و هذا قليل جدا .

هذا هو المنهج الذي سلكته في اعداد هذه الرسالة و أرجو أن أكون قد وفقت ، فان كان ذلك فهو بفضل من الله عزوجل و هذا ما كنت أريده ، و ان كان غيره فعذري أنني قد بذلت كل ما في وسعي و لا يكلف الله نفسا الا وسعها .

و مهما يكن من شيء فان القارئ لهذه الرسالة المتواضعة ليجد أنها لم تقتصر على معالجة الموضوع من وجهة نظر الأصوليين فقط ، بل تعرضت لدراساتها من

(١) جزء من حديث رواه أبوداود في كتاب العلم ، باب فضل نشر العلم ٦٨/٤ - ٦٩ ، و الترمذي في كتاب العلم ، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع ٣٤ / ٥ ، و ابن ماجه في المقدمة ، باب من بلغ علما ٨٤/١ ، و أحمد في المسند ١٨٣/٥ ، و الدارمي في المقدمة ، باب الاقتداء بالعلماء ٢٤/١ .

الزاوية الفقهية أيضا مما كلف الباحث مراجعة كثير من الكتب الفقهية .
خطة البحث : قبل الخوض في غمار هذا الموضوع و تفصيلاته أود أن أضع
 أمام القارئ المخطط العام الشامل للموضوع حتى يكون لديه ^{تصور} ~~خطة~~ عن ترتيبه
 و تنظيمه فأقول :

تحتوى الرسالة على بحث تمهيدى و بايين و خاتمة .
 البحث التمهيدي يشتمل على فصلين :

الفصل الأول : في الحكم الشرعى
 و فيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : تعريف الحكم الشرعى .
- المبحث الثانى : تقسيم الحكم الشرعى .
- المبحث الثالث : متعلقات الحكم التكليفي .

الفصل الثانى : الأمر
 و فيه مبحثان :

- المبحث الأول : تعريف الأمر .
- المبحث الثانى : مقتضى الأمر .

الباب الأول
 الأداء

و يشتمل على ستة فصول :

- الفصل الأول : تعريف الأداء .
- الفصل الثانى : شمول وصف الأداء للواجب و المندوب .
- الفصل الثالث : الأداء فى المؤقتات و فى غيرها .
- الفصل الرابع : أقسام الأداء و تطبيقاته .
- الفصل الخامس : القدرة المشروطة لوجوب الأداء .
- الفصل السادس : الإعادة و مدى اعتبارها قسما من الأداء .

الباب الثانى
 القضاء

و يشتمل على خمسة فصول :

- الفصل الأول : تعريف القضاء .

الفصل الثانى : هل القضاء يجرى فى المطلوب غير الواجب وغير المؤقتات .

الفصل الثالث : هل القضاء يثبت بما وجب به الأداء أو بأمر آخر .

الفصل الرابع : أقسام القضاء و تطبيقاته .

الفصل الخامس : إطلاق الأداء على القضاء و العكس .

أما الخاتمة : ففيها ذكر لأهم النتائج التي توصل اليها البحث .

وإني إذ أقدم هذه الرسالة المتمثلة في تلك الفصول و المباحث
لعلى يقين بأننى لم أعط الموضوع كل حقه من البحث و الدراسة، غير
أننى آمل أن تكون الرسالة قد أسهمت الى حد كبير في إبراز صورة
شاملة و مركزة عن الأداء و القضاء ، و أن تكون الكتابة فيهما
حافزا للآخرين على تطوير هذه الدراسة ، و الله أسأل أن يجعل هذا
الجهود القليل المتواضع ^{بإخلاص} لوجهه الكريم إنه نعم
المولى و نعم الوكيل ، و صلى الله على سيدنا محمد الأمين
و على آله و صحبه أجمعين .

البحث التمهيدي

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : الحكم الشرعي

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تعريف الحكم الشرعي .

المبحث الثاني : تقسيم الحكم الشرعي .

المبحث الثالث : متعلقات الحكم التكليفي .

الفصل الثاني : الأمر

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : تعريف الأمر .

المبحث الثاني : مقتضى الأمر .

المبحث الأول

تعريف الحكم الشرعى

الحكم فى اللغة: مصدر بمعنى القضاء ، يقال : حكم يحكم بينهم — أى قضى ، وأصله المنع ، فيقال : حكمت عليه بكذا ، اذا منعته من خلافه فلم يقدر على الخروج من ذلك .

وحكمت بين القوم : فصلت بينهم ، فأنا حاكم ، وحكم - بفتحتين - والجمع حكام ، ويجوز بالواو والنون ، ومنه اشتقاق: الحكمة ، لأنها تمنع صاحبها من أخلاق الأذال (١)

وأما فى الاصطلاح : فقد عرف الأصوليون الحكم الشرعى بتعريفات متعددة يمكن ارجاعها الى ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى: هى التى تنص عموماً على أن الحكم الشرعى عبارة عن خطاب الله تعالى اذا تعلق بأفعال المكلفين ، واليه ذهب الامام الغزالى (٢)

(١) انظر: المصباح للجوهري كتاب الميم، فصل الحاء ١٩٠١/٥ - ١٩٠٢ ؛
المصباح المنير ، كتاب الحاء ، مادة الحاء مع الكاف ، وما يثلاثهما =
١٥٧ / ١ - ١٥٨ .

(٢) هو أبو حامد ، محمد بن محمد بن محمد الطوسى الشافعى الامام الجليل ، حجة الاسلام الذى جمع أشعات العلوم ، لازم امام الحرمين وبرز فى الجدل و الخلاف ، والمنطق ، والفلسفة ، وأصول الفقه والحكمة . كان شديد الذكاء والادراك ، قوى الحافظة والمناظرة ، أثنى عليه كثيرون . من مؤلفاته : " المستصفى " و " المنخول " و " الوجيز " و " احياء علوم الدين " توفى سنة ٥٠٥ هـ .
انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ١/ ١٩١ فمابعدهما ؛ شذرات الذهب ٤ / ١٠ - ١٣ ؛ الفتح المبين ٢ / ٨ - ١٠ .

وابن السبكي^(١) ، ونقله ابن النجار الحنبلي^(٢) .

المجموعة الثانية من هذه التعريفات هي التي تصرح بأنه : عبارة
عن خطاب الشرع المتعلق بأفعال المكلفين ، بالافتضاء ، أو التخيير ،
وهذا تعريف الامام الرازي^(٣) ،

(١) هو أبو نصر ، قاضى القضاة تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن
عبد الكافي السبكي ، الشافعي ، تفقه على أبيه و على الذهبي ، بسرع
في الفقه و الأصول والحديث والأب والتاريخ . كان ذابلاً ، وذكاء مفرد .
من مؤلفاته : جمع الجوامع و شرحه المسمى بـ " منع الموانع " و شرح منهاج
البيضاوي في الأصول ، وطبقات الشافعية الكبرى و القواعد المشتملة على
الأشباه و النظائر ، توفي سنة ٢٢١ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لابن هداية الله ٩٠ ، الفتح المبين ٢ / ١٨٤ - ١٨٥ ؛
شذرات الذهب ٦ / ٢٢١ - ٢٢٢ ؛ معجم المؤلفين ٦ / ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٢) هو أبو البقاء ، تقي الدين ، محمد بن شهاب الدين أحمد بن
عبد العزيز الشهير بابن النجار الحنبلي ، المصري ، القاضى ،
من مؤلفاته : " منتهى الارادات في جمع المقنع مع التنقيح و زيادات "
و " شرح الكوكب المنير " في أصول الفقه . توفي سنة ٩٢٢ هـ .
انظر : الأعلام ٦ / ٢٣٣ ؛ كشف الظنون ٢ / ١٨٥٣ .

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الشافعي المعروف
بالفخر الرازي - كما يقال له ابن خطيب الري - ، العلامة المفسر ،
الفقيه ، الأصولي ، من أبرز علماء عصره ، صاحب اليد الطولى
باللغة العربية و الفارسية . من مؤلفاته : " مفاتيح الغيب "
و " المحصول " و " المنتخب " و " المعالم " و " المطالب العالية "
و " الاربعين " توفي سنة ٦٠٦ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ٨ / ٨١ ، ٨٦ ، ٨٧ ؛ البدايعة
والنهاية ١٣ / ٥٥ ؛ شذرات الذهب ٥ / ٢١ .

والبيضاوى^(١)، وابن عبد الشكور^(٢).

المجموعة الثالثة : هي التي تحكى و تفيد أن الحكم الشرعى عبارة
عن خطاب الله عز وجل المتعلق بأفعال المكلفين ، بالاعتضاء ،
أو التحيير ، أو الوضع . و اليه اتجه الآمدي^(٣) ،

(١) هو أبو الخير ، القاضى ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوى
- بفتح الباء - نسبة الى البيضا - من بلاد فارس - الشافعى . كان علامة ،
اماماً مبرزاً ، نظاراً ، متعبداً ، عارفاً بالأصلين ، والفقه ، والتفسير ،
والعربية ، والمنطق ، من مصنفاته : " المنهاج " فى أصول الفقه ،
و " الفاية القصوى " فى الفقه . و " الطوالع " فى الكلام ، توفى سنة ٦٨٥ هـ .
انظر : شذرات الذهب ٥ / ٣٩٢ ، ٣٩٣ ؛ طبقات الشافعية لابن السبكي ٨ / ١٥٢ ؛
طبقات المفسرين للداودى ١ / ٢٤٢ .

(٢) هو محب الله بن عبد الشكور البهارى الهندى القاضى ، الشيخ ، المدقق ،
الفقيه الحنفى ، الأصولى ، المنطقى ، البحاثة ، المحقق . كان معروفاً
بالصلاح والتقوى . بدأ طلب العلم فى مستقبل عمره ، ودرس أهم الكتب
المشهورة فى عصره ، ثم انقطع الى حوزة قدوة المحققين الشيخ قطب الدين ،
فتفرغ من العلوم عنده . من مؤلفاته : " سلم الثبوت " فى أصول الفقه ،
و " سلم العلوم " فى المنطق ، و رسالة تسمى " المفاظة العامة للورود "
- توفى سنة ١١١٩ هـ .

انظر : الفتح المبين ٣ / ١٢٢ ؛ الأعلام ٦ / ١٦٩ .

(٣) هو أبو الحسن ، على بن أبى على بن محمد بن سالم الثعلبى سيف الدين
الآمدي الأصولى ، المتكلم ، العلامة ، المتفنن فى علم النظر والحكمة ،
كان حنبلياً ثم انتقل الى مذهب الشافعى ^{يقال : إنه} حفظ " الوسيط " و " المستصفى "
للغزالي . من مصنفاته : " الإحكام فى أصول الأحكام " و " المنتهى " فى
أصول الفقه ، و " أبقار الأفكار " فى أصول الدين . توفى سنة ٦٣١ هـ .
انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ٨ / ٣٠٦ ؛ ٣٠٧ ، شذرات الذهب ٥ / ١٤٤ ، ١٤٥ ،
الفتح المبين ٣ / ٥٢ - ٥٨ .

وذكره ابن الحاجب المالكي (١) ، ورجحه صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود (٢) ، و الكمال بن الهمام (٣) .

(١) هو أبو عمرو ، عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردى ، المالكي ، المعروف بابن الحاجب ، المولود بـ " إسنا - بلدة صغيرة بالصعيد الأعلى من مصر - أخذ القراءة عن الشاطبي وغيره ، تفقه في مذهب مالك ، وبرع في الأصول والعربية ، من تصانيفه : " منتهى السؤل و الأمل في علمي الأصول والجدل " في أصول الفقه ، و " الجامع بين الأمهات " في الفقه ، و " الكافية " في النحو ، و " الشافية " في التصريف . توفي سنة ٦٤٦ هـ .
انظر : مذكرات الذهب ٥ / ٢٣٤ - ٢٣٥ ، و الديباج المذهب ٢ / ٨٦ - ٨٩ ، و الأعلام ٤ / ٣٧٤ .

(٢) هو صدر الشريعة الأصغر عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة محمود بن أحمد المحبوبي ، الامام الحنفي ، حافظ قوانين الشريعة ، عظيم القدر ، العالم المحقق ، الحبر المدقق ، شيخ الأصول والفروع ، المفسر المحدث ، النحوي اللغوي ، الأديب المتكلم ، المنطقي ، من مؤلفاته : " التنقيح " وشرحه " التوضيح " في أصول الفقه ، شرح كتاب " الوقاية " من تصانيف جده تاج الشريعة و " النقاية " مختصر الوقاية ، و " المقدمات الأربعة " توفي سنة ٧٤٧ هـ .

انظر : الفوائد البهية ١٠٩ - ١١٠ ، و تاج التراجم ٤٠ .
(٣) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد كمال الدين الشهير بابن الهمام الحنفي ، السيواني - بلدة من بلاد الروم - ، ثم السكندري ، تزوج والده بالاسكندرية بمصر فولدت له كمال الدين ، كان اماما نظارا ، فروعيا ، أصوليا ، محدثا ، مفسرا ، حافظا ، نحويا كلاميا ، منطقيًا ، جدليا ، وفاريا في البحث ، من مؤلفاته : شرح " الهداية " المسمى بـ " فتح القدير " - انتهى فيه الى كتاب الوكالة - ، و " التحرير " في أصول الفقه . توفي عام ٨٦١ هـ .
انظر : الفوائد البهية ١٨٠ - ١٨١ ، و حن المحاضرة ١ / ٤٧٤ .

واختاره الشوكاني. (١)

واليك بيان هذه المذاهب بالتفصيل :

فنقول : عرف الامام الغزالي الحكم بقوايه : " خطاب الشرع اذا تعلق بأفعال المكلفين " (٢)

واعترض (٣) عليه بكونه غير مانع ، لأن الحد يصدق على قول الله

عز وجل : " والله خلقكم و ما تعملون " (٤) . وقوله : " الله خالق كل شيء " (٥) .

حيث انهما خطابان من الله عز وجل ، ولهما تعلق بأفعال المكلفين ،

لأن الآية الأولى نصت على أن فعل المكلف مخلوق لله تعالى ، كما دلت الآية

الثانية على ذلك . اذ فعل المكلف من ضمن ما خلق المولى سبحانه وتعالى ..

(١) هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ، الفقيه ، المجتهد

المفسر ، المحدث ، الأصولي ، من كبار علماء اليمن ، حفظ كتباً

كثيرة من مختصرات العلوم كالكاافية ، و الشافية ، و مختصر المنتهى

لابن الحاجب ، مهر في الفنون و درس فيها ، كان كثير الاشتغال بمطالعة

كتب التواريخ و مجاميع الأئمة ، كما كان يفتي أهل مدينة صنعاء و من يفد

اليها . من مؤلفاته : إرشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول ،

و " نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار ، و البدر الطالع ،

توفى سنة ١٢٥٠ هـ .

انظر : البدر الطالع ٢ / ٢١٤ فما بعدها ، الفتح المبين ٣ / ١٤٤ ، الأعلام .

٧ / ١٩٠ - ١٩١ .

(٢) المستقصى ١ / ٥٥ .

(٣) قال ابن الحاجب " الحكم قبل خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال

المكلفين ، فورد مثل : " والله خلقكم و ما تعملون " مختصر المنتهى ١ / ٢٢٠ .

(٤) سورة الصافات ، آية ٩٦ .

(٥) سورة الزمر ، آية ٦٢ .

ولا يعتبران حكميين شرعيين بالاتفاق (١) .

لكن العلامة العضد (٢) دافع عن تعريف الفزالي بقوله : " ويمكن الذب عنه بأن الألفاظ المستعملة في الحدود تعتبر فيها الحيثية ، وإن لم يصرح بها فيصير المعنى : المتعلق بأفعال المكلفين من حيث هم مكلفون . وقوله : " والله خلقكم و ما تعملون (٣) " لم يتعلق به من حيث هو فعل مكلف ، ولذلك عم المكلف وغيره (٤) " وهذه الحيثية هي التي صرح بها ابن السبكي في تعريفه للحكم الشرعي ، حيث قال : " والحكم خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث إنه مكلف (٥) " .

و أما ابن النجار الحنبلي فقد جاء في كتابه : " وقال كثير من العلماء ان الحكم الشرعي خطابه المتعلق بفعل المكلف (٦) " .

وفي المجموعة الثانية نرى فريقا من الأصوليين صرحوا بزيادة قيد الاقتضاء ، أو التخيير ، دفعا للانتقادات التي وردت على تعريف الفزالي - ومن نهج نهجه - ومع ذلك لم تسلم تلك التعريفات من الاعتراضات .

(١) انظر : الأحكام للآمدى ١ / ٢٢ .

(٢) هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار القاضي عضد الدين الأيجي - نسبة إلى أيج من نواحي شيراز - الشافعي ، كان إماما ما في المعقول ، عالما بالأصول ، والمعاني ، والعربية ، شاركا في الفنون ، انجب تلامذة عظاما مثل : سعد الدين التفتازاني . من مؤلفاته " شرح مختصر ابن الحاجب " و " المواقف " و " الجواهر " توفي سنة ٧٥٦ هـ . انظر : الدرر الكامنة ٢ / ٤٢٩ - ٤٣٠ ، بغية الوعاة ٢ / ٧٥ ، شذرات الذهب ٦ / ١٧٤ .

(٣) سورة المافات ، آية ٩٦ .

(٤) شرح العضد على مختصر المنتهى ١ / ٢٢٢ .

(٥) جمع الجوامع (المطبوع مع حاشية البهاني) ١ / ٤٦ - ٤٩ .

(٦) شرح الكوكب المنير ١ / ٣٢٤ .

فعرف الامام الرازى الحكم الشرعى بأنه : " خطاب المتعلق بأفعال المكلفين بالاعتضاء ، أو التخيير " (١) .

و تبعه البيضاوى فى هذا التعريف - بزيادة لفظ الجلالة - فقال :
 " الحكم خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاعتضاء أو التخيير .
 " (٢) .

وعرفه محب الله بن عبد الشكور بأنه : " خطاب الشرع المتعلق بفعل المكلف باعتضاء ، أو تخييرا " (٣) .

وقد اعترض عليها : بأنها غير جامعة ؛ لعدم شمولها الحكم الوضعى الذى هو خطاب الله تعالى بجعل الشئ سببا ، أو شرطا ، أو مانعا أو صحيحا ، أو فاسدا ، وذلك مثل جعل الدلو سببا لوجوب الصلاة ، و الطهارة شرطا لها ، والنجاسة مانعة عنها ، وعن صحة البيع ، فان هذه الأحكام كلها شرعية ؛ لأنها مستفادة من الشرع - ولا يعملها - التعريف لعدم تعلقها بأفعال المكلفين بالاعتضاء ، أو التخيير . (٤) .

أجاب البيضاوى : عن هذا الاعتراض بجوابين :

الأول : ان هذه الأحكام ليست شرعية ، بل علامات على الأحكام ، فالشرع جعل زوال الشمس علامة على وجوب صلاة الظهر ، و وجود النجاسة على بطلان الصلاة ، وهكذا ...

الثانى : التسليم بكونها أحكاما شرعية ، ولكن هى داخلية فى التعريف ،

(١) المصول ج ، ١ ق ١ ، ص ١٠٢ .

(٢) منهاج الوصول فى علم الأصول (المطبوع مع نهاية السؤل) ١ / ٣٠ .

(٣) مسلم البثبوت (المطبوع مع فواتح الرحموت بهامش المستفى) ١ / ٥٤ .

(٤) انظر : منهاج وشرحه نهاية السؤل ١ / ٣٣ - ٣٥ .

و لانسلم خروجها عنه ، فخطاب الوضع يرجع الى الاقتضا* أو التخيير الأعسم
من الصريح و الضمني ، لأن معنى موجبية الدلوك للصلاة ، هو طلب فعل
الصلاة عند الدلوك ، و معنى جعل الوضوء شرطاً هو طلب الصلاة مع الطهارة ،
و معنى كون النجاسة مانعة هو طلب الترك ، و معنى الصحة إباحة الانتفاع ،
و معنى البطالان حرمة (١)

هذا ، و لقد ضعف الإسنوى (٢) هذين الجوابين ، و قال : " إن الصواب هو
ما سلكه ابن الحاجب من زيادة قيد آخر في الحد و هو الوضع " (٣).

و قد اعتبر هذا القيد في التعريف كل من عبيد الله البخارى ، و الكمال بن الهمام

(١) انظر : المصدر نفسه ٣٦١ - ٣٩.

(٢) هو أبو محمد جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي القرشي الأموى
الإسنوى الشافعي ، الفقيه الأصولي الإمام ، العلامة ، اشتغل بأنواع العلوم
فأتقنها . و كان ناصحاً في التعليم مع التواضع و البر ، تخرج به خلق
كثير ، و انتهت اليه رئاسة الشافعية في زمانه ، فكان شيخهم و مدرّسهم
و مفتيهم . من مؤلفاته : " نهاية السؤل " شرح منهاج البيضاوى ،
و " التمهيد في تخريج الفروع على الأصول " توفي سنة ٧٧٢ هـ .

انظر : شذرات الذهب ٢٢٣/٦ - ٢٢٤ ، الدرر الكامنة ٤٦٣/٢ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ،
الأعلام ١١٩/٤ .

(٣) نهاية السؤل ٣٩/١ . قال الإسنوى : " واعلم أن في موجبية الدلوك ثلاثة
أمور : أحدها : وجوب الظهر ، و لا إشكال في أنه من الأحكام .
والثاني : نفس الدلوك و هو زوال الشمس و ليس حكماً بلانزاع بل علامة عليه .
والثالث : كون الزوال موجباً و هو ما أورده المعتزلة ، و لهذا عبروا
عنه بالموجبية و استدلوا على كونه حكماً بكونه مستفاداً من الشرع و أنه
لا معنى للشرعى الا ذلك ، و إذا كان كذلك فكيف يحسن الجواب بأنه علامة
على الحكم إنما العلامة هو نفس الزوال ، و كذلك القول في المانعية . =

والشوكانى (١).

أما الآمدى فقد عرف الحكم بتعريف يلتقى فيه - حسب ما شرحه - مع تعريف ابن الحاجب فقال : إنه " خطاب الشرع المفيد فائدة شرعية " .
فقولنا : (خطاب الشرع) احتراز عن خطاب غيره ، والقيد الثانى احتراز عن خطابه بما لا يفيد فائدة شرعية ، كالأخبار عن المعقولات ، والمحسوسات ونحوها ، وهو مطرد منعكس لا غبار عليه ، وإذا عرف معنى الحكم الشرعى فهو إما أن يكون متعلقا بخطاب الطلب ، والاقتضاء ، أو لا يكون ...
وان لم يكن متعلقا بخطاب الاقتضاء فاما أن يكون متعلقا بخطاب التخيير أو غيره ، فان كان الأول : فهو الإباحة ، وان كان الثانى فهو الحكم الوضعى (٢) .

= و أما دعواه أن المعنى بهما اقتضاء الفعل والترك فممنوع أيضا ؛ لأن الموجبية غير الوجوب ، والممانعية غير المنع - كما بيناه - وأما دعواه أن الصحة هى الإباحة فينتقض بالمبيع اذا كان الخيار فيه للبائع فانه صحيح ، ولا يباح للمشتري الانتفاع به ، وأيضاً يقال له صحة العبادات داخلية فى أى الأحكام الخمس " . نهاية السؤل ١ / ٣٩ .

(١) قال صدر الشريعة عبيد الله البخارى : " والبعض لم يذكر الوضعى ؛ لأنه داخل فى الاقتضاء ، أو التخيير ، لأن المعنى من كون الدلوك سبباً للصلاة أنه اذا وجد الدلوك وجبت الصلاة حينئذ والوجوب من باب الاقتضاء ، لكن الحق هو الأول [وهو زيادة قيد الوضع] ؛ لأن المفهوم من التعلق الوضعى تعلق شئ بشئ آخر ، والمفهوم من الحكم التكليفى ليس هذا ، ولزوم أحدهما للآخر فى صورة لا يدل على اتحادهما نوعاً " .
التوضيح (بهامش التلويح) ١ / ١٤ وانظر : تيسير التحرير ٢ / ١٢٨ - ١٣٠ ، ارشاد الفحول ص ٦ .

(٢) الأحكام للآمدى ١ / ٣٣ .

التعريف المختار :

عرف ابن الحاجب الحكم بتعريف جامع مانع ، سليم من الاعتراضات التي وردت على غيره من التعريفات السابقة - صريح في شموله لأفراده بعبارة واضحة فملت الى اختياره ، وهو " خطاب الله تعالى ^{المتعلق} بأفعال المكلفين بالافتضاء " ، أو التخيير ، أو الوضع (١) .

شرح التعريف :

الخطاب في اللغة هو توجيه الكلام المفيد الى الغير بحيث يسمعه ، لأنه مصدر خاطب ، يخاطب ، خطابا ومخاطبة ، اذا وجه الكلام المفيد نحو الغير بحيث يسمعه .

والخطاب لله تعالى " هو : توجيه ما أفاد الى المستمع ، أو من في حكمه والمراد به هنا ما خوطب به وهو كلام الله عز وجل ؛ لأنه هو عبارة عن الحكم الشرعي لا التوجيه ، فهو من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول . والخطاب جنس في التعريف يشمل كل خطاب : سواء أكان من الله تعالى ، أو من ملائكته ، أو من الإنس ، أو من الجن ، و باضافته الى لفظ الجلالة خرج خطاب ما سوى الله تعالى . والمراد بـ " المتعلق " هو ما من شأنه أن يتعلق من باب تسمية الشيء بما يؤثر اليه ،

اذ لو كان المراد به المتعلق بالفعل ، لاعتراض بالخطاب قبل التعلق ، فانه يعتبر حكما ولم يتعلق بفعل المكلف وبذلك يكون التعريف غير جامع . و " الأفعال " جمع فعل ، والمراد به كل ما يصدر من المكلف من : قول ،

(١) مختصر المنتهى (مع شرح العضد) ١ / ٢٢٠ .

أو فعل ، أو اعتقاد ؛ ليعم الاعتقاد و عموم أعمال القلب ، كوجوب النية
و ليعم الأقوال و هي : جميعا ليست من أفعال الجوارح ، وبذلك يكون التعريف
جامعا لأفراح المعرفة .

و " المكلفين " جمع مكلف و هو البالغ العاقل .

و قوله : " المتعلق بأفعال المكلفين " احتراز عن خطابه تعالى المتعلق
بذاته المقدسة نحو : " شهد الله أنه لا اله الا هو " (١) والمتعلق
بصفاته نحو : " الله لا اله الا هو الحي القيوم " (٢) و أفعاله مثل قوله
عز وجل : " الله خالق كل شيء " (٣) و ما تعلق بذات المكلفين
مثل قوله عز وجل : " ولقد خلقناكم ثم صورناكم " (٤) وقوله : " هو الذي
خلقكم من نفس واحدة " (٥) و ما تعلق بالجمادات نحو قوله تبارك وتعالى
" ويوم نسير الجبال " (٦)

" بالاختضاء أو التخيير " : الجار و الفجور متعلق بقوله : " المتعلق "
و " التخيير " معطوف على الاختضاء .

و " الاختضاء " هو الطلب سواء كان الطلب طلب فعل ، أو طلب ترك ، وسواء
كان الطلب جازما أو غير جازم ، فطلب الفعل ان كان جازما فهو الايجاب ،
و ان كان غير جازم فهو النذب ، وطلب الترك ان كان جازما فهو التحريم ،
و ان كان غير جازم فهو الكراهة .

(١) سورة آل عمران ، آية ١٨ .

(٢) سورة آل عمران ، آية ٢ .

(٣) سورة الزمر ، آية ٦٢ .

(٤) سورة الأعراف ، آية ١١ .

(٥) سورة الأعراف ، آية ١٨٩ .

(٦) سورة الكهف ، آية ٤٧ .

أما " التخيير " فهو الإباحة وهي : تسوية . بين الفعل و الترك .
و على ذلك تخرج بهذا القيد الخطابات المقصود فيها الاخبار كقول الله
تعالى " غلبت الروم " (١)
و أما " الوضع " فهو عبارة عن الجعل أى خطاب الله تعالى بجعل الشيء
سببا ، أو شرطا ، أو مانعا ، (٢)

(١) سورة الروم ، آية ٢ .

(٢) انظر : المصول ج ١ ، ق ١ ، ص ١٣٨ ؛ شرح التلويح على التوضيح ١/ ١٣-١٤

شرح الكوكب المنير ١ / ٣٣٤ - ٣٣٦ ؛ نهاية السؤل ١ / ٣٥ .

المبحث الثانى

تقسيم الحكم الشرعى

قسم علماء الأصول الحكم الى تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة
فالحكم الشرعى بتعريفه الأخير - كما تقدم - احتوى نوعين من الأحكام :
التكليفى ، و الوضعى .

أما الحكم التكليفى فهو : خطاب الشرع المقتضى من المكلف طلب الفعل ،
أو طلب الكف عن الفعل ، أو التخيير بين الاثنين ، إما مع الجزم ، أو
عدمه ، فيتضمن جميع أقسام الحكم التكليفى : من الإيجاب ، و الندب ،
و التحريم ، و الكراهة ، و الإباحة ؛ لأن خطاب الله تعالى المتعلق
بفعل المكلف إما أن يرد بطلب الفعل ، أو الكف عنه ، أو التخيير بينهما ،
والأول إما أن يطلب إيقاع الفعل جزماً فهو الإيجاب ، وإما أن يكون طلبه
للفعل غير جازم ، فيسمى ندباً . والثانى إما أن يطلب الكف عن الفعل
حتماً ، فهو التحريم ، وإما أن يطلب طلباً غير جازم ، فهو الكراهة .
و الذى يرد بالتخيير بين الفعل ، وعدمه ، فهو الإباحة ^(١) ، فتصير
أقسام الحكم التكليفى خمسة ، وهذا عند غير الحنفية .

و أما الحنفية فانهم يفرقون بين الطلب بالدليل القطعى ، و الطلب بالدليل
الظنى قائلين : ان الخطاب الطالب للفعل ، أو الكف عنه طلب جزم ،
إما أن يكون ثابتاً بدليل قطعى كالقرآن و السنة المتواترة ، أو لا يكون
كذلك ، فان كان الأول فهو : الافتراض ، و التحريم ، وان كان الثانى فهو

(١) انظر : المختصر فى أصول الفقه لابن اللحام ص ٥٧ - ٥٨ ؛ نهائية

السؤل ١ / ٤٠ ، أصول الفقه لمحمد الخضرى بك ٣٠ - ٣١ .

الايجاب ، و كراهة التحريم (١) .

و أما الحكم الوصفي فهو : خطاب الشرع بجعل الشيء سببا ، أو شرطا أو مانعا (٢) .

ثم انهم قسموا الحكم باعتبار كونه موافقا للدليل ، أو مخالفا له الى رخصة ، وعزيمة .

كما قسموا - الحكم الشرعي - باعتبار الفعل المتعلق - بفتح اللام - الى حسن و قبيح .

كما قسموه أيضا باعتبار توفر الشروط المعتبرة في الفعل - الذي هو متعلق الحكم - وعدم توفرها فيه الى صحة ، وفساد ، وبطلان .

و كذلك قسموه باعتبار تقسيم متعلقه - بفتح اللام - بحسب الزمان الى أداء ، وقضاء ، وإعادة (٣) .

(١) راجع : فواتح الرحموت ١ / ٥٢ - ٥٨ .

(٢) انظر : نهاية السؤل ١ / ٣٥ ، المنخل الى مذهب الامام أحمد ، ص ١٥٨ .

(٣) راجع : المحصول ، ج ١ ، ق ١ ، ص ١٣٢ ، نهاية السؤل ١ / ٥٨ ،

مناهج العقول (المطبوع بهامش نهاية السؤل) ١ / ٦٤ .

المبحث الثالث

متعلقات الحكم التكليفي

ان لأقسام الحكم التكليفي متعلقات من الفعل ، فالفعل الذي يتعلق به الإيجاب يسمى واجبا ، والذي يتعلق به النذب يسمى مئذوبا ، والذي يتعلق به التحريم يسمى حراما ، والذي يتعلق به الكراهة يسمى مكروها ، والذي يتعلق به الإباحة يسمى مباحا (١).

و اليك بيان تعريفات هذه المتعلقات :

تعريف الواجب :

عرف الأصوليون الواجب بتعريفات كثيرة ، منها :
تعريف أبي يعلى (٢) الحنبلي حيث قال : إن " الواجب ما في فعله ثواب ، وفي تركه عقاب " (٣).

(١) انظر : نهاية السؤل ١ / ٤٣ .

(٢) هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ، قاضي القضاة ، علامة الزمان ، وصاحب القدم العالي في المعرفة بالقرآن وعلومه ، والحديث ، والفتاوى ، والجدل ، والأصول ، والفقه . كان الفقهاء مع اختلاف مذاهبهم وأصولهم يجتمعون عنده ، كما كان زاهدا ورعا ، قاننا . من مصنفاته : " العدة " و " الكفاية " و " مختصر الكفاية " و " شرح الخرقى " و " فضائل أحمد " و " الأحكام السلطانية " . توفي سنة ٤٥٨ هـ .

انظر : طبقات الحنابلة ٢ / ١٩٣ ، ٢٠٥ ، ٢١٦ ، المدخل الى مذهب الامام أحمد ص ٤١٧ .

(٣) . العدة لأبي يعلى ١ / ٥٩ .

و تبعه - فى هذا التحريف - أبو الخطاب الكلوزانى^(١) فقال : " الواجب ما
أُثيب على فعله و عوقب على تركه " (٢).

و اعترض على هذين التعريفين بأنهما لا يشملان جميع أفراد المحرف ، اذ من
الواجب ما لا يعاقب تاركه كمن عفى عنه • و أيضا فان المسافر اذا ترك الصوم
فى رمضان ، لا يعاقب على تركه ، و لو أتى به - فى رمضان - وهو مسافر
يقع عن الواجب (٣).

و عرف ابن قدامة (٤) الواجب بأنه : " ما توعده

(١) هو محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوزانى الحنبلى ، درس الفقه
على القاضى أبى يعلى حتى برع فيه ، قرأ الفرائض ، و درس و أفتى ، كان
امام وقته ، و أحد أئمة المذهب ، ذى يد حسنة فى الألب ، و الشعر اللطيف .
صنف كتباً فى المذهب ، والأصول ، و الخلاف ، من مؤلفاته : " التمهيد " و
" الهداية " و " كتاب العبادات الخمس " توفى سنة ٥١٠ هـ .
انظر : ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ١ / ١١٦ - ١١٧ ؛ المنهج
الأحمد ٢ / ١٩٨ - ١٩٩ ، ٢٠١ .

(٢) التمهيد لأبى الخطاب الكلوزانى ج ١ ، ق ١ ، ص ١٤٦ .
(٣) انظر : كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ٣ / ٣٠٢ ؛ المستصفى ١ / ٦٥ .
(٤) هو الشيخ أبو محمد ، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة الحنبلى
الامام المتفنى ، المحرر ، الحجة ، العلامة فى الفرائض و الفقه و الأصول ،
و النحو ، و الحساب . انتهت اليه معرفة المذهب الحنبلى و أصوله .
كان ورعا ، زاهدا ، ذاهبية ووقار ، هينا ، لينا ، عفوا عن الدنيا
من مؤلفاته : " المعنى " و " الكافى " و " المقنن " و " الصمد " فسى
الفقه ، و " روضة الناظر " فى أصول الفقه و " البرهان فى مسألة القرآن " فى
أصول الدين . توفى سنة ٦٢٠ هـ .

بالعقاب على تركه " (١).

لكن الآمدي أبطله بقوله : " التوعد بالعقاب على الترك خير ، ولو ورد تحققت العقاب بتقدير الترك ، لاستحاله الخلف في خبر الصادق - وإن كان ذلك في حق غيره يعد كرها ، وفضيلة ، لما يلزمه من المصلحة الراجحة و ليس كذلك لجواز العفو عنه " (٢) .

و يرى عبد العزيز البخاري^(٣) أن الواجب عبارة عن كل فعل ثبت بدليل ظني ، و استجق العقاب على تركه مطلقا من غير عذر (٤).

و أورد على هذا التعريف بأن الله عزوجل له أن يغفر لمن يشاء ، و ان يعذب من يشاء ، قال تعالى : " ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء " (٥) فليس لنا أن نقول : بالاستحقاق على الله تعالى (٦).

= انظر : ذيل طبقات الحنابلة ١٣٣/٢ ، ١٣٤ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، و جذرات الذهب ٨٨/٥ - ٩٢ ، و فوات الوفيات ٤٣٣/١ .

- (١) روضة الناظر ، ص ١٦ .
- (٢) الإحكام للآمدي ٢٤/١ .
- (٣) هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخاري ، الحنفي ، الامام البحر في الفقه و الأصول ، تفقه على عمه محمد المايمرغي ، تلميذ شمس الأئمة محمد الكردي ، كما أخذ أيضا عن محمد البخاري . و تفقه عليه جلال الدين عمر بن محمد الخبازي و غيره . له تصانيف منها : شرح أصول البردوي المسمى بـ " كشف الأسرار " و شرح منتخب الحامى ، و وضع كتابا على الهداية وصل فيه الى النكاح و اخترمته المنية سنة ٧٣٠ هـ .
- انظر : الفوائد البهية ٩٤ - ٩٥ ، و الجواهر المضية ٣١٧/١ - ٣١٨ .
- (٤) انظر : كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٣٠٢/٢ .
- (٥) سورة النساء ، آية ٤٨ .
- (٦) البرهان ٣٠٨/١ .

وعرف إمام الحرمين ^(١) الواجب بقوله : " إنه الفعل المقتضى من الشارع الذى يلام تاركه شرعا " ^(٢) وبمثلله عرفه مجد الدين ^(٣) أبو البركات ، والقرافي ^(٤) .

(١) هو أبو المعالى ، عبد الملك بن أبى محمد عبد الله بن يوسف الجوينى ، الفقيه الشافعى ، المدقق الأصولى ، المتكلم ، المتواضع . كان يتردد الى المشايخ فى أنواع العلوم حتى ظهرت براعته ، وصار من الأئمة الأعلام ، فكان يجلس بين يديه كل يوم قرابة ثلاثمائة من الطلبة والعلماء . وقد أثنى عليه علماء زمانه . من مصنفاته : " البرهان " و " الورقات " فى أصول الفقه ، و " النهاية " فى الفقه ، و " الشامل " فى أصول الدين .
توفى سنة ٤٧٨ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ٥ / ١٦٥ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٨١ ، غدرات - الذهب ٣ / ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، البداية والنهاية ١٢ / ١٢٨ .
(٢) البرهان ١ / ٣١٠

(٣) ورد فى المسودة فى حد الواجب ما نصه : " الفعل المطلوب الذى يلام تاركه شرعا " ص ٥٧٥

ومجد الدين أبو البركات هو عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحرانى الحنبلى . كان فقيها ، أصوليا ، مفسرا ، محدثا ، حافظا للقرآن . متقنا للعربية و الحساب و الجبر و بارعا فيها . من مصنفاته : " المسودة " وقد زاد فيه ولده ثم حفيده أبو العباس ، ومنتقى الأخبار " و " الأحكام الكبرى " توفى سنة ٦٥٢ هـ وقبل ٦٥٣ هـ .

انظر : ذيل طبقات الحنابلة ٢ / ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، غدرات الذهب - ٥ / ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، طبقات المفسرين للدراوى ١ / ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

(٤) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٧١

والقرافي هو أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس المالكي ، الامام العلامة ، الحافظ ، برع فى الفقه و الأصول ، والعلوم العقلية ، وانتهت اليه رئاسة الفقه على مذهب مالك ، وله معرفة بالتفسير ، ==

ويلاحظ على هذا التعريف أنه لا يشمل الواجب على الكفاية ، إذ أن تاركه لا يلام شرعا إذا أتى به الخير . وكذلك الواجب الموسع ، كالصلاة إذا تركها الإنسان في أول وقتها - وقد عزم أدائها - حتى مات قبل أدائها ، فإنه لا يلام شرعا مع كون الصلاة واجبة .

تعريف الآمدى : قال : ان الواجب في الشرع " عبارة عن خطاب الشارع بما ينتهض تركه سببا للذم شرعا في حالة ما " (١)

ويلاحظ أنه جعل الواجب عبارة عن الخطاب المتعلق بالفعل بحيث يكون تركه سببا للذم في بعض الوجوه . وهذا بعينه حقيقة الوجوب الشرعي - كما صرح به الآمدى نفسه (٢) - فلا يكون تعريفا للواجب إذ هو متعلق الوجوب والخطاب فهو عبارة عن الفعل ، اللهم الا اذا كان المراد منه الوجوب .
و قال الغزالي : إن الأولى في حده عند أبي بكر الباقلاني (٣) " أن يقال

== من مؤلفاته : " الفروق " و " النخيرة " و كتاب التنقيح " و " الاحتمالات المرجوحة " توفي سنة ٦٨٤ هـ .

انظر : شجرة النور الزكية ص ١٨٨ ، ١٨٩ ، الديباج المذهب ٢٣٦/١ - ٢٣٩ .

(١) الإحكام للآمدى ١/ ٧٥ .

(٢) انظر : المصدر نفسه ١/ ٧٤ .

(٣) هو القاضي أبوبكر ، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر البصري المعروف بابن الباقلاني ، كان أصوليا ، متكلميا ، حن الفقه ، عظيم الجدل ، ورعا مشغلا بالعبادة والتقوى ، صنف تمانيف كثيرة في الرد على الفرق الضالة من أحسنها كتابه في الرد على الباطنية الذي سماه " كشف الأسرار وهدتك الأستار " و من مؤلفاته أيضا : " التمهيد " و " التقريب والإرشاد " في أصول الفقه و " المقدمات في أصول الديانات " . توفي سنة ٤٠٣ هـ .
انظر : الديباج المذهب ٢/ ٢٢٨ - ٢٢٩ ، معذرات المذهب ٣/ ١٦٨ - ١٦٩ ، البداية والنهاية ١١/ ٣٥٠ ، تاريخ بغداد ٥/ ٣٧٩ ، الفتح المبين ١/ ٢٢١ - ٢٢٣ ، طبقات الشافعية لابن السبكي ٣/ ٢٠٢ .

هو الذى يذم تاركه ، ويلام شرعا بوجه ما " (١)

ونقل هذا التعريف الإمام الرازى فى المحصول قائلا : " أما الواجب
فالذى اختاره القاضى أبويكر : انه ما يذم تاركه شرعا على بعض الوجوه " (٢)
وهذا ما ارتضاه الشوكانى فقال : هو " ما يمدح فاعله ، ويذم تاركه
على بعض الوجوه " (٣).

وهذه التعريفات وان اختلفت عباراتها لكن مفادها واحد ، ويؤخذ عليها
التعبير بـ " بعض الوجوه " اذ به يخرج ما يذم تاركه على كل الوجوه ؛
لأن القيود لابد أن تخرج أضدادها ، فتصير غير شاملة لجميع أفراد المعرف
كالواجب المضيق ، والمعين (٤).

التعريف المختار :

وضع الإمام البيضاوى تعريفا للواجب يجمع جميع أفراد المشرع ،
ويمنع ما ليس منه ، فقال : " ويرسم الواجب بأنه الذى يذم شرعا تاركه
قصدا مطلقا " (٥) . وتبعه فى ذكر هذا التعريف ابن النجار الحنبلى (٦)

شرح التعريف :

قوله : (الذى " أى الفعل الذى ... فهو جنس فى التعريف يشمل
الواجب ، والمندوب ، والحرام ، والمكروه ، والمباح .

(١) المستصفى ١ / ٦٦ .

(٢) ج ١ ، ق ١ ، ص ١١٢ .

(٣) ارشاد الفحول ص ٦ .

(٤) انظر : نهاية السؤل ١ / ٤٥ .

(٥) منهاج الوصول فى علم الأصول (مع نهاية السؤل) ١ / ٤١ - ٤٢ .

(٦) شرح الكوكب المنير ١ / ٣٤٥ - ٣٤٦ .

وقوله : " يذم " القيد الأول ، يخرج به المندوب ، و المباح ، والمكروه لعدم الذم فيها .

قوله : " شرعا " اشارة الى أن الذم لا يثبت الا بالشرع ، والمعنى : الفعل الذى ورد ذم تاركه فى كتاب الله تعالى ، وسنة نبيه (صلى الله عليه وسلم) ، أو اجماع أئمة .

قوله : " تاركه " احتراز به عن الحرام ، لأنه لا يذم تاركه بل يثاب .
قوله : " قصدا " انما أتى به كى يشمل التعريف الصلاة التى تركها المكلف ، فمات عنها أو نام أو نسيها بعد مضي الوقت الذى كان يتمكن فيه من أدائها ، فان هذه الصلاة واجبة - لأن الصلاة عند القائلين بهذا التعريف تجب بدخول وقتها وجوبا موسعا - مع عدم ذم تاركها ، فلو لم يكن هذا القيد موجودا لكان التعريف ناقصا ، فيذكره صار مستوعبا لهذه الصور ، لعدم وجود قصد الترك .

قوله : " مطلقا " فيه وجهان :

الوجه الأول : هو أن يكون قوله : " مطلقا " راجعا الى الذم المذكور فى التعريف ، أى الواجب هو : الفعل الذى اذا تركه المأمور به ذم شرعا سواء كان هذا الذم من بعض الوجوه ، أو من كلها ، فيشمل الواجب المضيق والموسع ، والواجب على العين والكفاية والواجب المحتم والمخير ، أما شموله للمضيق والمحتم والواجب على العين فظاهر ، اذ تاركها يذم من كل الوجوه سواء أتى بها غيره أم لم يأت بها .

و أما شموله للموسع ، فلأنه يذم تاركه من بعض الوجوه وهو أن لا يأتى به المكلف قصدا حتى يخرج الوقت ، وكذلك الواجب على الكفاية انما يذم المكلف بتركه اذا لم يأت به غيره ، وأما الواجب المخير فانما يذم بتركه اذا لم يأت ببديله .

فيدفع بهذا القيد ما قد يقال : إن من الأفعال الواجبة ما لا يذم تاركها
كترك الواجب على الكفاية ، ووجه هذا الدفع هو : أن هذا التارك
وان كان لا يذم بتركه للواجب على الكفاية من وجه لكنه يائمه من وجهه
آخر وهو : ان لم يأت به غيره .

الوجه الثاني : أن يكون قوله " مطلقا " عائدا الى " الترك " أى تركا
مطلقا . أتى بهذا القيد ، لثلا يقال : إن التعريف لا يشمل الواجب على
الكفاية فان تاركه لا يائمه مع أن الانسان لو أتى به يقال : إنه أتى
بالواجب ، لأن المقصود من الترك هو الترك المطلق بأن يوجد منه و من
غيره ، فحينئذ يتحقق الائمه على تاركه . وكذلك الأمر فى الواجب المخير
و الموسع فان تاركهما لا يائمه و الآتى بهما آت بالواجب ، لأن المراد من
الترك هو الترك المطلق ، فيدخلان فى التعريف ، كما يدخل فيه - بناءً على
هذا القيد - الواجب المحتم و المضيق ، والواجب على العين ، لأن كل ما
ذم عليه الشخص اذا تركه وحده ، يوجه الذم اليه أيضا اذا تركه
هو و غيره (١).

تعريف المندوب :

للمندوب تعريفات كثيرة لدى الأصوليين ، يلتقى بعضها مع بعض ،

فمن هذه التعريفات :

قال الجوينى : " هو الفعل المقتضى شرعا من غير لوم على تركه (٢) " .
وعرفه الامام الرازى بقوله : هو " الذى يكون فعله راجعا على تركه

(١) انظر : نهاية السؤل ١ / ٤٢ - ٤٥ ؛ شرح الكوكب المنير ١ / ٢٤٦ - ٢٤٩ .

(٢) البئرهمان ١ / ٣١٠ .

فى نظر الشرع ، ويكون تركه جائزا " (١) .

وقال الشرافى : إن " المندوب ما رجح فعله على تركه شرعا من غير ذم " (٢) .
والظاهر أن هذه المجموعة من التعريفات كلها تفيد شيئا واحدا وهو :
أن المندوب ما جاز تركه و لكن فعله أولى من الترك فى نظر الشارع .
و يؤخذ على هذه المجموعة أنها غير مانعة عن دخول الغير كالواجب
على الكفاية ، فان فعله أولى من الترك ولا يذم تاركه .
وقال الفزالى : إن الأصح " فى حده أنه المأمور به الذى لا يلحق الذم
بتركه من حيث هو ترك له من غير حاجة الى بدل " (٣) .

و على ذلك سار ابن قدامة الحنبلى فى تعريفه حيث قال : " وحده فى الشرع
مأمور لا يلحق بتركه ذم من حيث تركه من غير حاجة الى بدل " (٤) .
ثم إن الفزالى ~~ولم يقل~~ ذكر هذا التعريف فى بيان حد النسب ،
و التعريف كما نرى بيان للفعل المتعلق - بكر اللام - به القندب ، وهو
المندوب فلعل ~~أطلقه المصدر و أراد به اسم المفعول .~~
~~ويلاحظ على هذين التعريفين من أنهما اللابى على الكفاية ، أنهما~~
~~مأمور به لا يلحق الذم بتركه ، أنهما لا يأتى بهما الغير .~~
وعرفه أبو الخطاب بقوله : هو " ما ندب الشرع الى فعله لأجل الثواب " (٥)
و هذا التعريف غير مانع من دخول الخير فيه ؛ لأن الواجب كذلك يثاب على فعله .

(١) المحصول ج ١ ، ق ١ ص ١٢٨ .

(٢) شرح تنقيح الفصول ص ٧١ .

(٣) المستقصى ١ / ٦٦ .

(٤) روضة الناظر ص ٢٠ .

(٥) التمهيد لأبى الخطاب الكلوزانى ج ١ ، ق ١ ، ص ١٤٦ .

و قال فخر الاسلام البزدوى^(١) : " أما النفل فما يثاب المرء على فعله ،
و لا يعاقب على تركه " ^(٢).

وينقد بأنه لا يمنع من دخول الواجب على الكفاية ، والعشير ، والموسع ،
و عرفه الإمام البيضاوى بقوله : هو " ما يحمد فاعله و لا يذم تاركه "
أى الفعل الذى يحمد فاعله ، والمقصود بالفعل هو : كل ما
يصدر من المكلف فيشمل الفعل المعروف ، و القول بقسميه : النفسى واللسانى .
و قوله : " يذم " نكرة وقع فى سياق النفى فيفيد العموم ، أى لا يذم تاركه
مطلقا ، فلا يعترض على التعريف بالواجب على الكفاية و الواجب الموسع
و المخير . نعم يمكن الاعتراض عليه بفعل الله تعالى ، فانه عز وجل
يمدح بفعله ، ولا يذم مطلقا ، مع عدم وصف فعله بالمندوب ، اللهم الا أن
يقال : المراد بالفعل فعل المكلف كما حمله عليه الإنسانى^(٣).

التعريف المختار:

هو ما أتى به ابن النجار الحنبلى حيث قال : " المندوب شرعا
أى فى عرف أهل الشرع ما أثيب فاعله كالسنن الرواتب ولو كان قولاً .

(١) هو أبو الحسن ، على بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم المعروف -
بفخر الاسلام البزدوى - نسبة الى بزدة قرية حصينة قرب نصف - الحنفى ،
أخ أبى اليسر ، وكان يكنى أيضا : بأبى العسر ، لعسر تأليفه . كان امام
الدنيا فى الفروع و الأصول ، صاحب الطريقة على مذهب أبى حنيفة (رحمه الله)
من تصانيفه : كنز الوصول الى معرفة الأصول المشهور بأصول البزدوى ،
و شرح الجامع الكبير ، والجامع الصغير . توفى سنة ٤٨٢ هـ .

انظر : الفوائد البهية ١٢٤ - ١٢٥ ، الجواهر المضيئة ١ / ٣٧٣ ، الفتوح
المبين ١ / ٢٦٣ .

(٢) كنز الوصول الى معرفة الأصول (بهامش كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى)

٢ / ٣١١ .

(٣) انظر : نهاية السؤل ١ / ٤٦ - ٤٧ .

كأذكار الحج و لو كان عمل قلب كالخشوع في الصلوة . و يخرج بقوله : ﴿ ولم يعاقب تاركه ﴾ الواجب المعين كالصلوات الخمس و صوم رمضان • وبقوله : ﴿ مطلقا ﴾ الواجب المخير كصان كفارة اليمين ، وفرض الكفاية كصلاة الجنازة " (١) .

فهذا التعريف و ان كان يلتقي مع تعريف البيضاوى - حسب ما شرحه -
الإنشوى - إلا أنه أصرح و أدق في عباراته كما أنه لا يدخل فيه ما ليس من
أفراذه ، فلذا نحبه راجحاً ، والله أعلم •

تعريف المباح :

عرف الأصوليون المباح بتعريفات متعددة لكن هذا التعدد - كما يبدو
لى - ليس مبنياً على أساس يذكر ، أو قاعدة تبين بل الأمر راجع الى اختلاف
اللفاظ أو اضافة بعض القيود وفيما يلي بعض هذه التعريفات :

لقد عرف امام الحرمين المباح بقوله : " ما خير الشارع فيه بين الفعل
و الترك من غير اقتضاء ، و لا زجر " (٢)

و قال القرافي : هو : " ما استوى طرفاه في نظر الشرع " (٣) .

و يعترض على هذين التعريفين بما يأتى :

أما التعريف الأول فبالصلاة فى أول وقتها ، فان المكلف بها مخير بين
الفعل و الترك مع النية بالإتيان بها ، وهى تقع واجبة لو أتى بها
و ليست مباحة • كما يعترض عليه بالواجب المخير كصالح الكفارات ، فان
المكلف بها مخير بين فعل كل صلاة منها و تركها ، وعند الإتيان بها
لا تكون مباحة بل واجبة •

(١) شرح الكوكب المنير ٨ / ٤٠٢ - ٤٠٣ .

(٢) البرهان ٨ / ٣١٣ •

(٣) شرح تنقيح الفصول ص ٧١ •

و أما على التعريف الثاني فبأفعال الله عزوجل ، وكذلك أفعال الأطفال
و المجانين ، فانها لا توصف بكونها مباحة مع استواء الطرفين : الفعل
و الترك (١).

و قد حاول الامام الغزالي تعريف المباح بقوله : " ويمكن أن يحد بأنه
الذى عرف الشرع أنه لا ضرر عليه في تركه ، ولا فعله ، ولا نفع من
حيث فعله و تركه (٢) " . ووافق الامام الرازي لكنه لم يصرح بأن الإذن
من الشرع بل أشار إليه فقال : " و أما المباح فهو الذى أعلم
أو يدل على أنه لا ضرر في فعله و تركه و لا نفع في الآخرة (٣) " .
و قد نقده الآمدي (٤).

و عرف البيضاوى المباح بأنه : " ما لا يتعلق بفعله و تركه مدح ، و لا
ذم (٥) " . قال الاسنوي إن هذا الحد غير مانع (٦).

و عرف أبو يعلى المباح بقوله : " كل فعل مأذون فيه لفاعله ، لا إثواب
له في فعله ، ولا عقاب في تركه (٧) " .

و تبعه أبو الخطاب الكلوزاني في هذا التعريف فقال هو : " كل فعل
مأذون فيه ، لا إثاب على فعله ، ولا عقاب على تركه (٨) " .

(١) انظر : الإحكام للآمدي ١ / ٩٤ .

(٢) المستصفى ١ / ٦٦ .

(٣) المحصول ج ١ ، ق ١ ، ص ١٢٨ .

(٤) انظر : الإحكام للآمدي ١ / ٩٤ .

(٥) منهاج الوصول (مع نهاية السؤل) ١ / ٤٨ .

(٦) جاء في نهاية السؤل : " المباح هو قسم من أفعال المكلفين كالواجب
و المندوب ... فبناءً على هذا أفعال غير المكلفين كالنائم و الساهى
لا تعتبر من المباح مع أن الحد يصدق عليه فيكون غير مانع " ١ / ٤٩ .

(٧) العبد لأبي يعلى ١ / ١٦٢ .

(٨) التمهيد لأبي الخطاب الكلوزاني ج ١ ، ق ١ ، ص ١٥٠ .

ويشبه هذين التعريفين تعريف ابن النجار (١).

و قال الآمدي : " هو ما دل الدليل السمعي على خطاب الشارع بالتحخير فيه بين الفعل و الترك من غير بدل (٢) " .

و يبدو لي أن هذا التعريف يؤدي المعنى الذي يرمي إليه تعريف أبي يعلى و من تبعه .

تعريف الحرام : عرف الحرام - كضده الواجب - بتعريفات كثيرة و بالفاظ متعددة لكن معظمها تلتقي عند كونه : قولاً أو فعلاً أو عمل قلب يلام تاركه شرعاً . وسمى الحرام محظوراً و ممنوعاً ، وذنباً ، و معصية و سيئة و فاحشة ... (٣)

تعريف المكروه : يطلق المكروه عند العلماء على معان مختلفة منها : المحظور ، و ما نهى عنه نهى تنزيه ، و ترك الأولى ، فلذلك يتفاوت المقصود ، و يعرفه كل واحد حسبما يتوخاه عنه ، و فيما يلي بعض هذه التعريفات التي وإن تباينت صيغها ، لكن جلها تجتمع حول نقطة واحدة وهي : أن المكروه عبارة عما يمتنع تاركه ولا يندم فاعليه شرعاً . فقد قال إمام الحرمين : " المكروه ما زجر عنه ، ولم يلزم على الإقدام عليه " (٤) و في روضة الناظر : " المكروه " ما تركه خير من فعله " (٥)

(١) جاء في شرح الكوكب المنير أن المباح " فعل مأذون فيه من الشارع خلا

من مباح و ذم " ١ / ٤٢٢ .

(٢) الأحكام لآمدي ١ / ٩٤ .

(٣) انظر : البرهان للجويني ١ / ٣١٣ ، المحصول ج ١ ، ص ١٢٧ ، منهاج الوصول

(مع نهاية السؤل) ١ / ٤٧ شرح تنقيح الفصول ص ٧ ، شرح الكوكب -

المنير ١ / ٢٨٦ .

(٤) البرهان ١ / ٣١٣ .

(٥) ص ٢٣ .

و قال البيضاوى : " المكروه ما يمدح تاركه ، و لا يذم فاعله " (١)
 كما قال القرافي : " المكروه ما رجح تركه على فعله شرعا من
 غير ذم " (٢)

(١) منهاج الوصول (مع نهاية السؤل) ٤٨ / ١ .

(٢) شرح تنقيح الفصول ص ٧١ .

الفصل الثاني : الأمن .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : تعريف الأمن .

المبحث الثاني : مقتضى الأمن .

المبحث الأول

تعريف الأمر

تمهيد : تباينت تعريفات الأصوليين للأمر نتيجة اختلافهم في إطلاق

الأمر على اللفظي والنفسى ، و الشروط التى قيدوا التعريف بها .
 فذهب جمهور الأصوليين الى القول بإطلاق الأمر على اللفظي والنفسى لكنهم
 اختلفوا هل هو مشترك فيهما أم أنه مجاز فى اللفظى حقيقة فى النفس (١) .
 و ذهب جمهور الأصوليين من الحنابلة و المعتزلة الى نفي إطلاق الأمر
 على النفسى .

فقال الحنابلة : إنه عبارة عن تلك الصيغ الموضوعة لطلب الفعل من قبل
 أهل اللغة ، وهى أمر بذاتها لا عبارة عما تدل عليه ، وخالفوا - كغيرهم
 من أهل السنة - المعتزلة المنكرين للأمر النفسى - الذى هو قسم من الكلام
 النفسى - فى اشتراط ارادة الأمر فى الأمر .

قال ابن قدامة : " وللأمر صيغة مبينة تدل بمجرد ما على كونها أمرا
 اذا تعرت عن القرائن وهى افعل للحاضر وليفعل للغائب ، هذا قول الجمهور (٢) .
 فعلى ضوء ما ذكر نستطيع أن نقول : إن التعريفات الواردة للأمر
 لا تخلص عما يأتى :

أ - اما أن تكون معرفة للأمر اللفظى الذى هو مدار بحث عند الأصوليين
 باعتبارها قسما من الأدلية الكلية التى يتوصل بها الى استنباط الأحكام من
 الأدلة الجزئية .

(١) انظر : شرح المحلى على جمع الجوامع (مع حاشية البنائى) ١ / ٣٦٩ ؛

حاشية الرهاوى (مع شرح المنار لابن ملك) ١١٠ .

(٢) روضة الناظر ص ٩٨ . وانظر أيضا ، ص ٩٩ .

ب - واما أن تكون مبينة للأمر النفس الذي يبحث عنه في علم الكلام .
أما الأصوليون فانما يذكرونه تكميلاً للفائدة .

أ - تعريف الأمر اللفظي :

الأمر في اللغة ضد النهي^(١) . و أما في اصطلاح علماء الأصول
فقد قال أبو الحسين البصري :^(٢) " قول يقتضى استدعاء^{الفعل} بنفسه لا على
جهة التذلل . و قد دخل في ذلك قولنا : " افعل " وقولنا : " ليفعل " ...
و قد دخل في قولنا : " يقتضى استدعاء الفعل " الإرادة والغرض ... " (٣)
و الظاهر أن أبا الحسين يرى في تكوين الأمر ثلاثة شروط :

- ١ - الصيغة : التي دلت بنفسها على الأمر كـ " افعل " و " ليفعل " (٤)
- ٢ - الاستعلاء . قال أبو الحسين : ان التقبيد بالاستعلاء أولى من ذكر
العلو معللاً ذلك بقوله : " لأن من قال لغيره : " افعل " على سبيل التضرع
اليه و التذلل ، لا يقال إنه يأمره و ان كان أعلى رتبة من المقول له .
و من قال لغيره : " افعل " على سبيل الاستعلاء عليه لا على سبيل التذلل
له ، يقال : انه أمر له و ان كان أدنى رتبة منه ، ولهذا ينفون من
هذه سبيله بالجهل و الحمق من حيث أمر من هو أعلى رتبة منه " (٥) .

(١) القاموس المحيط باب الرأ ، فصل الهزة ، ١ / ٣٦٥ .
(٢) هو : محمد بن علي بن الطيب البصري ، شيخ المعتزلة ، كان أحد أذكيا
زمانه ، جيد الكلام ، غزير المادة ، مليح العبارة . من تصانيفه : "
المعتمد " في أصول الفقه - الذي أخذ عنه الفخر الرازي كتابه المحصول -
و " تصفح الأدلّة " و " غرر الأدلة " توفي عام ٤٣٦ هـ .
انظر : تاريخ بغداد ٣ / ١٠٠ ، شذرات الذهب ٣ / ٢٥٩ .
(٣) المعتمد ١ / ٥٦
(٤) انظر : المصدر نفسه ١ / ٤٩ .
(٥) راجع : المصدر نفسه ١ / ٤٩ .

ووافقه في اشتراط الاستعلاء كل من ابن قدامة و الآمدى وابن الحاجب . (١)
 ٣ - الإرادة : أى إرادة الأمر وقوع المأمور به ، إذ لا يسفى لإيجاد الأمر وجود الصيغة الدالة عليه بنفسها ، لأن الصيغة قد يتكلم بها من هو غافل عن معناها ، غير قاصد محتواها ، كالنائم و الساهى ، فلكى يتحقق الغرض المنشود من الصيغة لابد فيها من الإرادة . (٢)

هذا ، و قد رد جمهور الأصوليين من أهل السنة اشتراط الإرادة للمأمور به و أثبتوا عدم التلازم بين الأمر و الإرادة ، قال ابن قدامة : " ولا يشترط في كون الأمر أمراً إرادة الأمر في قول الأكثرين . وقالت المعتزلة : انما يكون أمراً بالإرادة ... لنا أن الله أمر إبراهيم (عليه السلام) بذبح ولده و لم يرده منه ، و أمر إبليس بالسجود و لم يرده منه ، إذ لو أراد له وقوع فإن الله فعال لما يريد " (٣) .

تعريف أبى اسحق الشيرازى (٤) : " قول يستدعى به الفعل ممن هو دونه " جاء في شرح هذا التعريف : أن المراد بـ " القول " اللفظ الدال بالوضع ،

(١) راجع : روضة الناظر ص ٩٨ ، الإحكام للآمدى ١١/٢ ، مختصر المنتهى ٢٧٢/٢ .

(٢) انظر : المعتمد ١/ ٥٠ - ٥٤ .

(٣) روضة الناظر ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٤) هو الشيخ جمال الدين ابراهيم بن على بن يوسف الفيروز آبادى ، الشافعى ، الامام المتقن ، المدقق ، ذو الفنون من العلوم المتكاثرة . كان أحد فصحاء أهل زمانه ، وأكثرهم تواضعاً و ورعاً ، طلق الوجه حسن المجالسة ، رحل اليه الطلبة و الفقهاء من الأقطار ، و أثنى عليه علماء عهده . من مؤلفاته : " التنبية " و " المذهب " في الفقه ، و " اللمع " و شرحه و " التبصرة " في أصول الفقه . توفي سنة ٤٧٦ هـ . و قيل سنة ٤٧٢ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ٤ / ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٩ ، عذرات -

الذهب ٣ / ٣٤٩ - ٣٥١ ، تهذيب الأسماء و اللغات ج ٢ ، ١ ، ١٧٢ - ١٧٤ .

فالطلب بالاشارة و القرائن المفهمة لا يكون أمرا حقيقة • وهو جنس فـى
التعريف •

وقوله : " يستدعى به الفعل " قيد أول يخرج به النهى •

وقوله : " ممن هو دونه " قيد ثان يخرج به الالتماس والدعاء • (١)

قال ابن قدامة الحنبلى : " الأمر استدعاء الفعل بالقول على وجه الاستعلاء " (٢)

و يبدو من التعريف أنه من مشترطى الاستعلاء و اليه ذهب مدر الشريعة (٣)
و النفسى (٤) و من وافقهما •

أما الإمام البيضاوى فقد أفسد العلو و الاستعلاء فى الأمر - مستدلا بقوله
تعالى حكاية عن فرعون لقومه : " فما ذا تأمرون " (٥)

وجه الاستدلال هو أن الله عز وجل سعى المنورة المادرة عن جماعة فرعون
الى فرعون أـمرا مع كونهم لا يوصفون بالعلو لأن فرعون كان له مكانة عظيمة

(١) انظر : نزهة المشتاق ص ٦٢ - ٦٣ •

(٢) روضة الناظر ص ٩٨ •

(٣) انظر : التوضيح (بهاش التلويح) ١ / ١٤٩ •

(٤) انظر : المنار (مع شرح ابن ملك) ١٠٨ • والنفسى هو أبو البركات ،

حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النفسى - نسبة الى نسب - بفتحيتين -

من بلاد السند فيما وراء النهر - الحنفى ، كان اماما عظيم النظير فسى

زمانه ، بارعا فى الحديث ، ومعانية ، ورأسا فى الفقه و الأصول • من

مؤلفاته : " المنار " وشرحه " كنز الأسرار " فى أصول الفقه ، و " الوافى "

فى الفروع وشرحه " الكافى " و كنز الدقائق " فى الفقه ، توفى

سنة ٧١٠ هـ •

انظر : الفوائد البهية ١٠١ - ١٠٢ ، الجواهر المضيئة ١ / ٢٧٠ - ٢٧١ •

(٥) سورة الشعراء ، آية ٢٥ •

بينهم حتى اتخذوه لها . كما لا يحززون صفة الاستعلاء ؛ لأن المقام مقام
الاستشارة أمام فرعون الذي كانوا يزعمونه لها لهم ^(١) - لذلك عرف الأمر
بقوله : " إنه حقيقة في القول الطالب للفعل " .

قال الإسنوي في شرح هذا التعريف : إن " القول " جنس في التعريف يشمل
الأمر وغيره ، سواء كان نفسانيا أم لا .
وقوله : " الطالب " احتراز عن الخبر و الأمر النفساني ، فانه هو الطلب
لا الطالب لكن الطالب حقيقة هو المتكلم بإطلاقه على الصيغة مجاز من
باب تسمية المسبب باسم سببه الفاعلي .

وأضاف : انه لابد في هذا التعريف من زيادة لفظ " بالوضع " أو " بالذات "
والا فإن الحد يصدق على قول القائل : أنا طالب منك كذا ، أو أوجبت
عليك و ان تركته عاقبتك ، مع كونه خبرا . ^(٢)

ب) تعريف الأمر النفسي : قال امام الحرمين : " الأمر هو القول المقتضي
بنفسه طاعة المأمور بفعل المأمور به "

ثم شرح التعريف قائلا : " فذكرنا القول يميز الأمر عما عدا الكلام . وذكرنا
المقتضي الى استعظام الكلام يميزه عما عدا الأمر من أقسام الكلام . وقولنا
(بنفسه) يقطع وهم من يحمل الأمر على العبارة ، فان العبارة لا تقتضي
بنفسها ، وانما تدفع بمعناها عن اصطلاح أو توقيف عليها . وذكرنا (الطاعة)
يميز الأمر عن الدعاء و الرغبة ، من غير جزم في طلبه الطاعة . ^(٣) "

(١) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٨ .

(٢) انظر : المصدر نفسه ٢ / ٧ .

(٣) البرهان ١ / ٢٠٣ .

وقال الآمدي : بعد ما أورد عدة تعريفات للأمر و أفسلها - " والأقرب في ذلك إنما هو القول على قاعدة الأصحاب [أى القائلين بالأمر النفسى] وهو أن يقال : الأمر طلب الفعل على جهة الاستعلاء " (١) . فخرج بقيد الاستعلاء * الدعاء * والالتماس .

ووافقه ابن الحاجب في الإتيان بهذا القيد في التعريف فقال هو : " اقتضا * فعل غير كف على جهة الاستعلاء * " (٢)

أما ابن السبكي من الشافعية : فقد نفى اشتراط العلو والاستعلاء * فقال هو " اقتضا * فعل غير كف مدلول عليه بغير كف . ولا يعتبر فيه علو ولا استعلاء * " قال المحلي (٣) في شرحه : إن الأمر النفسى لما كان هو الأصل والعمدة عرفه ابن السبكي بالتعريف الآنف الذكر (٤) .

(١) الإحكام للآمدي ٢ / ١١ .

(٢) مختصر المنتهى ٢ / ٧٧ و انظر ايضا حاشية التفات رانى ٢ / ٧٧ .

(٣) هو جلال الدين محمد بن أحمد بن ابراهيم المحلي الشافعى الامام العلامة الذى كان آية في الذكاء * والفهم حتى قال بعض أهل عصره : إن ذهنه يثقب الماس .

برع في علوم الفقه و الأصول ، والنحو والمنطق والكلام ، وكان غرة عمره في الورع و الدعوة الى الله . من مؤلفاته : شرح جمع الجوامع و شرح =

الورقات في الاصول و شرح المنهاج في الفقه و تفسير القرآن من أوله الكهف الى نهاية سره الإسراء

الى آخر القرآن تكملة لتفسير السيوطي . توفي سنة ٨٦٤ هـ .

انظر : الفتح المبين ٣ / ٤٠ ؛ طبقات المفسرين للداودي ٢ / ٨٠ - ٨١ ؛

شذرات الذهب ٢ / ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٤) انظر : جمع الجوامع و شرح المحلي (مع حاشية البناني) ١ / ٣٦٧ ، ٣٦٩ .

المبحث الثاني

مقتضى الأمر

تمهيد :

اتفق الأصوليون على أن صيغة الأمر^(١) تستعمل لمعان كثيرة : من الوجوب والنسب والإباحة ، و الامتنان و التهديد حتى أوصلها ابن السبكي الى ستة وعشرين معنى . كما قالوا : إن استعمال الصيغة الموضوعة للأمر فيما عدا الطلب والإباحة مجاز لكنهم اختلفوا فى استعمالها فى هذه المعانى :

١ - قال بعضهم : إنها مشتركة بين الطلب و التهديد و الإباحة كاشتراك لفظ القرء بين الطهر و الحيض .

(١) صيغة الأمر هى الألفاظ التى وضعها أهل اللغة لطلب الفعل ، وهذه الصيغ عبارة عن : فعل الأمر كقوله تعالى : " وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة " سورة المزمل ، آية ٢٠ . الفعل المضارع المقرون بلام الأمر كقوله تعالى : " فمن شهد منكم الشهر فليصمه " سورة البقرة ، آية ١٨٥ . المصدر النائب عن فعل الأمر كقوله تعالى فى سورة محمد ، آية ٤ : " فاذا لقيتكم الذين كفروا فضرب الرقاب " أى اضربوا الرقاب .

اسم فعل الأمر كقوله تعالى فى سورة المائدة ، آية ١٠٥ " عليكم أنفسكم " أى ألزموا . وقوله تعالى فى سورة يوسف ، آية ٢٣ " وقالت هيت لك " أى هلم ، وأقبل . الجملة الخبرية المقصود بها الطلب كقوله تعالى فى سورة البقرة ، آية ٢٢٨ " والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء " أى ليتربصن .

انظر : نهاية السؤل ١٥/٢ ، أثر الاختلاف فى القواعد الأصولية فى اختلاف الفقهاء ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

- ٢ - و منهم من قال : إنها حقيقة فى الإباحة ، مجاز فيما سواها .
 ٣ - و منهم من قال : إنها حقيقة فى الطلب مجاز فيما سواه ، وصحح هذا القول
 الأمسدى (١) .

ثم القائلون بالقول الثالث اختلفوا فى دلالة الأمر المجرد عن القرينة ففى
 حين اتفقوا على أن الأمر المصحب بالقرينة يحمل على ما حددته القرينة ،
 فكان الأمر العارى عن القرينة مجالا لاختلاف العلماء فى دلالة و أهم تلك الأقوال
 خمسة :

القول الأول : لجمهور العلماء و هو : أن الأمر العارى عن القرينة يحمل على
 الوجوب فهو حقيقة فيه و هو منصب الشافعى (٢) ، و عامة الأصوليين من الحنفية ،
 و ابن حزم الظاهرى (٣) ، و أبو الحسين البصرى و فخر الدين الرازى و ابن الحاجب

- (١) انظر : جمع الجوامع (مع حاشية البنائى) ٣٧٣/١ ؛ الإحكام للأمسدى ١٤/٢ - ١٥ .
 (٢) هو الامام أبو عبد الله ، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن الشافعى
 - وهو الذى ينسب اليه الشافعى - ولد بغزة من الشام ، ثم حمل الى مكة ،
 و نشأ بها ، و حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين ، و الموطأ و هو ابن عشرة ،
 ثم سلمته أمه الى مسلم بن خالد مفتى مكة فتفقه عليه ، وأذن له بالإفتاء ،
 و هو ابن خمس عشرة سنة ، ثم رحل الى مالكا فى المدينة . ثم قدم بغداد
 واجتمع بعلمائها - و قد أخذوا عنه العلم - ثم خرج الى مصر و صنف بها
 كتبه الجديدة الى ان انتقل الى رحمة الله تعالى سنة ٢٠٤ هـ .
 انظر : طبقات الشافعية للإسنوى ١١/١ - ١٢ ، طبقات الشافعية لابن هداية -
 اللس ص ٢ - ٣ .

- (٣) هو أبو محمد ، على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهرى ، كان من بيوت
 وزارة و رئاسة و ثروة . اشتغل بالعلوم النافعة الشرعية و برز فيها
 فكان اماما عارفا بفنون الحديث ، فقيها أصوليا مفسرا منطقيا شاعرا ==

المالكي ، و البيضاوي ، و ابن اللحام الحنبلي (١).

واستدلوا بأدلة كثيرة منها :

١ - قول الله عزوجل : " و ما كان لمؤمن و لا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم " (٢)

قال ابن حزم : " انبلج الحكم بهذه الآية و لم يبق للشك مجال ، لأن النذب تخيير و قد صح أن كل أمر لله و لرسوله فلاختيار فيه لأحد ، وإذا بطل الاختيار فقدلزم الوجوب ضرورة ، لأن الاختيار انما هو في النذب و الإباحة اللذين لنا فيهما الخيرة ان شئنا فعلنا ، و ان عشنا لم نفعل ، فأبطل الله عزوجل الاختيار في كل أمر يرد . من عند نبيه (صلى الله عليه وسلم)

== أديبا مؤرخا طبيبا . و كان ظاهريا لايقول بشئ من القياس ، كما كان كثير الوقعة في العلماء بلسانه و قلمه . له مثولفات كثيرة يقال : إنه صنف أربع مائة مجلد في قريب من ثمانين ألف ورقة ، منها : " المحلى " و " الأحكام في أصول الأحكام " و " الفصل في الملك و الأهواء " و النحل " توفي سنة ٤٥٦ هـ .

انظر : البداية و النهاية ٩١/١٢ - ٩٢ ، النجوم الزاهرة ٧٥/٥ ، الفتح المبين ٢٤٣/١ ٢٤٤٥ .

(١) انظر : البرهان ٢١٦/١ ، الأحكام للآمدى ١٤/٢ ، الأحكام لابن حزم ٢/٣ ، المعتمد ٥٧/١ ، المحصول ج ١ في ٢/ ٦٦ ، روضة الناظر ص ١٠٠ ، مختصر المنتهى ٧٩/٢ ، نهاية السؤل ١٨/٢ ، المختصر في أصول الفقه لابن اللحام ٩٩ ، ثور الأنوار ص ٣٠ ، المفتى للخبازي ص ٣١ ، حاشية محمد يعقوب البناني المشهور بمولوى الحسامي ١٠٦/١ ، أصول السرخسي ١٥/١ .

هذا ، و ابن اللحام هو أبو الحسن علاء الدين على بن محمد بن عباس البعلبي الدمشقي الحنبلي المعروف بابن اللحام ، شيخ الحنابلة في وقته ، تتلمذ لابن رجب وغيره ، درس و أفتى و شارك في فنون ، وولى تدريس المنصورية بمصر ، مؤلفاته : القواعد و الفوائد الأصولية ، و تجريد النهاية في تحرير أحكام النهاية ، و الأخبار العلمية في اختيارات الشيخ تقي الدين بن تيمية . توفي سنة ٨٠٣ هـ . انظر : شذرات الذهب ٣١/٢ ، الضوء اللامع ٣٢٠ /٥ - ٣٢١ .

(٢) سورة الأحزاب ، آية ٣٦ .

و ثبت بذلك الوجوب و الفرض في جميع أوامرها " (١)

٢ - قوله تعالى : " فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم " (٢). والتحذير إنما يكون بترك الواجب .

٣ - قوله عز وجل : " ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك " (٣). فقد ذم الله تعالى إبليس على ترك امتثال المأمور به - إذ ليس المراد الاستفهام بالاتفاق بل المقصود الذم - والذم يكون بترك الواجب .

٤ - قوله عليه السلام : " لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة " (٤) ولا مشقة في المندوب فدل على أن أمره عليه السلام للوجوب .

٥ - إجماع السلف الصالح ، فقد تكرر و اشتهر استدلالهم بالأمر المجرد على الوجوب ، ولم ينكر عليهم أحد ، و أما حملهم بعض الأوامر على الندب فقد كان ذلك لأجل وجود القرائن الصارفة .

٦ - قول أهل اللسان ، قال ابن قدامة : " إن أهل اللغة عقلوا من إطلاق الأمر الوجوب ، لأن السيد لو أمر عبده فخالفه حسن عندهم لومه وتوبيخه و حسن العذر في عقوبته بمخالفة الأمر ، والواجب ما يعاقب بتركه أو يذم بتركه " (٥).

(١) الإحكام لابن حزم ٣ / ٢١ - ٢٢ .

(٢) سورة النور ، آية ٦٣ .

(٣) سورة الأعراف ، آية ١٢ .

(٤) رواء البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب السواك يوم الجمعة ١ / ٢١٤ ،

ومسلم في صحيحه كتاب الطهارة ، باب السواك ١ / ٢٢٠ .

(٥) روضة الناظر ص ١٠١ .

وانظر : أصول السرخسي ١ / ١٨ ، المصنوع ١ ، ق ٤ ، ص ٦٩ ، مختصر المنتهى

وشرحه للعضد ٢ / ٧٩ ، شرح تنقيح الفصول ١٢٧ ، تيسير التحرير ١ / ٢٤١ - ٢٤٢ ،

ارشاد الفحول ٩٤ .

القول الثاني :

هو أن الأمر المطلق الخالي من القرينة يحمل على النذب ، فهو حقيقة فيه ، واليه ذهب الشافعي في قول له وجماعة من الفقهاء ، وكثير من المتكلمين و من المعتزلة .

وقالوا : إنه قد ثبت عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : " إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم " (١) ، فلو كان الأمر للوجوب لما فرض امتثال الأمور به الى مئثة المكلف الذي هو ينافى حقيقة الوجوب ، بل هو شأن المندوب .

ورد هذا الاستدلال : بأن التفويض في الحديث الى الاستطاعة دون المئثة ، وهو شأن الواجب ، إذ ما لا يستطيعه المكلف لا يجب عليه ، أما المندوب فإنه يجوز تركه مع الاستطاعة (٢) .

القول الثالث

وهو أن الأمر موضوع في اللفظة لكل من النذب والوجوب بالاشتراك اللفظي ، كوضع لفظ القرء للطهر والحيض ، وأضاف بعضهم الى هذين الاثنين الإباحة فقالوا باشتراكه بين النذب والوجوب والإباحة . و زاد الآخرون الى الثلاثة المذكورة التهديد ، وهو المعزى الى الشيعة .

(١) جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ،

باب الاقتداء بسنن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ٨ / ١٤٢ ،

ومسلم في كتاب الحج ، باب فرض الحج مرة في العمر ٢ / ٩٢٥ .

(٢) انظر : الإحكام للأمدى ٢ / ١٤ ؛ مختصر المنتهى وشرح العضد ٢ / ٨١ ؛

تيسير التحرير ١ / ٣٤١ .

وهؤلاء يؤيدون رأيهم بثبوت إطلاق الأمر في كل مما ذكر ، والأصل في الإطلاق

الحقيقة .

ورد : بأن التبادر علامة الحقيقة ، والمتبادر من الأمر المطلق هو الوجوب فيحمل عليه ، وعلى غيره مجازاً . (١)

القول الرابع

هو القول بأنه حقيقة في القدر المشترك : أما الاشتراك في المفهوم العام بين النذب والوجوب هو ترجيح الفعل على الترك ، فالأمر بالنظر إلى هذا المفهوم العام حقيقة في النذب والوجوب ، وهذا المذهب ينسب إلى أبي المنصور الماتريدي (٢) ، ومشايع سمرقندي .

وأما أنه مشترك في المفهوم العام بين النذب والوجوب والإباحة ، وهو الآن ، وهذا ما ينسب إلى المرتضى (٣) من الشيعة ، فإذا ورد أمر

(١) انظر : المستصفى ١/ ٤٢٣ ؛ مختصر المنتهى وشرحه للعقد ٢/ ٧٩ - ٨٠ ؛ تيسير التحرير ١/ ٣٤١ ؛ فواتح الرحموت ١/ ٣٧٣ ؛ ارشاد الفحول ٩٤ .

(٢) هو محمد بن محمد بن محمود الماتريدي - نسبة إلى ماتريد محله - بسمرقند - الحنفى تفقه على أبي بكر أحمد الجوزجاني ، وتفقه عليه القاضى إسحاق بن محمد السمرقندى ، وأبو محمد عبد الكريم بن موسى البزدوى - وغيرهما ، من مؤلفاته : كتاب التوحيد ، والرد على القرامطة ، ومأخذ الشرائع ، والجدل في أصول الفقه ، مات سنة ٣٢٣ هـ .

انظر : الفوائد البهية ١٩٥ ؛ تاج التراجم ٥٩ .

(٣) هو أبو القاسم ، على بن السيد أبي أحمد الحسين بن موسى بن محمد الموسوى العلوى ، كان يلقب المرتضى ذا المعدين ، وكان شيخ الشيعة ورئيسهم بالعراق ، له تصانيف كثيرة على مذاهب الشيعة ، منها : كتاب سماسه " الثمانين " و " الدر والغبر " توفي عام ٤٣٦ هـ .

من الشرع يحمل على الطلب ، أو الاذن و رفع الحرج عن الفعل حذرا من المجاز
والاشتراك اللفظي .

و استند هؤلاء في رأيهم الى أنه قد ثبت الرجحان أو الاذن بالضرورة -
الاستقرائية ، فلا يثبت الزائد على ذلك لعدم الدليل (١).

وقد رد هذا الاستدلال بثبوت الزيادة على الرجحان أو الاذن بالأدلة التي
أتى بها القائلون بالوجوب (٢).

القول الخامس :

هو ما ذهب اليه القاضي أبوبكر الباقلاني ، ونسب الى أبي -
الحسن الأشعري (٣) ، واختاره الغزالي وقال الآمدي : إنه الصحيح ، وهو
القول بالتوقف حتى يرد من الشارع ما يبين المراد .

== انظر : روضات الجنات ٤ / ٢٩٤ فما بعدها ؛ تاريخ بغداد ١١ / ٤٠٢ - ٤٠٣ ؛

البداية والنهاية ١٢ / ٥٣ ؛ جذرات الذهب ٣ / ٢٥٦ .

(١ - ٢) انظر : فواتح الرحموت ١ / ٢٧٢ ؛ الاحكام للآمدي ٢ / ١٤ ؛ مختصر -

المنتهى و شرحه للعبد ٢ / ٧٩ - ٨١ ؛ تيسير التحرير ١ / ٣٤١ .

(٣) هو علي بن اسماعيل بن أبي بشر إسحاق البصري - كان في الابتداء

معتزليا متابعا لأبي علي الجبائي ثم رجع الى مذهب أهل السنة . كان قانعا

متعظفا ، اختلف في مذهبه الفقهي ، فقد قال ابن السبكي : إنه كان شافعيًا

وجاء في الديباج أنه كان مالكيًا ، من مؤلفاته : النقص على

الجبائي ، و كتاب " الاجتهاد " و " الابانة في أصول الديانة "

توفي سنة ٣٢٤ هـ وقيل غير ذلك .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ٣ / ٢٤٧ فما بعدها ؛ الديباج المذهب -

٢ / ٩٤ - ٩٦ ؛ جذرات الذهب ٢ / ٣٠٣ ؛ طبقات المفسرين للداؤدي ١ / ٣٩٠ .

و مستند هذا القول هو ما ذكره الغزالي في المستصفى حيث قال : " والدليل القاطع فيه أن كونه موضوعا لواحد من الأقسام لا يخلو : إما أن يعرف عن عقل أو نقل ، ونظر العقل إما ضرورى أو نظرى . ولا مجال للعقل فى اللغات والنقل إما متواتر أو آحاد ، ولا حجة فى الآحاد ، والتواتر فى النقل لا يبعدو أربعة أقسام ، فانه إما أن ينقل عن أهل اللغة عند وضعهم أنهم صرحوا : بأننا وضعناه لكذا ، أو أقرروا به بعد الوضع ، وإما أن ينقل عن الشارع الإخبار عن أهل اللغة بذلك ، أو تصديق من ادعى ذلك ، وإما أن ينقل عن أهل الإجماع ، وإما أن يذكر بين يدي جماعة يمتنع عليهم السكوت على الباطل فهذه الوجوه الأربعة هى وجوه تصحيح النقل ، ودعوى شئ من ذلك فى قوله : (افعل) أو فى قوله : (أمرت بكذا) ، أو قول الصحابى (أمرنا بكذا) ، لا يمكن فوجب التوقف فيه " (١) وبمثل هذا التعليق أتى الآمدى (٢).

ورد هذا الاستدلال : بأن ثمة طريقا آخر لمعرفة كون الأمر المطلق للوجوب وهو التعرف بتركيب عقلى من مقدمات عقلية ، كقول القائل : تارك الأمر عاص ، وكل عاص يستحق النار ، فعرفنا من هذا وغيره من الأدلة الكثيرة التى استقريناها من الشرع أن مفاد الأمر المطلق للوجوب .
و أيضا - لو سلمنا الحصر - فإن القول بأن أخبار الآحاد لا يصح الاستدلال بها فى هذه المسألة ، لكونها من المسائل العلمية ، والشارع إنما أجاز الظن الذى تفيد أخبار الآحاد فى المسائل العملية التى هى الفروع دون العلمية

(١) المستصفى ١ / ٤٢٣ - ٤٢٤ .

(٢) الأحكام للآمدى ٢ / ١٥ .

كقواعد أصول الدين ، و أصول الفقه - غير مسلم ، لأن المقصود من كون الأمر للوجوب إنما هو العمل به لا مجرد الاعتقاد و العمليات يكتفى فيها بالظن ، (١).

هذا ، وبعد التأمل في أقوال العلماء و النظر في أدلتهم يبدو لي أن القول بكون الأمر المطلق حقيقة في الوجوب هو الذي يؤيده الكتاب والسنة و فعل الصحابة الذين كانوا يحملون الأوامر المجردة عن القرينة على الوجوب ، ويهرعون لامثالها و ينكرون المخالفة عنها - الى جانب الاستناد اللفوي . كما أن القول بالندب يؤدى الى مخالفة الوضع اللفوي الذى يتوخى المعنى الكامل فى الأشياء ، والمعنى الكامل فى الأمر هو الطلب الجازم .

كما أن القول بالاشتراك اللفي و التوقف يؤدى الى تعطيل كثير من الأوامر الشرعية المطلقة - اذ : يتوقف المعنى المراد حينئذ على البيان و القرائن - بالإضافة الى تناقضه مع الوضع اللفوي لصيغة الأمر وإسراع الصحابة الى تنفيذها من غير استفسار . و كذلك القول بالاشتراك المعنوى فانه ينافي الوضع اللفوي واستعمال الشرع .

(١) انظر : فى هذا الموضوع كله : مختصر المنتهى وشرح العبد ٨١ / ٢ ؛
نهاية السؤل ٢ / ٣٢ - ٣٣ ؛ التوضيح (مع التلويح) ١٥٢ / ١ ؛
تيسير التحرير ١ / ٣٤٥ .

الباب الأول
===== : الأداء
ويشتمل على ستة فصول :

- الفصل الأول : تعريف الأداء
- الفصل الثاني : شمول وصف الأداء للواجب و المندوب .
- الفصل الثالث : الأداء في المؤقتات و في غيرها .
- الفصل الرابع : أقسام الأداء و تطبيقاته .
- الفصل الخامس : القدرة المشروطة لوجوب الأداء .
- الفصل السادس : الإعادة و مدى اعتبارها قسما من الأداء .

الفصل الأول

تعريف الأداء

- الأداء لغة : يقال : أدى دينه تأدية إذا قضاها ، والاسم الأداء . (١)
- و أدى الأمانة ، أو الدين تأدية ، إذا أوصلهما إلى أهلها ، والاسم الأداء . (٢)
- قال الراغب (٣) : " الأداء دفع الحق ^{دفعاً} ، وتوفيقه ، كأداء الخراج ، والجزية ، ورد الأمانة ، قال تعالى : (فليؤد الذي أوتمن أمانته (٤)) ، (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) (٥) وقال : (وأداء إليه بإحسان) (٦)

- (١) انظر : الصحاح للجوهري ، باب الواو والياء ، فصل الألف / ٢٢٦٦
- (٢) انظر : المصباح المنير ١ / ٩ ، لسان العرب باب الواو والياء من - المعتل ، فصل الهمة مادة أدا (١٤ / ٢٦)
- (٣) قال حاجي خليفة : إنه أبو القاسم ، الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني و ذكر السيوطي والداودي أن اسمه المفضل بن محمد الأصفهاني الراغب ، وكان في أوائل المائة الخامسة .
- من مؤلفاته : " مفردات القرآن " و " المحاضرات " و " الذريعة إلى مكارم الشريعة " توفي سنة ٥٠٢ هـ .
- انظر : كشف الظنون ٢ / ١٧٣٣ ؛ بغية الوعاة ٢ / ٢٩٧ ؛ طبقات المفسرين للداودي ٢ / ٣٢٩ .

- (٤) سورة البقرة ، آية ٢٨٣ .
- (٥) سورة النساء ، آية ٥٨ .
- (٦) سورة البقرة ، آية ١٧٨ . المفردات ، كتاب الألف ص ١٤ .

الأداء اصطلاحاً :

اختلف الأصوليون في تعريف الأداء اصطلاحاً تبعاً لاختلافهم في جريان الأداء في المؤقتات وغيرها ، وشموله لفعل الواجب وغيره — من النوافل . و بالنظر في تلك التعريفات نستطيع أن نقول : إن للأصوليين في تعريف الأداء ملكين :

أ - ملك الشافعية ومن وافقهم .

ب - ملك الحنفية .

أ - ملك الشافعية و من وافقهم في تعريف الأداء :

لم تتحد عبارات أصحاب هذا الملك في وضع تعريف للأداء والسبب في ذلك يرجع إلى أن بعض هذه التعريفات تفيد أن الأداء يشمل الواجب ، و المندوب ، والبعض الآخر تجعل الأداء في الواجب دون المندوب . أما التعريفات التي تشمل الواجب و المندوب فهي كما يلي :

الأداء عند الإمام الشيرازي : عبارة عن فعل العبادة في وقتها المعين شرعاً .

قال في اللمع : " إذا أمر بأمر بعبادة في وقت معين ، ففعلها في ذلك الوقت يسمى أداء على سبيل الحقيقة " (١) .

جاء في شرح هذا التعريف : أن الاتيان بالعبادة كلها - صوماً كان أو صلاة - في وقتها المعين لها شرعاً يسمى أداء حقيقة (٢) .

وهذا التعريف كما يظهر من لفظه يشمل الواجب و المندوب ؛ إذ إنه غير بلفظ " العبادة " وهي : أعم من الفرض والنفل .

(١) نزهة المشتاق ، ص ٨٥ .

(٢) انظر : المصدر نفسه ، ص ٨٥ .

تعريف ابن قدامة :

الأداء عنده عبارة عن الإتيان بالعبادة - التي هي أعم من الصوم والصلاة ، واجبا كان أو مندوبا - في وقتها المعين لها ، جاء في الروضة - بعد ما عرف الإعادة بأنها فعل العبادة مرة أخرى في الوقت المقدر لها شرعا - قال : " والأداء فعلها في وقتها " ^(١) أي فعل العبادة المتقدم ذكرهما في تعريف الإعادة .

وهذا التعريف كما نرى يلتقي مع تعريف الشيرازي في التعبير بلفظ العبادة التي تتناول الواجب والمندوب .

تعريف ابن الحاجب :

قال (رحمه الله) : " الأداء ما فعل في وقته المقدر له شرعا أولا " ^(٢) .

شرح التعريف :

قوله : " ما فعل " كالجنس في التعريف عبر به ولم يقل : " واجب " ليدخل فيه الواجب ، والنوافل المؤقتة .
قوله : " في وقته المقدر له " يحترز به عما لم يقدر له وقت كالنوافل المطلقة ؛ إذ لم يقدر لها وقت معين .
وقوله : " شرعا " تقييد للمقدر ، أي كون الوقت مقدرًا من الشرع ، فهو احتراز عما قدر له وقت لكن من غير الشرع كالزكاة ، إذا عين له الإمام .
شعرا ، وهذا ما قاله العضد في هذا المقام .

(١) روضة الناظر ، ص ٣١ . ابن قدامة ^{رحمه الله} في شرح الأصولية ص ٥٨

(٢) مختصر المنتهى ١ / ٣٣٢ .

وقال التفتازاني (١): " التقييد بقوله : (شرعا) ينبغي أن يكون
 للتحقيق دون الاحتراز عما ذكره الشارح ؛ لأن إيتاء الزكاة في الشهر الذي
 عينه الامام أداء قطعا ، اللهم الا أن يقال : المراد ليس أنه أداء من
 حيث وقوعه في ذلك الوقت ، بل في الوقت الذي قدره الشارع حتى لو لم يكن
 الوقت مقدرا في الشرع لم يكن أداء كالخوافل المطلقة بل النذور المطلقة " .
 ثم بين أن ما يقتضيه ظاهر كلام ابن الحاجب هو أن يكون هذا القيد لإخراج
 ما إذا عين المكلف لقضاء الموعود وقتا ، ففعله فيه ، فانه لا يكون أداء .
 قوله : " أولا " متعلق بالمقدر ، فهو احتراز عما فعل في وقته المقدر له
 ثانيا شرعا ، فانه ليس بأداء ، كصلاة الظهر - مثلا - فان الوقت الأول له
 هو وقت الظهر فاذا فاتت عن الشخص بنوم أو نسيان ، ثم أتى بها عند ما
 ذكرها ، فان فعل هذه الصلاة وإن كان في وقته المقدر له شرعا - واذ
 ثبت عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : " من نام عن صلاة أو نسيها

٢٠٠٠

- (١) هو معبود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازاني
 - نسبة الى تفتازان من بلاد خراسان - العلامة الامام بالنحو
 والتصريف ، والمعاني ، والبيان ، والأملين وغيرها .
 من مصنفاته : حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ،
 و " التلويح الى كشف غوامض التنقيح " و شرح العقائد
 النسفية " ومقاصد الطالبين " في الكلام ، اختلف في سنة
 وفاته ، فقال الحافظ ابن حجر : انه توفي سنة ٧٩٢ هـ .
 وقال السيوطي : سنة ٧٩١ هـ .
 انظر : الدرر الكامنة ٥ / ١١٩ - ١٢٠ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٨٥ ،
 الأعلام ٨ / ١١٣ - ١١٤ .

فليملها اذا ذكرها " (١) - لا يسمى أداءاً ، لأن هذا الوقت هو الوقت المقدر
 شرعاً ثانياً . كما يخرج بهذا القيد أيضاً قضاء صوم رمضان ، فان الشارع
 جعل له وقتاً مقدراً لا يجوز تأخير عنه ، وهو من حين الفوات الى رمضان
 آخر من السنة الثانية ، فاذا أتى به فيه كان قضاءً ، لأنه أتى
 به في وقته المقدر له ثانياً لا أولاً .

هذا ما ذكره العبد ، فإنه لم يجعل " أولاً " متعلقاً بقول المصنف :

" ما فعل " حتى لا يخرج الاعادة ، لأنها عنده قسم من الأداء .

و أما غيره من الشراح - ومنهم البابرقي (٢) - فقد قالوا : ان هذا القيد

(١) الحديث مروى بالفاظ مختلفة ، فروى البخارى خطأ منه في صحيحه
 كتاب الصلاة ، باب من نسي صلاة فليمل اذا ذكرها ولا يعيد الا تلك الصلاة ١ / ١٤٨ ،
 ورواه مسلم في كتاب المساجد و مواضع الصلاة ، باب قضاء الصلاة الفائتة
 و استحباب تعجيل قضاها ، ١ / ٤٧٧ ، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة ،
 باب من نام عن الصلاة ، أو نسيها ١ / ٣٠٢ - ٣٠٨ ، والنسائي في كتاب -
 المواقيت ، باب فيمن نسي صلاة ، وباب فيمن نام عن صلاة ١ / ٢٣٦ - ٢٣٧ ،
 والترمذي في أبواب الصلاة باب ما جاء في النوم عن الصلاة ١ / ٣٣٤ ،
 وابن ماجه في كتاب الصلاة باب من نام عن الصلاة أو نسيها ١ / ٢٢٧ ، وأحمد
 في مسنده ٣ / ٢٤٣ ، والدارمي في كتاب الصلاة باب من نام عن صلاة أو
 نسيها ١ / ٢٨٠ .

(٢) هو أكمل الدين ، محمد بن محمد بن محمود البابرقي - نسبة الى
 بابرنا قرية بنواحي بغداد - الدمشقي ، من أكابر علماء الحنفية ، ~~الحنفي~~
 لم تر الأعين مثله في وقته ، كان إماماً ، محققاً ، حافظاً مضابطاً ،
 حسن المعرفة بالفقه والأصول ، بارعاً في الحديث وعلومه ، ذا عناية باللفظ
 والصرف والمعاني والبيان ، من مصنفاته : شرح مختصر ابن الحاجب ،
 و " العناية " شرح الهداية ، وحاشية على الكشاف في التفسير ، = = =

احتراز عن الإعادة ، فهو متعلق بقول المصنف : " ما فعل " إذ الإعادة عندهم
قيمة للأداء (١).

هذا ، وقد وافق ابن الحاجب في هذا التعريف كل من ابن اللحام و -
ابن النجار الحنبلي حيث عرفاه بقولهما : " الأداء " ما فعل في وقته
المقدر له أولا شرعا " (٢) كما يشبهه تعريف الفناري (٣) حيث قال :
" الأداء " ما فعل أولا في وقته المقدر له شرعا " (٤) لكنه صرح
- بخلاف غيره - بتعلق " أولا " ب " ما فعل " .

وعرف القرافي : الأداء بأنه " إيقاع العبادة في وقتها المعين لها
شرعا لمصلحة اشتمل عليها الوقت " (٥).

== و شرح تلخيص المعاني في الباقية ، توفي سنة ٧٨٦ هـ .

انظر : الفوائد البهية ص ١٩٥ فما بعدها ؛ حسن المحاضرة ١ / ٤٧١ ؛

الفتح المبين ٢ / ٢٠١ .

(١) انظر : شرح العضد على مختصر المنتهى ، وحاشية السيد الشريف ،

وحاشية التفتازاني على شرح العضد ١ / ٢٢٣ ؛ والردود والنقود للبايرتي ،

مخطوط ، ورقة ٥٧ .

(٢) مختصر ابن اللحام ، ص ٥٩ ؛ شرح الكوكب المنير ١ / ٣٦٥ .

(٣) هو : محمد بن حمزة بن محمد شمس الدين الفناري ، الحنفي ، الامام ،

العلامة ، صاحب الإطلاع الواسع على كل العلوم : العقلية والنقلية ، فلقد كان

شيخ نهره في الأنب ، ومجتهد زمانه في الخلاف والمنهج .

من مصنفاته : فصول البدائع في أصول الشرائع ، وشرح ايساغوجي ، وشرح -

الفرائض السراجية ، وتفسير الفاتحة ، توفي سنة ٨٣٤ هـ .

انظر : الفوائد البهية ص ١٦٦ ؛ غرر الزهب ٧ / ٢٠٩ .

(٤) فصول البدائع ١ / ١٨٢ .

(٥) شرح تنقيح الفصول ، ص ٧٢ .

ف " الإيقاع " جنس في التعريف يشمل الأداء ، والقضاء .

قوله : " في وقتها " يخرج به القضاء ، فانه إيقاع للعبادة في غير وقتها .

قوله : " شرعا " احتراز عن العرف .

قوله : " لمصلحة اشتمل عليها الوقت " يخرج به الوقت الذي عين لمصلحة

المأمور به ، للمصلحة فيه ، كالإسراع لإنقاذ غريق ، أو المبادرة لازالة

منكر - فالمصلحة ههنا في نفس الانقاذ ، وإزالة المنكر ، سواء كان

في هذا الزمان الذي يادر فيه ، أو في غيره - وكما اذا قلنا : الأمر

المطلق يقتضى الفور ، فحينئذ يتعين الزمن على المأمور بالنسبة للمأمور

به ، ألا وهو الزمن الذي يلي ورود الأمر بعد فهم معناه ، ولا يوصف

فعله بالأداء في الوقت ، ولا بالقضاء في غيره (١).

تعريف البضاوى :

الأداء عنده عبارة عن فعل العبادة في وقتها المقدر لها

شرعا ، بحيث لزم تسبق بفعل مشتمل على نوع من الخلل ، قال (رحمه الله)

" العبادة إن وقعت في وقتها المعين ولم تسبق بأداء مختل فأداء " (٢)

شرح التعريف :

" العبادة " فعل بخلاف هوى النفس لمرضاة الله تعالى بأذنه ،

وهي تشمل الفرض والنفل ، فكل واحد منهما اذا كان مؤقتا يوصف بالأداء .

قوله : " إن وقعت " جاء في الإبهاج لو قال : " أوقعت " لكان أحسن وأولى .

(١) انظر : المصدر نفسه ، ص ٧٢ .

(٢) منهاج الموصول (مع نهاية السؤل) ١ / ٦٤ .

إذ الأداء نوع من أنواع الإيقاع لا الوقوع ، إلا أن يقال : - لتصحيح كلام البيضاوى - إن العبادة فعل الفاعل . فأداؤها ، وفعلها ، وإيقاعها ووقوعها سواء .

قوله : " فى وقتها المعين " أى المقدر لها شرعا ، أى الزمن الذى نص عليه الشارع لفعل العبادة ، فيخرج بهذا القيد ما لم يقدر له وقت أصلا ، كالنوافل والتسبيحات والنذور المطلقة ، أو قدرا شرعا كالزكاة إذا عين لها الوالى شهرا ، وكقضاء الموسع عند ما يعين له المكلف وقتا ، فيفعله فيه ، كما خرج بقوله : " إن وقعت فى وقتها المعين " القضاء ، لأنه عبارة عن فعل العبادة بعد الوقت المعين .

قوله : " ولم تسبق بأداء مختل " احتراز عن الإعادة ؛ لأنها وإن كانت إيقاع العبادة فى وقتها المعين لكن بشرط أن تكون مسبقة بأداء مختل . وهو - أى قوله : " لم تسبق بأداء مختل - يحتوى صورتين :

أحدهما : أن لا تسبق بأداء أصلا كمن صلى الصبح فى وقتها المعين ابتداء .

ثانيتهما : أن تسبق بأداء ولكنه كان غير مختل ، كمن صلى الظهر منفردا ثم صلاها بجماعة ، فصلاته الأولى أداء ؛ لأنها وقعت فى وقتها المعين ، ولم تسبق بأداء أصلا ، وصلاته الثانية التى أتى بها بالجماعة أداء ؛ لأنها سبقت بأداء غير مختل (١) .

(١) راجع : مناهج العقول ١ / ٦٤ ، الإبهاج شرح المنهاج ١ / ٧٥ ؛

أصول الفقه لأبى النور زهير ١ / ٧٩ .

الاعتراضات الواردة على تعريف البيضاوى :

أورد الإسنوى وغيره من العلماء عدة اعتراضات على هذا التعريف

وهى :

الاعتراض الأول : التعريف غير جامع :

اعترض الإسنوى على تعريف البيضاوى للأداء بكونه غير جامع ، لأنه لايشمل العبادة التى أتى ببعضها فى الوقت ، والبعض الآخر خارج الوقت ، كمن أتى بركعة من الصلاة فى وقتها المقدر شرعا ، وأتى بالباقى خارج الوقت ، فهذه الصلاة يسميها الفقهاء "أداء" مع أن التعريف لايشملها ، لأن المتبادر من "العبادة" المذكورة فى التعريف هو إيقاع جميع العبادة فى الوقت ، اذ هو المعنى الحقيقى للعبادة ، فيكون التعريف غير جامع (١).

أجيب عن هذا الاعتراض : بأن المقصود بالعبادة الواقعة فى التعريف ما

يشمل العبادة الحقيقية ، والحكمية ، فالصلاة بتمامها فى الوقت عبادة حقيقية ، والركعة منها عبادة حكمية ، لأنها اشتملت على معظم أفعال الصلاة ، كإحرام ، وقراءة ، وركوع ، وسجود ، فما بعد الركعة من الصلاة يعتبر تكرار لها ، فيكون تابعا لها ، وبذلك يكون التعريف جامعاً (٢).
وقد علق المطيعى (٣) على هذا الاعتراض بأنه : إنما يتجه اذا كان مراد

(١) انظر : نهاية السؤل ١ / ٦٢ ؛ أصول الفقه لأبى النور زهير ١ / ٧٩ .

(٢) انظر : سلم الوصول للمطيعى ١ / ١١٢ فما بعدها ؛ أصول الفقه لأبى النور -

زهير ١ / ٨٠ .

(٣) هو محمد بخيت بن حسين المطيعى ، الحنفى ، كان من كبار فقهاء مصر ، أخذ العلوم الشرعية عن أكابر ومشاهير العلماء فى الأزهر واتجه نحو دراسة العلوم الفلسفية ، والفلك ، وتعمق فى الفقه و الأصول ، والتوحيد =

الفقهاء من وصف الصلاة التي وقعت ركعة منها في الوقت والباقي بعده بالأداء هو : أن الجميع أداء * وإن وقع بعضها خارج الوقت ، وعندئذ نقول : إنه لا وجه لهذا الاعتراض ؛ لأن البيضاوى عرف الأداء على اصطلاح الأصوليين ، ولعلمهم لا يوافقون رأى الفقهاء .

وأما إذا قلنا : إن مراد الفقهاء من هذا الإطلاق هو أن هذه الصلاة كلها تعتبر مفصولة في الوقت ، وأن الوقت لم يخرج في حق الباقي ، بل يعتبر أنه اتسع له إلى فراغ الصلاة ، فحينئذ لا يرد الاعتراض ؛ لأن التعريف يشمل ، إذ فعل جميع الصلاة كان في الوقت - الذي اعتبر متسعا - لا البعض في الوقت ، والبعض الآخر خارجه (١) .

كما اعترض على كون التعريف غير جامع بإيتاء الزكاة - على سبيل المثال - فإنه أداء كما صرح به العلماء ، والتعريف لا يشمل فيكون غير جامع (٢) .

أجيب : بأن التعريف المذكور للشافعية وهم لا يطلقون الأداء إلا على العبادات المؤقتة التي يتصور فيها القضاء ، وبذلك يكون التعريف جامعا ؛ لأن الصورة المعترضة بها ليست من العبادات المؤقتة (٣) .

الاعتراض الثانى : التعريف غير مانع :

قال الأسنوى : إن هذا التعريف غير مانع ؛ لأنه يرد عليه قضاء صوم رمضان ، فإن الشارع جعل له وقتا معيناً بحيث لا يجوز التأخير ،

هو التفسير ، والمنطق . من مؤلفاته : البدر الطالع على جمع الجوامع ، القول المفيد في علم التوحيد ، وارشاد الأمة إلى أحكام أهل الذمة ، توفى سنة ١٣٥٤ هـ .

انظر : الفتح المبين ١٨١/٣ - ١٨٢ ؛ الأعلام ٢٧٤ / ١ .

(١) انظر : سلم الوصول للمطبعي ١١٢ / ١ فما بعدها .

(٢ - ٣) انظر : مناهج العقول ٦٤ / ١ .

عنه ، وهو من حين الفوات الى رمضان آخر من السنة الثانية ، فاذا أتى به المكلف في هذا الوقت صدق على هذا الفعل أنه أتى به في وقت—هـ المقدر له شرعا مع كونه لم يسبق بأداء مختل ، فعلى مقتضى التعريف يكون أداء مع أن الفقهاء يسمونه قضاء ، فبذلك يكون التعريف غير مانع من دخول ما ليس من أفراد المعرف (١).

الجواب عن هذا الاعتراض :

يجاب عن هذا الاعتراض بأن مراد البيضاوى من قوله : " العباداة

ان وقعت في وقتها المعين " هو الوقت الذى لو وقعت العباداة بعده كانت قضاء ، ولو وقعت فيه كانت أداء . وصوم رمضان الفائت قضاء على كل حال سواء أتى به قبل رمضان من السنة الثانية ، أو بعده ، فلا يدخل في التعريف .

و أما الوقت الذى جعله الشارع لقضاء رمضان من حين الفوات الى رمضان آخر من السنة الثانية على مذهب الشافعية فهو الوقت للقضاء الذى لا إثم فيه ولا كفارة ، ولذلك يأتى من آخر القضاء بغير عذر الى ما بعد رمضان من السنة الثانية ، ويلزم عليه الكفارة عن كل يوم يقضيه اخراج مد من الطعام ، وأما القضاء مطلقا فلم يجعل له الشارع وقتا معينا (٢).

هذا ، وقد قال الإسئوى : إن طريق الخلاص من هذا الاعتراض أن يزاد الى التعريف قيد " أولا " فحينئذ يصير التعريف مانعا ، فلا يرد عليه هذا الاعتراض ، لأن هذا الوقت المعين المعترض به وقت ثان لا أول . ولذلك عرف الأداء فسي

(١) انظر : نهاية السؤل ١ / ١٧ .

(٢) راجع : سلم الوصول للمتيقن ١ / ١١٢ .

كتابه التمهيد بقوله : " العبادۃ إن وقعت في وقتها المعين لها أولاً شرعاً
و لم تسبق بأخرى على نوع من الخلل كانت أداً " (١).

و مال المصلحة الى ما - قاله الإستوى ؛ لبناء التعريف على الايضاح (٢) .
و بهذا القيد يدفع أيضاً ما قد قيل : إن التعريف غير مانع ؛ لمدقه
على قضاء صلاة الظهر - مثلاً - فإن قضاءها إيقاعها في وقتها المعين
شرعاً لقوله عليه السلام : " من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها " (٣)
- مع أنه ليس بأداً (٤).

ووجه هذا الدفع هو أن قضاء الظهر إيقاعه في وقته المعين ثانياً ، لا أولاً .
الاعتراض الثالث :

قال البيضاوى : " في وقتها المعين " والوقت المعين
أعم من الوقت المقدر شرعاً فلا دلالة له عليه (٥).

أجيب : بأن المعهود من التعيين هو تعيين الشارع ؛ لأنه هو المؤثر
و المعتقد به في الأحكام .

و علق البدخسى على هذا الجواب بأن فيه تمحلاً لا يخفى (٦).

الاعتراض الرابع
انه ذكر لفظ " الأنا " في تعريف الأنا فيكون دوراً
وهو باطل (٧).

(١) ص ٦٣ ؛ وانظر نهاية السؤل ١ / ٦٧ .

(٢) انظر : المصدر السابق ١ / ١١٢ .

(٣) تقدم تخريج الحديث في صفحة (٦٠)

(٤) انظر : مناهج العقول ١ / ٦٤ .

(٥ - ٦) انظر : المصدر نفسه ١ / ٦٤ .

(٧) انظر : مناهج العقول ١ / ٦٤ .

أجيب : بأن الأداء المأخوذ في التعريف لغوى بمعنى الإتيان بالشئ .

والأداء المصروف اصطلاحى . (١)

تعريف زكريا الانصارى (٢) :

ذكر للأداء تعريفين : قال فى أحدهما : إنه الأصح وهو —
أن الأداء " فعل العبادة ، أو ركعة فى وقتها ، وهو زمن مقدر لها شرعا " (٣) .

شرح التعريف : أى الأداء عبارة عن فعل العبادة صوما كانت أو صلاة أو غيرهما ، أو فعل ركعة من الصلاة فى وقتها — واجبة كانت أم مندوبة — مع الإتيان ببقية الركعات بعد الوقت ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : " من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة " (٤) أى مؤداة .

(١) انظر : مناهج العقول ١ / ٦٤ .

(٢) هو أبو يحيى ، زين الدين زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الانصارى ، السنيكى — نسبة الى سنيكة بليدة من شرقية مصر — الشافعى ، علامة المحققين ، وفهامة المدققين ، العالم المشارك فى الفقه والأصول ، والفرائض والتفسير والقراءات والمنطق والنحو والصرف . من مؤلفاته : شرح الروض مختصر الروضة لابن المقرئ ، والمنهج وشرحه فى الفقه وشرح مختصر — المزنى ، وشرح منهاج الوصول للبيضاوى ، وغاية الوصول شرح لب الأصول ، توفى سنة ٩٢٦ هـ .

انظر : البدر الطالع ١ / ٢٥٢ — ٢٥٣ ، الفتح المبين ٣ / ٦٨ ، الكواكب —

السائرة ١ / ١٩٦ فما بعدها ، معجم المؤلفين ٤ / ١٨٢ .

(٣) لب الأصول (مع غاية الوصول) ، ص ١٦ .

(٤) رواه البخارى فى صحيحه ، كتاب مواقيت الصلاة باب من أدرك من الصلاة ركعة ١ / ١٤٥ ، ومسلم فى كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب من أدرك — ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة ١ / ٤٢٣ .

قوله : " وهو زمن مقدر لها شرعا " : ضمير " هو " راجع الى وقت العبادات المؤداة ، فيكون المعنى : وقت العبادات المؤداة زمن مقدر لها شرعا موسعا كان ، كزمن الصلوات المكتوبة وسننها ، أو مضيقا - كزمن صوم رمضان ، أو الأيام البيض ، فعلى هذا يخرج من التعريف ما لم يقدر له زمن شرعا ، كنفل ونذر مطلقين وغيرهما (١).

وهذا التعريف - كما صرح المؤلف - هو ما ذكره الفقهاء ، وأما ما عليه الأصوليون فهو ان الأداء عبارة عن فعل العبادة في وقتها . وأما فعل بعض العبادة ولو ركعة في الوقت ، والبقية بعده لا يكون أداء حقيقة ، كما لا يكون قضا كذلك ، بل يسمى بأحدهما مجازا بتبعية ما في الوقت لما بعده ، أو بالعكس . والحديث المذكور لا يدل على ما استدلوا به لأجله ؛ لاحتمال أن يكون هذا الحديث فيمن زال عذره ، كمنون ، وبقي من الوقت ما يسع ركعة ، فيجب عليه الصلاة (٢).

وعرف الزركشى (٣) : الأداء بأنه عبارة عن فعل العبادة في وقتها المحدود.

(١) انظر : غاية الوصول شرح لب الأصول ، ص ١٦ .

(٢) انظر : المصدر نفسه ، ص ١٦ .

(٣) هو أبو عبد الله ، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشى الشافعى ، الامام ، العلامة ، الفقيه ، الأصولى ، المحدث ، الأديب درس وأفتى ، وأخذ عنه الشيخين : جمال الدين الإسئوى وسراج الدين البلقينى . من مؤلفاته : البحر المحيط ، و شرح جمع الجوامع لابن السبكي ، و شرح الأربعين للنووى ، والمنثور المعروف بقواعد الزركشى ، و شرح - علوم الحديث لابن الصلاح . توفى سنة ٧٩٤ هـ .

انظر : الدرر الكامنة ٤ / ١٧ - ١٨ ؛ الفتح المبين ٢ / ٢٠٩ ؛

غزرات الذهب ٦ / ٣٣٥ .

شرعا ، كصلاة المغرب اذا أتى بها ما بين غروب الشمس و غروب الشفق ،
فما لم يقصد فيه الوقت شرعا ، كالأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ،
لا يوصف بالأداء ، اذ المقصود هنا الفعل ، بخلاف الأداء فان المقصود فيه
الفعل و الزمان .

و التعبير بـ " العبادة " في التعريف يدل على أنه من القائلين بشمول
وصف الأداء للنوافل والواجبات (١).

تعريف ابن السبكي

قال : " الأداء فعل بعض ، وقيل كل ما دخل وقته
قبل خروجه " (٢).

شرح التعريف

كلمة " بعض " في التعريف مضافة الى " ما " التي أضيف
اليها المعطوف و هو " كل " أي فعل بعض ما دخل وقته قبل خروجه .
كلمة " ما " تشمل الواجب والمندوب .

و " الوقت " هو الزمان المقدر للمؤدى شرعا موسعا كان ، أو مضيقا ،
فخرج ما لم يقدر له زمان في الشرع ولو كان فوريا كالإيمان (٣).
و ابن السبكي - كما نرى - جمع بين التعريفين : حيث قال أولا : ان الأداء
هو فعل بعض ما دخل وقته ، قبل خروجه ، وهذا ما ارتضاه هو .
ثم ذكر ثانيا ما حكاه بصيغة التمريض و هو أن الأداء عبارة عن فعل كل
ما دخل وقته قبل خروجه .

(١) انظر : البحر المحيط ، مخطوط ، ١٤٤ ، ورقة ٩٩ .

(٢) جمع الجوامع (مع حاشية البناني) ١ / ١٠٨ .

(٣) انظر : شرح المحلي على جمع الجوامع (مع حاشية البناني) ١ / ١٠٨ .

وقد ورد على التعريف الأول عدة إیرادات :

الإیراد الأول

: التعريف يصدق على ما اذا فعل البعض قبل دخول الوقت ،

مع أنه مع العمد . فاسد ، ومع عدمه يصير الفرض نفلا .

و قد أجاب الشربيني (١) عن هذا الإیراد بقوله : " ثم إن الفعل إنما

تعلق " ببعض شيء " موصوف ذلك الشيء بأنه قد دخل وقته ، فالفعل إنما

تعلق به بعد دخول الوقت كله ، فلا يدخل ما لو فعل قبل الوقت ...

فإن قيل : البعض الواقع في الوقت من تلك الصورة مادي عليه الحد .

قلت : ليس كذلك ؛ لأن المراد بعض ما دخل وقت جميعه ، والجميع فيها

إما فاسد فضلا عن أن يكون له وقت ، أو نفل مطلق لا وقت له " (٢)

الإیراد الثاني

: التعريف يصرح ~~بأن~~ بأن الأداء هو فعل بعض ما دخل

وقته قبل خروجه ، فيصدق على عدم فعل البعض الآخر أصلا ، لا في الوقت ،

ولا خارجه .

وقد رد الشربيني (رحمه الله) هذا الإیراد بأن هناك صورة هي أصل

موضوع للتعريفين جميعا ، لا خلاف فيها بينهما ، وهي وقوع الفعل

بتمامه بقطع النظر عن قبلية الخروج ، وبعديته . وأما ما يختلف فيه

(١) هو الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الشربيني ، الفقيه الشافعي ،

المصري ، الأصولي ، ~~كان~~ كان عالما جليلا ، عرف في صفه بالنبوغ ، وفسي

كبره بالعفة و التقوى ، والتحقيق و التدقيق في مصنفاته . من مؤلفاته :

تقرير على جمع الجوامع في الأصول ، وحاشية البهجة ، وفيض الفتاح على

حواشي شرح تلخيص المفتاح . توفي سنة ١٢٢٦ هـ .

انظر : الأعلام ٤ / ١١٠ ؛ الفتح المبين ٢ / ١٦١ .

(٢) تقرير عبد الرحمن الشربيني (مع حاشية البناني) ١ / ١٠٨ .

التعريفان فهو : أن التعريف الأول يشترط لتحقيق الأداء فعل البعض فقط قبل خروج الوقت . والتعريف الثاني يحكم على أن الشرط هو وقوع الكل قبل الخروج ، فنقول المصنف : " قبل خروجه " متعلق بـ " فعل " المتعلق بـ " بعض " أو الـ " كل " وهذا الطرف هو محل الاشتراط (١).

الإيراد الثالث : التعريف لا يتناول أداء الصوم ، وأداء الصلاة إذا فعلت كلها في الوقت بالتصريح بل بفحوى الخطاب ، وهو لا يليق بالتعريف .

الإيراد الرابع : التعريف يدل على أنه إذا فعل بعض العبادة في الوقت ، والبعض الآخر خارجه يكون أداءً وإن كان في الصوم والحج مع أنه لا يصح .

الإيراد الخامس : وردت كلمة " بعض " في التعريف وهي مبهمة تقتضي أنه إذا فعل أي بعض ما ، يكون أداءً مع أن البعض مقيد عند فقهاء الشافعية بركعة في الصلاة (٢).

قال الجلال المحلي في دفع ما ورد : إن المراد فعل بعض ما دخل وقته مع فعل البعض الآخر في الوقت أيضاً صوماً كان أم صلاة . أو فعل البعض المعين وهو الركعة في الوقت - لحديث من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة (٣) - والبقية بعده .

وقد علق البناني (٤) على قول المحلي : - يعني مع فعل البعض الآخر الخ -

(١) انظر : المصدر نفسه ١ / ١٠٨ .

(٢) انظر : حاشية العطار على شرح الجلال ١ / ١٤٩ .

(٣) تقدم تخريج الحديث في ص ٦٨ .

(٤) هو أبو زيد ، عبد الرحمن بن جاد الله البناني المالكي ، الإمام العلامة العمدة الفهامة ، المحقق المدقق . قدم مصر وجاور بالأزهر ، أخذ الحديث عن الشيخ أحمد الصباغ وغيره ، ومهر في المعقول والمنقول —

فقال : إنه : " دفع به فساد التعريف من أوجه ثلاثة :

الأول : أن المراد بالبعض الماخوذ في التعريف بعض معين يكونه ركعة .

الثاني : كون ذلك في الصلاة لا في الصوم .

الثالث : أن ذلك [أى فعل البعض] إنما هو مع وقوع الباقي في الوقت ، أو بعده لا قبله " .

وزاد : أن المعتبر في التعريف هو صدق اللفظ على المراد دون العناية بالقرائن ، والتعريف المذكور بلفظه لا يفيد شيئا مما ذكر فلا فائدة لدفع الشارح عن ابن السبكي ؛ لأننا لو فرضنا أن المخاطب يعلم أن المراد بالبعض هو البعض المعين ، وأن ذلك في الصلاة فقط ، وأنه مع فعل الباقي في الوقت أيضا ، لم يفده التعريف شيئا .

وقال الشربيني مطلقا على جواب الشارح المحلي عن ابن السبكي : إن قول الشارح مع فعل البعض الآخر ... من تمام تصوير الأداء على القول الأول ، فإن الأداء له صورتان :

فعل الكل في الوقت ، وفعل البعض المعين وهو ركعة - عند الشافعية - فيه ، والباقي بعده ، فحقيقة الأداء على كل من القولين فعل الكل ، إلا أنه يكفى بناء على القول الأول في تسمية فعل الكل أداء ، فعل البعض قبل خروج الوقت ، بخلاف القول الثاني حيث يقتضى فعل الكل قبل خروج الوقت . والدليل على صحة ما ذكر ما يأتي في تعريف المؤدى من أنه ما فعل من

= من آثاره : حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع - اختصر فيها سياق ابن القاسم - وما كتبه على المقاصة التصحيحية للشيخ عبد الله الأكدوى ، توفي سنة ١١٩٨ هـ .

انظر : شجرة النور الزكية ، ص ٣٤٢ ، الأعلام ٧٣/٤ ، الفتح المبين ١٣٤/٣ .

كل العبادة في وقتها ، أو فيه و بعده . فاندفع بهذا الإيراد القائل
بأن التعريف لا يشمل أداء الصوم ، ولا الصلاة اذا فعلت كلها في الوقت
بالتصريح بل بفحوى الخطاب و ذلك لا يليق بالتعريف ؛ لأن الإيراد إما أن يكون
مع ملاحظة أن الأداء هو جميع الفعل الواقع في الوقت ، أو فيه و بعده ،
لا البعض .

و إما أن يكون مع ملاحظة أن الأداء هو فعل البعض ، فإن كان الأول لم يكن
ما في المتن (. أى ما تناوله تعريف ابن السبكي الأول) أداء حتى يفهم
غيره بالأولى . وإن كان الثاني فالأمر واضح ؛ لأن فعل كله في الوقت
لا ينافي فعل بعضه فيه ، وهو المعنى الكافي في تسميته أداء (١) .
هذا ، وهذه التعريفات كلها - كما نرى - تفيد جريان الأداء في الواجب
و المنسوبة المؤقت .

وأما التعريفات التي تجعل الأداء في الواجب : فمنها :

تعريف الامام الغزالي :

الأداء عنده عبارة عن الإتيان بالواجب في وقته مضيقا

كان أو موسعا .

قال (رحمه الله) : " اعلم أن الواجب اذا أدى في وقته سمي أداء " (٢)

فقد سمي الإتيان بالواجب في وقته المعين أداء ، ووافقه الامام الرازي

حيث قال : " فالواجب اذا أدى في وقته سمي أداء " (٣) .

(١) انظر : شرح الجلال و تقرير الشربيني وحاشية البناني ١٠٨/١ - ١٠٩ .

(٢) المستقصى ٩٥ / ١ .

(٣) المحصول ، ج ١ ، ق ١ ، ص ١٤٨ .

جاء في شرح هذا التعريف أن " الواجب " احتراز عن غير الواجب ، كالنفل مثلاً ، فلا يقال فيه أداء .

كما يخرج بقوله : " في وقته " القضاء ، فإنه عبارة عن إتيان ما فاته وقته المحدود (١) .

هذا ، وقد عرف ابن عبد الشكور من الحنفية الأداء بتعريف يدل على أنه اختار مذهب الشافعية في جريان الأداء في المؤقتة فقط ، وخاصة مذهب من قصر منهم الأداء بالواجب ، وذلك لأنه قال : " الأداء فعل الواجب في وقته المقدر له شرعاً " (٢) .

الموازنة بين هذه التعريفات :

إذا أمعنا النظر في هذه التعريفات ، وقارنا بينها

يظهر لنا :

١ - أن بعض هذه التعريفات ، كتعريف أبي إسحق الشيرازي ، وابن قدامة الحنبلي ، وابن الحاجب المالكي ، وأبي ^{العباس} القرافي ، والإمام البيضاوي ، وزكريا الأنصاري ، والزركشي ، وابن السبكي ، والإسنوي ، وابن اللحام ، وابن النجار الفتوحى ، عامة تدل على عمول الأداء للواجب ، والمندوب . بخلاف الغزالي حيث جعله في الواجب دون المندوب ، وتبعه في ذلك الإمام الرازي كما وافقه ابن عبد الشكور من الحنفية .

٢ - أن كلاماً من : الشيرازي ، وابن قدامة ، والقرافي ، وزكريا الأنصاري ، والزركشي ، وابن السبكي والغزالي ، والرازي ، ومن وافقهم اکتفوا في

(١) انظر : شرح المصنوع (الكاشف عن المصنوع) ، مخطوط ، ورقة ٢٩ .

(٢) مسلم الثبوت (مع فواتح الرحموت) ١ / ٨٥ .

تعريفهم بإيقاع العبادة ، أو الواجب فى الوقت المعين من غير زيادة لفظ " أولا " ، لذلك اعترض عليهم بملة الظهر - على سبيل المثال - اذا فاتت عن الشخص بنوم أو نسيان ، ثم أتى بها عند التذكر ، وكذا قضاء صوم رمضان ، وقد مر ذكر الاعتراض وجوابه بالتفصيل .

بخلاف تعريف ابن الحاجب ، والإسنوى ، وابن اللحام ، وابن النجار ، ومن وافقهم الذين قيدوا الوقت المعين شرعا بكونه " أولا " خلافا من الاعتراضات . ٣ - أن الغزالي ، والرازي لم يقيدا الوقت فى تعريف الأداء بكونه مقدرا من الشرع ، فمفهوم تعريفهما أنه إذا لم يوت بالفعل فى الوقت المعين يصير قضاء ، فيعترض عليهما حينئذ بالأمر المطلق - على القول بأنه يفيد الفور - إذا لم يأت به المأمور فى أول الوقت فانه لا يسمى قضاء عند الشافعية و من وافقهم . بخلاف تعريف ابن قدامة ، وابن الحاجب ، والقرافى ، والبيضاوى ، وزكريا الأنصارى ، والزركشى و من وافقهم حيث قيدوا الوقت بكونه مقدرا أو مصبنا من الشرع ، فلا يرد عليهم ما ذكر .

٤ - ان أبا زكريا الأنصارى ، وابن السبكي صرحا فى تعريفهما على اعتبار فعل بعض العبادة فى الوقت المعين من الأداء ، بخلاف غيرهم .

مسالك الحنفية فى تعريف الأداء :

عرف الحنفية الأداء بتعريفات متعددة ، وهى كما يأتى :

تعريف نظام الدين الشافى (١) :

قال : " الأداء " عبارة عن تسليم عين الواجب إلى

(١) هو أبو على ، أحمد بن محمد بن إسحاق الشافى ، الفقيه الحنفى ، سكن بغداد ، ودرس بها ، وجعل الكرخى التدريس له - حين أصابه الفلج - والفتوى إلى أبى بكر الدامغانى ، وكان يقول : " ما جاءنا احفظ من =

متحققه " (١).

و قال أبو يزيد الدبوسي^(٢) : " إن الأداء اسم لفعل تسليم ما طلب من العمل بعينه " (٣).

ومثل له بمثالين : أحدهما في حقوق الله تعالى والثاني في حقوق العباد ؛ ليوضح أن الأداء عند الحنفية يجرى في حقوق الله تعالى وحقوق العباد (٤).

وتعريف الدبوسي - كما يظهر - يفيد أن الأداء يتناول المندوب والواجب ؛ لأن كلا منهما مطلوب يتأتى فيه تسليم عينه .

= أبي على " . من مؤلفاته : المختصر في أصول الفقه المعروف بأصول - الشافعي : توفي سنة ٣٤٤ هـ .

انظر : الفوائد البهية ، ص ٢٤٤ ؛ الجواهر المضيئة ١ / ٩٨ - ٩٩ ؛ تاريخ بغداد ٤ / ٣٩٢ .

(١) أصول الشافعي ، ص ٤١ .

(٢) هو القاضي عبيد الله أو عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي - نسبة إلى دبوسية قرية بين بخارى وسمرقند - الحنفي ، العلامة الذي كان يضرب به المثل في النظر ، واستخراج الحجج ، وهو أول من أبرز علم الخلاف إلى الوجود ، ولقد كانت له مناظرات مع كبار العلماء بسمرقند وبخارى . من مصنفاته : " الأثرار " و " تقويم الأدلة " و تأسيس النظر " و " النظم في الفتاوى " توفي سنة ٤٣٠ هـ .

انظر : الفوائد البهية ، ص ١٠٩ ؛ شذرات الذهب ٣ / ٢٤٥ - ٢٤٦ ؛ الفتح المبين ١ / ٢٣٦ .

(٣) تقويم الأدلة ، مخطوط ، ورقة ٤٢ .

(٤) انظر : المصدر نفسه ، ورقة ٤٢ .

وعرف فخر الاسلام البزدوى : الأداء بقوله : (اسم لتسليم نفس الواجب بالأمر) (١).

شرح التعريف :

قوله : " نفس الواجب " أى عينه .

قوله : " بالأمر " الباء للسببية ، وهى تتعلق بالواجب ، أى عين الواجب بسبب الأمر ، و أضيف الواجب الى الأمر ، وإن كان الوجوب بالسبب ووجوب الأداء بالأمر ، لأن السبب لما علم بالأمر ، أضيف الوجوب اليه على سبيل التوسع .

وهذا التعريف كالتعريفين السابقين يشمل المؤقتات فى أوقاتها ، كتسليم الصلاة ، والصوم ، وغير المؤقتات .

الاعتراض

قد يقال : " كيف يمكن تسليم عين الواجب ؟ وهو وصف فى الذمة لا يقبل التصرف من العبد " (٢).

فأجيب بجوابين :

الأول : قال عبد العزيز البخارى : إن الشرع شغل الذمة بالواجب ،

ثم أمر بتفريغها ، فالذى يحصل به فراغ الذمة يأخذ حكم ذلك الواجب فيصير كأنه عينه .

(١) كنز الوصول الى معرفة الأصول (بهامش كشف الأسرار لعبد العزيز - البخارى) ١ / ١٣٤ .

(٢) كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ١ / ١٣٤ .

الثاني : يقال للمعتز : الواجب بالأمر غير الواجب بالسبب فالأول كإيتاء ربع العشر في الزكاة ، أو فعل الصلاة الذي يحصل به فراغ الذمة ، ممكن التسليم .

فأما الوصف الشاغل للذمة فحاصل بالسبب لا بالأمر ، وعلى هذا إضافة الواجب إلى الأمر - في تعريف الأداء - على سبيل الحقيقة دون التوسع (١).

تعريف السرخسي (٢) : عرف الأداء بأنه : (تسليم عين الواجب بسببها إلى متعقبه) (٣) . واستشهد لقوله بدليلين : الأول من الكتاب وهو قوله تعالى : " إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها " (٤) . والثاني من السنة وهي قوله عليه السلام : " أد الأمانة السلي " .

(١) انظر : المصدر نفسه ١ / ١٣٤ .

(٢) هو : محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي - نسبة السرخسي سرخس بفتح السين والراء وسكون الخاء بلدة قديمة من بلاد خراسان - ، الحنفي ، كان علامة حجة ، أصوليا ، فقيها ، مناظرا . من مؤلفاته : كتاب في أصول الفقه يسمى أصول السرخسي ، والمبسوط وشرح السير الكبير ، وشرح كتاب الكسب لمحمد بن الحسن . اختلف في سنة وفاته ف قيل : سنة (٤٨٣ هـ) ، وقيل في حدود (٤٩٠ هـ) ، وقيل في حدود (٥٠٠ هـ) انظر : الجواهر المضيئة ٢ / ٢٨ ، ٢٩ ، تاج التراجم ٥٢ ، ٥٣ ، الفوائد البهية ١٥٨ - ١٥٩ ، الفتح المبين ١ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(٣) أصول السرخسي ١ / ٤٤ .

(٤) سورة النساء ، آية ٥٨ .

من ائتمنك" (١)

وقد تابع السرخسى فى تصريفه حكام الدين الأخيكتى (٢)، وجمال الدين البخارى (٣)،
حيث قال : " ... أدا " وهو تسليم عين الواجب بسببه الى مستحقه " (٤)

شرح التعريف

" الباء " تتعلق بالواجب ، و " الى " تتعلق بالتسليم ،
والضمير فى قوله " بسببه " يعود للواجب ، و فى " مستحقه " يرجع للواجب
أو التسليم ، فالمعنى : الأداء تسليم نفس الواجب الثابت فى الذمة بالسبب

(١) جزء من حديث رواه أبوداود فى كتاب البيوع والاجارات باب فى الرجل يأخذ
حقه من تحت يده (٨٠٥/٣) ، والترمذى فى كتاب البيوع ، باب رقم ٣٨ (٥٦٤/٣)
وقال : " هذا حديث حسن غريب " . والدارمى فى كتاب البيوع ، باب فى أدا
الأمانة و اجتناب الخيانة ٢ / ٢٦٤ .

(٢) هو أبو عبد الله ، محمد بن محمد بن عمر الإمام حكام الدين الأخيكتى
أو أخيكيتى - نسبة الى أخيكيت أو أخيكيت بلدة فى ما وراء النهر من بلاد
فرغانة - الحنفى ، كان شيخا فاضلا ، وإماما فى الأصول والفروع . من
مؤلفاته : المختصر فى أصول الفقه المعروف بالمنتخب الحامى - نسبة الى
لقبه حكام الدين - وقد شرحه كثير من العلماء منهم عبد العزيز البخارى .
توفى سنة ٦٤٤ هـ .

انظر : الفوائد البهية ، ص ١٨٨ ، الجواهر المضيئة ٣ / ١٢٠ .
(٣) هو أبو محمد ، عمر بن محمد بن عمر البخارى الحنفى ، الإمام العلامة العالم
الجامع للفروع والأصول . صنف فى الفقه والأصول . أفتى ودرس ، وكان زاهدا
عابدا متنسكا . من مؤلفاته : المعنى فى أصول الفقه ، وشرح الهداية .
توفى سنة ٦٩١ هـ .

انظر : الفوائد البهية ، ص ١٥١ ، شذرات الذهب ٥ / ٤١٩ .
(٤) راجع : المنتخب للحامى (من غاية التحقيق) ١ / ٨٨ ، المعنى للبخارى ص ٥٢ .

الموجب له كالوقت للصلاة، والشهر للصوم، ونحوهما إلى من يستحق ذلك الواجب،
أو إلى من يستحق التسليم إليه (١).

و تعريف السرخسى و من تبعه - كما نرى يشمل المؤقت و غير المؤقت .
تعريف أبى بكر السمرقندى (٢) :

عرف أبو بكر السمرقندى الأداة بقوله : (عبارة عن تسليم
عين الواجب فى وقته المصين شرعا أو مطلقا) (٣).

و التعريف يشمل المؤقت و غير المؤقت ، وهذا ما بينه ابن الساعاتى (٤) بقوله :

" الأداة فى المؤقت الإتيان بعين الواجب فى وقته الشرعى ، وفى غير المؤقت مطلقا " (٥).

(١) انظر : غاية التحقيق ٨٨/١ .

(٢) هو : علاء الدين محمد بن أحمد بن أبى أحمد أبو بكر السمرقندى ، الشيخ
الإمام الحنفى الأصولى ، الزاهد الفاضل . تفقه على صدر الإسلام أبى اليسر وغيره .
و تفقهت عليه ابنته فاطمة وزوجها الكسانى صاحب البدائع . من مؤلفاته :
" ميزان الأصول فى نتائج المعقول " و " تحفة الفقهاء " زاد فيها على مختصر
القدورى . توفى سنة ٥٥٣ هـ .

انظر : الفوائد البهية ١٥٨ ، الجواهر المضيئة ٦/٢ ، كشف الظنون ٣٢١/١ ،
و ٢/ ١٩١٦ - ١٩١٧ ، الأعلام ٢١٢/٦ .

(٣) ميزان الأصول ، مخطوط ، ورقة ١٤ .

(٤) هو مظفر الدين أحمد بن على بن ثعلب - أو ثعلب - المصروف بابن الساعاتى ،
الحنفى ، سكن بخداد واشتغل بالعلم حتى بلغ رتبة الكمال ، صار امام عصره
فى العلوم الشرعية ، فكان ثقة ، حافظا ، متقنا فى الأصول والفروع . من مؤلفاته :
كتاب " البديع " فى أصول الفقه ، و " مجمع البحرين " فى الفقه . توفى سنة ٦٩٤ هـ .
انظر : الفوائد البهية ، ص ٢٦ - ٢٧ ، الجواهر المضيئة ٨٠/١ - ٨١ ، الفتح
المبين ٩٤ / ٢ .

(٥) بديع النظام ، مخطوط ، ورقة ١٥ .

تعريف النفي :

عرف الأداء بقوله : " هو تسليم عين الواجب بالأمر " (١) . وتبعه
ملاخسرو (٢)

شرح التعريف :

قوله : " تسليم عين الواجب " أى إيجابه و الإتيان به ،
و إخراجها من العدم الى الوجود ، فتسليم كل شئ بما يناسبه ، و المناسب
لتسليم الأفعال هو هذا التفسير ، و الا فحقيقة التسليم لا يتصور فى الأفعال ؛
لأنها أعراض ، و الأعراض لا تبقى زمانين ، فلا يتصور فيها التسليم و إن كان
الشرع قد أعطى للأفعال حكم الجواهر ؛ بدليل قبول العقود الفسخ ، و الاقالة .
قوله : " عين الواجب " العين احتراز عن المثل فخرج به القضاء ؛ لأنه
تسليم مثل الواجب بالأمر ، و " الواجب " احتراز عن النفل فلا يتصف بالأداء .
و المراد بالواجب ما يعم الفرض و هو أعم من أن يكون ثبوته بصريح الأمر ،
كقوله تعالى : " و أقيموا الصلاة " (٢) ، أو ما فى معناه مثل قوله تعالى :

(١) المنار (مع فتح الغفار) ١ / ٤٠ .

(٢) انظر : مرآة الأصول (بها مشرحة الأزميرى) ١ / ٢٥٠ - ٢٥١ .

و ملاخسرو هو : محمد بن فراموز الحنفى ، كان يحرر زاهرا عالما بالمنقول
و المعقول جامعا للأصول و الفروع . كانت له أخت زوجها أبوه من أمير
بسمى خسرو ، و كان محمد يعيش فى حجر هذا الأمير فلما مات الأمير اشتهر
بأخي زوجة خسرو ثم غلب عليه اسم خسرو . من مؤلفاته : غرر الأحكام ،
و شرحه درر الأحكام ، و مرقاة الوصول ، و شرحه مرآة الأصول ، و حواش على تفسير
البيضاوى الى قوله تعالى : " سيقول السفهاء " من سورة البقرة ، آية ١٤٤ .
توفى سنة ٨٨٥ هـ .

انظر : الفوائد البهية ، ص ١٨٤ ، غدرات الذهب ٧ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ، الفتح المبين -

٣ / ٥١ ، ٥٢ .

(٣) سورة النور ، آية ٥٦ .

" والله على الناس حرج البيت من استطاع اليه سبيلاً (١) .

ولم يقيد التعريف بالوقت ؛ ليعم ما ليس بمؤقت ، ولا يرد على التعريف تسليم العبادات المؤقتة في غير وقتها ؛ لأن هذا قد خرج بقوله : " عين الواجب بالأمر " .

قوله : " بالأمر " المراد به النص الدال على الوجوب في الجملة ، سواء كان أمراً صريحاً ، أو ما هو بمعناه كما مر آنفاً . وفيه إشارة إلى أن المراد بعين الواجب بالأمر هو أفعال الجوارح ، لا ما في الذمة ؛ لأن ذلك ليس بالأمر بل بالسبب ، فيدفع بهذا ما قد يقال : كيف يمكن تسليم نفس الواجب ؟ وهو وصف في الذمة لا يتصرف فيه (٢) .

و مما تجدر الإشارة اليه أن هذا التعريف - وكل ما أتى بلفظ الواجب - على قول من خصص الأمر بالوجوب ، ولم يجعله حقيقة في الذم ، إلا إذا حملنا الواجب على الثابت فعينئذ يتناول الجميع .

تعريف صدر الشريعة :

قال : " الأداء تسليم عين الثابت بالأمر " (٣) .

فتعبير المؤلف " الثابت بالأمر " دون الواجب به يدل على أن الأداء عنده يشمل النوافل . كما أن إطلاق التعريف من غير تقييد بالوقت يشير إلى شموله أداء الزكوات ، والأمانات ، والمنذورات المطلقة والكفارات .

(١) سورة آل عمران ، آية ٩٧ .

(٢) انظر : شرح المنار و حواشيه من علم الأصول لابن ملك ، ص ١٤٩ فما بعدها ؛ نور الأنوار و حاشية قمر الأقمار ، ص ٣٣ ؛ فتح الخفار ١ / ٤٠ - ٤١ ؛ مرآة الأصول (بهامش حاشية الأزميري) ١ / ٢٥٠ - ٢٥١ .

(٣) التوضيح (بهامش التلويح) ١ / ١٦٠ .

وقد اعترض على التعريف بأنه يتناول الإتيان بالمباح الذى ورد به الأمر ، ولا يسمى فعله أداءً فيكون التعريف غير مانع .
فأجيب أن الثابت بالأمر لا يكون إلا واجبا أو مندوبا ، أما المباح فليس بمأمور به عند المحققين (١) .

تعريف ابن الهمام :

قال : " الأداء فعل الواجب فى وقته المقيد به شرعا العمر وغيره ، وهو تساهل بل ابتداءه فى غير العمر كالتحريم للحنفية " (٢)
 فلقد أوضح مراده من الوقت المقيد بالواجب حيث قال : " العمر وغيره " ، وهو (أى العمر) بدل البعض من قوله : " وقته المقيد به " . والضمير فى " غيره " راجع الى " العمر " ، أى غير العمر من الأوقات ، فاندرج فيه الواجب المطلق ، والمؤقت ، فالمراد إذن من تقييد الواجب بالوقت شرعا جعل الشارع الوقت طرفا لإيقاع الواجب ، لا تخصيص الواجب بوقت معين من الأوقات حتى لا يخرج ما جعل العمر وقتا له . (٣)

هذا ، وإن جميع تعريفات الحنفية تدل على أن الأداء عبارة عن إخراج ما طلب من العمل واجبا كان " أو مندوبا أو الواجب فقط من العدم الى الوجود الى مستحق ذلك المطلوب أو الواجب ، إذ إن من لم يذكر القيد الأخير (أى قيد الى مستحقه) استغنى عنه بذكر " تسليم " أو " الأمر " ، لأن التسليم ينبىء عن تحصيل السلامة وهو فى الأداء يتحقق اذا سلمه

(١) انظر : شرح التلويح على التوضيح ١ / ١٦١ .

(٢) التحرير (مع تيسير التحرير) ٢ / ١٩٨ .

(٣) انظر : تيسير التحرير ٢ / ١٩٨ ؛ التقرير والتحرير ٢ / ١٢٣ .

إلى مستحقه ، أو لأن الأمر ورد بتسليم عين الواجب إلى مستحقه دون الغير ،
قال تعالى : " إِنْ اللّٰهُ يَأْمُرْكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا " (١)
الموازنة بين تعريفات الحنفية :

بعد البحث والنظر اتضح أن التعريفات الواردة للأداء من قبل
الحنفية يمكن تقسيمها إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى : تعرف الأداء بأنه تسليم الواجب مؤقتا كان أو غير
مؤقتا إلى مستحقه وهذا ما ذهب إليه نظام الدين الشافى ، وفخر الإسلام -
البرزدوى ، والسرخسى ، والأخيكى ، والخبازى ، وأبو بكر المرقندى ، -
و النسفى ، وابن الهمام فى تعريف الأداء .

المجموعة الثانية : تعرف الأداء بما يشغل الواجب والمندوب
مؤقتا كان أو غير مؤقت ، فتقول : ان الأداء عبارة عن تسليم عين الواجب
أو المندوب إلى مستحقه . واليه ذهب أبو زيد الدبوسى ، وصدر الشريعة -
فى تعريف الأداء .

و السبب فى ذلك هو أن الأداء وصف للمأمر به فمن جعل الأمر حقيقة فى
الندب و قال : إن مقتضى الأمر الندب عرفه بما طلب من العمل بعينه -
فيدخل فيه النفل ، ومن خص الأمر بالوجوب قال : الأداء هو تسليم
عين الواجب بالأمر .

(١) سورة النساء ، آية ٥٨ .

الموازنة بين تعريفات أصحاب المليكين :

بالمقارنة بين تعريفات أصحاب المليكين اتضح لنا ما يأتى :

- ١ - أن تعريف الحنفية كلها قائمة بشمول الأداة للمؤقتات فى أوقاتها
وغير المؤقتات ، كأداة الأمانات ، والمنذورات المطلقة والكفارات ،
بخلاف تعريف الشافعية ؛ لأنها لاتعم ما ليس بمؤقت ووافقهم ابن عبد الشكور
من الحنفية .
- ٢ - أن معظم تعريفات الحنفية للأداة تشمل العبادات والمعاملات أى حقوق
الله و حقوق العباد ؛ اذ إنهم يجرون الأداة فى جميعها ، بخلاف الشافعية ،
فانهم يقولون بالأداة فى العبادات المؤقتة لذلك خصوا التعريف بها فقط .
- ٣ - يلتقى تعريف بعض الحنفية كأبى زيد الدبوسى و صدر الشريعة مع تعريف
كثير من الشافعية كأبى اسحاق الشيرازى ، والبيضاوى ، وزكريا الأنصارى ،
و الزركشى ، وابن السبكي ، ومن اختار منهمجهم كابن الحاجب ، وابن قدامة ،
و القرافى فى شمول الأداة للواجب و المندوب .
- ٤ - كما يلتقى تعريف بعض الشافعية للأداة - كالغزالى والرازى - مع تعريفات
كثير من الحنفية - كفخر الاسلام البزدوى و السرخسى ، والأخيشكى ، والخبازى ،
و أبى بكر السمرقندى ، والنسفى - فى عدم شمول التعريف المندوب .

التعريف المختار :

وبالنظر والتأمل فى هذه التعريفات كلها يبدو لى
- والله أعلم - ان أولها بالاعتبار هو تعريف أبى زيد الدبوسى ؛ لأن المندوب
مأمور به^(١) ، مطلوب من المأمور فعله فهو ثابت بالأمر ، فالبد من شمول التعريف
له ، وتعريف الدبوسى يشمله و لأن الأداة يجرى فى غير المؤقتات أيضا^(٢) ،
والتعريف يتناولها بخلاف تعريفات الشافعية ومن انتهج منهمجهم فانها لاتشمل
غير المؤقت .

(١) انظر ص (٩٧-٩٨) من هذه الرسالة

(٢) انظر ص ١١٤ فابعد من هذه الرسالة .

الفصل الثاني

شمول وصف الأداء للواجب والمندوب

إذا أمعنا النظر في التعريفات الواردة للأداء فأننا نجد على قسمين : قسم خص الأداء بالواجب وقسم عمم الأداء بحيث يشمل الواجب والمندوب على السواء ، وعلى ذلك فإن اتصاف الواجب بالأداء هو محل اتفاق الأصوليين ؛ لأن الأداء من أرقام المأمور به قال صدر الشريعة عبيد - الله البخاري : " فصل : الإتيان بالمأمور به نوعان : أداء ... " (١) ، وقال ملاخرو : " والمأمور به ... نوعان : الأول أداء ... " (٢) ، ولما كان الواجب مأمورا به بالاتفاق كان متصفا بالأداء بلا خلاف ، ولذلك جعل السرخسي و من وافقه الأداء من حكم الواجب بالأمر ؛ لأن موجباً ومقتضاه - كما قلنا (٣) - الوجوب وهو متعلق بالواجب ، والأداء يجرى فيه (٤) .

أما المندوب فقد اختلف العلماء في اتصافه بالأداء على قولين :

أحدهما : أنه لا يتصف بالأداء ، وهو الظاهر من كلام فخر الاسلام البزدوى وأبى سهل السرخسي ، ونظام الدين الشاشي ، وأبى بكر السمرقندي ، وابن - عبد الشكور ، وابن الساعاتي ، وجلال الدين الخبازي ، وابن الهمام ، والنسفي (٥) .

(١) التوضيح (بهامش التلويح) ١ / ١٦٠ .

(٢) مرآة الأصول (بهامش حاشية الأزميري) ١ / ٢٥٠ .

(٣) انظر : ص (٥٤٧) من هذه الرسالة .

(٤) انظر : كنز الوصول وخرجه كشف الأسرار ١ / ١٣٣ ؛ أصول السرخسي ١ / ٤٤ ؛ المفني للخبازي ٥٢ ؛ كشف الأسرار شرح المصنف على المنار ١ / ٤٦ .

(٥) انظر : كنز الوصول (بهامش الكشف) ١ / ١٣٤ ؛ أصول السرخسي ١ / ٤٤ ؛

أصول الشاشي ، ص ٤١ ؛ ميزان الأصول لأبى بكر السمرقندي ، مخطوط ، ورقة ١٤ =

والقول الثاني : أنه يتصف بالأداء ، لأنه يشمل الواجب والمندوب (١) ،
 وبه صرح أبو زيد الدبوسي ، حيث قال : " ثم الأداء نوعان : واجب كالفرس
 في وقته ، وغير واجب كالنفل " (٢) ، كما نص عليه صدر الشريعة عبيد الله -
 المحبوبي ، والسيوطي (٣) ، وصوبه الزركشي ، وهو الظاهر من كلام البيضاوي ،
 والإسنوي ، وابن السبكي ، وابن الحاجب ، والقرافي ، وابن اللحام ، وابن -
 النجار (٤) .

== مسلم الثبوت (مع فواتح الرحموت بهامش المستصفى) ٨٥/١ ؛ بديع النظام ،
 مخطوط ، ورقة ١٥ ؛ المغني للخبازي ، ص ٥٢ ؛ التحرير (مع تيسير -
 التحرير) ١٩٨ / ٢ ؛ كشف الأسرار شرح المصنف على المنار ٤٦ / ١ .
 (١) عند ما نقول : إن الأداء يشمل المندوب فيعنى به عند غير الحنفية
 النفل المؤقت ، لأن الأداء لايجرى عندهم في غير المؤقت .
 (٢) تقويم الأدلة ، مخطوط ، ورقة ٤٢ .
 (٣) هو أبو الفضل ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخنيزي
 السيوطي الشافعي ، المتحقق ، المدقق ، المفسر ، الفقيه ، النحوي ، اللغوي .
 نشأ يتيمًا في القاهرة فحفظ القرآن ، وألفية ابن مالك ، ومنهاج النووي
 ومنهاج البيضاوي ، وغيرها من الكتب . كان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث
 وفنونه رجالا ، ومتنا ، وسندا ، واستنباطا للأحكام منه . ولما بلغ أربعين
 سنة اعتزل الناس فألف كتبًا كثيرة ، وكان الأغنياء ، والأمراء يترددون إليه .
 من مؤلفاته : الأشباه والنظائر في فروع الشافعية ، والجامع الصغير في
 حديث البشير النذير ، وتدريب الراوي ، ومعجم الهوامع ، وبغية الوعاة في
 طبقات اللغويين والنحاة . توفي سنة ٩١١ هـ .
 انظر : الضوء اللامع ٦٥/٤ فما بعدها ؛ جذرات الذهب ٥١ / ٨ - ٥٥ ؛ الفتح
 المبين ٦٥ / ٣ - ٦٦ ؛ الأعلام ٧١ / ٤ .
 (٤) انظر : التوضيح (بهامش التلويح) ١٦٠ / ١ ؛ الأشباه والنظائر للسيوطي ،
 ص ٣٩٦ ؛ البحر المحيط ، مخطوط ، ورقة ١٠٠ ؛ منهاج الوصول (مع نهاية ==

ومنشأ هذا الخلاف : الاختلاف في كون المندوب مأموراً به أم لا ؟

وذلك لأن الأداة من أقسام المأمور به فإن اعتبر المندوب من المأمور به وصف بالأداة ، والا فلا ، ولذلك قال ملاخسرو : - بعد ما عرف الأداة بتسليم عين الواجب بالأمر - " ... ولم يقل عين الثابت بالأمر حتى يشمل النفل كما قال صاحب التنقيح لما عرفت أن المذهب هو أن المندوب ليس بمأمور به (١) و أول كلام أبي زيد الدبوسي القائل : بكون الأداة على قسمين : واجب ، ونفل ، بأنه إما " على طريق الحكاية من غير أن يكون مختاراً للحاكم ، أو بالنظر إلى ما بعد الشرع ، فإن النفل بعد الشرع لا يبقى نفلاً بل يكون واجباً مأموراً به وأداة ، وإن لم يكن قبله كذلك " (٢).

و على هذا ينبغي أن نحرر الكلام في المندوب هل هو مأمور به أم لا ؟ فنقول : لانزعاب بين العلماء في أن المندوب مأمور به بمعنى أنه متعلق - بفتح اللام - لصيغة الأمر " افعل " ، وأن هذه الصيغة استعملت في المندوب . وإنما النزاع قائم في أن المندوب هل يسمى مأموراً به حقيقة أم لا ؟ للعلماء في ذلك قولان :

القول الأول : هو أن المندوب مأمور به مجازاً ، واليه ذهب معظم

(= القول) ١ / ٦٤ ، التمهيد للسنوى ، ص ٦٣ ؛ جمع الجوامع وشرحه للمحلى (مع حاشية البناني) ١ / ١٠٨ ؛ مختصر المنتهى و حاشية السيد الشريف ١ / ٢٣٢ - ٢٣٣ ؛ شرح تنقيح الفصول ، ص ٧٢ ؛ المختصر في أصول الفقه لابن اللحام ، ص ٥٩ ؛ شرح الكوكب المنير ١ / ٣٦٥ .
(١) مرآة الأصول (مع حاشية الأزميري) ١ / ٢٥١ .
(٢) المصدر نفسه ١ / ٢٥٢ .

الحنفية ، كأبي الحسن الكرخي ^(١) ، وأبي بكر الرازي الجصاص ^(٢) ،
و السرخسي ، وابن عبد الشكور ، واختاره الشيرازي ، و فخر الدين الرازي ،
و عبد الرحمن الحلواني من الحنابلة ^(٣) ، ونسبه ابن اللحَام ،

(١) هو عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم الكرخي - نسبة الى الكرخ -
كان إماماً متعظفاً ، قانعاً عابداً ، صواماً . انتهت اليه رئاسة الحنيفة
في عصره ، له آراء خاصة و اختيارات في الأصول تخالف أصول أبي حنيفة .
من مؤلفاته : رسالة في الأصول ، والمختصر في الفقه و شرح الجامع المغير ،
و الجامع الكبير . توفي سنة ٣٤٠ هـ .

انظر : تاج التراجم ، ص ١٢٤ ، الفوائد البهية ، ص ١٠٨ - ١٠٩ ، شذرات -
الذهب ٢ / ٣٥٨ ، الفتح المبين ١ / ١٨٦ - ١٨٧ .

(٢) هو أحمد بن علي الرازي الجصاص - نسبة الى العمل بالجص - كان إمام -
الحنفية في عصره ، زاهداً ، ورعاً . من تصانيفه : " أحكام القرآن " و شرح
" مختصر الكرخي " و شرح " مختصر الطحاوي " و الفصول في الأصول ، و شرح
أدب القاضي للخفاف . توفي سنة ٣٧٠ هـ .

انظر : الجواهر المضيئة ١ / ٨٤ - ٨٥ ، الطبقات السنية ١ / ٤٧٧ - ٤٨٠ ،
الفوائد البهية ، ص ٢٧ - ٢٨ .

(٣) انظر : الفصول في الأصول للجصاص ، مخطوط ، ورقة ٩٣ ، أصول السرخسي -
١ / ١٥ ، مسلم الثبوت (مع فواتح الرحموت) ١ / ١١١ ، اللمع ، ص ٧ ، المحصول ،
ج ١ ، ق ٢ ، ص ٣٥٣ - ٣٥٤ ، القواعد والفوائد الأصولية ١٦٤ .

وعبد الرحمن الحلواني هو : أبو محمد ، عبد الرحمن بن أبي الفتح محمد
بن علي بن محمد الحلواني ، الامام الفقيه الحنيلي ، تفقه على أبيه و أبي -
الخطاب ، وبرع في الفقه و أصوله . ناظر و صنف مؤلفات : منها : " تفسير
القرآن " في أحدو أربعين جزءاً و كتاب " التبصرة " في الفقه ، و " الهداية " في
أصول الفقه . توفي سنة ٥٤٦ هـ .

انظر : ذيل طبقات الحنابلة ١ / ٢٢١ ، شذرات الذهب ٤ / ١٤٤ ، طبقات المفسرين
للداودي ١ / ٢٧٤ - ٢٧٥ .

و ابن النجار ^(١) الى أيسى الخطاب ، لكن ما ذكره أبو الخطاب في كتابه التمهيد
 يفيد خلاف ما نسبوه اليه .، حيث قال : " مسألة : إذا قام دليل يمنع حمل الأمر
 على الوجوب فإنه حقيقة في المندوب .
 نص عليه أحمد ^(٢) فقال : إذا أمن القارى فأمنوا فإنه أمر من النبي صلى الله
 عليه وسلم ^(٣) . و قال الكرخي ، و الرازي من أصحاب أبي حنيفة لا يكون المندوب
 أمرا بحال و عن أصحاب الشافعي كالقولين " ^(٤) .
 ثم أورد أدلة الفريقين ، ورد أدلة القائلين بكون المندوب مأمورا به مجازا ^(٥) .

-
- (١) انظر : المختصر في أصول الفقه لابن اللحام ، ص ٦٣ ، شرح الكوكب المنير ٤٠٦/١ .
 (٢) هو أبو عبد الله ، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي الأصل .
 سافر في طلب العلم الى الكوفة ، والبصرة ، و مكة ، واليمن ، والمغرب وغيرها
 من البلدان ، وكان اماما في الفقه و الحديث واللغة و القرآن ، والزهد .
 من مؤلفاته : المسند ، والرد على الجهمية ، وقضايا القرآن ، والناسخ -
 و المنسوخ ، توفي سنة ٢٤١ هـ .
 انظر : طبقات الحنابلة لأبي يعلى ٤/١ فما بعدها ، المنهج الأحمد ٦/١ فما بعدها ،
 وفيات الأعيان ٤٧/١ - ٤٨ ، و الفتح المبين ١٤٩/١ فما بعدها .
 (٣) رواه البخاري و مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ، ولفظهما : " إذا أمن
 الامام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه " .
 انظر : صحيح البخاري ، كتاب الاذان ، باب جهر الامام بالتأمين ١٩٠/١ ،
 صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب التسميع و التحميد و التأمين ٣٠٢/١ .
 (٤) التمهيد لأبي الخطاب ج ١ ، ق ١ ، ص ٢٥٢ - ٢٥٤ .
 (٥) انظر : المصدر نفسه ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٢٥٥ فما بعدها .

القول الثاني : هو : أن العندوب مأمور به حقيقة لا مجازا ، وهو رأى
أبى حامد الغزالي ، و أبى بكر الباقلاني ، وابن الحاجب المالكي ، والقاضي
أبى يعلى ، وابن قدامة ، و ظاهر كلام الإمام أحمد ، ووردت حكايته في كتاب
المسودة عن ابن عقيل ^(١) حيث جاء فيه : " مسألة : لفظ الأمر اذا أريد
به الندب فهو حقيقة فيه على ظاهر كلامه ، واختاره أكثر أصحابنا :
القاضي و ابن عقيل " ^(٢).

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول بما يأتي :

١ - قال عليه السلام : " لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند
كل وضوء " ^(٣) فقد أخير عليه السلام أن السواك غير مأمور به .

- (١) هو أبو الوفاء ، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن أحمد البغدادي -
الحنبلي ، الفقيه ، الأصولي ، الواعظ ، المتكلم ، شيخ الاسلام ، وأحد
الأئمة الأعلام في الفرائض ، والحديث ، والفقه ، والأصول ، والشعر ، والنحو
و الوعظ ، والزهد . من مصنفاته : " الواضح في أصول الفقه " و عمدة الأدلة " و
" المفردات " في الفقه ، وكتاب الفنون ، جمع فيه فوائد كثيرة في
الفقه ، والأصول ، والتفسير ، والنحو ، والصرف و... توفي سنة ٥١٣ هـ .
انظر : ذيل طبقات الحنابلة ١ / ١٤٢ ، ١٥٢ ، ١٥٥ - ١٥٦ ، ١٦٢ ، المنهاج
الأحمد ٢ / ٢١٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ ، الفتح المبين ٢ / ١٢ - ١٣ .
(٢) المسودة ، ص ٠٦ وانظر : المستصفى ١ / ٧٥ ، البرهان للجويني ١ / ٢٤٩ ،
الاحكام للآمدى ١ / ٩١ ، مختصر المنتهى ٢ / ٤ - ٥ ، العدة ١ / ٢٤٨ فما بعدها ،
روضة الناظر ، ص ٢٠ - ٢١ ، شرح الكوكب المنير ١ / ٤٠٥ ، القواعد
والفوائد الأصولية ١٦٤ .
(٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الصوم ، باب السواك الرطب ، واليابس -
للصائم ٢ / ٢٣٤ ، وأحمد في المسند ٢ / ٢٥٠ .

و السواك مندوب اليه ، فلو كان المندوب مأمورا به حقيقة لما أخبر صلى الله عليه وسلم أنه غير مأمور به (١).

نقش : بأن المقصود من نفي الأمر هنا أمر الجزم والإيجاب ، إذ المثقة لا تكون في غير أمر الإيجاب (٢).

٢ - قال صلى الله عليه وسلم لبريرة (٣) : " ~~كلو~~ لو راجعته فأنسأه أبو ولدك ، قالت بأمرك يا رسول الله ، فقال : لا ، إنما أنا شفيع " (٤). وجه الاستدلال هو : أن إجابة النبي عليه السلام فيما يشفع فيه مندوب اليه ، فلو كان المندوب مأمورا به حقيقة لما بين عليه السلام أنه لم يأمر به حيث قال : " لا إنما أنا شفيع " (٥) .

(١) انظر : فتاوح الرحموت ١ / ١١١ - ١١٢ ، الجمع ، ص ٢.

(٢) انظر : الإحكام للآمدي ١ / ٩٢ ، العدة ١ / ٢٥٤ ، روضة الناظر ٢١ ، التمهيد لأبي الخطاب ج ١ ، ق ١ ، ص ٢٥٦.

(٣) هي : بريرة مولاة عائشة بخت أبي بكر الصديق (رضى الله عنه) كانت مولاة لبعض بنى هلال فكاتبوها ، ثم باعوها من عائشة ، وعتقت تحت زوجها فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم . انظر : الاستيعاب ٤ / ١٧٩٥ .

(٤) رواء البخارى فى صحيحه ، كتاب الطلاق ، باب شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم فى زوج بريرة (١٧١ / ١٧٢) ، و أبوداود فى كتاب الطلاق ، باب المملوكة تعتق وهى تحت حر أو عبد ٢ / ٦٢٠ - ٦٢١ ، وابن ماجه فى كتاب الطلاق ، باب خيار الأمة اذا أعتقت ١ / ٦٢١ .

(٥) انظر : التبصرة للشيرازى ، ص ٣٦ .

قال الآمدي ، و أبويعلي ، و أبو الخطاب : إن الحديث محمول على أمر الإيجاب و الإلزام دون النذب ، أي أ بأمرك الواجب ؟ حتى تقوم بما تؤمر به فتبقى معه ، و إن كانت كارهة له ، لأنها كانت مبغضة له (١) .

٣ - لو كان المندوب مأمورا به حقيقة لجاز أن يقال لمن ترك المندوب - كصلاة التطوع و إماطة الأذى عن الطريق - عصيت الله و خالفت أمره - كما يجوز ذلك لمن ترك الواجب قال تعالى لابليس : " ما منعك ، إلا تسجد إذا أمرتك " (٢) - و اللزم باطل ، لعدم جواز أن يقال له : عصيت الله فالملزوم مثله (٣) .

أجاب الآمدي و ابن قدامة بأنه إنما لا يسمى عاصيا ، لأن العصيان اسم ذم مختص بمخالفة أمر الحتم و الإيجاب لا بمخالفة مطلق أمر (٤) . و ورد في العدة : " و الجواب أنه لا يقال : خالف أمر الله و عصاه على الإطلاق ، لئلا يلتبس بالواجب ، فأما مع التقيد فإنه يقول : خالف أمر الله المندوب " (٥) و به أجاب أبو الخطاب الكلوزاني (٦) .

(١) انظر : الإحكام للآمدي . ٩٢ / ١ ، العدة ٢٥٤ / ١ ، التمهيد

لأبي الخطاب ج ١ ، ق ١ ، ص ٢٥٦

(٢) سورة الأعراف ، آية ١٢ .

(٣) انظر : التبصرة للشيرازي ، ص ٣٦ - ٣٢ ، الفصول في الأصول للجصاص ،

مخطوط ، ورقة ٩٤ ، أصول السرخسي ١٥ / ١ ، فواتح الرحموت ١ / ١١١ .

(٤) انظر : الإحكام للآمدي ٩٢ / ١ ، روضة الناظر ، ص ٢١ .

(٥) العدة ٢٥٤ / ١

(٦) انظر : التمهيد لأبي الخطاب ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٢٥٧ .

٤ - ان الأمر حقيقة في القول المخصوص و هو تنبيغة " افعل " و هذا القول المخصوص حقيقة في الإيجاب فقط ، فالأمر حقيقة فيه ، والمندوب ليس بمأمور به لعدم الحتم فيه (١).

٥ - لو كان المندوب مأمورا به حقيقة لم يصح نفي الاسم عنه ؛ لأن أحد الحقيقة في الاسمي هو أن لا يجوز نفيه عما هو حقيقة فيه ، كالواجب لكن جواز النفي صحيح و ثابت - فان المكلف لو قال : " ما أمرني الله بموم سنة من شوال " كان صادقا ، ولو قال : " ما أمرني الله بموم رمضان " كان كاذبا . و لو قال : " ما أمرني الله بصلاة الضحى كان - صادقا ، ولو قال : " ما أمرني الله بصلاة الظهر كان كاذبا ، فالمندوب غير مأمور به حقيقة بل يتناول لفظ الأمر مجازا (٢).

و قد أجاب أبو يعلى بقوله : " و الجواب أنا لا نسلم أنه يصح نفيه على الإطلاق ، و إنما تنفيه بقيد ، و هو : أن يقول : أنا غير مأمور بصلاة ركعتين ، و صيام يوم الخميس أمر إيجاب " (٣). كما رده أبو الخطاب بهذا الجواب أيضا حيث قال : " ... أنا لا نسلم أنه يحسن نفيه على الإطلاق وإنما يحسن نفيه مقيدا ، و هو : أن يقول : أنا غير مأمور بذلك على وجه الإيجاب و الإلزام " (٤).

(١) انظر : فواتح الرحموت ١ / ١١١ .

(٢) انظر : الفصول في الأصول للجصاص ، مخطوط ، ورقة ٩٣ - ٩٤ ؛

أصول السرخسي ١ / ١٥ .

(٣) العدة ، ١ / ٢٥٥ .

(٤) التمهيد لأبي الخطاب ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٢٥٢ .

واستدل من ذهب الى القول الثانى بما يلى :

١ - فعل المندوب يسمى طاعة اتفاقا ، والطاعة فعل المأمور به ، فيكون المندوب مأمورا به كالواجب ، (١)

جاء في الأحكام : " ... احتج المثبتون بأن فعل المندوب يسمى طاعة بالاتفاق ، وليس ذلك لذات الفعل المندوب اليه ، وخصوص نفسه ، وإلا كان طاعة بتقدير ورود النهي عنه ، ولا لصفة من الصفات التى يشاركه فيها غيره من الحوادث ، وإلا كان كل حادث طاعة ، ولا لكونه مرادا لله تعالى ، وإلا كان كل مراد الوقوع طاعة ، وليس كذلك ، ولا لكونه مثابا عليه ، فإنه لا يخرج عن كونه طاعة وإن لم يثب عليه ، ولا لكونه موعودا بالثواب عليه ، لأنه لو ورد فيه وعد لتحقيق ، لاستحالة الخلف فى خبر الشارع ، والثواب غير لازم له بالاجماع ، والأصل عدم ما سوى ذلك . فتعين أن يكون طاعة لما فيه من امتثال الأمر ، فإن امتثال الأمر يسمى طاعة ، ولهذا يقال : فلان مطاع الأمر ... " (٢)

و نوقش هذا الدليل بأن الطاعة لا تكون فعل المأمور به فقط ، بل وفعل المندوب اليه ، فلا يتم الاستدلال ، (٣) لكن هذا مما لا ينفى عنه المخالفون ، فإنهم يقولون بأن فعل المندوب يسمى طاعة ، إلا أنهم يقولون بأن فعله طاعة لأجل أنه فعل المأمور به .

(١) انظر : البرهان للجوينى ١ / ٢٤٩ ، العدة ١ / ٢٥٠ - ٢٥٣ ، روضة -

الناظر ، ص ٢١ ، التمهيد لأبى الخطاب ، ج ١ ، ق ١ ص ٢٥٥ ، مختصر -

المنتهى و شرح العضد ٢ / ٥ .

(٢) الأحكام للأمدى ١ / ٩١ .

(٣) فواتح الرحموت ١ / ١١٢ .

٢ - أن أهل اللغة اتفقوا على تقسيم الأمر الى أمر نذب وأمر ايجاب ، فكما أن الواجب مأمور به حقيقة فكذا المندوب ؛ لأن مورد التسمية مشترك بينهما (١) .

نوقش هذا الدليل بأنه يلزم على قولكم أن يكون المهدد عليه ، والمباح مأمورين أيضا ؛ لأن أهل اللغة يقسمون الأمر الى أمر تهديد ، وأمر إباحة أيضا ، ولم يذهب الى ذلك ذاهب منكم ، فهذا تناقض منكم ، فاذن هذا التقسيم ليس لحقيقة الأمر بل تقسيم له بالمعنى المجازي (٢) .

٣ - المندوب كالواجب مستدعى فعله و مطلوب - إلا أن الواجب مع ذم تاركه ، والمندوب مطلوب مع عدم ذم تاركه - و الطلب أمر من الشارع ، قال تعالى : " إن الله يأمر بالعدل والإحسان " (٣) ، والأصل في الاطلاق الحقيقة (٤) . هذا ، وإذا كان هؤلاء العلماء متفقين على أن المندوب مطلوب ، وأن - صيغة الأمر حقيقة في الوجوب مجاز في النذب ، لكن الخلاف في أن المندوب هل يسمى مأمورا به حقيقة كما يسمى الواجب ؟ فالذى يظهر هو أن هذا الحكم لا يؤخذ من ملك العقول و أن الفيصل هو قول أهل اللغة و على هذا قال امام الحرمين الجويني : " ... لا يمكن جزم الدعوى على أهل اللغة في ذلك ، فقد يقول القائل : ندبتك و ما أمرتك ، وهو يعنى ما جزمست

(١) انظر : الإحكام للآمدي ١ / ٩١ ؛ روضة الناظر ، ص ٢١ ؛ شرح الكوكب المنير ١ / ٤٠٦ ؛ مختصر المنتهى وشرح العقد ٥ / ٥٠ .

(٢) انظر : فواتح الرحموت ١ / ١١٢ .

(٣) سورة النحل ، آية ٩٠ .

(٤) انظر : روضة الناظر ، ص ٢١ ؛ شرح الكوكب المنير ١ / ٤٠٦ .

عليك الأمر ، وقد يقول : أمرتك استحباباً ، فالقول في ذلك قريب ، ومنتهاه
 آيل إلى اللفظ ^(١) ، والذي يبدو لي هو تسميته مأموراً به حقيقة ؛
 إذ أن أهل اللغة - كما قال الجويني - يطلقون عليه الأمر فيقولون :
 " أمرتك استحباباً " والأصل فيه الحقيقة .

و أما قول القائل : نذبتك و ما أمرتك فهو إنما يقال : عند ما يعني
 عدم جزم الأمر على المخاطب ، وهذا بنفسه يدل على أن النفي منصب
 على أمر الإيجاب لا النذب ، ولو لم يقصد القائل نفي الإيجاب عن المخاطب
 لما نفى الأمر عن النذب .

و على هذا فإن الأقا ء يعمل المنذوب لكونه مأموراً به .

(١) البرهان ١ / ٢٤٩ - ٢٥٠ .

الفصل الثالث

الأداء في المؤقتات ، وفي غيرها

تقسيم العبادة الى مؤقتة و مطلقة :

قبل أن نتعرض لبيان الخلاف في أن الأداء هل يختص بالعبادات المؤقتة أو أنه قسم من الأمور به مؤقتة كان أو غير مؤقت ، يلزم أن نعرف العبادات المؤقتة و ما يعنى بغير المؤقتة .
فنقول : إن العبادات المأمور بها تنقسم بحسب الوقت الى مؤقتة ، والى مطلقة (غير مؤقتة) .

فالعبادة المؤقتة هي : ما كانت متعلقة بوقت محدد شرعا بحيث لو فاتت عن هذا الوقت مار فعلها قضاء ، كالملاوات الخمس ، وصيام رمضان ، فإن الشرع قصد ههنا زمنا معيناً لإتيانها فيه ،
جاء في تقويم الأدلة للدبوس : " العبادات مؤقتة ، وغير مؤقتة ،
فالمؤقتة ما اختص جوازها بوقت معين تفوت العبادة بفوته " (١) ،
و يظهر من كلام فخر الاسلام البزدوى ، و أبى سهل السرخسى أن المؤقتة عندهما هي : ما كانت متعلقة بوقت محدود يكون الإتيان بها بعده قضاء ،
أو غير مشروع ، لأنها جلا من المؤقتة قضاء رمضان ، وصيام الكفارات ،
و صيام النذر المطلق ، لتعلقها بوقت مقدر و هو النهار بحيث يكون الإتيان

(١) مخطوط ، ورقة ٣٠ .

بها بعد هذا الوقت غير مشروع (١).

ويبدو أن الأولى هو التعريف الأول ؛ لأن النهار داخل في مفهوم الصوم
لأن طلبه مقيد به ، ففضاء رمضان ، وصيام الكفارات ، وصيام النذر
المطلق من العبادات المطلقة ، لا المؤقتة ، وهو رأى أبى بكر السمرقندى
والتفتازانى ، كما صرح ابن الهمام ~~بأن~~ يكون صيام الكفارات والنذر -
المطلق من العبادات المطلقة (٢).

أما العبادة المطلقة فهى : ما لم تكن متعلقة بوقت معين من العمر
شرعا ، فأما أصل الوقت فانه لا بد منه ؛ لأن المأمور به فعل ، والفعل
يحتاج الى الوقت .

قال أبو زيد الدبوسى : " ... وغير المؤقتة ما لم يذكر لها وقت
وكان اعتباره لغوا فى حق جواز أدائها " (٣) ، وذلك مثل العشر
و الزكاة ، وأدخل فيها الحنفية صدقة الفطر ؛ لأنها وجبت طهارة
للصائم عن اللغو ، والرفث وغيرهما مما قد يصدر عنه ، فلا تنقيد
بالوقت ، لكن ابن الهمام قال : إنها من المؤقتة ، وإخراجها بعد يوم
الفطر قضاء ؛ لما روى ابن عمر (٤) قال : " أمرنا رسول الله صلى الله

(١) انظر : كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ٢١٣/١ ؛ فتح الغفار ٦٦/١ ؛
الإنهاج شرح المنهاج ٧٥ / ١ ؛ كنز الوصول الى معرفة الأصول (بها مش كشف
الأسرار) ٢٤٢ / ١ ؛ أصول السرخسى ٤٢ / ١ .

(٢) انظر : ميزان الأصول ، مخطوط ، ورقة ٤١ ؛ شرح التلويح ٢٠٢ / ١ ؛
التحرير (مع تيسير التحرير) ١٨٢ / ٢ .

(٣) تقويم الأدلة ، مخطوط ، ورقة ٣٠ .

(٤) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشى . اسلم مع أبيه
و هو صغير لم يبلغ الحلم ، استغفر يوم أحد ثم أجاز له النبى صلى الله =

عليه وسلم أن تخرج صدقة الفطر قبل الصلاة ، و يقول : أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم " (١) فالتقييد بيوم الفطر يفيد أن إخراجها بعد يوم الفطر ليس أداً بل قضاء (٢) .
ثم إن العبادة المأمور بها المؤقتة (٣) تنقسم بعد الاستفراء بحسب الوقت

= عليه وسلم بالخندق ، شهد الحديبية ، و أدرك الفتح و هو ابن عشرين سنة ، كان من أهل العلم و الورع ، شديد الاحتياط في فتواه ، لم يتخلف عن السرايا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو من المكثرين رواية عنه عليه السلام ، توفي سنة ٧٣ هـ .
 انظر : الاستيعاب ٣ / ٩٥٠ - ٩٥٣ ، والإمابة ٢ / ٣٤٧ - ٣٥٠ .

(١) الحديث بهذا المعنى رواه البيهقي عن ابن عمر في كتاب الزكاة ، باب وقت إخراج زكاة الفطر ، انظر : السنن الكبرى ٤ / ١٧٥ ، والدارقطني في كتاب زكاة الفطر ٢ / ١٥٣ .

(٢) انظر : كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١ / ٢١٣ ، شرح المنار - لابن ملك ، ص ٢٢٢ ، تفسير التحرير ٢ / ١٨٧ - ١٨٨ .

(٣) من العلماء من جعل تقسيم المطلق و المؤقت للأمر كالنفسى ، ومنهم من جعله للمأمر به كصدر الشريعة كما أن البعض جعله للواجب كإبن الهمام ، و المال واحد ، لأن الواجب مأمر به ، و الأمر إذا كان مطلقاً ، أو مؤقتاً فالمأمر به كذلك .

قال فخر الإسلام البزدوى : " باب تقسيم المأمور به في حكم الوقت . العبادات نوعان : مطلقة و مؤقتة ، أما المطلقة فنوع واحد ، و أما المؤقتة فأنواع : نوع جعل الوقت طرفاً للمؤدى و شرطاً للأداء ، و سبباً لوجوب ... " كنز الوصول (بهامش الكيف) ١ / ٢١٣ .

وانظر : المنار (مع شرح ابن ملك) ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، التوضيح (مع شرح التلويح) ٢٠٢ / ١ التحرير (مع التقرير و التعبير) ١١٥ / ٢ .

الى أربعة أنواع (١):

- النوع الأول : ما جعل الوقت طرفا لها .
 - النوع الثانى : ما جعل الوقت معيارا وسببا لها .
 - النوع الثالث : ما كان الوقت فيها معيارا ولا يكون سببا .
 - النوع الرابع : ما كان مشكلا ويعبر عنه بذى الشبهين (لشبهه
- بالطرف والمعيار)

وجه الضر هو: أن الوقت إما أن يضيق عن أداء العبادة المأمور بها وإما أن يفضل عنها ، وإما أن يساويها ، وإما أن يشبهها .
والأول غير واقع فى الشريعة الاسلامية المحمّدية ، لأنه تكليف بما لا يطاق ، إلا اذا كان المقصود من التكليف التكميل خارج الوقت كمن وجبت عليه الصلاة فى آخر الوقت بإسلامه ، أو بلوغه أو ...
لأن المقصود من التكليف حينئذ هو غلّ الذمة ، لأجل التكميل خارج الوقت . والثانى، كوقت الصلاة يسمى طرفا عند الحنفية وموسعا عند الشافعية ومن معهم .
والثالث : لا يخلو إما أن يكون سببا أيضا فيسمى معيارا هو سبب وذلك كمصوم رمضان ، وإما أن لا يكون سببا فيسمى معيارا ليس بسبب كذا صوم يوم معين .
والرابع : وهو ما كان يشبهه الطرف من وجهه والمعيار من وجهه آخر يسمى الشبيهه بالطرف والمعيار أو -
المشكك ، وذلك كوقت الحج .

(١) بعض الأصوليين - منهم السرخسى - يقسمون المأمور به المؤقت الى ثلاثة أقسام ، وذلك بجعل المعيار الذى يكون سببا أو غير سبب نوعا واحدا ، انظر : أصول السرخسى ١ / ٣٠ .

و اليك بيان هذه الأنواع ببعض التفصيل :

فنقول : بالنسبة للنوع الأول : إذا كان وقت العبادة المأمور بها المؤقتة

زائدا عن أدائها - بأن كان الفعل المأمور به واقعا في الوقت غير مقدر

به - فهو ظرف للمؤدى ، و شرط للأداء ، و سبب للوجوب كوقت الصلاة ،

فإنه لما كان زائدا عن المؤدى من الصلاة - التي هي الهيئة الحاصلة

من الأركان المخصوصة الواقعة في الوقت - إذا اكتفي فيها على القدر

المفروض كان الوقت ظرفا محضا لها لا معيارا ؛ إذ لو كان معيارا - الذى

هو أيضا ظرف لوقوع الفعل فيه لكن الفعل مقدر به - لما جاز أداء -

الصلاة في أى جزء من أجزاء الوقت .

و لما كان أداء الصلاة يفوت بفوات الوقت ، و لا تحقق بدونه - إذ الصلاة

بعد الوقت قضا - كان الوقت شرطا لأدائها .

المناقشة : و قد نوقش هذا الكلام بأن الشرطية قد تستفاد من الظرفية ؛

لأن الظروف محال ، و المحال شروط ، فما فائدة كون الوقت الموسع شرطا

بعد ما حررتم وجه كونه ظرفا ؟

والرد هو :

١ - أن هناك فرقا بين المؤدى و الأداء ، فلا يلزم من كون الشئ شرطا

للمؤدى أن يكون شرطا للأداء ، إذ كون الشئ شرطا لشئ لا يلزم منه

أن يكون شرطا لغيره ، و وجه الفرق هو أن المراد بالمؤدى في الصلاة الركعات

التي تحصل في الوقت ، والمراد بأدائها هو إخراج تلك الركعات من العدم

الى الوجود ، و لنوضح ذلك في الزكاة فإن الأداء فيها هو إخراج الدراهم

الواجب إخراجها ، و تسليمها الى الفقير ، و أما المؤدى فهو نفس

تلك الدراهم التي سلمت للفقير .

٢ - أننا لا نسلم أنه يلزم من كون الشيء المعين ظرفاً لشيء أن يكون شرطاً لوجوده ، ألا ترى أن الوعاء ظرف لما فيه وليس بشرط له ، لأنه يوجد بدون الوعاء (١).

كما أن وقت الصلاة سبب لوجوبها - الذي يقتضى لزوم وقوعها في وقتها المقرر شرعاً لشرف فيه - بحيث يلزم من وجوده وجوده في حكم الله عز وجل وإن كان المؤثر الحقيقي هو رب العالمين .
الأدلة على سببية الوقت لوجوب الصلاة : يستدل على هذه السببية بعدة

أمور منها :

- ١ - قوله تعالى : " أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل " (٢)
- وجه الدلالة هو : أن اللام للسببية فيكون ما بعدها سبباً لما قبلها .
- ٢ - صحة اضافة الصلاة الى الوقت ، كقوله تعالى : " من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة و من بعد صلاة العشاء " (٣)
- والأصل في الاضافة أنها تفيد الاختصاص ، وتنصرف الى الاختصاص الكامل اذا كانت خالية عن القرينة المارفة ، والاختصاص الكامل هو الملك فيما يقبله - كسيارة محمد - و السببية في غيره .
- ٣ - أن تعجيل الصلاة قبل وقتها باطل ، فكان الوقت سبباً ، لأن تعجيل الشيء على سببه فاسد ، نعم ، إن احتمال أن يكون البطلان لأجل التقديس

(١) انظر : كنز الوصول و كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١/ ٢١٣ ، شرح المنار لابن ملك ٢٢٥ ، التوضيح و شرح التلويح ١/ ٢٠٢ ، التقرير والتعبير ١١٦/٢ ، فواتح الرحموت ١/ ٦٩ ، المنتخب للحسامي و شرحه النامي ١/ ٢٢ ، المغنسي للبخاري ص ٤٤ ، نهاية السؤل ١/ ٨٩ ، شرح الكوكب المنير ١/ ٢٦٨ - ٢٦٩ ، روضة الناظر ، ص ١٨ ، المدخل الى مذهب الامام أحمد ١٤٢ - ١٤٨ .

(٢) سورة الإسراء ، آية ٢٨ .

(٣) سورة النور ، آية ٥٨ .

على الشرط قائم لكن قرينة الأدلة السابقة ترجح جانب السببية ،
و الحكم يكون مع القرينة كاللفظ المشترك ، فانه لا يصلح دليلاً على أحد
معنييه عينا بغير قرينة ، فأما اذا وجد معه قرينة تعين أحد معنييه
فعندئذ يصلح دليلاً عليه .

٤ - أن الوجوب يتكرر و يتجدد بتجدد الوقت ، وتكرر الحكم بتكرر الشيء
يدل على سببية هذا الشيء لذلك الحكم ، لأن الأمور تضاف الى الأسباب الظاهرة ،
فلما تكرر الحكم بتجدد الوقت دل على أن ذلك الحكم حادث به ، اذ هو
السبب الظاهر لحدوثه (١).

هذا ، وإن هذه الأمور التي تقدمت لبيان أن الوقت سبب لوجوب الصلاة - مع
أن بعضها لا يخلو من الضعف والمناقشة - فكل واحدة منها أمانة على السببية
حتى الدليل الأخير الذي يعتبر من أقوى الأدلة ، لأن دوران الشيء مع الشيء
أمانة على أن المدار علة للدائر ، فتفيد الظن لا القطع ، لكن المجموع
يفيد القطع بالسببية ، لأن رجحان المظنون يزداد بكثرة الأمارات .

فإذن ثبت أن الوقت سبب لوجوب الصلاة و لكن هل السبب هو كل الوقت أو بعضه ؟
و الجواب على هذا السؤال يتضح من خلال الأنواع التي ذكرها فخر الاسلام
البزدوى للوقت - الذي هو ظرف - بالنظر الى سببيته ، وتلك الأنواع هي :
النوع الأول : سببية تضاف الى الجزء الأول فيما اذا أدى المأمور
به في الوقت الأول .

النوع الثاني : سببية تضاف الى ما يلي ابتداء الشروع من سائر
أجزاء الوقت فيما اذا لم يسؤد في الوقت الأول .

(١) انظر : كنز الوصول وشرحه كشف الأسرار ١ / ٢١٤ ؛ كنز الوصول ٢ / ٣٤٧ ؛
التوضيح (بهامش التلويح) ١ / ٢٠٢ - ٢٠٣ ؛ فواتح الرحموت ١ / ٦٩ .

النوع الثالث : سببية تضاف الى الجزء الناقص عند ضيق الوقت فيما

اذا أصر العصر الى وقت الاحمرار .

النوع الرابع : سببية تضاف الى جملة الوقت فيما اذا فات الأداء -

فى الوقت .

فالظاهر من هذا التقسيم هو أن السبب عند فخر الاسلام البزدوى - و هو رأى جمهور الحنفية - كل الوقت فيما لو أخرجت الصلاة عن وقتها المعين ، وبعض الوقت ، وهو الجزء الأول ، إن اتصل به أداء الصلاة ، فان لم يتصل به الأداء فالجزء الذى يليه بشرط الاتصال وهكذا ... الى أن يخرج الوقت بتاتا ، وانما جعل الجزء الذى اتصل به أداء الصلاة سببا و لم يجعل كل الوقت كما هو الأصل ، لثلايتقدم المسبب على السبب ، لأن الوقت ظرف للصلاة ، فلو روعى معنى الظرفية و جعل كل الوقت سببا كان فى ذلك تقديم الحكم على السبب ، وهو ممتنع عقلا ، ولثلا يفوت الأداء فيما هو ظرف للأداء ، إذ إن جعل كل الوقت سببا للوجوب يفضى الى ذلك ، لأن ادراك كل الوقت - الذى فرضناه سببا - لا يكون الا بعد مضى شئ منه .

قال الرخى : " ... ثم لا يمكن جعل جميع الوقت سببا للوجوب ، لأنهم طرف للأداء ، فلو جعل جميع الوقت سببا ليحصل الأداء قبل وجود السبب ، أو لا يتحقق الأداء فيما هو ظرف للأداء ، فإن شهود جميع الوقت لا يكون إلا بعد مضى الوقت " (١) فلا بد أن يكون بعض الوقت و هو الجزء الذى - لا يتجزأ من الزمن سببا للوجوب ، اذ ليس بعد الكل جزء معلوم يمكن ترجيحه على سائر الأجزاء بدليل ، وترجيح جزء على آخر من غير دليل

(١) أصول الرخى ١ / ٣٠ .

فاسد ؛ لأنه ترجيح بلا مرجح ، فوجب الاقتصار على الأدنى و هو الجزء
 الآنف الذكر ، ولزم أن يكون هذا الجزء هو الجزء الذى اتصل به الأداء
 لاجزءاً معيناً ؛ إذ لو كان الجزء الأول على التعيين لما وجبت الصلاة على
 من صار أهلاً لها فى آخر الوقت ، ولو كان الجزء الأخير لما صح الأداء فى
 أول الوقت ؛ لبطلان الأداء قبل السبب (١).

هذا ، و قد فرع فخر الاسلام البزدوى على كون السبب هو الجزء المذكور
 مسألة وهى : أن الكافر اذا أسلم و قد بقي جزء من الوقت يلزمه
 فرض الوقت (٢).

أما النوع الثانى : من العبادة المأمور بها المؤقتة فهو ما كان الوقت
 فيها سبباً للوجوب ، و شرطاً للأداء ، و معياراً للمؤدى بأن يوجد فى
 مقابل كل جزء من الوقت جزء من المأمور به ، وذلك كوقت صوم رمضان ،
 فان نهار صوم رمضان سبب لوجوبه و شرط لأدائه - ، لأن الوقت شرط فى
 كل عبادة تكون مؤقتة بوقت - كما أنه معيار للمؤدى يعلم به مقدار
 الصوم ، و يقدر به الصوم الواقع فيه فيزداد بازدياده و ينتقص بانتقاصه ،
 فكان كالكيل فى المكيلات حيث يعلم مقدارها به .
 و استدل على سببية الوقت للصوم بعد قوجوه : منها :

١ - قوله تعالى : " فمن شهد منكم الشهر فليصمه " (٣).

(١) انظر : كنز الوصول و شرحه كشف الأسرار ٢١٤ / ١ ؛ التوضيح (بهامش
 التلويح) ٢٠٦ / ١

(٢) انظر : كنز الوصول (بهامش كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى) ٢١٥ / ١ ،

(٣) سورة البقرة ، آية ١٨٥ .

وجه الاستدلال كما قال التفتازانى : ان " الإخبار عن الموصول مشعر بعلية الصلة للخبر عند صلاحها لذلك بخلاف قولنا : الذى فى الدار رجل عالم ، على أن الأظهر أن (من) ههنا شرطية ، فتكون على السببية أدل " (١) .

٢ - الإضافة ، فإن الصوم ينسب الى الشهر فيقال : صوم شهر رمضان " و الأصل فى الإضافة الاختصاص الأكمل و هو : أن يكون ثابتا به ، لأن معنى الثبوت بالسبب سابق على سائر وجوه الاختصاص الا أن وجود الفعل لا يصلح أن يكون ثابتا بالوقت لتوقفه على اختيار العبد فاقيم الوجوب الذى هو وجود شرعى ، ومفض الى الوجود الحسى مقامه " (٢)

٣ - تكرر وجوب الصوم بتكرر شهر رمضان . (٣)

هذا ، ويظهر من خلال ما بيناه أن وقت الصلاة و الصوم يشتركان فى أن كل واحد منهما سبب للوجوب و شرط للأداء ، ويتفرقان فى أن وقت الصلاة ظرف يقع فيه المأمور به من غير أن يكون مقدرا به ، اذ يتسع له و لغيره من جنس المأمور به ، بخلاف وقت الصوم فإنه محيار يقع فيه المأمور به وهو مقدر به ، ألا ترى أنه لا يتسع لعبادة أخرى من جنس الصوم .

و أن سبب وجوب الصوم هو الشهر ، لإضافته اليه ، و لصحة أدائه بعد دخوله ، و لتكرره بتكرره ، وهذا ما اتفق عليه فخر الاسلام البزدوى ، و شمس الأئمة الرخسى ، والقاضى أبو زيد .

(١) شرح التلويح ٢٠٨ / ١

(٢) المصدر نفسه ٢٠٨ / ١

(٣) انظر فى ما حررناه فى النوع الثانى : كنز الوصول (بهامش الكشف للبخارى) ٢١٤ / ١ ، شرح المنار لابن ملك ٢٤٣ ، التقرير و التعبير ١٣١ / ٢ ، الحامى و شرحه النامى ٢٦ / ١ - ٢٧ ، مسلم الثبوت (مع فواتح الرحموت) ٦٩ / ١ ، المغنى للبخارى ، ص ٤٨ .

و أبو اليسر (١) - حسب عزو عبد العزيز البخارى - لكنهم اختلفوا
بعد ذلك فى أن السبب هل هو : مطلق الشهر بعبارة ذلك الليالى أو السبب
هو أيام شهر رمضان فقط دون الليالى على رأيين :

الرأى الأول هو : أن سبب وجوب الصوم أيام شهر رمضان دون الليالى ،
أى أن الجزء الأول من كل يوم و هو الجزء الذى لا يتجزأ سبب لوجوب صوم
ذلك اليوم ، فيجب صوم جميع اليوم مقارنا إتياء ، و به قال فخر الاسلام -
البزدوى و صدر الشريعة كما نسبته عبد العزيز البخارى الى أبى زبيد
الدبوسى ، و أبى اليسر ، لأن صوم كل يوم عبادة مستقلة ، وعلى حدة ،
لا ارتباط له بغيره ، فيتعلق بسبب خاص و على حدة ، ولذلك لم يجب
القضاء على الصبي اذا بلغ ، أو الكافر اذا أسلم فى بعض شهر رمضان
إلا بقدر ما أدركه .

و لأن الشرع عند ما يجعل الوقت سببا لوجوب عبادة فهو بيان منه لشرف ذلك
الوقت لأجل تلك العبادة ، و العبادة تتحقق فى الأداء دون الإيجاب ،
و الأداء فى الصوم يكون فى النهار دون الليل الذى هو الوقت المنافى للأداء
فلا يصح أن يجعل شرعا سببا لوجوبه (٢).

(١) هو محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى صدر الاسلام البزدوى ،
الحنفى ، كان من فحول المناظرين ، و امام الأئمة ، برع فى العلوم فروعها ،
و أصولا ، و انتهت اليه رئاسة الحنفية بما وراء النهر . كان مرجعا للوفود
القادمين من الآفاق . تفقه عليه علاء الدين السمرقندى - صاحب تحف -
الفقهاء - و غيره . توفى سنة ٤٩٣ هـ .

انظر : الجواهر المضيئة ٢ / ٢٧٠ - ٢٧١ ، الفوائد المبهية ، ص ١٨٨ .
(٢) انظر : كنز الوصول و شرحه كشف الأسرار للبخارى ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠ ، التوضيح
و شرح التلويح ١ / ٢٠٨ .

الرأى الثانى للرخسى وهو : أن السبب هو مطلق الشهر فتستوى فيه الأيام والليالى ، جاء فى أصول الرخسى ما نصه : " ... ظن بعض المتأخرين ... أن سبب الوجوب أيام الشهر دون الليالى ؛ لأن صلاحية الأداء مختص بالأيام ، قال ... رضى الله عنه : وهذا غلط عندى بل فى السببية للوجوب الأيام والليالى سواء ، فإن الشهر اسم لجزء من الزمان يشتمل على الأيام والليالى ، وإنما جعله الشرع سببا ؛ لظهار فضيلة هذا الوقت ، وهذه الفضيلة ثابتة لليالى و الأيام جميعا ، والرواية محفوظة فى . أن من كان مفيقا فى أول ليلة من الشهر ثم جن قبل أن - يصبح و مضى الشهر و هو مجنون ، ثم أفاق ، يلزمه القضاء ، و لو لم يتقرر السبب فى حقه بما شهد من الشهر فى حالة الافاقة لم يلزمه القضاء ، وكذلك المجنون اذا أفاق فى ليلة من الشهر ثم جن قبل أن يصبح ثم أفاق بعد مضى الشهر يلزمه القضاء . و الدليل عليه أن نية أداء الفرض تصح بعد دخول الليلة الأولى بغروب الشمس قبل أن يصبح ، ومعلوم أن نية أداء الفرض قبل تقرر سبب الوجوب لا يصح ، ألا ترى أنه لو نوى قبل غروب الشمس لم تصح نيته " (١) . وهذا النوع من الاستدلال بسرد الفروع بالامانة الى أنه يكون لاثبات المذهب ، و لا يكون لاثبات الأصل اذ لا يستقيم اثبات الأصل بالفرع ، فانه يناقش من قبل المخالفين بالآتى : قال عبد العزيز البزارى : " و أما الجواب عن كلام شمس الأئمة فهو أن شرف الليالى باعتبار شرعية الصوم فى أيامها ، فكان شرفها تابعا لشرف الأيام ، أو شرفها باعتبار كونها أوقاتا لقيام رمضان و كلامنا .

في شرف يحصل باعتبار السببية ، وذلك بأن يكون محلاً لإبائه مسبباً ،
 و أما عدم سقوط الصوم عن المجنون الذي لم يفق إلا في جزء من الليلة ؛
 فلأنه أهل للوجوب مع الجنون إلا أن الشرع أسقط عنه عند تضاعف الواجبات
 دفعا للحرص و اعتبر الحرج في حق الصوم باستفراق الجنون جميع الشهر
 و لم يوجد . و أما جواز النية في الليل فباعتبار أن الليل جعل تابعاً
 لليوم في حق هذا الحكم ضرورة تعذر اقتران النية بأول أجزاء الصوم
 الذي هو شرط ... " (١) .

أما النوع الثالث : وهو ما كان الوقت فيها مساوياً و لا يكون سبباً
 فقد ضرب له البزدوى ، و السرخسى ، و صدر الشريعة و النفي مثلاً بصوم
 الكفارات و النذر المطلق و قضاء رمضان حيث جاء في كنز الوصول : " و أما
 الوقت الذي جعل معياراً لاسباب فمثل الكفارات المؤقتة بأوقات غير متعينة ،
 و قضاء رمضان ، و النذر المطلق و الوقت فيها معيار لاسباب " (٢) .
 و ذلك بناءً على أن الصوم فيما ذكره مقيد بالنهار ، و النهار مساو
 لصومه و ليس بسبب ، لأن السبب في صوم الكفارة هو الحنث أو القتل أو الظهار
 و في المنذور المطلق النذر ، و في القضاء السبب السابق ؛ لأن القضاء
 يجب بما وجب به الأداء .

(١) كشف الأسرار ٢ / ٢٥٠ . وانظر : البناية شرح الهداية ٣ / ٢٣٣ .

(٢) المطبوع بهامش كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١ / ٢٤٢ .

وانظر : أصول السرخسى ١ / ٤٢ ، التوضيح (بهامش التلويح) ١ / ٢١٢ ،
 المنار (مع شرحه لابن ملك) ، ص ٢٤٩ .

و هو رأى ابن التجار الفتوحى أيضا حيث قال : " ... وإن عين وقتها
[العبادة] ولم يحد كحج ... توصف بأداء فقط أى دون قضاء ، لأن
وقت ذلك غير محدود الطرفين " (١).

و خالف فى ذلك زكريا الأنصارى ، وتقى الدين السبكي (٢) حيث اعتبروا الحج
من غير المؤقتة (٣).

فلو قام أحد بأداء الحج ثم أفسده ، و تداركه من السنة الأخرى فعندئذ
يسمى الفقهاء الحج الذى يتدارك به الفاسد بالقضاء و كان من المتوقع
على قور هؤلاء الأصوليين أن لا يوصف بهذا الوصف لأن الحج وإن كان من
المؤقت عند الحنفية و من متهم إلا أن وقته جميع العمر فإذا وقع فى أى
وقت من العمر فقد وقع فى زمنه فيكون أداءه لا قضاء . و لأن الحج عند
زكريا الأنصارى ، وتقى الدين السبكي من المأمور به الغير المؤقت ،

(١) شرح الكوكب المنير ١ / ٣٦٣ .

(٢) هو أبو الحسن ، تقى الدين علي بن عبد الكافى بن علي بن تمام
السبكي ، الشافعى ، حبر الأمة و أستاذ الأئمة فى زمانه ، الشيخ الامام
الفقيه ، الأصولى ، المفسر ، المحدث ، المتكلم ، النحوى ، اللغوى ،
الجامع لأشتات العلوم و المبرز فى المنقول منها و المفهوم . من
مؤلفاته : " الإبهاج فى شرح المنهاج " انتهى فيه الى مسألة مقدمة
الواجب ، و " رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب " و الابتهاج
فى شرح المنهاج " للنووى ، وصل فيه الى أوائل الطلاق ، توفى
سنة ٧٥٦ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ١٠ / ١٣٩ فما بعدها ، طبقات الشافعية
لابن هداية الله ، ص ٨٩ ، الفتح المبين ٢ / ١٦٨ - ١٦٩ .

(٣) انظر : غاية الوصول شرح لب الأصول ، ص ١٦ - ١٧ ، الإبهاج شرح -

المنهاج ١ / ٧٦ .

لكن الأظهر عند التفتازاني ، و علا الدين المرقندي ، وابن الهمام هو أن صيام الكفارات والنذر المطلق والقضاء من العبادة المطلقة ؛ لأن النهار داخل في مفهوم الصوم و ليس بتيسد له ، (١) فالمثال للعبادة المؤقتة التي يكون الوقت فيها معيارا ولا يكون سببا هو نذر صوم يوم معين ؛ فإنه من المؤقتة ؛ لما ألزم المكلف نفسه به من يوم معين ، كما أن الوقت فيه معيار ؛ لمساواته للصوم و تقديره به زيادة ، ونقصانا ، وعدم افكان أداء صومين في يوم واحد ؛ وليس بسبب ، اذ السبب في وجوب المنذور هو النذر (٢) .

أما النوع الرابع : فهو المشكل و هو الذي لا يعلم أن وقته موسع أم مضيق ، و ذلك كوقت الحج ، فانه مشكل ، و بيان ذلك هو أن الحج عبادة ذات أركان معلومة بحيث لا يستغرق أداؤها جميع الوقت المقرر لها ، فهو من هذا الوجه يشبه الموسع أعنى وقت الصلاة ، و من حيث أنه لا يصح في عام واحد الا أداء حجة واحدة كان وقته كوقت الصوم (٣) .

فالحج عند فخر الاسلام البزدوى ، و شمس الأئمة الرخسى ، و البخازى ، و صدر الشريعة ، و ابن الهمام ، و النفسى ، و حاتم الدين الأصبهاني من العبادة المؤقتة ، و وقته جميع العمر ، فاذا قام به الإنسان في أي وقت من عمره يكون مؤديا له (٤) .

(١) انظر : شرح التلويح ٢٠٢ / ١ ؛ التقرير و التعبير ١٣٣ / ٣ ؛ كشف الأسرار للبخارى ١ / ٢٤٧ .

(٢) انظر : مسلم الثبوت (مع فواتح الرحموت) ١ / ٧١ ؛ التقرير و التعبير ١٣٣ / ٢ .

(٣) انظر : كنز الوصول ٢٤٨ / ١ ؛ التوضيح و شرحه التلويح ٢١٢ / ١ ؛ التقرير و التعبير ١٣٣ / ٢ ؛ شرح العنار لابن ملك ؛ ص ٢٥١ ؛ المغنى للبخازى -

ص ٥١ .

(٤) انظر : المصادر نفسها .

و القضاء يجرى - عندهم - في المؤقت . فلننظر الى الجواب خروجاً عن هذا الاعتراض : قال ابن الهمام و ابن عبد الشكور : إن هذه التسمية تسمية مجازية (١).

و قال ابن النجار و السنوى : إنما يسمى قضاء ، لأن الحج و ان كان - وقته العمر الا أنه تضيق بالشروع فيه (٢).

أما التقي السبكي فقد اعتبر إطلاق الأداء و القضاء على الحج من باب - المجاز ، لأنه عنده من غير المؤقت و هما يجريان في المؤقت فقط (٣). كما أن زكريا الأنصاري جعل هذه التسمية لغوية أو مجازية (٤).

مدى إطلاق الأداء على العبادات غير المؤقتة :

لا خلاف بين العلماء في أن لفظ الأداء بحسب اللغة يطلق على الإتيان بالمأمورات المؤقتة و غيرها كأداء الديون ، وخراج و الجزية و الأمانة .

أما بحسب الاصطلاح الشرعي فقد اختلف الأصوليون في ذلك :

أ) فقال الحنفية : إن الأداء قسم من أقسام المأمور به سواء كان مؤقتاً أو غير مؤقت ،

فقد جاء في مرآة الأصول : " ... و عندنا هما [الأداء و القضاء] من أقسام المأمور به مؤقتاً كان الأمر أو غيره ، ولهذا لم يعتبر فسى

(١) انظر : التحرير (مع تيسير التحرير) ٢ / ٢٠٠ ؛ مسلم الثبوت (مع فرائح الرحموت) ١ / ٨٥ .

(٢) انظر : شرح الكوكب المنير ١ / ٣٦٤ ؛ نهاية السؤل ١ / ٦٧ .

(٣) انظر : الإبهاج شرح المنهاج ١ / ٧٦ .

(٤) انظر : غاية الوصول شرح لب الأصول ، ص ١٧ .

التعريف [أى تعريف الأداء] التقييد بالوقت" (١).

وقد أيد هؤلاء منزههم بما يلى :

١ - قول الله عز وجل : "إن الله يأمركم أن تثودوا الأمانات الى أهلها" (٢).

وجه الدلالة هو أن الآية نزلت فى تسليم عين مفتاح الكعبة ، وهو غير

مؤقت . قال الفخر الرازي : " روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

لما دخل مكة يوم الفتح أغلق عثمان بن طلحة بن عبد الدار (٣) - وكان

سادن الكعبة - باب الكعبة ، وصعد السطح ، وأبى أن يدفع المفتاح اليه .

وقال : لو علمت أنه رسول الله لم أمنعه ، فلوى على بن أبى طالب (٤)

رضى الله عنه يده وأخذه منه وفتح ودخل رسول الله صلى الله عليه

وسلمهم ، وصلى ركعتين ، فلما خرج سأله .

(١) المطبوع بهامش حاشية الأزهرى ١/ ٢٥٠ ، وانظر : شرح التلويح على

التوضيح ١/ ١٦٠ ، المصباح المنير ١/ ٩ ، المفردات فى غريب القرآن ،

كتاب الألف ، ص ١٤ .

(٢) سورة النساء ، آية ٥٨

(٣) قال ابن حجر : هو " عثمان بن طلحة بن أبى طلحة بن عثمان بن عبد -

الدار العبدرى الحنبلى ، صحابى شهير مات سنة اثنتين وأربعين ٠٠٠ "

تقريب التهذيب ٢٣٤

(٤) هو أبو الحسن على بن أبى طالب بن عبد المطلب ، كان أصغر ولد

أبى طالب ، وأول الناس اسلاما فى قول كثير من أهل العلم ، أخى رسول

الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين نفسه ، وزوجه ابنته فاطمة رضى

الله تعالى عنها . شهد مع النبى صلى الله عليه وسلم المشاهد كلها

الاغزوة تبوك ، اشتهر بالفروسية والشجاعة ، بعثه رسول الله صلى الله

عليه وسلم الى اليمن قاضيا ، وكان أحد أعضاء مجلس الشورى الذين نص

عليهم عمر رضى الله عنه . بويع له بالخلافة بعد مقتل عثمان ، قتله

عبد الرحمن بن ملجم سنة ٤٠ هـ .

انظر : الاستيعاب ٣/ ١٨٩ فما بعدها ، الإصابة ٢/ ٥٠٧ - ٥١٠ .

العباس (١) أن يعطيه المفتاح و يجمع له القاية ، و السدانة ، فنزلت هذه الآية ، فأمر عليا أن يرده الى عثمان و يعتذر اليه . فقال عثمان لعلي : أكرمت ، و آذيت ثم جئت ترفق ، فقال : لقد أنزل الله في شأنك قرآنا ، و قرأ عليه الآية ، فقال عثمان : أشهد أن لا اله الا الله و أن محمدا رسول الله ، فهبط جبريل عليه السلام ، و أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم أن السدانة في أولاد عثمان أبدا ... " (٢).

ثم إن الآية تشمل الصلاة ، و الصوم ، و الزكاة و سائر العبادات ؛ ولذلك قال القرطبي (٣) :

" ... و الصلاة و الزكاة ، و سائر العبادات أمانة الله تعالى . و روى هذا

(١) هو أبو الفضل عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف عم النبي صلى الله عليه وسلم ، و أنصر الناس له بعد أبي طالب . أسلم قبل فتح خيبر و كان يكتنم إسلامه ثم أظهره يوم فتح مكة ، و شهد حنيناً و الطائف و تبوك . توفي سنة ٢٢ هـ .

انظر : الاستيعاب ٢ / ٨١٠ ؛ تقريب التهذيب ، ص ١٦٥ - ١٦٦ .

(٢) التفسير الكبير ١٠ / ١٣٨ .

(٣) هو أبو عبد الله ، محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري ، الخزرجي ، القرطبي ، المالكي . كان إماماً ، مفسراً ، زاهداً ، من عباد الله الصالحين ، و أحد الخواصين على معاني الحديث ، جيد النقل ، حسن التصنيف . من مؤلفاته : " الجامع لأحكام القرآن و المبين لما تضمنته من السنة و آي القرآن " و " التذكرة بأمور الآخرة " و التذكار في أفضل الأذكار " . توفي سنة ٦٢١ هـ .

انظر : السديباج المذهب ٢ / ٣٠٨ - ٣٠٩ ؛ جذرات المذهب ٥ / ٣٣٥ ؛ طبقات المفسرين للداودي ٢ / ٦٥ - ٦٦ .

المعنى مرفوعاً من حديث ابن مسعود (١) ، قال : القتل في سبيل الله يكفر الذنوب كلها ، أو قال كل شيء إلا الأمانة ، والأمانة في الصلاة ، والأمانة في الصوم ، والأمانة في الحديث وأشد ذلك الودائع ... " (٢) .
و أجاب الزركشي عن الاستدلال بهذه الآية بقوله : " ولأصحابنا أن هذا المعنى اللغوي والكلام في الاصطلاح " (٣)
٢ - قوله عليه السلام : " أدوا عمن تمونون " (٤) وقوله : " أدوا عن كل حر

(١) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب ، أحد المصنفين المبشرين بالجنة وأول من جهر بالقرآن بمكة . هاجر الهجرتين وشهد بدرا - وقتل أبا جهل - والمشاهد بعدها ، لازم النبي صلى الله عليه وسلم وكان صاحب نعليه ، ومن أعلم الناس بكتاب الله عز وجل ، حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بالكثير ، توفي سنة ٣٢ هـ وقيل ٣٣ هـ .

انظر : الاستيعاب ٣ / ٩٨٢ فما بعدها ، الإصابة ٢ / ٣٦٨ - ٣٦٩ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٥ / ٢٥٦ .

(٣) البحر المحيط ، مخطوط ، ورقة ٩٩ .

(٤) جاء في نيل الأوطار (٤ / ٢٥١) بلفظ " أدوا صدقة الفطر عمن تمونون " قال الشوكاني : أخرجه الشافعي من طريق محمد بن علي الباقر مرسل ، و - أخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في إسناده ذكر علي وهو منقطع ، و - أخرجه من حديث ابن عمر ، وإسناده ضعيف ، وأخرجه أيضا عنه الدارقطني . وعزاء - بهذا اللفظ - ابن حجر في التلخيص الحبير (٢ / ١٨٣ - ١٨٤)

إلى هذه المصادر نفسها . وقد رجعت إلى هذه الكتب التي نسب الحديث إليها فلم أجد فيها لفظ " أدوا " وإنما فيها أمر وقرض .

انظر : الأم ٢ / ٦٢ ، بدائع المنن ١ / ٢٤٦ ، سنن البيهقي ٤ / ١٦١ ، سنن

وعبد نصف صاع^(١). فقد سمي إخراج صدقة الفطر أداءً وهي من غير المؤقتة .

ولا يخفى عليك رأي ابن الهمام من الحنفية الذي اعتبر صدقة الفطر من العبادة المؤقتة بيوم العيد^(٢).

٣ - العرف : فقد ثبت عرفاً تسمية غير المؤقت بوقت مقدر ، بالأداء ، - يقال : أدى زكاة ماله ، وأدى طعام الكفارة وليس لهما وقت مقدر شرعاً^(٣).

ب) نهبت النافعية - ومن معهم - إلى أن الأداء يختص بالعبادات المعينة وقتها شرعاً ، ولذلك قيدوا تعريف الأداء بالوقت كما مر^(٤).

قال سعد الدين التفتازاني : " ... وأما بحسب اصطلاح الفقهاء فعند أصحاب الشافعي رضي الله عنه يختصان (الأداء والقضاء) بالعبادات المؤقتة ، ولا يتمور الأداء إلا فيما يتصور فيه القضاء " ^(٥).

== هذا ، ولكن هناك أحاديث أخرى دالة على إطلاق الأداء على صدقة الفطر .
انظر : صحيح البخاري ١٣٩ / ٢ ، صحيح مسلم ٦٧٩ / ٢ ، سنن أبي داود ٢٦٢ / ٢ - ٢٦٥ ، سنن النسائي ٣٦ / ٥ ، ٤١ ، السنن الكبرى للبيهقي ١٦٣ / ٤ - ١٦٤ .

(١) جزء من حديث رواه الدارقطني في كتاب زكاة الفطر ١٤٧ / ٢ ، ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ، كتاب الزكاة ، باب مقدار صدقة الفطر ٢ / ٤٥ .
(٢) راجع ص (١٠٠) من هذه الرسالة .

(٣) انظر : كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١٣٦ / ١ .

(٤) انظر : مناهج العقول ٦٤ / ١ ، شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (مع حاشية البناني) ١٠٩ / ١ - ١١٠ ؛ حاشية السيد الشريف على شرح العضد ٢٣٤ / ١ .

(٥) شرح التلويح على التوضيح ١٦٠ / ١ . هذا ، والجمعة من العبادة - المؤقتة التي لا يتصور فيها القضاء وتوصف بالأداء ، فهي مستثناة .
انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ، ص ١٩٦ .

و قال تقي الدين السبكي : إن " المأمور به تارة يعين الأمر وقته كالصلوات
 الخمس و توابعها ، وصيام رمضان ، و زكاة الفطر ، فان جميع ذلك قصد
 فيه زمان معين ، و تارة يطلب الفعل من غير تعرض للزمان ، و ان كان -
 الأمر يدل على الزمان بالالتزام و من ضرورة الفعل وقوعه في زمان ،
 ولكنه ليس مقصودا للشارع ، و لا مأمورا به قصدا ، فالقسم الأول -
 يسمى مؤقتا ، والقسم الثاني يسمى غير مؤقت ... و القسم الأول قصد
 فيه الفعل و الزمان ، إما لمصلحة اقتضت تعيين الزمان ، و إما تعبدا
 محضا . و القسم الثاني ليس فيه إلا قصد الفعل ، فالقسم الثاني لا يوصف
 فعله بأداء ، و لا قضاء ، لأنهما فرعا الوقت ، و لا وقت له ... " (١) ،
 و صرح أن " الأداء و القضاء يدخلان في المؤقتة فقط " (٢) .
 و الذي أميل اليه هو رأى الحنفية ، وذلك لأن الآية : سمعت تسليم عيـن
 مفتاح الكعبة - لنزولها فيه - أداء . و الأصل حمل الألفاظ الواردة في
 الكتاب و السنة - مما فيه استعمال شرعى - على العرف الشرعى دون اللفوى .
 و اذا كان الأمر كذلك ، فأداء المؤقتات ، كالملة و صوم رمضان يكون في
 وقتها المقدر لها شرعا . و أما غير المؤقتات - كسجود التلاوة ، و أداء
 الزكاة - فيكون أداؤها في العمر ، فاذا أتى بها في أى وقت من أوقات
 العمر يكون مؤديا لها ، لأن جميع العمر فيه بمثابة الوقت فيما هو
 مؤقت .

(١) انظر : الإبهاج شرح المنهاج ١ / ٧٥ - ٧٦ .

(٢) انظر : المصدر نفسه ١ / ٧٩ .

قال فخر الاسلام البزدوى: " و الأداء في العبادات يكون في المؤقتة
 في الوقت وفي غير المؤقتة أبداً " (١) .
 وهذا على منهج عامة الحنفية القائلين بأن الأمر المطلق لا يوجب
 الفور بل يفيد المهلة والتأخير ظاهر ؛ إذ مقتضى إفادته
 المهلة والتأخير هو أن يكون الإتيان بالمأمور به فسي
 أي وقت من أوقات العمر إتياناً له أداءً (٢) .

(١) كنز الوصول الى معرفة الأصول ١ / ١٤٦ .

(٢) انظر : كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١ / ١٤٦ ؛ أصول -
 السرخسي ١ / ٤٨ ؛ كشف الأسرار شرح المصنف على المنار ١ / ٥٢ .

الفصل الرابع

أقسام الأداء و تطبيقاته

إن الحنفية يعممون الأداء في المعاملات كما هو في العبادات . (١)
و سنتعرض في هذا الفصل لجميع أقسام الأداء التي ذكرها الحنفية
في كتبهم مع بيان جريانها في حقوق الله وحقوق العباد .
أقسام الأداء :

لم تتحد عبارات الأصوليين من الحنفية في أقسام الأداء ، فبعضهم
يقسمون الأداء إلى نوعين : كامل ، وقاصر . يقول نظام الدين الشافعي :
" ... ثم الأداء نوعان : كامل ، وقاصر " (٢).
و البعض الآخر يجعلون الأداء على ثلاثة أنواع : كامل وقاصر وشبيه
بالقضاء . قال السرخسي : " ... وهو [الأداء] أنواع ثلاثة : كامل ،
وقاصر ، وأداء يشبه القضاء حكما " (٣).
و قال النووي : " و الأداء أنواع : كامل ، وقاصر ، وما هو شبيه
بالقضاء " (٤)

و ذكر صدر الشريعة أن " الأداء إما كامل ... أو قاصر ... أو شبيه بالقضاء " (٥)

(١) انظر : التقرير والتحبير ١٢٧/٢ .

(٢) أصول الشافعي ، ص ٤١

(٣) أصول السرخسي ٤٨/١ .

(٤) المنار (مع فتح الفغار) ٤٣/١ - ٤٤ .

(٥) التنقيح والتوضيح (بهامش التلويح) ١٦٦/١ .

كما ورد عن ابن الهمام قوله : " قسم الحنفية الأداة " معنيين ففى
 المعاملات الى كامل ... وقاصر ... وما فى معنى الأداة " (١)
 و بالبحث والتأمل يظهر أن الأداة ينقسم الى أداة محض وغير محض
 (أى شبيه بالقضاء) والأداة المحض ينقسم الى كامل ، وقاصر .
 وبذلك تصير أقسام الأداة ثلاثة وهى :

(أ) أداة محض كامل .

(ب) أداة محض قاصر .

(ج) أداة غير محض (أداة شبيهة بالقضاء) .

و كل قسم من هذه الأقسام يجرى فى حقوق الله تعالى و فى حقوق
 العباد ، فتصير الأقسام - بهذا الاعتبار - ستة :

١ - أداة محض كامل فى حقوق الله تعالى .

٢ - أداة محض كامل فى حقوق العباد .

٣ - أداة محض قاصر فى حقوق الله تعالى .

٤ - أداة محض قاصر فى حقوق العباد .

٥ - أداة غير محض (شبيهة بالقضاء) فى حقوق الله تعالى .

٦ - أداة غير محض (شبيهة بالقضاء) فى حقوق العباد .

و على هذا فمن نوع الأداة الى كامل و قاصر التفت الى مطلق الأداة ،
 و لم يلتفت الى كونه محضاً أو غير محض ، فكأنه رأى أن ما هو
 شبيهة بالقضاء لا يخلو من أن يكون كاملاً ، أو قاصراً ، ولا يخرج عنهما .

(١) التحرير (مع التقرير و التحبير) ١٢٧/٢ .

و من قال : إن أقسامه ثلاثة فإنه مبرز العترب من المتمحض ، فجعل الشبيه بالقضاء قسيما للكامل والقاصر الذين هما - حينئذ فرعان للأداء المحض لا لمطلق الأداء ، و الا لكان الأداء محصورا بين الكامل ، والقاصر ، و لم يصح كون الشبيه مقابلا لهما ، و لذلك نرى ابن نجيم (١) يحسب تعبير النفسي عن كون الأداء بمضاه الأعم اما كاملا أو قاصرا ، أو شبيهها بالقضاء ، غير دقيق .

بل يرجح تعبير البزدوى فى هذا الشأن (٢) فيقول : « ... و بهذا عرفت أن الكامل و القاصر قيمان للأداء المحض لا لمطلق الأداء كما فعل المصنف ، لأنهما لو كانا قسمين لمطلق الأداء لكان حاصرا بين النفسي و الإثبات ، فيلزم أن يكون الشبيه بالقضاء قسيما منهما ، وقد جعله قسيما لهما ، و لو قال المصنف : الأداء اما محض و هو : كامل ، أو قاصر . و اما شبيهه بالقضاء لكان أظهر كما لا يخفى » . (٣)

و فيما يلى بيان لكل قسم من أقسام الأداء مع المثال .

(١) هو الشيخ زين الدين بن ابراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم المصرى ، الحنفى . كان اماما ، علامة ، فهامة ، عمدة العلماء العاملين ، و زين المحققين و المفتين . من مؤلفاته : البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، و فتح الغفار شرح المنار فى الأصول ، و لب الأصول مختصر تحرير الأصول لابن الهمام ، و تعليق على الهداية . مات سنة ٩٧٠ هـ . انظر : شذرات الذهب ٣٥٨/٨ ، الفتح المبين ٧٨/٣ ، الأعلام - ٣ / ١٩٢ .

(٢) قال البزدوى : " الأداء ثلاثة أنواع : أداء كامل محض ، و أداء قاصر محض ، و ما هو شبيهه بالقضاء " كنز الوصول (بهامى كشف الأسرار للبخارى) ١٣٣/١ .

(٣) فتح الغفار ٤٣/١ - ٤٤ .

أ (الأداء المحض الكامل :

الأداء المحض هو : ما كان خالصا و لم يكن فيه شبهة القضاء . (١)
 ففي شرح المنار : " و يعنى بالأداء المحض ما لا يكون فيه شبه بالقضاء
 بوجهه من الوجوه لا من حيث تغير الوقت ، و لا من حيث التزامه " (٢)
 و معنى قوله : " و لا من حيث التزامه " أى : " لا من حيث أنه التزم الأداء
 على جهة و أدى على جهة أخرى " . (٣)

و الكامل منه هو : ما أداه الإنسان على الوجه الذى أمر به .
 قال السرخسي : " فالكامل هو الأداء المشروع بمقتضى كما أمر " . (٤)
 و بمثل هذا عرفه عبد التيزيز البخارى ، و حام الدين الأسيكنى ، و صدر
 الشريعة ، و ملاخرو ، و ابن أمير الحاج ، (٥) و أمير بادشاه (٦) ،

(١) انظر : المصدر نفسه ٤٣/١ ؛ شرح التلويح ١٦٦/١ .

(٢) نور الأنوار لملاحيون ، ص ٣٦ .

(٣) قمر الأقطار على نور الأنوار ، ص ٣٦ .

(٤) أصول السرخسي ٤٨ / ١ .

(٥) هو شمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن أمير الحاج الحلبي ، الحنفي ،

الأصولى . كان علامة إماما ، صدر الحنفية و عالمهم بحلب ، أخذ عنه

الأكابر و افتخروا بالانتساب اليه . من تصانيفه : شرح التحرير فى

أصول الفقه ، و حلية المجلى فى الفقه . توفى سنة ٨٧٩ هـ .

انظر : الفتح المبين ٤٧/٣ ؛ شذرات الذهب ٣٢٨/٢ .

(٦) هو محمد أمين بن الشريف المعروف بأمرير بادشاه البخارى الحنفى .

من مؤلفاته : تيسير التحرير لابن الهمام و نجاح الوصول فى علم

الأصول ، و تفسير سورة الفتح ، و حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوى ،

و رسالة فى تفضيل البشر على الملك . توفى فى حدود ٩٧٣ هـ و قيل سنة ٩٨٢ هـ .

انظر : هدية الحارفين ٢ / ٢٤٩ .

و ملاجيون ، (١) و من تبهم . (٢)
 و الأداء المحض الكامل كما قلنا: يجرى فى حقوق الله تعالى و حقوق العباد ،
 و قبل ضرب المثل ينبنى أن نعرف معنى حق الله تعالى و حق العبد و أقسام
 الحق ، فنقول :

(١) هو أحمد بن أبى سعيد بن عبد الله بن عبد الرزاق المعروف بملا
 جيون الهندى ، الحنفى . حفظ القرآن و تنقل فى جهات شتى ، و أخذ
 الفنون المختلفة ، من علمائها . كان ذا حافظه قوية . من مؤلفاته :
 نور الأنوار فى شرح المنار ، و التفسير الأحمدي ، و السؤلات الأحمديّة
 فى رد الملاحدة . توفى سنة ١١٣٠ هـ .

انظر : الفتح المبين ١٢٤/٣ ؛ هدية العارفين ١٧٠/٥ .

(٢) جاء فى كنف الأسرار لعبد العزيز البخارى : " و المض منه أى الكامل
 الخالص من الأداء هو الذى يؤديه الانسان متلبا بوصفه كما شرع ١٤٧/١ .
 و ورد فى المنتخب و شرحه : " ثم الأداء المحض أى الأداء الكامل
 الخالص ما يؤديه الإنسان متلبا بوصفه بأن يؤدى على
 ما شرع أى على الوجه الذى شرع " شرح الحسامى لمولانا محمد
 يعقوب البنانى المشهور بمولوى الحسامي ١٤٩/١ - ١٥٠ .
 و صرح صدر الفريضة بأن الأداء الكامل " هو أن يؤدى بالوصف
 الذى شرع " التنقيح و التوضيح (بهامش التلويح) ١٦٦/١ .
 و قال ملا خسرو : " ... هو أن يؤدى مستجمعا لجميع الأوصاف المشروعة
 واجبات كانت أو سننا مؤكدة " مرآة الأصول (بهامش حاشية
 الأزميرى) ٢٦١/١ .

و قال ابن أمير الحاج فى تعريف الكامل من الأداء : " هو المستجمع
 لجميع الأوصاف المشروعة فيه " التقرير و التعبير ١٢٧/٢ .
 كما ذكر أمير بادشاه أن الأداء الكامل هو ما كان (مستجمعا =

حق الله تعالى هو : ما كان نفعه عاما يعود على المجتمع الإسلامي كله ، و ليس لأحد من الأفراد - أيا كانت منزلته - حق في إسقاطه أو التهاون فيه .

بخلاف حق العبد إذ هو : ما يعود نفعه على فرد معين ، أو طائفة مضمومة ، و يجوز إسقاطه من قبل صاحبه .

جاء في كشف الأثرار للبخاري : " ... وحق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام للعالم فلا يختص به أحد و ينسب الى الله تعالى تعظيما ، أو لثلاث يختص به أحد من الجبابرة ، كحرمة البيت الذي يتعلق به مصلحة العالم باتخاذ قبة لملاوتهم ، و مثابة لاعتذار أجرامهم ، و كحرمة الزنا ، لما يتعلق بها من عموم النفع في سلامة الانسان ، و ميانة الفرش ، و ارتفاع السيف بين العشائر بسبب التنارع بين الزناة ، وإنما ينسب اليه تعظيما ، لأنه تعالى يتعالى عن أن ينتفع بشئ فلا يجوز أن يكون شئ حقا له بهذا الوجه ، و لا يجوز أن يكون حقا له بجهة التخليق ، لأن الكل سواء في ذلك ، بل الإضافة اليه لتشريف ما عظم خطره ، و قوى نفعه ، و شاع فضله بأن ينتفع به الناس كافة .

وحق العبد ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال الفير ، فإنه حق

= لجميع الأوصاف المشروعة فيه " تيسير التحرير ٢ / ٢٠٣ .
و أما ملاجيون فقد قال : " و يعنى بالكامل ما يؤدي على الوجه الذي شرع " نور الأنوار ، ص ٢٦ . كما عرف في فصول الحواشي شرح أصول الشاشي بما نصه : " ... هو ما أدى بوصف المشروع به "

العبد ليتعلق صيانة ماله بها ، فلهذا يباح مال الغير بإباحة الملك ، ولا يباح الزنا بإباحتها أو إباحة أهلها " (١) .
والحق ينقسم الى أربعة أقسام :

(أ) . حق خالص لله عز وجل ، كالعبادات المحضة (الخالصة) من الإيمان ،
والصلاة ، والزكاة ، والصوم والحج .

والعقوبات المحضة وهي : الحدود سوى القذف نحو حد الزنا ، وحد السرقة ، وشرب الخمر وما إلى ذلك من حقوق الله الخالصة الأخرى .
(ب) حق خالص للعبد . كبذل المتلف والمضروب وجميع المعاملات التي يعود نفعها عليه من البيع والشراء وما شابه ذلك من حقوق العبد الأخرى .

(ج) حق مشترك عليهما وحق الله فيه غالب ، كحد القذف : عند الحنفية ، فإنه مشترك على حق العبد ، لأن فيه تبرئة للمقذوف ودفع العار عنه . كما أنه مشترك على حق الله ، لكونه جدا زاجرا عن ارتكاب هذا العمل المنكر الذي يمس الأعراض ، ويشكك في نسب الأولاد .
لكن حق الله فيه غالب عند الحنفية كما هو الأمر في سائر الحدود ، فلا يسقط بعفو المقذوف إذا ثبتت الجريمة بإبلاغ المقذوف للقضاء .
وأما قبل إبلاغ المقذوف فلا يجوز رفع الدعوى حبة - بخلاف سائر الحدود - لما فيه من حق العبد .

(د) حق مشتمل عليهما وحق العبد فيه غالب . كالتصاوص ، فإنه مشتمل على حق الله ، و لذلك يقط بالشبهات كالحدود الخالصة . كما أنه مشتمل أيضا على حق العبد ، لأنه يجب جزاء للجناية على النفس التي فيها حق الله بالاستعباد ، وحق العبد بالاستمتاع بالبقا . لكن حق العبد غالب ، والدليل على ذلك تفويض استيفائه الى الولي حتى جاز له الصلح بالمال وغيره . (١)
الأداء المحض الكامل في حق الله تعالى كالصلاة بالجماعة :

قال الأصوليون من الحنفية : إن الصلاة المشروع فيها الجماعة ، كالصلوات الخمس وغيرها مما شرعت فيها الجماعة اذا أدبت كلها في وقتها المقدر شرعا بالجماعة ، كان الأداء كاملا ، لأن هذه الصلاة استوفت جميع حقوقها من الواجبات ، والسنن المؤكدة ، و توفر فيها كل ما كان ينبى عنه الأداء من شدة الرعاية ، والاستقصاء . (٢)
 وقد اختلف العلماء في حكم الجماعة في الصلوات الخمس ، وأقوال العلماء فيها كالاتى :

-
- (١) انظر : كنز الوصول و كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ١٣٤/٤ ؛ ١٥٧ - ١٥٨ ، ١٦١ ؛ أصول السرخسي ٢ / ٢٨٩ - ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ - ٢٩٧ ؛ فتح القدير لابن الهمام ١ / ٢٤٦ .
 (٢) انظر : أصول السرخسي ٤٨/١ ، كنز الوصول و كشف الأسرار ١٤٧/١ ؛ التوضيح و شرح التسويح ١٦٦/١ ؛ تيسير التحرير ٢٠٣/٣ ؛ مرآة الأصول (بهامش الأزميرى) ٢٦٢/١ .

(أ) ذكر الكاساني^(١) في البدائع عن عامة مشايخ الحنفية القول بوجوب الجماعة ، وقال ابن نجيم في البحر : إنه الراجح عند أهل المذهب . لكن المشهور في معظم كتب الحنفية المعتمدة هو التعبير بالسنة المؤكدة ، ففي الهداية : " الجماعة سنة مؤكدة ؛ لقوله عليه السلام : الجماعة سنة من سنن الهدى لا يتخلف عنها الا منافق " (٢) وهو تعبير القدوري ، وكنز الدقائق والاختيار و نور الإيضاح^(٣)

(١) هو أبو بكر بن مسعود بن أحمد ، علا الدين الكاساني - نسبة إلى كاسان بلدة وراء شاش - الحنفي الملقب بـ " ملك العلماء " أخذ الفقه عن علا الدين محمد السمرقندي صاحب التحفة - وقرأ عليه - معظم مصنفاته ، وزوجه شيخه ابتقه فاطمة - وغيره ، وتفقه عليه ابنه محمود وغيره . من مؤلفاته : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع توفي سنة ٥٨٧ هـ .

انظر : الفوائد البهية ، ص ٥٣ .

(٢) الهداية (مع شرح فتح القدير) ٢٤٤/١ - ٢٤٥ ، و ما ذكره من الحديث قال فيه الزيلعي " غريب بهذا اللفظ " نصب الراية ٢١/٢ . وقال ابن حجر : " لم أره مرفوعا " الدراية في تخريج أحاديث الهداية ١٦٦/١ . وقال بدر الدين الصيني " هذا من قول ابن مسعود رضي الله عنه و رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم غير صحيح " البناء شرح الهداية ٣٠٦/٢ . وانظر تخريج قول ابن مسعود الذي يفيد هذا المعنى في ص (١٣٥) من هذه الرسالة .

(٣) انظر : القدوري لأبي الحسين القدوري ، ص ١٠ ؛ كنز الدقائق لأبى البركات النسفي (بهامش البحر الرائق) ٣٦٥:١ . الاختيار للموصلی ٥٧/١ ؛ نور الإيضاح (بهامش مراقي الفلاح) ، ص ٥٥

و لعل الخلاف بينهم لفظي ، و ذلك بأن يقال : إن من ذكر أنها سنة مؤكدة قصد بها الواجب ؛ بقرينة استدلالهم بالأخبار الواردة - بالوعيد الشديد لتارك الجماعة ؛ و لأن السنة اذا كانت مؤكدة تكون بمعنى الواجب و في قوتها خصوصا فيما يعتبر من شعائر الاسلام . أو قصد كونها ثابتة بالسنة . قال ابن الهمام في شرحه تعليقا على قول صاحب الهداية (١) السابق .

" لا يطابق دليله الذي ذكره الدعوى ؛ إذ مقتضاه الوجوب الا لصذرا لا أن يريد ثبوتها بالسنة " .

و قال الكاساني - بعد تصريحه أن الكرخي ذكر أنها سنة - : " وليس هذا اختلافا في الحقيقة بل من حيث العبارة ؛ لأن السنة المؤكدة و الواجب سواء خصوصا ما كان من شعائر الاسلام . ألا ترى أن الكرخي سماها سنة ثم فسرها بالواجب فقال : الجماعة سنة لا يرخص لأحد التأخير عنها الا لعذر . و هو تفسير الواجب عند العامة " .

و في البحر الرائق نقلا عن المجتبى : " و الظاهر أنهم أرادوا بالتأكيد

(١) هو على بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني ، المرغيناني ، الحنفي ، الامام الفقيه المتقن المحقق ، النظار المدقق ، الحافظ المحدث المفسر ، الجامع للعلوم ، الضابط للفنون . كان أصوليا ، أديبا ، شاعرا . صاحب يد واسعة في الخلق ، و باع طويل في المذهب الحنفي . زاهدا ، فاضلا . من تصانيفه : " الهداية " و مناسك الحج ، و كنز المنتقى ، و نثر المذهب . توفي سنة ٥٩٣ هـ . انظر : الفوائد البهية ، ص ١٤١ - ١٤٢ ؛ تاج التراجم ، ص ٤٢ .

الوجوب ، لاستدلالهم بالأخبار الواردة بالوعيد الشديد بترك الجماعة " .
 وإلى القول بأنها سنة مؤكدة نهبت المالكية و من معهم . (١)
 ب) نهبت الشافعية في الأصح الى أنها فرض كفاية . (٢)
 ج) وقالت الحنابلة و من معهم : إنها واجبة وجوب عين (٣) و اليه
 مال البخاري (٤) حيث عنون بقوله : " باب وجوب صلاة الجماعة " .
 و يعنى به الوجوب عيناً ، لأن ما أورده ممن أثـر

(١) انظر : بدائع الصنائع ١٥٥/١ ؛ الهداية و شرحها فتح القدير لابن
 الهمام ٣٤٤/١ ؛ البحر الرائق ٣٦٥/١ ؛ الخرشى على مختصر خليل ١٦/٢ ؛
 الشرح الصغير ٤٢٤/١ ؛ سبل السلام للصنعاني ١٩/٢ .

(٢) انظر : مغنى المحتاج للشربيني ٢٢٩/١ ؛ المذهب و شرحه المجموع
 للنووي ٨٥ / ٤ ، ٨٨ .

(٣) انظر كشف القناع للبهوتي ٤٥٤/١ ؛ شرح منتهى الارادات ٢٤٤/١ ؛ نيل الأوطار
 للشوكاني ٥١/٣ .

هذا ، ثم إن الحنابلة القائلين بأن الجماعة واجبة وجوب عين
 لا يجعلونها شرطاً لصحة الأداء ، فتصح صلاة المنفرد و لو كان بغير
 عذر إلا أنه يأثم بترك الجماعة فهم بهذا متفقون مع عامة مشايخ
 الحنفية الذين يعتبرون صلاة المنفرد صحيحة . لكنني أفردت قول
 الحنابلة بالذكر و لم أدخله ضمن مذهب عامة مشايخ الحنفية ؛ لأن
 الحنابلة يعنون بالوجوب عيناً ، الفرض العين ، فهما عندهم
 مترادفان بخلاف الحنفية . انظر : كشف القناع ١ / ٤٥٥ .

(٤) هو أبو عبد الله ، محمد بن أبي الحسن إسماعيل البخاري الحافظ
 الإمام في علم الحديث . رحل في طلب العلم إلى أكثر محدثي الأمصار ،
 و أثنى عليه سائر العلماء . من مؤلفاته : " الجامع الصحيح " ==

الحسن^(١) رضى الله عنه - وهو : " إن منعه أمه خفقة عليها -
لم يطعها - يوضح مقصوده و يعين احتمال الوجوب عينا فى حديث
الباب . (٢)

= و كتاب " الهبة " و " التاريخ الكبير " و " رفع اليدين فى الصلاة "
و " خلق أفعال العباد " توفى سنة ٢٥٦ هـ .
انظر : تهذيب الأسماء و اللغات ج ١ ، ق ١ ، ص ٦٧ - ٧١ ، وفيات
الاعيان ٣٢٩/٣ ، طبقات المفسرين للدأوى ١٠٠/٢ - ١٠٤ .

(١) هو أبو سعيد الحسن بن أبى الحسن يasar البصرى . روى عن عثمان
و على وأبى موسى و خلق كثير من الصحابة و التابعين . كان عالما
ثقة ، فصيحاً ، عابداً ، ناسكاً ، إماماً مشهوراً و مجمعا على جلالته
فى كل فن ، توفى سنة ١١٠ هـ .
انظر : تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، تهذيب الأسماء و اللغات ج ١
ق ١ ، ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٢) قال ابن حجر العسقلانى - عند قول الامام البخارى : باب وجوب صلاة -
الجماعة - : " هكذا بت الحكم فى هذه المسألة و كأن ذلك لقوة
دليلها عنده . لكن أطلق الوجوب و هو أعم من كونه وجوب عين ،
أو كفاية الا أن الأثر الذى ذكره عن الحسن يشعر بكونه يريد أنه
وجوب عين ، لما عرف من عادته أنه يستعمل الآثار فى التراجم
لتوضيحها ، و تكميلها ، و تعيين أحد الاحتمالات فى حديث الباب ،
و بهذا يجاب من اعترض عليه بأن قول الحسن يستدل له لانه " فتح
البارى ٢/ ٢٦٦ .

وقوله : " و بهذا يجاب ... " فى الحقيقة رد لما ذكره بدر الدين
العيني بقوله : " ... و من أين علم أن البخارى أراد وجوب العين ؟
و من أين يدل عليه أثر الحسن ؟ و كيف يجوز الاستدلال على وجوب العين
بالأثر المروى عن التابعي ؟ و هذا محل نظر " عمدة القارى ١٥٩/٥ .

الأدلة :

استدل عامة مشايخ الحنفية بالكتاب والسنة و توارث الأمة :

أما الكتاب : فيقول الله عزوجل : " واركعوا مع الراكعين " . (١)

وجه الاستدلال هو : أن الآية أمرت بالركوع مع الراكعين ، وذا يكون بالمشاركة معهم في الركوع ، فتكون الآية أمرة بالجماعة ، و الأمر المطلق يفيد الوجوب .

أما السنة : فيقول الرسول عليه الصلاة والسلام " لقد هممت أن آمر

رجلا يملئ بالناس فأنصرف إلى أقوام تخلفوا عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم " (٢) . و كل وعيد هذا شأنه لا يكون إلا بترك الواجب .

أما الاستدلال بالتوارث : فهو أن الأمة منذ عهد النبي صلى الله عليه

وسلم إلى يومنا هذا واطبعت على الجماعة و صدر منهم الإنكار على تاركها ، و المواظبة إذا كانت هذا شأنها فهي دليل على الوجوب . (٣)

أما القائلون بأنها فرض عين فقد أضافوا إلى تلك الأدلة - من الآية و الحديث المتقدم - ما يلبي :

(١) سورة البقرة ، آية ٤٣ .

(٢) الحديث بهذا المعنى أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه ، في الخصومات ، باب إخراج أهل المعاصي و الخصوم من البيوت بعد المعرفة (٩١/٣) و مسلم في كتاب المساجد و مواضع الصلاة ، باب فضل صلاة الجماعة ، و بيان التشديد في التخلف عنها (٤٥١/١) .

(٣) بدائع الصنائع ١٥٥/١ .

١ - قوله سبحانه و تعالى : " و إذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك " (١)

وجه الاستدلال هو : أن الأمر يفيد الوجوب ، فقد أمر بالجماعة في حالة الخوف ففسي غيرها أولى .

٢ - ما رواه أبو هريرة^(٢) رضي الله عنه : " أن رجلاً أعمى قال يا رسول الله ، ليس لي قائد يتقودني الى المسجد فأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يرخص له فيملي في بيته ، فرخص له فلما ولي دعاه فقال : هل تسمع النداء ؟ فقال نعم . قال فاجب " (٣).

(١) سورة النساء ، آية ١٠٢.

(٢) هو أبو هريرة بن عامر الدوسي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم . اختلف في اسمه و اسم أبيه كثيراً ففي الإسلام اسمه عبد الله أو عبد الرحمن ، و في الجاهلية عبد شمس أو عبد عمرو ، أو عبد غنم . أسلم عام خيبر و شهدا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم لزمه ، وواظب على مجالسته رغبة في العلم . كان من أحفظ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . كناه عليه السلام بأبي هريرة ، لأنه كان يحمل هرة في كفه ، فقال ما هذه ؟ فقال هرة فقال : يا أبا هريرة ، توفي عام ٥٧ هـ . و قيل غير ذلك .

انظر : الاستيعاب ١٧٦٨/٤ فما بعدها ، الإمامة ٢٠٢/٤ فما بعدها .

(٣) رواه مسلم في كتاب المساجد و مواضع الصلاة ، باب يجب إتيان المسجد على من سمع النداء ٤٥٢/١ . و النسائي في كتاب الإمامة باب المحافظة على الملوات حيث ينادى بهن ٨٤ / ٢ - ٨٥ .

٣ - كما عضدوا منهم بقول ابن مسعود رضى الله عنه : " لقد رأيتنا
و ما يتخلف عنها الا منافق معلوم النفاق و لقد كان الرجل يؤتى به
يهادى بين الرجلين حتى يقام فى الصف " . (١)
و قد أجيب على هذه الأدلة بأجوبة
منها :

أولا - أن حديث أبى هريرة الذى ذكر فيه الهم بالتحريق ورد فى قسوم
منافقين كانوا يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون فرادى . والدليل على
هذا سياق الحديث ، و ما ورد فى قول ابن مسعود : " لقد رأيتنا و ما
يتخلف عنها إلا منافق "

جاء فى المنتقى : " ... و الأصح فى هذا - و الله أعلم - أن الذين
كانوا يتخلفون عن الصلاة قوم من المنافقين ممن كان لا يعتقد فرض
الصلاة ، و يعلم من حاله الاستخفاف بها ، و التضييع لها يبين ذلك
أنه لابد أن يكون هؤلاء المتخلفون موسومين عنده بذلك . إما لتكرر
فعلهم ، أو الوحي ، أو لغير ذلك ؛ لأنه لا يجوز أن يهمل بذلك الا فيمن
يعتقد فيه الاستخفاف و التضييع ، و لذلك أعلم صلى الله عليه وسلم
من حالهم أنهم أشد مارة ، و قوله : (أوامر ماتين) و لا يكون

(١) انظر : كشاف القناع ١ / ٤٥٤ ؛ شرح منتهى الارادات ١ / ٢٤٤ .
أما قول ابن مسعود فهو جزء من أثر رواه مسلم فى صحيحه كتاب
المساجد و مواضع الصلاة ، باب صلاة الجماعة من سنن الهدى ١ / ٤٥٣ ،
و أبوداود فى كتاب الصلاة باب فى التشديد فى ترك الجماعة ١ / ٣٣ ،
و النسائي فى كتاب الامامة ، باب المحافظة على الملوات حيث ينادى
بهن ٢ / ٨٤ ، و ابن ماجه فى كتاب المساجد و الجماعات ، باب المشي
الى الصلاة ١ / ٢٥٥ .

هذا إلا ممن استخف أمرها ، و لا يحتقد وجوبها . و قد روى *** عن
 أبى هريرة قال : قال النبی صلی اللہ علیہ وسلم : (ليس صلاة أثقل
 على المنافقين من الفجر ، و العشاء . و لو يعلمون ما فيهما
 لأتوهما و لو حبوا . و لقد هممت أن أمر المؤذن فيقيم ثم أمر
 رجلا يؤم الناس ، ثم أخذ شعلا من نار فأحرق على من لا يخرج الى
 الصلاة بعد) (١) ، فبين أن ذلك للمنافقين ؛ لأنهم هم المذكورون في
 الخبر بتأخيرهم عن صلاة العشاء . و يؤكد هذا ما روى عن عبد الله
 بن مسعود أنه قال : و ما يتخلف عنها الا منافق معلوم نفاقه " (٢)
 و لقد صوب ابن حجر الصقلاني (٣) كون الحديث واردا في المنافقين لكنه
 قال : إن المراد بالنفاق نفاق المعصية لا الكفر .

-
- (١) الحديث بهذا المعنى أخرجه مسلم في صحيحه عن أبى صالح عن أبى هريرة
 في كتاب المساجد و صلاة المسافرين باب فضل صلاة الجماعة و بيان
 التشديد في التخلف عنها ٤٥١/١ - ٤٥٢ .
- (٢) المنتقى لأبى الوليد الباجي ٢٢٩/١ - ٢٣٠ .
- (٣) هو : أبو الفضل ، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الشهيبي
 بابن حجر الصقلاني ، الشافعي ، كان حافظا للقرآن ، عالما بالحديث ،
 و الفقه . شاعرا بالطبع . و هو الإمام المعول عليه في معرفة الرجال
 و علل الأحاديث رحل اليه أناس كثيرون من الأقطار . من مؤلفاته :
 شرح للبخاري سماه " فتح الباري " و " الإجابة في معرفة الصحابة "
 و " تهذيب التهذيب " و مختصره " تقريب التهذيب " و " التلخيص الحبير "
 توفي سنة ٨٥٢ هـ .
- انظر : شذرات الذهب ٢٧٠/٧ - ٢٧٣ ، درة الحجال ١٦٤/١ ، ٢٢ ، الضوء
 اللمع ٢٦٧/٢ - ٤٠ ، البدر الطالع ٨٢/١ - ٩٢ .

و لئن سلم كونه واردا في نفاق الكفر ، فلا يسلم حينئذ دلالة على عدم
الوجوب ، إذ الحديث يبين أن ترك الجماعة من خواص المنافقين • و قصد
نهينا عن التشبه بهم •

و القول بأن الحديث ورد في المنافقين و المراد به نفاق المعصية هو
رأى بدر الدين العيني . (١)

ثانيا - أنه عليه السلام هم بتحريقهم و لم يحرقهم ، فعدم القيام به
يدل على أنه ليس بواجب عينا •

أجاب ابن دقيق العيد (٢) بأن الترك لا يدل على عدم الوجوب ، فالنبي

(١) انظر : مغنى المحتاج ٢٣٠/١ ، المجموع ٩٠/٤ ، فتح الباري ٢/٢٦٧ - ٢٦٨ ،
عمدة القارى ١٦٤/٥ •

وبدر الدين العيني هو : محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد قاضى القضاة
الحنفي • كان اماما متواضعا عالما علامة عارفا بالصرف و العربية
و غيرها • حافظا للتاريخ ، مشاركا فى الفنون • درس و أفتى و أخذ
عنه الأئمة من كل منزه • من مؤلفاته : عمدة القارى شرح صحيح
البخارى ، و البناية شرح الهداية و رمز الحقائق فى شرح كنز الدقائق •
توفى عام ٨٥٥ هـ •

انظر : الفوائد البهية ، ص ٢٠٧ ، الضوء اللامع ١٣١/١٠ فما بعدها •

(٢) هو : أبو الفتح ، محمد بن الامام أبى الحسن على بن أبى العطاس
المعروف بتقى الدين بن دقيق العيد الامام المفتى فى المنهبيين :
المالكي و الشافعي ، الفقيه ، الأصولي ، العالم المفرد بمعرفة
العلوم فى زمانه و الرسوخ فيها • له مؤلفات قيمة منها : شرح قطعة
من مختصر ابن الحاجب فى فقه المالكية و مل فيه الى باب الحسج ،
و شرح على مختصر التبريزي فى فقه الشافعية ، و كتاب " الامام " -
و الاقتراح فى بيان الاصطلاح ، و شرح العمدة فى الأحكام للحفاظ

صلى الله عليه وسلم هم بتحريقهم ، و لو قام به لجاز ، لأنه لايمزم
إلا بما يجوز فعله لو فعله . (١)

ثالثا - أن الحديث لا يثبت كون الجماعة فرض عين ، اذ لو كانت فرض
عين لما صرح عليه السلام : " ... ثم أخالف الى رجال فأحرق عليهم
بيوتهم " لأنه يفضى الى تخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
الجماعة فيكون معصية .

والجواب : أن ترك الجماعة حال التحريق لا يستلزم تركها مطلقا ،
لأنه يمكن أن يأتى بها فى جماعة آخرين قبل التحريق أو بعده . (٢)
وقالوا بالنسبة لما ورد فيه الأمر بالجماعة من الأدلة الأخرى إنه
مصروف عن الوجوب بحديث : " صلاة الجماعة خير من صلاة الفرد ... " .
إذ المفاضلة تقتضى الجواز . (٣)

== عبد الغنى . توفى سنة ٢٠٢ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ٢٠٢/٩ فما بعدها ، شجرة النور
الزكية ، ص ١٨٩ ، و غدرات النهب ٥/٦ - ٦ .

(١) انظر : معنى المحتاج ٢٣٠/١ ، المجموع ٩٠/٤ ، نيل الأوطار ٣/ ١٥٢ ،
احكام الأحكام لابن دقيق العيد ٢٠٤/١ .

(٢) انظر : المنتقى شرح موطأ ٢٣٠/١ ، نيل الأوطار ٣/ ١٥١ - ١٥٢ .

(٣) انظر : معنى المحتاج ٢٣٠/١ ، المجموع شرح المذهب ٩٠/٤ .

هذا وهناك أجوبة أخرى و مناقشتها فمن شاء البسط فليرجع الى
فتح البارى ٢/ ٢٦٦ - ٢٦٩ ، عمدة القارى ٥/ ١٦٣ - ١٦٥ ، نيل الأوطار -

دليل من قال إنها سنة مؤكدة :

استدل هؤلاء بقوله عليه الصلاة والسلام : " صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة " ^(١) وفي رواية : " بخمس وعشرين " ^(٢) قال المنعاني ^(٣) : " ولا منافاة ، فإن مفهوم العدد غير مراد فرواية الخمس والعشرين داخلية تحت رواية السبع والعشرين . أو أنه أخبر صلى الله عليه وسلم بالآقل عدداً أولاً ، ثم أخبر بالأكثر ، وأنه زيادة تفضل الله بها " ^(٤)

وجه دلالة الحديث على أن الجماعة سنة مؤكدة - وليست بشرط ولا فرض - هو : أنه يحث على الجماعة ، ويجعلها وسيلة لأحراز الفضيلة

(١) رواه البخارى فى صحيحه كتاب الأذان ، باب فضل صلاة الجماعة (١٥٨/١) و مسلم فى كتاب المساجد و مواضع الصلاة ، باب فضل صلاة الجماعة و بيان التشديد فى التخلّف عنها ٤٤٩/١ - ٤٥١ .

(٢) انظر : المصدرين نفسيهما .

(٣) هو أبو ابراهيم ، محمد بن اسماعيل بن ملاح الكحلاني ثم المنعاني المعروف بالأخير ، الإمام الكبير ، المجتهد المطلق ولد بكحلان ، و انتقل الى صنعاء فأخذ عن علمائها و رحل الى مكة و قرأ الحديث على علمائها و علماء المدينة ، و برع فى جميع العلوم ، وفاق الأقران ، و تفرد برئاسة العلم فى صنعاء . من مؤلفاته : سبيل السلام شرح بلوغ المرام ، و شرح الجامع الصغير للسيوطى و حاشية العدة على شرح الحمدة توفى سنة ١١٨٢ هـ .

انظر : البدالطالع ١٣٣/٢ ، ١٣٢ ، الأعلام ٢٦٣/٦ .

(٤) سبيل السلام ١٨/٢ .

أكثر من صلاة الفذ ، فيشتركان في الفضيلة الا أن الصلاة بالجماعة تفوق فضيلتها على الصلاة الفرادى ، وهذا علامة من عاظم السنن . قال الباجي (١) : " ... وجه الدليل منه معنيان : أحدهما : أنه جعل صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ ولو لم تكن صلاة الفذ مجزئة لما وصفت بأن صلاة الجماعة تفضلها ، لأنه لا يمح أن يفاضل بين صلاة الجماعة وما ليس بصلاة .

والثاني : أنه حد ذلك بسبع وعشرين درجة فلو لم تكن لصلاة الفذ درجة من الفضيلة لما جاز أن يقال : إن صلاة الجماعة تزيد عليها سبعا وعشرين درجة . ولا أكثر ولا أقل ، لأنه اذا لم يكن لصلاة الفذ مقدار من الفضيلة ، فلا يمح أن تتقدر الزيادة عليها بدرجات معدودة مضافة اليها " (٢)

(١) هو أبو الوليد ، سليمان بن خلف بن سعد الباجي - نسبة الى باجة الأندلس - المالكي ، برع في الفقه والحديث والأصول ، والمناظرة ولي القضاء بالأندلس ، والتقى بأبي الطيب الطبري وأبي اسحاق - الشيرازي ببغداد . بينه وبين ابن حزم الظاهري مناظرات . من مؤلفاته : كتاب " احكام الفصول " و " الحدود " والاشارة " و " المنهاج في ترتيب الحجاج " و " المنتقى في شرح الموطأ " توفي سنة ٤٧٤ هـ . وقيل ٤٩٤ هـ .

انظر : الديباج المنصب ١/٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، فوات الوفيات ١/٣٥٦ ، غدرات الذهب ٣/٣٤٤ - ٣٤٥ .

(٢) المنتقى شرح موطأ للباجي ١/٣٢٨ - ٣٢٩ ، وانظر : بدائع الصنائع ١/١٥٥ .

عمدة من قال إنها فرض كفاية :

أولا - ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تنقام فيهم الجماعة الا استحوز عليهم الشيطان ، فعليك بالجماعة فانما يأكل الذئب من الغنم القاصية " (١).

و كأنهم يقولون : إن الغرض من كونها فرضا هو إظهار التعار ، وهو يحصل اذا كان كفاييا ، فلا يقال : إنها فرض عين لحديث " صلاة الفذ خير ... " (٢)

ثانيا - حديث مالك بن الحويرث (٣) قال : آتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن شعبة متقاربون ، فأقمنا عنده عشرين ليلة . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم رحيمًا رفيقًا ، فظن أننا اشتقنا أهلنا فألنا عننا تركنا من أهلنا ؟ فأخبرنا فقال : ارجعوا أهليكم ، فأقيموا فيهم ، و علموهم ، و مروهم ، فاذا حضرت الصلاة ، فليؤذن

(١) أخرجه أبوداود في كتاب الصلاة ، باب في التشديد في ترك الجماعة

٢٧١/١ ، والنسائي في كتاب الامامة باب التشديد في ترك الجماعة ٨٢/٢

- ٨٣ ، واحمد في المسند ١٩٦/٥ .

(٢) انظر : تخريج الحديث في : ص (١٣٤) .

(٣) هو أبو سليمان ، مالك بن الحويرث بن أشيم الليثي . ويقال : مالك

بن الحارث ، وابن الحويرثة أيضا . سكن البصرة ، وروى عنه

أبو عطية و سلمة الجرمي ، و ابنه عبد الله بن مالك بن الحويرث

وغيرهم . اختلف في سنة وفاته . فقال ابن عبد البر سنة ٩٤هـ وقال

ابن حجر : والنحيح أنه مات سنة (٧٤) لا ما ذكر في الاستيعاب .

انظر : الاستيعاب ١٣٤٩/٣ ، الامابة ٣٤٢/٣ - ٣٤٣ .

لكم أحدكم ، ثم ليؤمكم أكبركم " (١).

هذا ، و الظاهر هو أن قول الحنابلة - القول بوجوبها عينا من غير أن تكون شرطا - هو الذى تعضده الأدلة ؛ اذ لو كانت سنة لم يهدد الرسول صلى الله عليه وسلم تاركها بهذا العذاب الشديد (التحريق) .
و لو كانت فرض كفاية لاكتفى فيها بمن كانوا معه عليه السلام .
ولأنها لو كانت سنة أو فرض كفاية لما احتيج اليها فى صلاة الخوف التى فيها أعمال لاتجوز فى حال الأمن .

و لأن الحديث الذى استدل به على السنية يدل على كونها غير شرط للصحة ؛ لاقتضاءها صحة صلاة المنفرد ، المستوعبة للفضيلة . وهذا لاينفيه أصحاب هذا القول ، فقد جاء فى الأقناع و شرحه للبهوتى (٢) : " وحيث

(١) انظر : مقنى المحتاج ٢٢٩/١ ؛ المذهب و شرحه المجموع ٨٦/٤ ، ٩٠ .
أما الحديث فرواه البخارى فى صحيحه كتاب الأدب باب رحمة الناس -
بالبهائم ٢٢/٢ ، و مسلم فى كتاب المساجد و مواضع الصلاة ، باب من أحق بالامامة ٤٦٥/١ - ٤٦٦ .

(٢) هو منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتى ، شيخ الحنابلة و خاتمة علمائهم بمصر . كان عالما عاملا ورعا متبحرا فى العلوم الدينية ، ذا مكارم حسنة ، صارفا أوقاته فى تحرير المسائل الفقهية . رحل اليه كثير من الناس لأجل أخذ مذهب الامام أحمد حيث انتهى اليه الافتاء و التدريس . من مؤلفاته : كتاب الأقناع عن الأقناع ، و شرح منتهى الارادات ، و الروض المربع بشرح زاد المستقنع ، و عمدة الطالب لنيل المآرب . توفى عام ١٠٥١ هـ .
انظر : خلاصة الأثر ٤٢٦/٤ ؛ معجم المؤلفين ٢٢ / ١٣ .

تقرر أنها ليست شرطاً للخمس ، فإنها تصح من منفرد ، ولو لغير عذر . وفي صلاته أى المنفرد فضل مع الإثم ؛ لأنه يلزم من ثبوت النسبة بينهما بجزء معلوم ثبوت الأجر فيهما . وإلا فلا نسبة ولا تقدير ... » (١)

أما الأداء المحض الكامل فى حق العبد فهو كرد عين المصوب :

لقد وضعت الشريعة الإسلامية طرقاً لكسب الأموال بحيث راعت فيها ما يكفل للإنسان معيشة كما نهت عن أخذ مال الغير ، أو الاستيلاء عليه بوسائل خبيثة ، لانتفق مع مراميها السامية ، وتجنب المفسد للفرد والمجتمع . ومن هذه الطرق المحرمة التى لا يجوز كسب الأموال بواسطتها الغصب ، فهو عدوان وظلم باعتباره أخذاً لمال الغير بغير حق ولا وجه مشروع .

قال الله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم " (٢)
و قال : " إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون فى بطونهم نارا " (٣)

و قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " سباب المسلم أخاه فوق وقتاله كفر وحرمة ماله كحرمة دمه " (٤)

(١) . كشاف القناع ٤٥٥/١

(٢) سورة النساء ، آية ٢٩ .

(٣) سورة النساء ، آية ١٠ .

(٤) أخرجه أحمد فى المسند ٤٤٦/١ .

كما قال عليه الصلاة والسلام في خطبته : " ... ألا إن دماءكم وأعراضكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا " (١).

فلو عصى الإنسان ربه و غصب عينا ما ، لزمه ردّها ، لأن الواجب الأصلي في الغصب هو رد عين الغصب إلى مالكه " (٢)

قال الكاساني : " أما حكم الغصب فله في الأصل حكمان : أحدهما : يرجع إلى الآخرة . والثاني : يرجع إلى الدنيا . أما الذي يرجع إلى الآخرة فهو الإثم واستحقاق المؤاخظة إذا فعله عن علم ، لأنه معصية و ارتكاب المعصية على سبيل التعمد سبب لاستحقاق المؤاخظة ، وقد روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : (من غصب عبداً من أرض طوقه الله من سبع أرضين يوم القيامة) (٣) . وإن فعله لا عن علم بأن ظن أنه ملكه فلا مؤاخظة عليه ...

(١) جزء من حديث طويل رواه البخاري في صحيحه بهذا المعنى بطرق مختلفة في كتاب الحج ، باب الخطبة أيام منى ١٩١/٢ ، و مسلم في كتاب القامة و المحاربين و القصاص و الديات ، باب تنليط تحريم الدماء و الأعراض و الأموال ١٣٠٥/٣ - ١٣٠٧ .

(٢) انظر : المبسوط للرخسى ٤٩/١١ .

(٣) الحديث بهذا المعنى رواه البخاري في صحيحه كتاب المظالم ، باب اثم من ظلم شيئاً من الأرض ١٠٠/٣ و مسلم في صحيحه كتاب المفاقة ، باب تحريم الظلم و غصب الأرض و غيرها ١٢٣٠/٣ - ١٢٣٢ .

و أما الذى يرجع الى الدنيا فأنواع : بعضها يرجع الى حال قيام
المفصوب ، و بعضها يرجع الى حال هلاكه و ... أما الذى يرجع الى
حال قيامه فهو وجوب رد المفصوب على الغاصب " (١).

و قال أبو اسحاق الشيرازى : " فان كان المفصوب باقيا لزمه رده ؛ لما
روى عبد الله بن السائب بن يزيد (٢) عن أبيه . عن جده أن النبى
صلى الله عليه وسلم قال : " لا يأخذ أحدكم متاع أخيه لاعبا ، أو جادا ،
فإذا أخذ أحدكم عصا أخيه فليردها ... " (٣).

و أيضا قال عليه الصلاة والسلام : " على اليد ما أخذت حتى تؤدى " (٤).
و قال : " من وجد عين ماله فهو أحق به " (٥) فالأدلة تدل على وجوب

(١) بدائع الصنائع ١٤٨/٢.

(٢) هو أبو محمد المدني ، عبد الله بن السائب بن يزيد الكندى . ثقة
قليل الحديث ، روى عنه ابن أبى ذئب . توفى سنة ١٢٦ هـ . انظر :
تهذيب التهذيب ٢٢٩/٥ - ٢٣٠ .

(٣) التهذيب (مع تكملة المجموع) ٥٩/١٤ .

أما الحديث فرواه أبو داود فى كتاب الأئب ، باب من يأخذ الشيء على
المزاج ٢٢٣/٥ ، والترمذى فى كتاب الفتن ، باب ما جاء لا يحل لمسلم
أن يروع مسلما ٤٦٢/٤ ، و أحمد فى المسند ٢٢١/٤ .

(٤) رواه أبو داود فى كتاب البيوع و الاجارات ، باب فى تضمين العارية
٨٢٢/٣ ، والترمذى فى كتاب البيوع باب ما جاء فى أن العارية مؤداة
(٥٦٦/٣) و قال : " هذا حديث حسن صحيح " و ابن ماجه فى كتاب -
الصدقات ، باب العارية ٨٠٢/٢ ، و أحمد فى المسند ٨/٥ ، والذاهبى فى
كتاب البيوع ، باب فى العارية مؤداة ٢٦٤/٢ .

(٥) الحديث بهذا المعنى رواه البخارى فى صحيحه ، كتاب الاستقراض و أدا =

الرد على الآخذ • فإن دفع الناصب عين ما غصبه إلى مالكه ، فقد أداه
أداءً كاملاً - كما قال الحنفية - لأنه رد عين ما وجب عليه رده على
الصفة التي كان عليها • (١)

ما يتفرع على كونه أداءً محضاً كاملاً :

قال السرخسي : " ... و يتفرع عليه ما لو باع الغاصب المنصوب من
المنصوب منه ، أو وهبه له ، أو سلمه ، فإنه يكون أداءً العين
المستحق بسببه و يلفو ما صرح به " (٢)

هذا ، و الأداء المحض الكامل كما يكون برد عين المستحق حقيقة
- كما مثل - فقد يكون بأداء المستحق بسببه حكماً ، بأن يكون الشرع
قد جعله عين المستحق لغرض ما ، و ذلك كبذل الصرف و المسلم فيه
" إذ كل منهما دين ثابت في الذمة و هو وصف لا يَحْتَمِل التسليم ، إلا
أن الشرع جعل المؤدى عين ذلك الواجب في الذمة حكماً ، لئلا يلزم
الاستبدال في بدل الصرف و المسلم فيه قبل القبض و هو حرام ، و لئلا يلزم

= الديون و الحجر و التفليس ، باب إذا وجد مال عند مفلس في
البيع و القرض و الوديعة فهو أحق به ١٦٣/٨ ، و مسلم في صحيحه كتاب
المساقاة ، باب من أدرك ما باعه عند المشتري و قد أفلس له الرجوع
فيه ١١٩٣/٣ - ١١٩٤ •

(١) انظر : التوضيح و شرح التلويح ١٦٧/١ ؛ كنز الوصول و كشف الأسرار
للبخاري ١٦٠/١ ؛ تيسير التحرير ٢٠٣/٢ ؛ مرآة الأصول و حاشية الأزميري
٢٦٢/١ •

(٢) أصول السرخسي ١/ ٥٢ - ٥٣ •

امتناع الجبر على التسليم و القبض اذ لو كان غير حقه لم يجبر عليه ،
لأنه استبدال و الاستبدال موقوف على التراضي ، فعرفنا أنه عين ما
وجب حكمها " (١)

ب) الأداء المحض القاصر :

هو : ما أداه الانسان مع نقصان في صفته بأن يأتي به على وجه لا يستوعب
الأوصاف التي شرعت فيه من الواجبات و ما في متناها كالسنن
المؤكددة . (٢)

قال نظام الدين الشافعي : " أما الأداء القاصر فهو تسليم عين الواجب
مع النقصان في صفته " (٣)

و قال السرخسي : " ... و القاصر بأن يتمكن نقصان في صفته " (٤)

و قال ابن أمير الحاج : " هو ما ليس بمستجمع لجميع الأوصاف المشروعة
فيه " (٥)

و لنضرب له مثالا في حقوق الله تعالى ^{آخر} و في حقوق العباد .

أما في حقوق الله تعالى فكالصلاة منفردا :

الصلاة اذا أدبت كلها بالانفراد ، أو بعضها الأول كما في الميسوق

(١) حاشية الأزميري على مرآة الأصول ٢٦٢/١ - ٢٦٣ .

(٢) انظر : مرآة الأصول ٢٦٢/١ ؛ تيسير التحرير ٢٠٣/٢ ؛ نور الأنوار شرح
المنار ، ص ٣٦ .

(٣) أصول الشافعي ، ٤٢ .

(٤) أصول السرخسي ٤٨/١ .

(٥) التقرير و التحبير ١٢٧/٢ .

تعتبر أداء قاصرا .

أما المنفرد الخالص فإنه أدى جميع الصلاة في الوقت بغير الجماعة ، وهو مأمور بأدائها مع الجماعة ، لأنها وصف مرغوب فيه شرعا فيما شرعت فيه الجماعة من الصلوات ، فكان عدم الجماعة سبب النقصان في صفة الصلاة ، لذا كان الأداء قاصرا .

وقد أورد عبد العزيز البخاري في شرح الحامى اعتراضا على كون أداء الصلاة منفردا قاصرا ثم أجاب عليه فقال :

" فان قيل ينبغى أن يكون أداء المنفرد كاملا لا ناقصا ، لأنه هو الواجب بالأمر ، و الجماعة لم يجب بالأمر بل هى سنة فيكون الأداء بالجماعة أكمل منه ، لا أن تركه يوجب النقصان ، كمن أمر بأداء درهم . زيف . اذا أداء يكون كاملا منه ، لأنه هو الواجب بالأمر ، ولو أدى درهما جيدا يكون أكمل منه ، لا أن يكون الأداء الأول ناقصا ، فكذا ههنا . قلت : الجماعة سنة مؤكدة وهى فى حكم الواجب فكانت داخلية فى الأمر الذى يثبت بمثله الواجب ، فكان تركها موجبا للنقصان كترك الفاتحة و ترك ضم السورة اليها " .

أما المبوب وهو : من فاتته بعض الصلاة الأول مع الامام فانما جعل أدائه قاصرا ، وقد أدى بعض الصلاة بالجماعة دون البعض الأول (١) ؛

(١) اختلف العلماء فى ما يأتى به المبوب مما فاتته هل هو أول صلاته أو آخره ، أو ... ؟

فالحنفية ذهبوا الى أن المبوب يأتى بما فاتته بعد متابعة إمامه بحيث يقضى أول الصلاة فى حلق القراءة و آخرها فى حق التشهد . ==

لأن المركب من الكامل والقاصر قاصر ، إلا أن قصوره من بعض الوجوه ؛

= قال ابن الهمام : " ٠٠٠ ثم المبوق يقضى أول صلاته في حـقق القراءة ، و آخرها في حق التشهد حتى لو أدرك مع الإمام ركعة من المغرب ، فإنه يقرأ ، في الركعتين بالفاتحة و السورة ، و لو ترك في إحداهما فسدت صلاته . و عليه أن يقضى ركعة بتشهد ، لأنها ثانيته ، و لو ترك جازت استحساناً لا قياساً . و لو أدرك ركعة من الرباعية فعليه أن يقضى ركعة و يقرأ فيها الفاتحة و السورة و يتشهد ، لأنه يقضى الآخر في حق التشهد ، و يقضى ركعة يقرأ فيها كذلك و لا يتشهد ، و في الثالثة يتخير و القراءة أفضل . و لو أدرك ركعتين يقضى ركعتين ، يقرأ فيهما و يتشهد ، و لو ترك في إحداهما فسدت ، لأن ما يقضى أول صلاته . و لو كان إمامه تركها من الأوليين و قضاها في الآخرين ، و أدرك المبوق الآخرين فالقراءة فيما يقضى فرض عليه ، لأن تلك القراءة - تلتحق بمخلها من الشفع الأول فقد أدرك الثاني خالياً عن القراءة حكماً . " شرح فتح القدير (٣٩١/١ - ٣٩٢) و هذا قول محمد ، و الظاهر الاعتماد عليه في المذهب ، لذا اقتصر عليه في الفتوح ، و الدر المختار (٥٥٨/١) و البحر الرائق (٤٠٢/١) . و أما عند أبي حنيفة (رحمه الله) فالذي يقضيه هو أول صلاته مطلقاً ، فلو أدرك ركعة في الرباعية يقضى ركعتين بالفاتحة و السورة ، ثم يتشهد ، ثم يأتي بالركعة الثالثة بالفاتحة خاصة ، بخلاف ما ذهب إليه محمد - و من وافقه - حيث أن - المبوق حينئذ يأتي بركعة و ذلك بقراءة الفاتحة مع ضم السورة اليها ، ثم يتشهد ، ثم يأتي بالركعتين الآخرين ، إحداهما بالفاتحة مع السورة و ثانيتهما بفاتحة خاصة .

==

انظر : رد المختار ٥٥٨/١

لأنه مؤد للفعل في وقته بحيث وجدت صفة الجماعة فيما أدركه
مع الإمام بخلاف صلاة المنفرد فانها قاصرة من كل الوجوه .
ففي كشف الأسرار : " ... فكان أي المسبق فيه مؤدياً قاصراً ، أو فعله
أداء قاصراً ، ولكن فعله في القصور دون فعل المنفرد من وجهين :

= ونبت المالكية الى أن المسبق يقضى القراءة - و ذلك بجعل ما
فاته مع الامام أول صلاته ، و ما أدركه آخر صلاته - و يبنى
الفعل و ذلك بأن يجعل ما فاته مع الامام آخر الصلاة ، و ما
أدركه معه أول الصلاة ، و كأنهم يتفقدون في النتيجة مع الذين
اعتمدوا على قول محمد رحمه الله .
انظر : الخرشى على مختصر خليل و حاشية العدوى ٤٦٢/٢ ، الشرح
الكبير و حاشية الدوقي ٣٤٩/١ .

و قالت الشافعية : إن ما يدركه المسبق مع الامام فهو أول صلاته ،
و ما يأتي به بعد متابعة الامام - أي بعد السلام - فهو آخر صلاته ،
انظر : مفني المحتاج ٢٦٠/١ .

و قالت الحنابلة : إن ما يدركه المسبق مع الامام فهو آخر صلاته ،
و ما يقضيه فهو أولها ، يستفتح فيه و يتعوذ و يقرأ بالسورة فيه ،
لأنه أول صلاته . و كان على هذا أن لا يأتي بتشهد عقب قضاء ركعة
فيما لو أدرك من الرباعية أو الثلاثية ركعة مع الامام ، لكن عن
الامام احمد رحمه الله في هذا روايتان : إحداهما : و هو المذهب عند
الحنابلة أنه يأتي بالتشهد عقب قضاء ركعة أخرى ؛ لثلا يغير هيئة
الصلاة فيقطع الرباعية على وتر ، أو يقطع المغرب على شفع ، وليستا
كذلك . و الرواية الثانية أنه يتشهد عقب ركعتين ، فهذه الرواية
- على ما يظهر - توافق رأي الامام أبي حنيفة (رحمه الله)

انظر : شرح منتهى الارادات ٢٤٨/١ ؛ كشف القناع ٤٦١/١ ، ٤٦٢ ؛ المحرر
للدين أبي البركات ٩٦/١ - ٩٧ .

أحدهما : أن صفة الجماعة موجودة ههنا في البعض بخلاف المنفرد .
والثاني : أنه وإن كان منفردا فيما سبق به حتى لزمه القراءة وسجود
السجود لو سها فيه ، لكنه مقتد فيه باعتبار التحريمه ؛ لأنه
أدركها مع الإمام وهي شيء واحد ؛ ولهذا لا يصح اقتداء الغير
به ، فكان الذي صلى بغير إمام منفردا في الكل أدا ؛ وتحريمه ،
والمسبوق منفردا في البعض أدا لا تحريمه ، فكان قصوره دون الأول
بدرجتين " .

و أما تسمية الشرع لصلاته بالقضاء حيث قال عليه الصلاة والسلام :
" وما فاتكم فاقضوا " (١)

فانما هو من باب الإيجاز ؛ لما فيه من إسقاط الواجب ، أو سماه
الشرع قاضيا باعتبار حال الإمام ونحن نجعله مؤديا باعتبار حاله (٢).

ما يتفرع على كون المسبوق كالمنفرد : إذا كان المسبوق مؤديا

أدا قاصرا كالمنفرد ، فحكمه حكم المنفرد (٣). يجب عليه القراءة

(١) رواه أحمد في المسند بهذا اللفظ ٢٣٨/٢ ، و مسلم بلفظ : " ٠٠٠ صل
ما أدركت واقض ما سبقك " . انظر : صحيح مسلم ، كتاب المساجد
و مواضع الصلاة ، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار و سكينة ، والنهي
عن إتيانها سعيًا (٤٢١/١) .

(٢) انظر : كنز الوصول و شرحه كشف الأثرار ١٤٢/١ ؛ أمول السرخسي ٤٨/١ ؛
التوضيح و شرحه التلويح ١٦٦/١ ؛ تيسير التحرير ٢٠٣/٢ ؛ مرآة الأمول
و حاشية الأزميري ٢٦٢/١ ؛ غاية التحقيق شرح الحاملي لعبد العزيز
البخاري ، ص ٩٢ .

(٣) قال ابن الهمام : إن المسبوق كالمنفرد إلا أنه يخالفه في أربع =

فيما يقضيه بعد فراغ الامام ، والسجدة بالسهو ، ويتغير فرضه بالإقامة ؛ وغير ذلك من أحكام المنفرد . (١)
 فقد جاء في تنوير الأبصار وشرح الدر المختار " ... وهو منفرد حتى يثنى ويتعوذ و يقرأ وإن قرأ مع الامام ؛ لعدم الاعتداد بها فيما يقضيه " (٢)

== مسائل وهي : " احداهما : لايجوز اقتداؤه ولا الاقتداء به ؛ لأنه بان تحريمه . أما لو نسي أحد المبوقين المتساويين كمية ما عليه ففرضي ملاحظا للآخر بلا اقتداء به صح .
 ثانيها : لو كبر ناو بالاستئناف يصير مستأنفا قاطعا للأولى بخلاف المنفرد على ما يأتي . ثالثها : لو قام الى قضاء ما سبق به وعلى الامام سجدة سهو قبل أن يدخل معه كان عليه أن يعود فيسجد معه ما لم يقيد الركعة بسجدة ، فان لم يعد حتى سجد يمضي ، وعليه أن يسجد في آخر صلاته بخلاف المنفرد لايلزمه السجود لسهو غيره .
 رابعها : يأتي بتكبير العشر يبق اتفاقا بخلاف المنفرد ، ولا يجب عليه عند أبي حنيفة . وفيما سوى ذلك هو منفرد ؛ لعدم المشاركة فيما يقضيه حقيقة وحكما " .
 شرح فتح القدير ١ / ٣٩٠ . وانظر : البحر الرائق ١ / ٤٠٠ - ٤٠١ ؛
 الدر المختار وحاشية رد المحتار ٥٥٨/١ .

(١) انظر : التوضيح والتفخيص (بهامش التلويح) ١٦٦/١ .

(٢) ٥٥٧ / ١

و قال ابن عابدين^(١) في حكمه : " ... اذا قضى ما فاتة يقرأ ويسجد
إذا سها فيه ، ويتغير فرضه لو كان مسافرا ، ويتابع إمامه
قبل قضاء ما فاته " (٢).

أما مثال الأداء المحض القاصر في حقوق العباد فهو :
تسليم المبيع مضمولا بالجناية :

إذا سلم البائع المبيع الى المشتري مضمولا بالجناية أباح بهما
- مثلا - دمه بأن كان المبيع عبدا ، فتعدى في يد البائع على نفسه
متعمدا بحيث وجب به قتله ، أو ارتد عن دينه الحنيف ، فان هذا
التسليم يطلق عليه بأنه أداء قاصر .

(١) هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الشهير بابن عابدين . ولد
بدمشق ونشأ في حجر والده ، فحفظ القرآن - وهو صغير -
والجزرية وغيرها من الكتب ، واشتغل بقراءة النحو والصرف
والحديث والتفسير والأصول والفقه حتى صار مرجعا للفتوى
فعم نفعه وأخذ الناس عنه . كان عالما عاملا صالحا
ورعا وإمام الحنفية في وقته . من مؤلفاته : حاشية
رد المختار على الدر المختار " و " نسمات الأبحار على شرح المنار "
و " الرحيق المختوم " في الفرائض " و " حاشية على المطول "
في البلاغة ، بالإضافة الى مجموعة نفيسة من الرسائل .
توفي سنة ١٢٥٢ هـ .

انظر : الفتح المبين ١٤٧/٣ ، ١٤٨ ، أعيان القرن الثالث عشر لخليل
مردم بك ، ص ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، الأعلام ٢٦٧/٦ - ٢٦٨ .

(٢) حاشية رد المختار على الدر المختار ٥٥٧/١ .

أما كونه أداً فلأنه سلمه عين ما ورد عليه العقد . و أما كونه قاصراً ؛ فلأنه سلمه على خلاف الوصف الذى اقتضاه العقد ؛ إذ الواجب هو تسليم ما وجب بالعقد من المبيع . (١)

ما يتفرع على كونه أداً قاصراً : يتفرع على كونه أداً : أن المبيع لو هلك بعد التسليم فى يد المشتري برئ البائع ؛ لأن المشتري وصل الى عين حقه الذى ورد عليه العقد .

و يفرع على كونه قاصراً : أن المبيع لو هلك بالسبب الذى وجد عند البائع - و ذلك بأن يقتصر مثلاً من العبد فى يد المشتري - انتقض القبض ، و رجع المشتري على البائع بجميع الثمن (٢) . و هذا رأى الامام أبي حنيفة (٣) .

(١) انظر : أصول السرخسى ٥٣/١ - ٥٤ ؛ كنز الوصول و شرحه كفاف الأسرار ١٦٠/١ ؛ التوضيح و شرح التلويح ١٦٨/١ ، حاشية الأزهرى على مرآة - الأصول ٢٦٣/١ .

(٢) انظر : تيسير التحرير ٢٠٣/٢ ؛ التوضيح و التنقيح ١٦٨/١ ؛ حاشية الأزهرى ٢٦٣/١ .

(٣) انظر : كتاب الأمل لمحمد بن الحسن الشيبانى ، القسم الأول ، كتاب البيوع و السلم ، ص ١٩٦ .

و الامام أبو حنيفة هو : النعمان بن ثابت بن زوطى - بضم الزاء وفتح الطاء - التقى ببعض الصحابة ، كمعقل بن يسار و أنس رضى الله عنهما . كان ذكياً ، فطناً ، جمع الفقه و العبادة و السخاء طلب منه المنصور أن يتولى القضاء فأبى . و كان عفيفاً زاهداً يرفض جوائز الدولة . أثنى عليه أناس منهم الشافعى حيث قال : " الناس فى الفقه عيال =

و نهب اليه الشافعية . (١)

و قال الإمام أبو يوسف (٢) و محمد (٣) رحمهما الله تعالى : يرجع

== على أبي حنيفة " . وله من الكتب الخارج في الفقه . و مسند

في الحديث جمعتها تلاميذه . توفي سنة ١٥٠ هـ .

انظر : الجواهر المضية ٢٦/١ ، ٢٧ ، و الشبكات السنية ٨٦/١ ، ٨٨ ، و

شذرات الذهب ٢٢٧/١ - ٢٢٨ ، و الفتح المبين ١٠١/١ - ١٠٥ .

(١) انظر : شرح البهجة للشيخ زكريا الأنصاري ٢/ ٤٥٨ .

(٢) هو يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الفقيه الحنفي ، العالم الحافظ . لزم

أبا حنيفة فكان المقدم من أصحابه . وهو أول من وضع الكتب

على مذهبه ، و أملأ المسائل و نشرها ، و بث علمه ، كما أنه

أول من دعى بقاضى القضاة . من مؤلفاته : " الأمالي " -

و " النوادر " و كتاب " الخراج " توفي سنة ١٨٢ هـ و قيل ١٨٣ هـ .

انظر : الفوائد البهية ، ص ٢٢٥ ، البداية و النهاية ١٨٠/١٠ ، و

وفيات الأعيان ٤٢١/٥ ، ٤٣١ .

(٣) هو : أبو عبد الله ، محمد بن الحسن بن فرقد الشيبانسي .

صحاب أبا حنيفة و أخذ عنه الفقه ، ثم عن أبي يوسف .

و كان ذكيا ، ما عرف في العربية و النحو و الحساب أشهر

تصانيفه كتب طاهر الرواية المتة و هى : المبسوط ، و الجامع

الكبير ، و الجامع الصغير ، و البير الكبير ، و السير الصغير و الزيادات .

توفى سنة ١٨٩ هـ .

انظر : الفوائد البهية ، ص ١٦٣ ، الجواهر المضية

٢/ ٤٢ ، شذرات الذهب ١/ ٣٢١ .

المشتري على البائع بنقصان العيب ، بأن يقوم المبيع خلال الدم
وحرام الدم فيرجع بها يثبت من التفاوت بينهما (١) . و اليه
ذهبت الحنابلة . (٢)

الأدلة :

قال الإمام أبو حنيفة : إن قتل العبد بالقصاص بمنزلة الاستحقاق ، ولو
استحق المبيع كله يرجع المشتري بكل الثمن فكذا ههنا .
و بيان ذلك أن القصاص يضاف الى ما وجد عند البائع من السبب الموجب
له ، لأن هذا السبب هو الذى أدى الى قتله ، فصار كما لو قتل العبد المصوب
عند مالكه بسبب وجد عند الناصب ، حيث يرجع المالك بقيمته
العبد كلها على الناصب ، و الجامع هو وجود القصاص المضاف فى
كل منهما الى سبب الوجوب السابق . و اذا كان الأمر كذلك ينقض
القبض من الأصل ، و يصير كأنه لم يوجد كما فى الاستحقاق . (٣)
و لقد صور شمس الأئمة السرخسى دليل الامام أبى حنيفة رحمه الله بقوله :
" و أبو حنيفة يقول : زالت يد المشتري عن المبيع لسبب كانت الازالة
مستحقة فى يد البائع ، فيرجع بالثمن كما لو استحقه مالك ، أو مرتين
أو صاحب دين . و هذا ، لأن الازالة لما كانت مستحقة قبل قبض المشتري

(١) انظر : كتاب الأصل لمحمد بن الحسن الشيبانى ، القسم الأول كتاب
البيوع و السلم ، ص ١٩٦ .

(٢) انظر : المغنى لابن قدامة ١٢٩/٤ ، و كشاف القناع ٢٣٨/٣ ، و المقنن
و حاشية الشيخ عبد الله بن سليمان عليه ٥١/٢ .

(٣) انظر : الهداية ، و شرح العناية ، و شرح فتح القدير ٣٩٢/٦ - ٣٩٣ .

ينتقض بها قبض المشتري من الأصل ، فكأنه لم يقبضه • وإنما قلنا ذلك ؛ لأن القتل بسبب الردة مستحق لا يجوز تركه ، و بسبب القصاص مستحق في حق من عليه إلا أن ينشئ من هو له عفو باختياره " (١) .

أما الإمام أبو يوسف و محمد - رحمهما الله - فقد قالا : إن المبيع مال متقوم وحل الدم عيب فيه و ليس باستحقاق ، فينفذ العقد ، و يرجع المشتري على البائع بحصة العيب من الثمن كمن اشترى شيئا معيبا و قبضه ، ثم تذر عليه الرد ، فانه يرجع بقسط العيب من الثمن •

بيان ذلك : أن محل البيع هو مالية العبد • و الموجود عند البائع هو سبب قتل العبد و هو لا ينافي المالية - و لذلك يصح تصرف المشتري فيه • و لو طلب رضى القصاص عدم شراء المشتري له لم يسمع كلامه ؛ لأن ما يستحقه هو القصاص الذى محله النفس و يتعلق بآدمية العبد ، لا بماليتها • و البيع و الشراء يتعلقان بماليتها - فيصح العقد ، و لا ينتقض بالقصاص • نعم ، المالية تتلف باستيفاء القتل و لكن الاستيفاء فعل أحدثه المستوفي باختياره بعد دخول المبيع فى ضمان المشتري ، فلا ينتقض به قبضه ، و صار كما لو اشترى جارية حاملا فماتت فى يد المشتري من الولادة ، حيث إن المشتري يرجع حينئذ بالتفاوت الموجود بين قيمتها حاملا و غير حامل • (٢)

(١) المبسوط ١١٥ / ١١٦ - ١١٦

(٢) انظر : الهداية ؛ شرح العناية ؛ و شرح فتح القدير ٣٩٣/٦ ؛ تبين الحقائق ٤٢/٤ •

جاء في المبسوط : " قال أبو يوسف و محمد رحمهما الله يقوم حلال
الدم و حرام الدم ، فيرجح بتفاوت ما بين القيمتين من الثمن ؛
لأن العبد بعد ما حل دمه مال متقوم ، و حل الدم عيب فيه .
و من اشترى شيئا معيبا ، و تذر عليه رده بعد ما قبضه رجح
بخصّة العيب من الثمن . كما لو كان زانيا فجلد عند المشتري
و موات . و بيان الوصف أن يبيع حلال الدم صحيح ، و بالقبض
ينتقل الى ضمان المشتري ، بدليل أنه لو مات كان الثمن متقرا
على المشتري ، و لو تصرف فيه المشتري نفذ تصرفه فيه ...
فعرفنا أن حل الدم عيب فيه . يوضحه أن البيع يرد على محل
غير مستحق بسبب حل الدم ، فالمستحق به النفس ، وإنما يملك
بالبيع المالية " (١)

هذا ، و الذي يظهر لي هو أن القول الأولي بالاعتبار هو قول
الإمام أبي حنيفة و من وافقه ؛ لأنّ علة العلة تقوم مقام العلة
في الحكم ، فاستحقاق النفس بسبب القتل الكائن عند البائع و إن كان
لا يستحق به المالية التي ورد عليها البيع لكن بالقتل تتلصق
المالية في هذا المحل - لاستلزامه انعدام المالية ؛ لأنها لا تنفصل
عن النفس المستحقة ، و كل ما لا يمكن فصله عن الشيء بحال من
الأحوال يكون كأنه هو ، فتصير المالية كأنها المستحقة - فكان -
القتل في معنى علة العلة و هي تقوم مقام العلة في الحكم .
و إنما تقرر جميع الثمن على عهدة المشتري إذا مات في يده ؛ لأنّ

استحقاق النفس في حكم الاستيفاء و بموته و عدم التماس لم يتم
هذا الاستحقاق ، فكان الضمان في عهدة المشتري .

و أما مسألة المرأة الحامل اذا ماتت في يد المشتري فرأى الامام
أبي حنيفة فيها كراهه ههنا و عو الرجوع بجميع الثمن . (١)

ج (الأداء غير المحض .) (الشبه بالقضاء) :

هو ما كان فيه شبه بالقضاء ، بأن يلتزم الإنسان الأداء على
جهة و يأتي به على جهة أخرى تشبهه بالقضاء .
قال ملا جيون في شرح المنار : " و يعنى بالشبه بالقضاء ما فيه
شبه به من حيث التزامه " (٢) .

و هذا القسم أيضا له أمثلة في حقوق الله تعالى ، و في حقوق العباد .
و فيما يلي مثال له من كل نوع :
ففي حقوق الله كفعل اللاحق فقط :

اللاحق هو : من أدرك أول الصلاة مع الإمام لكن فاتته الباقي على
لحدث أو نوم و غيرهما من الأعذار ، فالصلاة الباقية التي
يبنيها على ما مضى من الصلاة بعد الوضوء (٣) ، و فراغ الامام أداء

(١) انظر : المصدر نفسه ١١٦/١٣ ، البحر الرائق ٧١/٦ ، الهداية و شرح
فتح القدير ٦ / ٣٩٤ .

(٢) نور الأنوار ، ص ٣٦ .

(٣) يبدأ اللاحق بعد الوضوء أولا بقضاء ما فاتته من الصلاة بلا قراءة ،
ثم يتابع إمامه إن أدركه ، و لو اتبع الامام أولا ، ثم اشتغل بما
فاتته بالعدر جاز . ففي البحر الرائق : " ... و حكمه أنه =

باعتبار بقاء الوقت . وشبهه بالقضاء ؛ لأن اللاحق يأتي بمثل ما فاتته - مما التزمه مع الإمام من المتابعة بتكبيرة الإحرام - لا بعينه ؛ لعدم وجوده وراء الإمام حقيقة ، وما انعقد له إحرامه هو أن يأتي بها وهو خلف الإمام حقيقة ، إلا أنه اعتبر اللاحق - شرعا - مقتديا كأنه خلف الإمام حقيقة ؛ لأنه عزم الأداء مع الإمام بالاعتداء ففاته المتابعة بعذر عارض .

وإنما سمي أداء شبهها بالقضاء دون العكس ؛ لأن الأداء كان باعتبار أصل الفعل - وهو الصلاة - الذي وجد في الحالتين ، والقضاء باعتبار وصفه - الجماعة - والوصف تبع للأصل .
و أما الجواب عما إذا قيل : إن الجمع بين المتنافيين غير جائز ، فكيف جمعتم بينهما في فعل واحد ؟ - أي في فعل اللاحق - فهو أن الجهتين ههنا مختلفتان فيصح الجمع بينهما وعدم الجمع فيهما إذا اتحدت الجهتان . (١)

== إذا زال عذره فانه يبدأ بقضاء ما فاتته بالعذر ثم يتابع الإمام - ان لم يفرغ . وهذا واجب لا شرط حتى لو عكس فانه يصح ، فلو نام في الثالثة واستيقظ في الرابعة ، فانه يأتي بالثالثة بلا قراءة ؛ لأنه لاحق فيها ، فاذا فرغ منها قبل أن يصل الإمام الرابعة صلى معه الرابعة ، وان بعد فراغ الإمام صلى الرابعة وحدها بلا قراءة أيضا ؛ لأنه لاحق ، فلو تابع الإمام ثم قضى الثالثة بعد فراغ الإمام صح وأثم " (٢٧٧/١) وانظر : بدائع الصنائع ٢٢٣/١ .

(١) انظر : كنز الوصول وشرحه كشف الأسرار ١٤٧/١ ؛ التوضيح وشرح التلويح ١٦٦/١ ؛ تيسير التحرير ٢٠٣/٢ ؛ مرآة الأصول وحاشية الأزميري ٢٦٤/١ - ٢٦٥ .

ما يتفرع على كون فعل اللاحق أداً شبيهاً بالقضاء :

يتفرع على كونه أداً عدم وجوب القراءة عليه ، و عدم لزوم سجدة السهو في قضاء ما تبقى من الصلاة ؛ لأنه اعتبر خلف الإمام حكماً . و يتفرع على كونه شبيهاً بالقضاء عدم تغيير فرضه - فيما اذا نوى الإقامة بعد الحدث الذي طرأ ، أو ذهب للوضوء فدخل وطنه ولم يقطع صلاته بالكلام و قد فرغ الإمام من الصلاة - لأنه بمنزلة القاضي قضاء محضاً . و القضاء المحض لا يغير ~~محضاً~~ مثير - بل تبقى العبادة على ما كانت عليها - فكذلك ما في معناه .

ففي الدر المختار : " ... و حكمه [اللاحق] كمؤتم فلا يأتى بقراءة ولا سهو ، و لا يتغير فرضه بنية الإقامة " (١)
و في البحر الرائق : " ... و من حكمه أنه مقتد حكماً فيما يقضى ؛ و لهذا لا يقرأ ، و لا يلزمه سجود سهو ، و اذا تبدل اجتهاده في القبلة تبطل صلاته . و لو سبقه الحدث و هو مافر فدخل مصره للوضوء بعد فراغ الإمام لا ينقلب أربعاً . و كذا لو نوى الإقامة بعد فراغ الإمام . و قد جعلوا فعله في الأصول أداً شبيهاً بالقضاء ؛ فلهذا لا يتغير فرضه بنية الإقامة ، لأنها لا تؤثر في القضاء " (٢)
و جاء مثل هذا في شرح فتح القدير . (٣)

(١) المطبوع بهامش رد المحتار ٥٥٢/١

(٢) ١ / ٣٧٧ - ٣٧٨ .

(٣) ١ / ٣٩٢ .

عذا ، و ما ذكرناه من مسألة اللاحق - أعني جواز البناء لمن سبقه الحدث ^(١) - هو من ذهب الحنفية و من ذهب الشافعي في القديم ^(٢) - وهو رواية عن أحمد .

و قال الإمام الشافعي في الجديد تبطل صلاته فعليه الاستئذان ، وهو الصحيح عند الحنابلة ^(٣) ، كما ذهب إليه مالك ^(٤) لكنه قال بجواز البناء في الرعاف لو ذهب لغسل الدم .

ففي البدائع : " ... اختلف في الحدث السابق . وهو الذي سبقه من غير قصد و هو ما يخرج من بدنه من بول ، أو غائط ، أو ريح ،

(١) محل الخلاف هو الحدث السابق . أما الحدث الصمد فانه مفسد للصلاة

بلا خلاف فيمتنع البناء . انظر : بدائع الصنائع ٢٢٠/١ .

(٢) وضع كل من الحنفية و الشافعي في القديم شروطا للجواز ، انظرها في :

بدائع الصنائع ٢٢٠/١ فما بعدها ، البحر الرائق ٣٨٩/١ فما بعدها ، -

المجموع ٥/٤ .

(٣) هناك رواية أخرى عن أحمد و هي تقول : بالفرق بين ما كان الحدث

من السبيلين و ما كان من غيرهما ، فيجوز البناء في الثاني دون الأول ؛

لأن حكم " نجاسة السبيل أغلظ ، انظر : المغني لابن قدامة

٢ / ٧٦ .

(٤) هو الامام أبو عبد الله ، مالك بن أنس بن أبي عامر . امام دار الهجرة

و فقيه الحجاز و أحد الأئمة الأعلام أخذ القراءة عرضا

عن نافع بن أبي نعيم ، و أخذ الفقه عن ربيعة الرأي . روى عنه

الأوزاعي و يحيى بن سعيد . كان زاهدا ورعا إذا أراد أن يحدث توضأ

و جلس على صدر فراشه ، من مصنفاته : كتاب " المؤطأ "

توفي سنة ١٧٩ هـ .

انظر : ترتيب المدارك ١٠٢/١ فما بعدها ، و غياث الأعيان ٢٨٤/٣ - ٢٨٥ ؛

الفهرست لابن نديم ، ص ٢٥١ .

أو رعا ف ، أو دم سائل ، أو دمل به بخير صنعه قال أصحابنا : لا تفسد الصلاة فيجوز البناء استحسانا " (١)

وفي المذهب : " وإن سبقه الحدث ففيه قولان : قال في الجديد تبطل صلاته ... و قال في القديم لا تبطل صلاته بل ينصرف ويتوضأ و يبني على صلاته ... " (٢)

وفي المغني : " فأما الذي سبقه الحدث فتبطل صلاته و يلزمه استثنائها . قال أحمد يعجبني أن يتوضأ و يستقبل ، هذا قول الحسن ، و عطاء (٣) ، و النخعي (٤) ، و مكحول (٥) . و عن أحمد أنه يتوضأ

(١) ٢٢٠ / ١

(٢) المطبوع مع المجموع ٤/٤ .

(٣) هو أبو محمد ، عطاء بن أبي رباح - بفتح الراء - و الموحدة - أسلم القرشي ، ثقة فاضل كثير الارسال ، كان من أجلاء الفقهاء . قال قتادة : " أعلم الناس بالمناسك عطاء " مات سنة ١١٤ هـ .

انظر : تقريب التهذيب ، ص ٢٣٩ ؛ طبقات الفقهاء للشيرازي ، ص ٤٤ .
(٤) هو أبو عمران ، ابراهيم بن يزيد النخعي الفقيه مفتي أهل الكوفة .
كان رجلا صالحا متوقيا قليل التكلف ، قال الأعمش : " كان ابراهيم خبيرا في الحديث " و قال الشعبي : " ما ترك أحدا أعلم منه " مات سنة ٩٦ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ١/ ١٧٧ ، ١٧٨ .

(٥) هو أبو عبد الله ، مكحول بن عبد الله - يقال له أبو أيوب و أبو مسلم أيضا - الشامي الدمشقي الفقيه . لم يكن في زمانه أبصر بالفتيا منه .
قال الزمري : " العلماء أربعة : سميد بن الصيب بالمدينة ، و عامر الشعبي بالكوفة ، و الحسن بن أبي الحسن بالبصرة و مكحول بالشام =

و يبنى • روى ذلك عن ابن عمر و ابن عباس ... و الصحيح الأول لما ... (١).
 و فى المدونة : " قال : و قال مالك : ينصرف من الرعاف فى الصلاة
 اذا سال منها ، أو قطر قليلا كان أو كثيرا ، فينسله عنه ثم يبنى
 على صلاته ، قال : و ان كان غير قاطر ، ولا سائل فليفلتسه
 بأصابه ولا شئ عليه " (٢)

الأدلة :

استدل الحنفية - القائلون بالجواز - بالاستحسان المؤيد بالنص واجماع
 الصحابة •

أما النص فهو حديث عائشة (٣) رضى الله تعالى عنها عن النبي صلى

== وقال أبو حاتم : " ما أعلم بالشام أفقه من مكحول " توفى سنة ١١٨ هـ
 و قيل غير ذلك •

- انظر : تهذيب التهذيب ٢٨٩/١٠ - ٢٩١ ، طبقات الفقهاء للشيرازى ، ص ٥٣ •
 (١) لابن قدامة ٢٦/٢ • وانظر : كشاف القناع ٤٦٧/١ •
 (٢) المدونة ١٦/١ - ٣٧ • وانظر : بداية المجتهد ١٥٣/١ - ١٥٤ •
 (٣) هى : عائشة بنت أبى بكر الصديق رضى الله عنه ، تزوجها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة بسنتين على قول أبى عبيدة - وقال
 غيره ثلاث سنين - و هى بنت ست سنين و قيل : بنت سبع • قال ابن حجر :
 " يجمع بأنها كانت أكملت السادسة و دخلت فى السابعة " دخل بها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم و هى بنت تسع سنين ، و توفى عنها صلى
 الله عليه وسلم و هى بنت ثمانى عشرة سنة • روت عن النبي صلى الله
 الكثير الطيب و روت عن أبيها و عمر و غيرها كما روى عنها الكثيرون •
 توفيت سنة (٥٧) هـ أو ٥٨ هـ •
 انظر : الاستيعاب ٤٤/١ - ٤٥ ، و ١٨٨١/٤ - ١١٨٥ ، الإصابة ٢٥٩/٤ - ٣٦١ •

و عثمان^(١) و علي و عبد الله بن عباس و عبد الله بن عمر
و عبد الله بن مسعود و أنس بن مالك^(٢) و سلمان الفارسي^(٣) هو القول

== الفتوح بالشام و العراق و مصر . و هو أول من سمى بأمير المؤمنين
و أول من أرخ التاريخ الهجري الذي بأيدي الناس الى يومنا هذا . قتله
أبو لؤلؤة فيروز غلام متيرة بن شعبة عام ٢٣ هـ .
انظر : الاستيعاب ١١٤٤/٣ - ١١٤٥ ، ١١٥٢ ، الإصابة ٥١٨/٢ .

(١) هو أبو عمرو ، عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية وكنى أباعبد -
الله أيضا ، زوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم بنته رقيقة
فماتت عنده ثم زوجه أم كلثوم - فلذلك كان يلقب بذي النورين - وهو
أول من هاجر الى أرض الحبشة مع زوجته رقية رضي الله تعالى
عنها ، ثم هاجر الى المدينة المنورة . وهو أحد الثمرة المشهود لهم
بالجنة و أحد الستة الذين جعل عمر رضي الله عنه فيهم الشورى ،
بويح بالخلافة بعد دفن عمر رضي الله عنه بثلاثة أيام و قتل بالمدينة
سنة ٣٥ هـ .

انظر : الاستيعاب ١٠٣٧/٣ - ١٠٣٩ ، ١٤٤٤ ، الإصابة ٤٦٢/٣ - ٤٦٣ .

(٢) هو أبو حمزة ، أنس بن مالك بن النضر بن ضمض الأنصاري الخزرجي ،
خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بدر و هو غلام يخدمه
كان من أكثر الأنصار ولدا و مالا . روى عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم و أبي بكر و عمر و عثمان و عبد الله بن رواحة و غيرهم و روى
عنه الحسن و سليمان التيمي و غيرهما ، توفي سنة ٩٣ و قيل غير ذلك .
انظر : الاستيعاب ١٠٩/١ - ١١١ ، تهذيب التهذيب ٣٢٧/١ - ٣٢٨ .

(٣) هو أبو عبد الله ، سلمان الفارسي و كان يحرف بسلمان الخير و سلمان
بن الأسنم . أصله من فارس . من رام هرمز ، سمع بأن النبي صلى الله
سبيعت فخرج في طلب ذلك حتى أفنى الى النبي صلى الله عليه وسلم
بالمدينة المنورة و من الله عليه بالإسلام . كان أول مشاهده الخندق ==

بجواز البناء لمن سبقه الحدث (١)

أما النحل فهو : ما روى أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه سبقه الحدث في الصلاة فتوضأ و بنى على صلاته ، و عمر رضي الله عنه سبقه الحدث فتوضأ و بنى و علي رضي الله عنه كان يصلي خلف عثمان فرعب فأنصرف و توضأ و بنى على صلاته . (٢)

و أما من قال بالمنع فمن حجتهم ما يأتي :

١ - روى علي بن طلق (٣) رضي الله عنه قال : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا فإ أحدكم في صلاته فليَنصرف فليَتوضأ "

== ثم شهد بقية المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وفتح العراق ، وولي المدائن . كان عالما زاهدا فاضلا روى عن أنس و ابن عباس وغيرهما ، توفي سنة ٣٥ هـ وقيل غير ذلك .
انظر : الاستيعاب ٢/ ٦٣٤ - ٦٣٥ ، ٦٣٨ ، الإصابة ١/ ٦٢ - ٦٣ .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ١٩٤ - ١٩٦)
(٢) انظر : بدائع الصنائع ١/ ٢٢٠ ، الهداية و العناية و شرح

فتح القدير ١/ ٣٢٨ - ٣٢٩ .
هذا ، و لم اعثر على فعل الصحابة المذكورين في كتب التخریج و لكنني رأيت من قولهم في مصنف ابن أبي شيبة كما تقدم .

(٣) هو علي بن طلق بن المنذر بن قيس بن عمرو ، يروى عنه مسلم بن سلام . قال ابن عبد البر : " أظنه والد طلق بن علي " .
انظر : الاستيعاب ٣/ ١١٣٤ ، الإصابة ٢/ ٥١٠ ، أسد
الضاربة ٤/ ١٢٥ .

و ليعبد صلاته " (١)

٢ - ما روى عن على بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قائماً يصلى بهم فانصرف ، ثم جاءه رأسه يقطر فقال : " انسى قمت بكم ثم ذكرت أنى كنت جنباً ولم أغتسل فانصرفت فاغتسلت ، فمن أصابه منكم مثل الذى أصابنى أو أصابه فى بطنه رز فلينصرف ، فليغتسل أو ليتوضأ وليستقبل صلاته " (٢)

٣ - الفياس ، وهو : أن الطهارة فى الصلاة شرط من شروطها ، وقد فقدتها فى أثناء الصلاة فلا تبقى معها التحريم - كما فى الابتداء - فتبطل الصلاة كما فى الحدث العمد .

ولأن المشى الى الوضوء و العود منه - الذى لا يكون الا بعد مرور زمن مديد - مناف للصلاة . (٣)

(١) رواه أبو داود فى كتاب الطهارة باب من يحدث فى الصلاة ١٤١/١ - ١٤٢ ، و الترمذى فى كتاب الرضاع باب ما جاء فى كراهية إتيان النساء فى أديارهن . و قال : " حديث على بن طلحة حديث حسن " ٤٦٨ / ٣ ، ٤٦٩ .

(٢) رواه أحمد فى المسند ١ / ٨٨ ، ٩٩ . و روى أبو داود من طريق آخر ما يفيد الحديث المذكور فى كتاب الطهارة ، باب فى الجنب يصلى بالقوم و هو ناس ١٥٩/١ .

(٣) انظر : المغنى لابن قدامة ٢ / ٧٦ ؛ المهذب و المجموع ٦٢٤/٤ .

أما الأداء الشبيه بالقضاء في حقوق العباد فهو :
كتسليم العبد المشتري بعد جملته مهرا :

إذا جعل الزوج عبداً معيناً مملوكاً للغير مهراً لامرأته ، ثم اشتراه وسلمه لها ، فإن الحنفية يعتبرون هذا أداءً شبيهاً بالقضاء .
 أما كونه أداءً ؛ فلأن الزوج سلمها عين ما وجب عليه بالتسمية المعتد بها ؛ إذ إنها تسمية صحيحة ؛ لذلك يجب عليه قيمة العبد عند فقدده وإلا لزم مهر المثل .
 وأما كونه شبيهاً بالقضاء ؛ فلأن العبد صار بالثراء ملكاً للزوج قبل التسليم ، فكان الشراء سبباً لانتقال ملكية العبد من المالك الأصلي إلى الزوج المشتري وانتقال الملكية و تبدلها يقتضى تبدل العين حكماً ؛ بدليل قوله عليه الصلاة والسلام :
 " هو صدقة عليها ولنا هدية " (١) ، حين جعل النبي صلى الله عليه وسلم تبدل الملك سبباً لاختلاف العين ، فلما صارت العين مختلفة حكماً كان تسليمها لها بعد الشراء غير ما وجب عليه تسليمه بالعقد حكماً ، فكان من هذا الوجه شبيهاً بالقضاء .

ما يتفرع على أنه أداء شبيه بالقضاء : يتفرع على كونه أداءً أن

المرأة تجبر على قبوله ؛ لأنه عين ما وجب على الزوج بالتسمية .

(١) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها ، باب قبول الهدية ١٣١/٣ ، و مسلم في كتاب النكاح ، باب إنما النول - لمن اعتسق ١١٤٤/٢ - ١١٤٥ .

و يتفرع على شبهه بالقضاء صفة تصرف الزوج فيه - قبل
التسليم لها - بالمتق و البيع و غيرهما من التصرفات لكونها
صادفت محلها ، إذ إن العبد غير المسمى حكما .^(١)

(١) انظر في الموضوع كله : أصول المرخس ٥٥/١ ؛ كنز الوصول و كشف
الأسرار ١٦٤/١ ؛ مسألة الأصول و حاشية الأزميري ٢٦٥/١ - ٢٦٦ ؛
التوضيح و شرح التلويح ١٦٩/١ ؛ تيسير التحرير ٢٠٣/٢ .

الفصل الخامس

القدرة المشروطة لوجوب الأداء

يشترط لوجوب أداء المأمور به القدرة التي يتمكن بها المكلف من الإتيان بما لزمه بالأمر ، لأن العبد غير مأمور بما ليس في وسعه قال تعالى :
 " لا يكلف الله نفسا الا وسعها " (١)

غير أن هذه القدرة ليست في مرتبة واحدة أو من نوع واحد ، و من أجل ذلك قسمها الحنفية الى :

أ) قدرة ممكنة .

ب) قدرة ميسرة .

أما القدرة الممكنة - بتعدد الكاف وكسرها - و يعبر عنها

بالمطلقة أيضا فقد عرفها فخر الاسلام البزدوى ، و شمس الأئمة السرخسي ، و جلال الدين الخبازي و من معهم بأنها : أدنى ما يتمكن به المأمور من أداء المأمور به ما ليا كان أو بدنيا (٢).

و زاد صدر الشريعة قيدا آخر الى هذا التعريف فقال : هي أدنى ما

يتمكن به المأمور من أداء المأمور به من غير حرج غالبا ، حيث إن -

الحنفية جعلوا وجوب أداء الحج من الثابت بالقدرة الممكنة بملك

الزاد و الراحلة ، و الحال أن المكلف قد يتمكن من أداء الحج بدون -

الزاد و الراحلة نادرا ، كما يتمكن منه بدون الراحلة كثيرا ، فزيد

(١) سورة البقرة ، آية ٢٨٦ . وانظر : أصول السرخسي ٦٥/١ ، كنز

الوصول وشرحه كشف الأسرار ١/ ١٩١.

(٢) انظر : كنز الوصول الى معرفة الأصول ١٩١/١ ، أصول السرخسي ٦٦/١ ،

التغنى للخبازي ، ص ٦٤ ، شرح المنار وحواشيه من علم الأصول ، ص ٢٠٨ .

هذا القيد ، لأنه لا يتمكن بدونهما في الغالب إلا بخرج عظيم (١).

فأدنى ما يتمكن به المأمور من أداء ما لزمه بالأمر أضعف صفة عند المكلف يقدر بها على أداء الواجب ، وهي عبارة عن سلامة آلات الفعل وصحة الأسباب التي يحصل بها الفعل المطلوب من غير حرج في الغالب عند ما تنضم الإرادة إليه ، وذلك كوجود الماء في الوضوء والصحة في الصوم (٢).

والقدرة الممكنة شرط لوجوب أداء كل واجب مالي كان أو بدنيًا ،

لأن لزوم الأداء بغير هذه القدرة يفضي إلى الحرج المرفوع عن أمة محمد صلى الله عليه وسلم بفضل الله تعالى ورحمته على هذه الأمة . قال تعالى : " وما جعل عليكم في الدين من حرج " (٣).

(١) انظر : التوضيح وشرح التلويح ١ / ١٩٨ ، أصول السرخي ١ / ٦٦ .

هذا ، والفرق بين الغالب والكثير هو أن كل ما ليس بكثير فهو نادر ، وليس كل ما لا يكون بغالب نادر ، بل قد يكون كثيرا .

انظر : شرح التلويح ١ / ١٩٨ ، التقرير والتحبير ٢ / ٨٥ .

(٢) انظر : التوضيح وشرح التلويح ١ / ١٩٩ ، كيف الأيسار لعبود -

العزیز البخاری ١ / ١٩٢ ، مسلم الثبوت (مع فواتح الرحموت) ١ / ١٣٧ .

تسهيل الوصول إلى علم الأصول للمحلاوي ، ص ٤٦ - ٤٧ .

(٣) سورة الحج ، آية ٧٨ .

و لذلك قال زفر^(١) رحمه الله : إن من صار أهلاً للتكليف في الجزء
 الأخير من الوقت الذي لا يتمكن من الأداء فيه كأن ظهرت الحائض ، أو بلغ
 الصبي ، أو أسلم الكافر ، أو أفاق المجنون في آخر الوقت الذي
 لا يتسع للأداء فيه لا تجب عليه الصلاة ؛ لأن من شرط التكليف وجود القدرة
 و من ضرورات القدرة ههنا وجود الوقت الذي يتسع للأداء و لم يوجد
 لضيقه فلا يثبت التكليف ، و بالتالي تسقط عنه الصلاة أداء ، و لعدم التمكن
 و القدرة ، كما تسقط عنه الصلاة قضاء ؛ لأنه مبني على الأداء^(٢) .
 و قد أجيب على هذا الاستدلال بثلاثة أجوبة :

الجواب الأول هو : أن حقيقة القدرة تشترط للأداء إذا كان هو الفرض
 و المراد ، أما إذا كان الفرض و المقصود خلف الأداء أعني القضاء ..

(١) هو أبو الهذيل ، زفر بن الهذيل بن قيس بن سليم البصري ، الفقيه ،
 الحنفي ، الثقة . جمع بين العلم و العبادة و كان الامام أبو حنيفة
 رحمه الله يعظمه و يجلسه . قال الحسن بن زياد : " إن المقدم في
 مجلس الامام كان زفر " . جرت بينه . و بين أبي يوسف مناظرات في الفقه ،
 فكان أبو يوسف يضطرب في مناظرته . عرض عليه القضاء عدة مرات فأبى
 أن يقبله . توفي سنة ١٥٨ هـ .
 انظر : الفوائد البهية ، ص ٧٥ - ٧٧ ؛ وفيات الأعيان ٢ / ٧١ ؛ الفتوح -
 المبين ١ / ١٠٦ - ١٠٧ .

(٢) انظر : أصول السرخسي ١ / ٦٦ ؛ فتح الفقار ١ / ٦٠ ؛ كنز الوصول و شرحه
 كشف الأسرار ١ / ١٩٤ ؛ التوضيح و شرح التلويح ١ / ١٩٨ ؛ فواتح الرحموت -
 ١ / ١٣٧ ؛ حاشية رد المحتار ١ / ٣٣٠ .

- كما في مآلتنا - فالشرط هو إمكان القدرة و توهمها على الأداء ،
و إمكان القدرة موجود - منها - لجواز التوسع و الامتداد في الوقت
كما وقع ذلك لسليمان عليه السلام (١).

(١) قال تعالى : " ووهبنا لداود سليمان نعم العبد إنه أواب . اذ عرض
عليه بالعشي المافنات الجياد . فقال اني أحببت حب الخير عن ذكر ربي -
حتى توارت بالحجاب . ردوها على فطفق مسح بالسوق والأعناق " سورة -
ص ، آية ٣٠ - ٣٣ .

فتمسك المستدل في المسألة المذكورة بالرأى الذي يقول : إن الضمير
في قوله عز وجل " ردوها على " ترجع للشمس لا للخيل ، فقد أورد القرطبي
عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " سألت عليا عن هذه الآية ، فقال ما
بلغك فيها ؟ فقلت : سمعت كعبا يقول : إن سليمان لما اشتغل بعرض الأفراس
حتى توارت الشمس بالحجاب و فاتته الصلاة ، قال : (اني أحببت حب
الخير عن ذكر ربي) أي : آثرت (حب الخير عن ذكر ربي) الآية (ردوها
على) يعني الأفراس ، وكانت أربع عشرة ، ف ضرب سوقها و أعناقها
بالسيف ، و أن الله سلبه ملكه أربعة عشر يوما ؛ لأنه ظلم الخيل .
فقال علي بن أبي طالب : كذب كعب . لكن سليمان اشتغل بعرض الأفراس
للجهاد حتى توارت ، أي غربت الشمس بالحجاب ، فقال بأمر الله
للملائكة الموكلين بالشمس : (ردوها) يعني الشمس فردوها حتى صلى
العصر في وقتها ، و أن أنبياء الله لا يظلمون ؛ لأنهم معصومون " لكن
القرطبي رحمه الله قال : " إن الأكثر في التفسير أن التي توارت بالحجاب
هي الشمس و تركها لدلالة السامع عليها بما ذكر ...

و الها في (ردوها) للخيل " كما عبر عن الرأى القائل بعود " ها "
للشمس بصيغة التمرير - قيل - إشارة الى ضعفه . وهو الذي ذكره
الإمام الفخر الرازي عدة وجوه لإثباته ، و لأجل هذا الضعف اكتفى ابن -
جرير الطبري و الامام البيضاوي في تفسيرهما بالرأى القائل بعود " ها "
الى الخيل ، و لم يوردا الرواية المعتدل بها في المسألة . ==

نُصِرَ هذا هو الحلف على من السماء ، فإن اليمين تنعقد وذلك بالاكْتِفَاءِ
 في الأصل - وهو البر - بالتوهم والإمكان - لأن السماء ممسوسة قال تعالى
 اخباراً عن الجن : " وأنا لمننا السماء " (١) ، فلو أقدره الله
 على صعودها لصعد اليها كما عرج اليها سيدنا محمد عليه السلام - لخلفه
 وهو : وجوب الكفارة عليه ، لكنه يأثم بهذا اليمين ؛ لأن المقصود
 باليمين تعظيم المثلّم به ، واستعمال اليمين في هذا المحل يحصل
 منه هتك حرمة الاسم (٢) .

و نوقش هذا الجواب : بأن احتمال القدرة باحتمال ^{امتداد} الوقت بعيد ، لا يصلح
 لأن يبني عليه حكم في الشرع ، كاحتمال القدرة على الصوم للشيخ الفاني ،
 واحتمال القدرة على القيام والركوع والسجود للمريض المدنف والمقعد ،
 بزوال المرض . واحتمال الإبصار للأعمى بزوال العمى الذي لم يصلح شرطاً
 للتكليف في الشرع ، لبعد هذا الاحتمال . على أن ما ذكر من الامتداد فسي
 الوقت لسليمان عليه السلام رواية ضعيفة .

= انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٥ / ١٩٦ ؛ التفسير الكبير
 للفيروز الرازي ٢٦ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ؛ جامع البيان للطبري ٢٣ / ٩٨ - ١٠٠ ؛
 أنوار التنزيل للبيضاوي ٥ / ١٩ .

(١) سورة الجن ، آية ٨ .

(٢) انظر : التوضيح و شرح التلويح ١ / ١٩٨ ؛ كنز الوصول الى معرفة
 الأصول ١ / ١٩٥ - ١٩٦ ؛ أصول السرخسي ١ / ٦٧ ؛ فتح الغفار ١ / ٦٠ ؛
 حاشية مولانا محمد يعقوب المعروف بمولوى الحامى ١ / ١٦٤ - ١٦٧ ؛
 التقرير والتحبير ٢ / ٨٥ ؛ فواتح الرحموت ١ / ١٣٧ .

كما أن ثمة فرقا بين ما نحن فيه من المسألة و بين حلف الإنسان على أن يمس السماء ؛ إذ الأول تكليف من الحكيم . والثاني التزام من المكلف ، فيفسر كل واحد بما هو مناسب ، على أن زفر رحمه الله يقول : بعدم انعقاد اليمين في هذه الصورة ؛ لأن من شرط انعقاد اليمين أن يكون إيجاد ما يحلف عليه في وسع الحالف ، وهو غير موجود فلا ينعقد اليمين (١) .

الجواب الثاني : نعم إن حقيقة القدرة على الأداء - في مسألة الحالف -

شرط ، وإضاه لا يكتفى بالإمكان لوجوب القضاء . لكننا لانسلم عدم وجودها ؛ لأن المقصود بالقدرة التي يشترط تقدمها على وجوب الأداء هو سلامة الآلات والأسباب وهي حاصلة ههنا . أما القدرة التامة المؤثرة في الفعل فهي ليست بشرط ؛ لأنها تكون مقارنة للفعل ؛ إذ لو لم تكن مقارنة له للزم تخلف المعلول عن علته التامة . قال صدر الشريعة " ٢ " ... إن القدرة التي شرطناها متقدمة هي : سلامة الآلات والأسباب فقط وقد وجدت هنا ، فأما القدرة الحقيقية فإنها مقارنة للفعل (٢) ، أي ولئن سلمنا أن إمكان القدرة على الأداء

(١) انظر : كشف الأثرار لعبد العزيز البخاري ١ / ١٩٤ ، ١٩٦ .

(٢) اختلف في القدرة هل توجد مع الفعل أو قبله ، جاء في شرح التلويح ما نصه : " المحققون على أنه إن أريد بالقدرة القوة التي تصير مؤثرة عند انضمام الإرادة إليها ، فهي توجد قبل الفعل و معه و بعده ، وإن أريد القوة المستجمعة لجميع الشرائط فهي مع الفعل بالزمان وإن كانت متقدمة بالذات بمعنى احتياج الفعل إليها ، ولا يجوز أن تكون قبل الفعل ، لامتناع تخلف المعلول عن علته التامة ... فلماذا قلنا : إن القدرة التي شرط تقدمها على وجوب أداء العبادات هي : سلامة الآلات والأسباب ، لا القدرة المؤثرة المستجمعة لجميع شرائط التأثير " ١ / ١٩٩ .

غير كاف لوجوب القضاء ، بل يشترط لوجوب القضاء وجود القدرة على الأداء . فوجود القدرة حاصل هنا ؛ لأن القدرة التي تشترط لوجوب العبادات متقدمة هي : سلامة الآلات والأسباب فقط ، وهي حاصلة هنا ، ولا تشترط القدرة التامة الحقيقية ؛ لأنها مقارنة للفعل ؛ لأن العلة التامة تكون مقارنة للمعلول ؛ اذ لو كانت سابقة زمانا يلزم تخلف المعلول عن العلة التامة " (١) .

ويمكن أن يناقش هذا الجواب بأن سلامة الآلة وصحتها معدومة هنا ، لأن الوقت للفعل بمنزلة الآلة - كاليد للبش والرجل للمشي - وهو معدوم .

الجواب الثالث : لانسلم أن وجوب القضاء يبنى على وجوب الأداء الذى

ثبت بالخطاب بل على نفس الوجوب (٢) الذى ثبت بالوقت .

برهان ذلك هو : أن المسافر والمريض اذا أفطرا فى حالة السفر والعرض يجب عليهما القضاء بعد الإقامة و الصحة مع عدم وجوب الأداء عليهما (٣) .

(١) التنقيح و التوضيح (بهامش التلويح) ١ / ١٩٨ - ١٩٩ .

(٢) الفرق بين نفس الوجوب ووجوب الأداء عند الحنفية هو : أن نفس الوجوب

عبارة عن اشتغال ذمة المكلف بالشئ من غير طلب تفريغ الذمة .

أما وجوب الأداء فهو عبارة عن طلب تفريغ الذمة عما تعلق بها ، أى هو :

طلب إيقاع الفعل الذى شغلت به الذمة ، وإخراجه من العدم الى الوجود .

بيان ذلك فى المثال هو : أن من اشترى شيئا فان الثمن الذى يثبت فى ذمته

بمقتضى الشراء هو نفس الوجوب ، والمطالبة بتفريغ الذمة عما شغلت به من

الثمن هو وجوب الأداء . انظر : التنقيح والتوضيح ١ / ٢٠٣ .

(٣) انظر : التوضيح وشرح التلويح ١ / ١٩٩ .

وقال الامام أبوحنيفة وصاحباؤه : إذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر أو أفاق المجنون ، أو طهرت الحائض بتمام العشرة بأن انقطع دمها على العشرة في الجزء الأخير من الوقت الذي بقي منه مقدار التحريمه وجبت الصلاة (١) ، أي لزمه فرض تلك الصلاة عملا بالاستحسان

(١) وقالت المالكية تجب الصلاة بإدراك ركعة من الصلاة في الوقت وهو أحد القولين عند الشافعي ، وأما القول الثاني وهو الأظهر عند الشافعية وبه قالت الحنابلة فهو : وجوب الصلاة بإدراك تكبيرة في الوقت . جاء في مختصر خليل وشرحه للدردير : " وأثم من أوقع الصلاة كليهما في الضروري وإن كان مؤديا إلا أن يكون تأخيرها له لعذر فلا يَأْثَم . ثم ذكر الأعذار بقوله : بكفر أصلي بل وإن حصل برودة وصبا ، فإذا بلغ في الضروري ولو بإدراك ركعة صلاها ولا إثم عليه وتجب عليه ولو كان صلاها قبل واغما وجنون ^{وعلة} ولوم كحيض والمعدور ممن ذكر غير كافر يقدر له الطهر بالماء لأثغر أو اكبر ان كان من أهله ^{والإفطار} ، فمن زال عذره المسقط للملة لا تجب عليه الصلاة إلا إذا اتسع الوقت بقدر ما يسع ركعة بعد تقدير تحصيل الطهارة المائية أو الترابية . وأما الكافر فلا يقدر له الطهر بل إن أسلم لما يسع ركعة فقط وجبت الصلاة " الشرح الكبير ١ / ١٨٣ - ١٨٤ .

وفي المنهاج وشرحه للخليل : " ولوزالت هذه الأعذار المانعة من وجوب الصلاة [من الصبا والجنون والكفر والحيض] وقد بقي من الوقت تكبيرة أي قدر زمنها فأكثر وجبت الصلاة ؛ لأن القدر الذي يتعلق به الإيجاب يستوي فيه قدر الركعة ودونها ... وقضية كلامه أنها لا تلزم بإدراك دون تكبيرة ، وهو كذلك ... وفي قول يشترط ركعة أخف مما يقدر عليه أحد ... لمفهوم حديث (من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر) رواه البخاري في صحيحه ، =

أما إن تطهرت بأقل من العشرة فتجب إن بقي من الوقت قدر الفسـلـة
والتحريرة (١).

== كتاب مواقيت الصلاة ، باب من أدرك من الفجر ركعة (١٤٤ / ١ - ١٤٥) ،
ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب من أدرك ركعة من الصلاة
فقد أدرك تلك الصلاة (١ / ٤٢٤) .
هذا ، ولا يشترط عند الشافعية أن يدرك مع التكبيرة أو الركعة قدر الطهارة
على الأظهر . مغنى المحتاج ١ / ١٣١ - ١٣٢ .
وفى الإقناع و شرحه للبهوتي : " تدرك مكتوبة أدا * كلها بتكبيرة إحرام
فى وقتها أى وقت تلك المكتوبة ، سواء أخرها لعذر ، كحائض تطهر
و مجنون يفيق ، أو لغيره ، لحديث عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم
قال : من أدرك سجدة من العصر قبل أن تضرب الشمس أو من الصبح قبل
أن تطلع الشمس فقد أدركها " كتاب القناع ١ / ٢٥٧ . وحديث عائشة
رواه مسلم فى صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب من أدرك ركعة
من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة (١ / ٤٢٤) قال مسلم : " والسجدة انما
هى الركعة " . والنسائي فى كتاب المواقيت ، باب من أدرك ركعتين
من العصر (١ / ٤٠٦) ، و احمد فى المسند ٢ / ٤٧٤ .
هذا ، و راجع ببسط الكلام فى هذه المسألة الى الكتب الآتية :
شرح الخريش ١ / ٢١٨ - ٢٢٠ ، الشرح المغير ١ / ٢٣١ - ٢٣٦ ، حاشية
الدسوقي و الشرح الكبير ١ / ١٨٢ - ١٨٤ ، السراج الوهاج ، ص ٣٦ - ٣٧ ،
نهاية المحتاج ١ / ٣٩٤ - ٣٩٥ ، شرح منتهى الارادات ١ / ١٣٦ - ١٣٧ .
المغنى لابن قدامة ١ / ٢٧٣ - ٢٧٤ .
(١) انظر : كنز الوصول و شرحه كشف الأسرار ١ / ١٩٤ - ١٩٥ ، تأسيس النظر
ص ٣٤ ، حاشية رد المختار ١ / ٣٣٠ ، مجمع الأنهر والدر المنتقى فى
شرح الملتقى ١ / ٧٤ .

جاء في المبسوط : " و اذا طهرت من الحيض و عليها من الوقت مقدار ما تفتسل فيه فعليها قضاء تلك الصلاة ، قال : و هذا اذا كانت أيامها دون العشرة فأما اذا كانت أيامها عشرة فانقطع الدم ، و قد مر عليها من الوقت شيء قليل أو كثير فعليها قضاء تلك الصلاة ... لأنه اذا كانت أيامها عشرة فبجرد انقطاع الدم تيقنا خروجها من الحيض ، لأن الحيض لا يكون أكثر من ذلك ، فاذا أدركت جزءاً من الوقت لزمها قضاء تلك الصلاة سواء تمكنت فيه من الاغتسال أو لم تتمكن بمنزلة كافر أسلم و هو جنب أو صبي بلغ بالاحتلام في آخر الوقت فعليه قضاء تلك الصلاة . سواء تمكنت من الاغتسال في الوقت أو لم يتمكن . و أما اذا كانت أيامها دون العشرة فمدة الاغتسال من جملة حيضها فإذا اغتسلت يحكم بطهارتها شرعاً فاذا ثبت أن مدة الاغتسال من حيضها قلنا : إذا أدركت من الوقت مقدار ما يمكنها أن تفتسل فيه و تفتح الصلاة فقد أدركت جزءاً من الوقت بعد الطهارة فعليها قضاء تلك الصلاة ، و الا فلا " (١)

و قال ابن الهمام : " واعلم أن مدة الاغتسال معتبرة من الحيض في الانقطاع لأقل من العشرة وإن كان تمام عاداتها ، بخلاف الانقطاع للعشرة حتى لو طهرت في الأول و الباقي قدر الفصل و التحريمه فعليها قضاء تلك الصلاة " ثم قال : " و أجمعوا أنها لو طهرت و قد بقي ما لا يسع التحريمه لا يلزمها " (٢)

(١) ج ٢ ، ص ١٥ - ١٦ .

(٢) شرح فتح القدير ١ / ١٧١ .

وجه الاستحسان الذى تمسك به أصحاب هذا رأى هو أن سبب الوجوب - و هو جزء من الوقت - قد وجد و شرط وجوب الأداء هو كون القدرة متوعدة الوجود لا كونها متحققة الوجود ، و هذا التوهم موجود ههنا ، اذ يجوز أن يمتد الوقت الأخير فيسع الأداء (١).

قال عبد العزيز البخارى فى بيان " وجه الاستحسان ان سبب الوجوب و هو جزء من الوقت قد وجد فى حق الأمل ، فيثبت به أصل الوجوب ، اذ هو ليس بمفتقر الى شئ آخر و كذا شرط وجوب الأداء موجود ، لأنه ليس بمتوقف على حقيقة القدرة لامتناع تقدم القدرة على الفعل ... بل هو متوقف على توهم القدرة الذى ثبت بناء على سلامة الآلات وحة الأسباب ، و قد وجد التوهم ههنا لجواز أن يظهر فى ذلك الجزء امتداد بتوقف الشمس فيسع الأداء فيثبت بهذا القدر وجوب الأداء ثم بالعجز الحالى عن الأداء ينتقل الحكم الى خلفه و هو القضاء . يوضحه أن فى أوامر العباد يثبت لزوم الأداء بهذا القدر من القدرة ، فان من قال لعبده : اسقنى ماء غدا ، يكون أمرا صحيحا موجبا للأداء و ان لم يثبت فى الحال أنه قادر على ذلك غدا ، لجواز أن يموت قبله ، أو يظهر عارض - يحول بينه و بين التمكن من الأداء ، ف كذلك فى أوامر الشرع وجوب الأداء يثبت بهذا القدر " (٢).

(١) انظر : أصول السرخسى ١ / ٦٧ ؛ حاشية مولانا محمد يعقوب البناني على المنتخب المعروف بمولوى الحامى ١ / ١٦٤ .
(٢) كشف الأسرار ١ / ١٩٥ .

اعتراض بأن توهم القدرة الحقيقية التي هي المستجمعة لجميع شرائط التأثير كاف لصحة التكليف إذا كان مبنياً على سلامة الآلات وصحتها لكن توهم حدوث الآلة وسلامتها غير كاف لصحة التكليف؛ لأن توهم حدوث سلامة آلة الإبصار للأعمى ثابت مع أنه لا يبنى عليه حكم فسخ الشرع، وما ذكرتموه من التوهم من هذا القبيل؛ لأن الوقت للفعل بمنزلة الآلة كالرجل للمشي فلا يصح بناء التكليف عليه (١).

أجاب صاحب الكف بأن "توهم هذه القدرة إنما لا يصلح شرط التكليف إذا كان المطلوب منه عين ما كلف به فأما إذا كان المطلوب منه غيره فهو كاف لصحته، كالأمر بالوضوء إذا كان المقصود منه حقيقة التوضي لا يصح الا عند وجود الماء حقيقة، فأما إذا كان المطلوب منه خلفه وهو التيمم، فتوهم الماء وإن كان بعيداً كاف لصحة الأمر به؛ لبيظهر أثره في حق خلفه. ويشترط حينئذ سلامة آلات الخلف؛ لأنَّه هو المقصود لسلامة آلات الأصل. وفي مآلتنا المقصود من هذا التكليف إيجاب خلفه لا حقيقة الأداء فيشترط سلامة الآلات في حق الخلف وهو القضاء، لسلامة آلات الأصل وهو الأداء بل يكفي فيه توهم الحدث (٢) والذي أميل إليه من هذين الرأيين هو قول الإمام أبي حنيفة ومن معه؛ لأن وجوب القضاء مبني على نفس الوجوب دون وجوب الأداء.

ولعموم قوله عليه السلام: "من أدرك سجدة من العصر قبل أن تغرب الشمس أو من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها" (٣) فإنه يحتمل

(١) انظر: المصدر نفسه ١/ ١٩٥.

(٢) المصدر نفسه ١/ ١٩٥ - ١٩٦.

(٣) تقدم تخريج الحديث في: ص ٩ ١٧.

أن يكون المراد به أهل الأعداء فيصير المعنى : فقد أدرك الوجوب ، كما
يحتمل أن يكون غيرهم ممن كانت الصلاة واجبة عليه و لكن آخر الصلاة
إلى آخر الوقت فيكون المعنى فقد أدرك أداء الصلاة .

أما القدرة الميسرة - ويقال لها الكاملة أيضا - فهي : ما كانت
زائدة على الممكنة بدرجة - كرامة منه عز وجل - لأن بها يثبت الإمكان
ثم اليسر الذي يسهل به الأدياء على العبد ، و لذلك اشترطت في أكثر
الواجبات المالية و لم تشترط في البدنية ، لأن أداء الواجبات المالية
يكون أشق على النفس عند العامة من أداء الواجبات البدنية ، إذ المال
محبوب النفس و شقيق الروح ، و مفارقة المحبوب أمر شاق على النفس (١) .

و مما وجبت بهذه القدرة الزكاة : الزكاة فريضة من الفرائض و ركن
من أركان الاسلام الخمسة . قال تعالى : " وآتوا الزكاة " (٢) .

و قال عليه السلام : " بنى الاسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله
و أن محمدا رسول الله ، و إقام الصلاة و إيتاء الزكاة ، و الحج و صوم
رمضان " (٣) .

فهي صدقة تؤخذ بأمر الشرع من الأغنياء و ترد على الفقراء ،

(١) انظر : كنز الوصول ١ / ٢٠١ ، و شرحه كشف الأستار ١ / ٢٠١ - ٢٠٢ ؛

أصول السرخسي ١ / ٦٨ ؛ المغني للبخاري ، ص ٦٥ ؛ فتح القفار ١ / ٦٢ ؛

التقريب و التحبير ٢ / ٨٦ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١١٠ .

(٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب الايمان ، باب دعاؤكم بإيمانكم ١ / ٨ ،

و مسلم في كتاب الايمان ، باب بيان أركان الاسلام و دعائمه العظام ١ / ٤٥ .

قال عليه السلام لمعاذ رضى الله عنه (١) : " اعلمهم ان الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم و ترد في فقرائهم " (٢) وذلك بعد تحقق شروط وضعها الشرع للموجب تسهلا على المزكي ، و تيسيرا عليه ، فهي واجبة عليه بقدرة زائدة على أصل الإمكان ، برهان ذلك هو كون المقدار الواجب جعل في الزكاة ربع العشر في بعض الأموال - كالدراهم و الدنانير - كما جعل من شرطها أن يكون المال ناميا ، لئلا ينقص رأس المال باخراج الزكاة و ... فلو كانت واجبة بقدرة ممكنة لزيد مقدار - الواجب ، و لم يجعل من شرطها النماء في المال و ... (٣)

قال الكاساني في معرض بيان الشروط التي ترجع الى المال حتى تجب فيه -

(١) هو أبو عبد الرحمن ، معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائذ الأنصاري الخزرجي ، إمام المقدم في الحلال و الحرام . آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه و بين عبد الله بن مسعود . شهد بدر و المشاهد كلها . بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الجند من اليمن يعلم الناس القرآن و شرائع الاسلام ، وجعل اليه قبض الصدقات ، توفي سنة ١٨ هـ .

انظر : الاستيعاب ٣ / ١٤٠٢ - ١٤٠٥ ، الإصابة ٣ / ٤٢٦ - ٤٢٧ .

(٢) جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه ، كتاب التوحيد ، باب ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم أمته الى توحيد الله تبارك وتعالى ٨ / ١٦٤ .

(٣) انظر : كيف الأسرار ١ / ٢٠٣ ، أصول السرخسي ١ / ٦٨ ، التوضيح و شرح التلويح ١ / ١٩٩ - ٢٠٠ ، فتح الغفار ١ / ٦٢ ، التفسير و التبيسر ٢ / ٨٦ .

الزكاة : " و منها : كون المال ناميا ، لأن معنى الزكاة و هو النماء لا يحصل الا من المال النامي ، ولسنا نعني به حقيقة النماء ، لأن ذلك غير معتبر ، و انما نعني به كون المال معدا للاستنماء بالتجارة او بالأسامة ، لأن الأسامة سبب لحصول الدر و النسل و السمّن ، و التجارة سبب لحصول الربح ، فيقام السبب مقام المسبب و تعلق الحكم به كالسفر مع المنفقة ... إلا أن الإعداد للتجارة فى الأثمان المطلقة من الذهب و الفضة ثابت بأصل الخلقة ، لأنها لاتصلح للانتفاع بأعيانها فى رفع الحوائج الأصلية فلاحاجة الى الإعداد من العبد للتجارة بالنية ، إذ النية للتعيين و هى متعينة للتجارة بأصل الخلقة ، فلاحاجة الى التعيين بالنية ، فتجب الزكاة فيها نوى التجارة أو لم ينو أصلا ، أو نوى للمنفقة . و أما فيما سوى الأثمان من العروض فإنما يكون الإعداد فيها للتجارة بالنية . و كذا فى المواشي لابد فيها من نية الأسامة ، لأنها كما تصلح للدر و النسل تصلح للحمل و الركوب ... " (١) .

ثم لما كان النماء يحتاج الى الاستنماء الذى لابد له من مدة معينة يتحقق فيه ، جعل حولان الحول دليلا عليه شرعا ، فإذا حال الحول على هذا المال وجبت فيه الزكاة سواء وجد النماء أو لم يوجد .

قال المرغيناني : " ... ولابد من الحول ، لأنه لابد من مدة يتحقق فيها النماء ، و قدرها الشرع بالحول لقوله عليه السلام : (لا زكاة فى

(١) بدائع الصنائع ٢ / ١١ .

مال حتى يحول عليه الحول^(١)، ولأنه المتمكن به من الاستنماء، لاشتماله على الفصول المختلفة، والثالب تفاوت الأسعار فيها فأدير الحكم عليه " .

قال صاحب العناية : " قوله فأدير الحكم عليه يعني يكون الاعتبار به دون حقيقة الاستنماء حتى اذا ظهر النماء أو لم يظهر تجب الزكاة " ^(٢)
الفرق بين القدرة الممكنة والميسرة :

دوام القدرة الممكنة ليس بشرط لبقاء الواجب بل الشرط هو وجودها لوجوب الأداء ابتداءً ، ولا يلزم من كون الشيء شرطاً للوجود أن يكون شرطاً للبقاء كالشهود في باب النكاح فانه شرط لانعقاده لا لبقائه . فلو قدر الانسان على الأداء في الوقت ثم زالت القدرة بعد خروج الوقت كان القضاء واجباً عليه ، ولا يلزم منه تكليف ما ليس في وسع المكلف ، اذ إنه ليس بتكليف ابتدائي ، حتى يلزم ذلك - بل هو بقاء للتكليف الأول الذي وجد شرطه ، لأن القضاء يجب بالنص الذي وجب به الأداء ^(٣) .
 قال السرخسي : " ثم هذا الشرط مختص بالأداء دون القضاء ، فإنه شرط

-
- (١) رواه الترمذي عن ابن عمر مرفوعاً و موقوفاً في كتاب الزكاة ، باب ما جاء لا زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول (١٦٣ - ١٧)
 وذكر أن الرواية الموقوفة أصح من المرفوعة . ورواه ابن ماجه عن عائشة في كتاب الزكاة ، باب من استفاد مالا ١ / ٥٧١ .
 (٢) الهداية وشرحها العناية (بهامش فتح القدير) ٣ / ١٥٥ .
 (٣) انظر : كنز الوصول ١ / ١٩٩ و شرحه كشف الأسرار ١ / ١٩٩ - ٢٠٠ ؛
 التوضيح و التنقيح ١ / ١٩٩ ؛ التقرير و التعبير ٢ / ٨٥ ؛ تهليل الوصول الى علم الأصول للمحلاوي ، ص ٤٧ .

الوجوب و لا يتكرر الوجوب في واجب واحد ، فليشترط بقاء هذا التمكن لبقاء الواجب ، و لكن إن كان الفوات بمضي الوقت لا عن تقصير منه بقسي الأداء واجبا على أن يتأدى بالخلف و هو القضاء ، و إن كان عن تقصير منه فهو متعدد في ذلك و باعتبار تعديه يجعل الشرط كالقائم حكما . (١)

و قال حاتم الدين الأسيكتي : "ثم الشرع فرق بين وجوب الأداء و وجوب القضاء فجعل القدرة الممكنة شرطا لوجوب الأداء دون القضاء ؛ لأن القدرة شرط الوجوب و لا يتكرر الوجوب في واجب واحد " (٢) ؛ إذ القضاء يجب بما يجب به الأداء فلا يتكرر شرط وجوب الأداء لوجوب القضاء (٣) .

بخلاف القدرة الميسرة ؛ إذ إن دوامها شرط لبقاء الواجب ؛ لأنها شرط في معنى العلة ؛ إذ إنها غيرت صفة الواجب من مجرد الإمكان - الذي كان من الجائز أن يجب أداء الفعل به - إلى صفة اليسر و السهولة ؛ لأن الوجوب لما توقف عليها - دون القدرة الممكنة صار الأمر كأن الواجب تغير من صفة العسر إلى اليسر ، فكانت مغيرة و شرطا في معنى العلة فاشترط دوامها لبقاء المشروط باعتبار هذا المعنى ، لا لكونها شرطا .

(١) أصول السرخسي ١ / ٦٢ - ٦٨ .

(٢) المنتخب للحسامي (بهامش شرحه النامي) ١ / ٩٢ .

(٣) انظر : شرح الحسامي لمولانا محمد يعقوب المشهور لمولوي

الحسامي ١ / ١٦٤ .

حاصل الفرق هو : أن القدرة الممكنة شرط محض لوجوب أداء المأمور به ، وليس فيها معنى العلة فلا يشترط دوامها لبقاء الواجب ؛ ولذلك لم تشترط لوجوب القضاء • بخلاف القدرة الميسرة فإنها شرط فى معنى العلة فيشترط دوامها لبقاء الواجب (١).

قال فخر الاسلام البزدوى : " فرق ما بين الأمرين أن القدرة الأولى للتمكن من الفعل فلم يتغير بها الواجب فبقى شرطاً محضاً فلم يشترط دوامها لبقاء الواجب • وهذه لما كانت ميسرة غيرت صفة الواجب ، فجعلته سمحاً ، سهلاً ، ليناً ، فيشترط بقاء هذه القدرة لبقاء الواجب ، لا لمعنى أنها شرط لكن لمعنى تبدل صفة الواجب بها ، فإذا انقطعت هذه القدرة بطل ذلك الوصف فيبطل الحق ؛ لأنه غير مشروع بدون ذلك الوصف ؛ ولهذا قلنا الزكاة تنقط بهلاك النصاب ؛ لأن الشرع علق الوجوب بقدرة ميسرة ، ألا ترى أن القدرة على الأداء تحصل بمال مطلق ثم شرط النماء فى المال ليكون المؤدى جزءاً منه فيكون فى غاية التيسير " (٢) بخلاف الحج فإنه لا يسقط عمن كان قادراً عليه بملك الزاد والراحلة حال أمن الطريق فلم يحج حتى هلك المال • وكذلك صدقة الفطر إذا وجبت لا تنقط بهلاك المال ، لأنها ثبتت

(١) انظر : التوضيح وشرح التلويح ١/ ١٩٩ - ٢٠٠ ؛ المغني للخبازي ،

ص ٦٥ ، تقويم الأدلة ، ورقة ٤٣ ؛ أصول السرخي ١/ ٦٨ ؛ فتوح -

الغفار ١/ ٦٢ ، ٦٣ ؛ فواتح الرحموت ١/ ١٤٠ ؛ تهليل الوصول -

للمحسلاوى ، ص ٤٧ - ٤٨ •

(٢) كنز الوصول الى معرفة الأصول (بهامش كشف الأسرار) ١/ ٢٠١ - ٢٠٣ •

بقدرة ممكنة ، وهي لا يشترط استمرارها لبقاء الواجب (١).
قال السرخسي : " اذا هلك المال بعد وجوب الحج بأن كان مالكا
للزاد والراحلة وقت خروج القافلة من بلده ، فإنه لا يسقط
عنه الحج ، لأن الشرط هناك أدنى التمكن دون اليسر ، فاليسر في
سفر الحج يكون بالخدم والمراكب والأعوان وذلك ليس بشـِـرط ،
و أدنى التمكن شرط وجوب الأداء ، فلا يشترط بقاءه لبقاء الواجب .
وكذلك لو هلك المال بعد وجوب صدقة الفطر ، أو هلك من وجب عليه
بعد وجوب الأداء فإنه لا يسقط الواجب ، لأن شرط الوجوب هناك أدنى
التمكن و صفة الغنى فيمن يجب عليه الأداء ، دون اليسر " (٢)
وكذلك قال الخبازي : " وأما الحج و صدقة الفطر يجبان بالقدرة
الممكنة ، حيث لا يتوقف وجوبهما على خدم و مراكب و أعوان و نماء
مع أن اليسر لم يحصل إلا بهذه الأشياء ، فلا يشترط دوامها لبقاء
الواجب " (٣) وإلا لم يأت من آخر بلا عذر قضاء جميع المتروكات
من الصوم و الصلاة الى آخر لحظة من الحياة ، لأنه عندئذ غير
قادر . والإثم ثابت ، إذ إن الحنفية قالوا : بلزوم القضاء في
النفس الأخير من العمر ، ليظهر أثره في المؤاخذه في الآخرة .
و الإجماع قائم على تأثيمه ، كما أن النصوص الموجبة لقضاء الصوم
و الصلاة في القرآن و السنة يدلان على إثمهم . قال تعالى : " فمن

(١) انظر : المصدر نفسه و شرحه كشف الأستار ٢٠٠/١ ، التوضيح و شرح

التلويح ١٩٩/١ ، فتح الغفار ٦٣/١ ، فواتح الرحموت ١٤٠/١ .

(٢) أصول السرخسي ١ / ٧١ .

(٣) المغني في أصول الفقه ، ص ٦٦ .

كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر " (١). وقال عليه السلام : " من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها " (٢) ، فقد أوجب القضاء على المكلف ، فإن لم نقل : بأنه يأنى بترك القضاء - الواجب عليه - الذى أخره من غير عذر فلا معنى لوجوبه عليه حينئذ . (٣)

هذا مذهب جمهور أصوليي الحنفية - كالذبوسي و البزدوى والسرخسي ، و صدر الشريعة و الخبازى - من عدم اشتراط استمرار القدرة الممكنة لبقاء الواجب ، أى كون القدرة الممكنة شرطا لوجوب الأداء دون - وجوب القضاء (٤).

و نسب عبد العزيز البخارى و ابن ملك (٥) الى بعض الحذاق ممن -

(١) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

(٢) تقدم تخريج الحديث فى : ص ٦٠ .

(٣) انظر : كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ٢٠٠/١ ؛ شرح التلويح - ١٩٩/١ ؛ التقرير و التعبير ٢ / ٨٥ - ٨٦ .

(٤) انظر : تقويم الأدلة ، ورقة ٤٣ ؛ كنز الوصول ٢٠١/١ ؛ أصول السرخسي ١ / ٦٧ ؛ التنقيح و التوضيح ١٩٩/١ ؛ المغنى للخبازى ، ص ٦٥ .

(٥) هو عز الدين ، عبد اللطيف بن عبد العزيز الشهير بابن ملك - مفتاح اللام - و بابن فرشته الحنفى ، الفقيه ، الأصولى ، المحدث ، العالم الفاضل الماهر فى جميع العلوم الشرعية . و هو أحد المشهورين بالحفظ الوافر من أكثر العلوم ، و أحد المبرزين فى عويمات العلوم . من مؤلفاته : شرح كتاب المنار فى الأصول ، و مبارك الأزهار شرح مشارق الأنوار فى الحديث ، و شرح مجمع البحرين . توفى سنة ٨٨٥ هـ . انظر : الفوائد البهية ، ص ١٠٧ ؛ شذرات الذهب ٢ / ٣٤٢ ؛ الفتوح المبين ٣ / ٥٠ .

الحنفية - الذي عينه يحيى الرهاوى^(١) بأنه ركن الدين النفسى -
القول بعدم الفرق فى اشتراط القدرة بين الأداء والقضاء ، واختاره .
قال البخارى : " ... بعض الحذاق من تلامذة شيخنا كان يقول : لا فرق
فى اشتراط القدرة بين الأداء والقضاء ، لأن الأداء إن كان مطلوباً بنفسه
يفتقر فيه القدرة التى هى سلامة الآلات ، وإن كان مطلوباً لغيره
يفتقر فيه نفس التوهم لا غير - على ما مر - فكذا القضاء إذا كان الفعل
منه مقصوداً يفترق فيه القدرة وإن لم يكن الفعل فيه مقصوداً يفترق فيه
التوهم أيضاً ففى النفس الأخير إنما يبقى عليه وجوب قضاء الصلوات
المتكثرة والصيامات المتعددة بناءً على توهم الامتداد ، ليظهر أثره
فى المأخذة كما أن وجوب الأداء يثبت فى الجزء الأخير من الوقت
بناءً على التوهم ليظهر أثره فى القضاء " (٢)
وقال ابن ملك : " والأولى ما قاله بعض الحذاق لا فرق فى اشتراط القدرة
بين الأداء والقضاء ... " (٣)

(١) هو الشيخ شرف الدين يحيى بن قراجا الرهاوى المصرى ، الفقيه
الحنفى . أصله من الرها - بين الموصل والشام - و مولده ومنشؤه
بمصر . كان نازلاً دمشق ثم سافر إلى مصر سنة ٩٤٢هـ له حاشية على
شرح الوقاية لمدر الشريعة . توفى بعد ٩٤٢هـ .
انظر : الكواكب السائرة ٢/ ٢٦٠ ؛ كشف الظنون ٢ / ٢٠٢٣ ؛ الأنس -
٨ / ١٦٣ (بيروت : مطبعة دار العلم للملايين) .

(٢) كشف الأسرار ١ / ٢٠١ .

(٣) شرح المنار و حواشيه من علم الأصول ، ص ٢١٠ .

هذا ، و الذى يبدو لي هو أن الأولى هو قول جمهور الأصوليين من الحنفية - كالدبوسى ، و البزدوى و السرخسى و غيرهم - بأن استمرار القدرة الممكنة ليست بشرط لوجوب القضاء ؛ لأن من أخسر من غير عذر ما فاتته من الصوم و الصلاة الى آخر لحظة من حياته يأثم مع عدم القدرة على القضاء حينئذ ، و ليس ذلك مبنيًا على توهم الامتداد فى الوقت ؛ لأن الحكم لا يبنى شرعا على التوهم حتى يقال : إنه أثم لتوهم الامتداد .

الفصل السادس

الإعادة و مدى اعتبارها قسما من الأداء

الإعادة لغة :

الإعادة مصدر أعاد و هو مزيد من عاد ، و أصله عود . قلبت الواو ألفا ، لتحركها و انفتاح ما قبلها . و هو في اللغة يطلق على الرجوع و الصرف و الرد و زيارة المريض و الممن من الإبل و الشاة ، ففي الصحاح : " عاد اليه يعود عودة و عودا : رجع ، و في المثال : (العود احمد) ... و المعاد : المصير و المرجع ، و الآخرة معاد الخلق " (١)

و يقال : " استعدته الشيء : سألته أن يفعله ثانيا . و أعدت الشيء : رددته ثانيا ، و منه إعادة الصلاة " (٢)
قال الزبيدي (٣) : " العود : الرجوع كالعودة ، عاد اليه ، يعود ، عودة و عودا :

(١) باب الدال ، فصل العين ، مادة عود ٥١٣/٢ - ٥١٤ .

(٢) المصباح المنير ، مادة عود ٤٣٦ / ٢ .

(٣) هو أبو الفيض ، محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الشهير والملقب بالسيد مرتضى الحسيني ، اليماني ، الزبيدي ، الحنفي ، الفقيه ، الأصولي ، الناظم ، النائر . كان علامة في اللغة و الحديث و الرجال و الأنساب . ارتحل في طلب العلم و حج مرارا ، واجتمع بالسيد عبد الرحمن العبدروس بمكة و لازمه ، فأجاز له بمروياته و مسوعاته و شوقه الى دخول مصر بما وصف له من علمائها فقدم الى مصر واشتهر ذكره عند الخاص و العام . من مؤلفاته : تاج العروس من جواهر القاموس ، - و " أسانيد الكتب الستة " و " عقد الجواهر المنيفة في أدلة منعصب =

رجع ، وقالوا : عاد الى الشيء ، و عاد له ، و عاد فيه بمعنى ... ،
 و العود : الصرف ، يقال : عادنى أن أجيئك ، أى صرفنى ... و العود :
 الرد ، يقال : عاد اذا رد و نقص لما فعل . و العود : زيارة المريض
 و العود المن من الإبل و الشاء ... و استعاده الشيء فأعاده اذا سألـه
 أن يفعله ثانيا . و استعاده ، اذا سألـه أن يعود . و أعاده الى
 مكانه ، اذا رجع ، و أعاد الكلام كره ... " (١)

تعريف الاعادة اصطلاحا :

اختلف الأصوليون فى تعريف الاعادة تبعا لاختلافهم فى كونها قسما من
 الأداء أو قسيمة له ، و هل يشترط فيها سبق الخل فى الفصل الأول ، أم -
 يكتفى بالعذر.

فللشافعية فى تعريف الاعادة طريقان :

أحدهما : - و هو المشهور لديهم - أن الإعادة هى فعل الشيء ثانيا فى
 وقت الأداء ، لخل فى فعله أولا من فوات ركن ، أو شرط ، وقالوا : لا بد أن
 يكون ذلك سهوا منه و عجزا ، من غير عمد و قدرة . و هذا ما مشى عليه
 أبو إسحاق الشيرازى ، و أخذ به الإمام الفزالى ، و جزم به الإمام الرازى ،
 و جرى عليه البيضاوى ، و تبعه الإسئوى و من وافقهم .

= الامام أبى حنيفة " و " اتحاف السادة المتقين فى شرح إحياء علوم الدين "
 توفى سنة ١٢٠٥ هـ .

انظر : عجائب الآثار ١٠٣ / ٢ فما بعدها ، الأعلام ٢ / ٢٩٧ .

(١) تاج العروس ، فصل العين من باب الذال ، مادة عود ٤٣٦ / ٢ - ٤٣٩ .

أما الشيوازي فقد قال في اللمع : " ... أما إذا دخل فيها [أى العبادة]

فأنفسها ، أو نسي شرطاً من شروطها فأعادها و الوقت باق سمي
إعادة وأداء " (١)

و قال الغزالي : " ... وإن فعل مرة على نوع من الخل ثم فعل ثانياً
في الوقت سمي إعادة ، فالإعادة اسم لمثل ما فعل " (٢)

وورد عن الرازي قوله : " وإن فعل مرة على نوع من الخل ، ثم فعل ثانياً
في وقته المضروب له سمي إعادة ، فالإعادة اسم لمثل ما فعل على
ضرب من الخل " (٣).

و تعرض البيضاوي لبيان الإعادة بقوله : " العبادة إن وقعت في وقتها
المعين و لم تسبق بأداء مختل فأداءً وإلا فإعادة " (٤). فالإعادة عنده
عبارة عن الإتيان بالعبادة في وقتها المعين إذا سبقت بأداء مختل ، ويقصد
بالأداء المختل الذي فقد ركنه أو شرطه ، فالمختل إذا هو الفاسد (٥).
و بمثل هذا مع تغيير بسيط في اللفظ تعرض لها الإسنوي في التمهيد (٦).

(١) ص ٩٠ .

(٢) المستقصى ١ / ٩٥ .

(٣) المتصول ج ١ ، ق ١ ، ص ١٤٨ .

(٤) منهاج الوصول (مع نهاية السؤل) ١ / ٦٤ .

(٥) انظر : الإبهاج شرح منهاج ١ / ٢٢ .

(٦) قال الإسنوي : " العبادة إن وقعت في وقتها المعين لها أولاً شرعاً ،
و لم تسبق بأخرى على نوع من الخل كانت أداءً ، وإن سبقت بذلك كانت
إعادة " التمهيد ، ص ٦٣ .

الاعتراض على تعريف البيضاوى :

أورد الإنسانى اعتراضا بلسان الغير على تعريف البيضاوى للإعادة ، وهو :
 أن التعريف غير مانع ؛ لأنه يصدق على الحج الصحيح الذى أتى به
 بعد الفاسد ، فان من أحرم بالحج ثم أفده بجماع زوجته
 فتداركه من العام القابل يصدق على حجه فى العام الثانى أنه إيقاع
 للعبادة فى وقتها المقدر لها شرعا - لأن الشارع جعل العمر كله
 وقتا للحج - وقد سبق بأداء مختل ، وهو : فعله فى العام الأول فيكون
 الفعل الثانى إعادة مع أن الفقهاء يسمونه قضاء ، فبذلك يكون
 التعريف غير مانع ؛ لأنه دخل فيه ما ليس من المعرف (١).

و أجاب الإنسانى عن هذا الاعتراض : بمنع دخول قضاء الحج الفاسد فى

التعريف ، لأنه ليس فى وقته المقدر له شرعا . بيان ذلك هو
 أن العمر إنما يكون كله وقتا للحج اذا لم يحرم به إحراما صحيحا ،
 فأما اذا أحرم به إحراما صحيحا فى سنة من السنوات تضيق عليه
 الوقت ، وصار وقت الحج بالنسبة له هو هذه السنة التى أحرم فيها ،
 فلم يجز له الخروج منه ، فإذا لم يتمكن من فعله فى هذه السنة
 التى أحرم فيها لسبب من الأسباب ، و أتى به فى عام آخر كان فعله
 الثانى واقعا فى غير وقته ، فيكون قضاء - وبذلك يعتبر تسمية
 الفقهاء له تسمية صحيحة - ولا يدخل فى تعريف الإعادة ؛ لأنه

(١) انظر : نهاية النول ١ / ٦٧ .

و ان كان مسبوقاً بأداء مختل الا أنه وقع في غير وقته، فيكون التعريف سالماً من الاعتراض، لأنه صار مانعاً عن دخول غير المعرف فيها. (١)
هذا، و رجح هذه الطريقة - المشهورة لدى الشافعية - ابن الحاجب المالكي، كما اختارها الطوفي (٢) الحنبلي.

أما ابن الحاجب فقد عرف الاعادة بقوله: "والاعادة ما فعل في وقت الأداء ثانيا لخلل، و قيل لعذر" (٣)

شرح التعريف:

قوله: "ما فعل" كالجنس في التعريف يشمل الأداء و القضاء. وقوله: "في وقت الأداء" احتراز عن القضاء. وقوله: "ثانيا" احتراز به عن الأداء. وقوله: "لخلل" فسر بفوات ركن أو شرط، فهو احتراز عن صلاة من صلى صلاة مستجمعة لشرائط الصحة مرة ثانية في وقته، فإنها لاتسمى إعادة. هذا حسب ما شرحه البابرتي (٤). وأما العلامة العضد

(١) انظر: المصدر نفسه ٦٧/١. هذا، و للعلماء في تسمية هذا الحج بالقضاء آراء. انظر ص ١١٢-١١٤ من هذه الرسالة.

(٢) هو أبو الربيع، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الحنبلي. كان أصولياً، فقيهاً، قوي الحافظة، شديد الذكاء. وحكى عنه كان - شيعياً منحرفاً في الاعتقاد. من مؤلفاته: "معراج الوصول الى علم الأصول" و "مختصر الروضة" و "الأكبر في قواعد التفسير" توفي سنة ٧١٦ هـ.

انظر: ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣٦٦، ٣٦٩، و جذرات الذهب ٦/٣٩، الدرر الكامنة ٢/٢٤٩ - ٢٥٠، و الفتح المبين ٣/١٣٠ - ١٣١.

(٣) مختصر المفتي ١/٢٣٢.

(٤) انظر: الردود و النقود، مخطوط، ورقة ٥٧.

فإنه يجعل الإعادة قسما من الأداء كما سنبينه .
 أما الطوفي فقد جاء في مختصره مع شرحه سواد الناظر : " والإعادة فعله فيه ثانيا لخلل في الأول " (١) أي هي فعل المأمور به فسي وقت الأداء ثانيا لخلل في الفعل الأول من فقد ركن أو شرط (٢) . وهو تعريف القاضي أبي بكر الباقلاني حسب ما ذكره علاء الدين الكفائي (٣) .

ثانيهما : أن الإعادة هي ما فعله في وقت الأداء ثانيا لعذر ، وهو ما ينقطع به اللوم فهو أعم من الخلل : يشمل الخلل في فعله أولا ، كما يشمل حصول فضيلة لم تكن في فعله أولا .
 وجرى على هذا الطريق أبو يحيى زكريا الأنماري حيث ورد عنه ما نصه :
 " الإعادة فعلها (العبادة في) وقتها ثانيا مطلقا " (٤) أي الأصح

(١) قسم التحقيق (١) ، ص ١١٤ .

(٢) انظر : سواد الناظر ، قسم التحقيق (١) ، ص ١١٤ .

(٣) انظر : المصدر نفسه ، قسم التحقيق (١) ، ص ١١٤ .

و الكفائي : هو علاء الدين علي بن محمد بن علي بن عبد الله الكفائي ،
 العسقلاني ، الحنبلي . كان قاضي دمشق ، عفيفا ، فاضلا ، متواضعا فسي
 الدين . ذكر السخاوي أنه شرح مختصر الطوفي و مات عنه مسودة فبيضه
 بعد وفاته حفيده من ابنته القاضي أبو البركات عز الدين أحمد بن
 إبراهيم بن نصر الله الكفائي ، العسقلاني ، توفي سنة ٧٧٦ هـ .

انظر : شذرات الذهب ٦ / ٢٤٣ ، الذيل على رفع الأصغر للسخاوي ، ص ٢٩ .

(٤) لب الأصول (مع غاية الوصول) ص ١٢ .

أن الاعادة هي فعل العباداة في وقتها ثانيا مطلقا ، سواء أ كان
الإتيان بالفعل الثاني لسنر ظاهر كالخلل في الفعل الأول ، أو حصول
فضيلة لم تكن موجودة في فعل العباداة الأول ، ككون الإمام أعلم ، أو الجمع
أكثر ، أو المكان أشرف . أو لغير عذر ظاهر بأن استوت الجماعتان مثلا (١)
و أما ابن السبكي فقد حكى المسلك الذي سلكه الشيرازي و من معه بلفظ
" قيل " ، لأن الأوفق لاستعمال الفقهاء هو الثاني فقال : " والإعادة
فعله في وقت الأداء قيل لخلل ، وقيل لعذر " (٢) ، و لم يجزم في اختيار
الثاني لتردده في شعوليه في أحد قسمي ما أطلقوا عليه الإعادة ، وهو
إذا . فعل الصلاة في وقت الأداء بجماعة بعد أخرى إذا استوت الجماعتان ،
فان اعتبرنا الاحتمال المتعذر بأن الثانية مشتملة على فضيلة مدلول
عليها استحباب الجماعة الثانية يتناولها التعريف والافلا .
و لقد أوضح الشارع المحلي المراد بالخلل والعذر اللذين ورد ذكرهما
في تعريف ابن السبكي ، بأن المقصود بهما فوات شرط ، أو ركن في فعله
أولا - كالصلاة مع النجاسة ، أو بدون الفاتحة سهوا - أو حصول فضيلة
لم تكن في فعله أولا (٣) .

و قال الإمام الزركشي في هذا المقام : (فالصواب أن الأداء اسم لما وقع
في الوقت مطلقا ، مسبوقا كان أو سابقا ، وإن سبق أداء مختل سمي إعادة) (٤)

(١) انظر : غاية الوصول شرح لب الأصول ، ص ١٧ .

(٢) جمع الجوامع (مع شرح الجلال بها مشحانية البناني) ١ / ١١٢ - ١١٨ .

(٣) انظر : شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع (بها مشحانية
البناني) ١ / ١١٢ - ١١٨ .

(٤) البحر المحيط ، مخطوط ١٥ ، ورقة ٩٩ .

ثم لما حكى الخلاف بين العلماء في بيان المقصود من الخلل هل هو بالأجزاء ، كفقده شرط أو ركن في الصلاة ، أو في الكمال كمن صلى صلاة منفردا ثم أعادها في الوقت جماعة قال : " فالحاصل أن الإعادة فعل مثل ما مضى فاسدا كان الماضي أو صحيحا على القولين " (١) فكأنه في قوله الأخير يبين رأيه في أن الإعادة هي الفعل في الوقت للعدول الذي يشمل الخلل في الأول ، وحصول فضيلة كان الفعل عاريا عنها .

هذا ، وقد مضى على الطريق الثاني لدى الشافعية أبو ^{العباس} القرافي من المالكية ، وابن قدامة وابن النجار الحنبلي .

فأما القرافي فقد قال في تعريف الإعادة : " هي إيقاع العبادة في وقتها بعد تقدم إيقاعها على خلل في الأجزاء كمن صلى بدون ركن ، أو فسى الكمال كصلاة المنفرد " (٢) ثم أضاف أن اشتراط الوقت من ألفاظ المحصول ، وأما على من ذهب مالك فهي لا تختص بالوقت ، بل تكون في الوقت إن كان لاستدراك المندوب ، وخارجه كفوات الواجبات .

أما ابن قدامة فقد وضع لها تعريفا بقوله : " فعل العبادة مرة أخرى في الوقت المقدر لها شرعا " (٣) ، وتبعه ابن النجار الفتوحى مع تغيير في اللفظ فقال : " والإعادة ما فعل في وقته المقدر ثانيا مطلقا " (٤) ، والمعنى أن الإعادة عبارة عن فعل ما فعل من العبادة في الوقت المقدر ثانيا ، سواء كانت الإعادة لخلل في الأول ، أم غيـره .

(١) انظر : المصدر نفسه ج ١ ، ورقة ٩٩ .

(٢) شرح تنقيح الفصول ، ص ٧٦ .

(٣) ابن قدامة وآثاره الأصولية ، ق ٢ ، ص ٥٨ .

(٤) شرح الكوكب المنير ١ / ٢٦٧ .

و قد عزا الكنانى العقلاى هذا التعريف لابن حمدان الحنبلى (١).

الإعادة عند الحنفية :

تطلق الإعادة عند الحنفية على فعل العبادة ثانيا إذا طرأ على الفعل الأول خلل يحدث نقصا يجب به مجود السهو ، كترك واجب لاتفوت الصحة بفواته ، فأما إذا ترك ركنا ، أو شرطا ألغى فعله و لا يعتد به وإنما المعتد به هو فعله الثانى و لا يسمى إعادة ، كما أن الإتيان بالمأمور به ثانيا بغير خلل بل لأجل عذر - كإدراك فضيلة الجماعة - ليس بإعادة عندم بل هو فعل أدرك به فضل الجماعة ، و الفرض و المسقط للعبادة هو الفعل الأول بلا مبهمة .

قال أبو بكر السمرقندى صاحب الميزان : " ... الإعادة المستعملة فى العبادات فى عرف الشرع هى إتيان مثل الأول على صفة الكمال بأن وجب على المكلف فعل موصوف بصفة فأداه على وجه النقصان و هو نقصان فاحش

(١) انظر : المصدر نفسه ١ / ٣٦٨ ؛ سواد الناظر قسم التحقيق (١) ، ص ١١٤ .
و ابن حمدان هو : أبو عبد الله ، القاضي نجم الدين أحمد بن حمدان بن عبيد بن حمدان الحنبلى . برع فى الفقه و كان بارعا بالأملين و الخلاف و الأدب . إنتهت اليه معرفة المذهب الحنبلى و دقائقه و غوامضه . من مصنفاته : " الرعاية المغرى " فى الفقه ، و " الوافى " فى أصول الفقه ، و " صفة المفتى و المستفتى " .
توفى عام ٦٩٥ هـ .

انظر : ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ٢ / ٢٣١ ، ٢٣٢ .

عليه الإعادة ، وهى إتيان مثل الأول ذاتا مع صفة الكمال " (١) .
 كما عرفها صاحب التحرير بقوله : (والإعادة فعل مثله فيه لخلل
 غير الفساد و عدم صحة الشروع) (٢) . أى هى فعل مثل الواجب فى
 الوقت مرة أخرى لخلل يؤثر نقضا فى الصلاة فيجب به جود السهو
 و أما الخلل الذى يفضي الى الفساد ، أو عدم صحة الشروع فليس بمراد .
 فقوله : " فعل مثله " يشمل القضاء و الاعادة .

و قوله : " فيه " يخرج به القضاء ؛ لأنه فعل مثله بعد الوقت .
 و قوله : " لخلل غير الفساد و عدم صحة الشروع " احتراز به عما يفعل
 ثانيا لمفسد فى الأول كترك ركن ، أو يفعل لعدم صحة الشروع فى الأول ،
 كفقد شرط مقدور ، لأن ما فسد أو لم يصح الشروع فيه له حكم العدم
 فى الشرع فيكون الاعتبار للفعل الثانى الصحيح شرعا ، وهو أداء . إن
 وقع فى الوقت ، و قضاء إن وقع خارجه .

و إنما سمي فعل مثل الواجب ثانيا فى الوقت لخلل غير الفساد و عدم
 صحة الشرع إعادة - وإن كان هذا الفعل الثانى غير الأول - لتنزيله
 منزلة عين الأول لمماثلته له فى الذات . (٣)

هذا ، ولم يعرف الإعادة كثير من أصولي الأحناف فى كتبهم كالدبوسى
 و السرخسي ، و الأخيكتسي ، و البخاري ، و النفسي ، و ابن الساعاتي ،
 و صدر الشريعة و البزدوي وغيرهم ، وعلل عبد العزيز البخاري عدم ذكر

(١) ميزان الأصول ، مخطوط ، ورقة ١٤ .

(٢) التحرير (مع تيسير التحرير) ١٩٩ / ٢ .

(٣) انظر : تيسير التحرير ١٩٩ / ٢ ؛ التقرير والتعبير ١٢٣ / ٢ - ١٢٤ .

البرزدوى لها في باب عنوانه بصفة حكم الأمر الذي تعرض فيه للأداء -
 والقضاء بقوله : " ... لأنها إن كانت واجبة بأن وقع الفعل فاسدا
 بأن ترك القراءة أو ركنا آخر من الصلاة مثلا ، فهي داخلية في الأداء -
 والقضاء ؛ لأن الفعل الأول لما فسد أخذ حكم العدم شرعا ، ويكون
 الاعتبار للثاني ، فيكون أداءه إن وقع في الوقت ، وقضاءه إن وقع خارج
 الوقت . وإن لم تكن واجبة بأن وقع الفعل الأول ناقصا لا فاسدا
 بأن ترك مثلا في الصلاة شيئا يجب بتركه سجدة السهو ، فلا تكون داخلية
 في هذا التقسيم ؛ لأنه تقسيم الواجب بالأمر وهي ليست بواجبة ؛ ولهذا
 وقع الفعل الأول عن الواجب دون الثاني ، والثاني بمنزلة الجبر
 بسجود السهو .

وهذا بناء على أن المأمور إذا أتى بالمأمور به على وجه الكراهة
 أو الحرمة يخرج عن العهدة على القول الأمح كالحاج إذا طاف محدثا^(١).

هل الإعادة قسم من الأداء أو قسيمة له :

اختلف الأصوليون في الإعادة هل هي قسم من الأداء أو قسيمة له على
 ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : ذهب المحقق العبد رحمه الله إلى أن الإعادة قسم
 من الأداء ؛ لذلك لم يجعل كلمة " أولا " في قول ابن الحاجب : " الأداء ما
 فعل في وقته المقدر له أولا شرعا " (٢) متعلقا بقوله : " فعل "

(١) كشف الأبرار ١ / ٩٣٦ .

(٢) مختصر المنتهى ١ / ٢٣٢ .

حتى لاتخرج الإعادة عن الأداء ، بل علقه بالمقدر شرعا احترازا عن
القضاء ، قال العضد : " ... و ليس قوله : (أولا) متعلقا بقوله :
(فعل) فيكون معناه فعل أولا ، لتخرج الاعادة ، لأن الإعادة قسم من
الأداء ... " (١)

و لم يوافق بقاء الشراح في هذا ، بل قالوا : إنه متعلق بـ " فعل "
فهو احتراز عن الإعادة ، لأنها ما فعل ثانيا ، كما جعلوا قيد
" ثانيا " في تعريف الإعادة " ما فعل في وقت الأداء ثانيا " احترازا عن
الأداء ، لتباينهما عندهم . (٢)

و قال التفتازاني : إن في حمل كلام ابن الحاجب على ما يقوله العضد
تكلفا واضحا ، لأن " أولا " مقابل لـ " ثانيا " في تعريف الإعادة وهو
متعلق بـ " فعل " قطعا . (٣)

و هذا المنصب وهو - كون الإعادة قسما من الأداء - ما يقتضيه ظاهر
كلام ابن السبكي في جمع الجوامع ، و رجحه الجلال المحلي و قال : إنه
مصطلح الأكثرين ، كما هو منصب الثيرازي و الزركشي و أبي يحيى زكريا
الأنصاري ، و ابن عبد الشكور . (٤)

و هو مقتضى إطلاق الفزالي في المستمفى و الرازي في المحصول حيث قال :

(١) شرح العضد على مختصر المنتهى ١ / ٢٣٣ .

(٢) انظر : شرح مختصر ابن الحاجب (الردود والنقود) للبابرتي ،
مضبوط ، ورقة ٥٢ .

(٣) انظر : حاشية محمد الدين على شرح العضد ١ / ٢٣٣ .

(٤) انظر : جمع الجوامع و شرح الجلال (مع حاشية البناني) ١ / ١١٨ - ١١٩ ،
اللمع ، ص ٩ ، البحر المحيط ج ١ ، ورقة ٩٩ ، غاية الوصول شرح لب الأصول
ص ١٨ ، مسلم الثبوت (مع فواتح الرحموت) ١ / ٨٥ .

"الواجب اذا أدى في وقته سمي أداء" (١). فان هذا الكلام يدل على أن الأداء ما فعل في وقته سواء كان مسبقا أم سابقا ، فعلى هذا تكون الإعادة قسما من الأداء أخص منه ، لأنها ما فعل ثانيا في وقت الأداء ، فكل إعادة أداء و ليس كل أداء إعادة بينهما عموم و خصوص مطلق .

المذهب الثاني :

ان ظاهر تقسيم البيضاوى والإسنوى للعبادة باعتبار الوقت الى أداء و قضاء وإعادة يقتضى أنها اقسام متباينة ولأنهما جعلاهما أقساما متقابلة (٢). وهو ما يقتضيه ظاهر كلام ابن الحاجب فى المختصر بناء على تعلق "أولا" بقوله : "فعل" لوقوعه مقابل "ثانيا" فى تعريف الإعادة وهو متعلق بـ "فعل" قطعاً . (٣) و صرح التفتازانى أنه ظاهر كلام المتقدمين والمتأخرين حيث قال فى حاشيته على شرح العضد : " و ظاهر كلام المتقدمين والمتأخرين أنها أقسام متباينة وأن ما فعل ثانيا فى وقت الأداء ليس بأداء ولا قضاء .

(١) المستقصى ١ / ٩٥ ، المصنوع ج ١ ، ق ١ ، ص ١٤٨ .

(٢) قال البيضاوى : " العبادة ان وقعت فى وقتها المعين و لم تسبق بأداء مختل فأداء ، و الافةاعادة ، و ان وقعت بعده و وجد فيها سبب وجوبها ففضاء " منهاج الوصول (مع نهاية السؤل) ١ / ٦٤ - ٦٥ . و ذكر الإسنوى مثل هذا التقسيم لكنه قيد الوقت المعين بـ "أولا" الذى اضافهُ الى التعريف .

انظر : التمهيد ، ص ٦٣ .

(٣) انظر : مختصر المنتهى ١ / ٣٣٢ .

و لم نطلع على ما يوافق كلام الشارح صريحا . نعم كلام الامام الفزالي رحمه الله أن الأداء ما يؤدي في وقته ربما يشتر بذلك لو لم يناقش في اطلاق التأدية على الإعادة ، و لو سلم فحمل كلام المصنف عليه تكلف ظاهر الظهور ، لأن (أولا) في تفسير الأداء مقابل ل (ثانيا) في تفسير الإعادة و هو متعلق ب (فعل) قطعاً " . (١)

و هو - المذهب الثاني - ما يدل عليه . ظاهر كلام ابن الهمام - من الحنفية ، لجعله الإعادة مقابلا للأداء و القضاء ، ولما نقل عنه أن الفرض هو الفعل الأول فيما لو قلنا إن الإعادة واجبة (٢) .

المذهب الثالث :

ذهب بعض العلماء كصاحب الميزان الى القول بأن الإعادة قسم من الأداء - و القضاء ، و لا تخرج عنهما ، و ذلك لأنه جعل الإعادة عبارة عن الإتيان بمثل الفعل الأول على صفة الكمال بفض النظر عن تقييده بالوقت ، فالفعل الكامل إعادة سواء وقع في الوقت أم خارجاً عنه .

(١) حاشية التفقازاني على شرح العضد ١ / ٢٣٣ .

(٢) انظر : تيسير التحرير ٢ / ١٩٩ .

هذا ، و قد اختلف الحنفية في الإعادة لخلل غير الفساد و غير صحة الشروع هل هي واجبة او لا ؟ فذهب كثير من شراح فخر الاسلام البزدوى - منهم عبد العزيز البخاري كما مر في ص (٢٠٣) - الى أنها ليست بواجبة . و يرى امير بادشاه شارح التحرير أن الأوجه هو الوجوب . و به قال ابو اليسر و جعل الفرض هو الفعل الثاني .

انظر : تيسير التحرير ٢ / ١٩٩ .

قال رحمه الله : " ٠٠٠ الإعادة المستعملة في العبادات في عسرف
الشرع هي إتيان مثل الأول على صفة الكمال بأن وجب على المكلف
فعل موصوف بصفة فأداه على وجه النقصان ، وهو نقصان فاحش ،
عليه الإعادة وهي إتيان مثل الأول ذاتا مع صفة الكمال " (١) .
والذي أميل اليه من هذه الأقوال هو رأي علاء الدين السمرقندي
صاحب الميزان من عدم تقييد الإعادة بالوقت ، فتصير الإعادة
قسما من الأداء والقضاء ، لأن العبادة المؤداة ان كانت في وقتها
تكون قسما من الأداء وان كانت خارجها تصير قسما من القضاء .

(١) ميزان الأصول ، مخطوط ، ورقة ١٤ .

الباب الثاني : القضاء :

و يشتمل على خمسة فصول :

الفصل الأول : تعريف القضاء .

الفصل الثاني : هل القضاء يجرى في المطلوب غير الواجب و غير المؤقتات .

الفصل الثالث : هل القضاء يثبت بما وجب به الأداء أو بأمر آخر .

الفصل الرابع : أقسام القضاء و تطبيقاته .

الفصل الخامس : إطلاق الأداء على القضاء و العكس .

الفصل الأول

تعريف القضاء

القضاء لغة :

القضاء في اللغة يطلق على الحكم ، و أصله قضى ؛ لأنه من قضيت .
 لكن الياء لما وقعت طرفاً بعد ألف زائدة قلبت همزة .
 يقال : قضى ، يقضى - بالكسر - قضاء ، أى حكم و منه قوله تعالى :
 " وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه " (١) و يستعمل فى معان أخرى :
 فقد يكون بمعنى الفراغ ، تقول : قضى حاجته ، و ضربه فقضى عليه ،
 أى قتله كأنه فرغ منه .

و قد يكون بمعنى المنع و التقدير ، يقال : قضاه ، أى منعه
 و قدره ، و منه قوله عز وجل : " فقضاهن سبع سموات فى يومين " (٢)
 كما قد يكون بمعنى الأداء و الإنهاء ، تقول قضى دينه أى أداه ، و منه
 قوله سبحانه : " و قضينا الى بنى اسرائيل فى الكتاب " (٣) و قوله
 عز وجل " و قضينا اليه ذلك الأمر " (٤) أى أنهينا اليه ، و أبلغناه
 ذلك . و قوله تعالى : " فاذا قضيتم مناسككم " (٥) أى أديتنهما . (٦)

(٢) سورة الإسراء ، آية ٢٣ .

(٢) سورة فصلت ، آية ١٢ .

(٣) سورة الإسراء ، آية ٤ .

(٤) سورة الحجر ، آية ٦٦ .

(٥) سورة البقرة ، آية ٢٠٠ .

(٦) انظر : الصحاح ، باب الواو والياء ، فصل القاف ، مادة قضى ٢٤٦٣/٦ -

٢٤٦٤ ؛ لسان العرب ، فصل القاف ، مادة قضى ١٥ / ١٨٦ - ١٨٨ ؛ المصباح =

و غير ذلك من الوجوه التي مرجعها الى انقطاع الشئ وتمامه .
قال الأزهرى (١): " وقضى فى اللغة على ضروب كلها ترجع الى انقطاع
الشئ و تمامه ، ومنه قوله عز وجل (ثم قضى أجلا) (٢) معناه
ثم حتم بذلك وأتمه . ومنه الأمر ، وهو قوله : (وقضى ربك ألا
تعبدوا الا اياه) (٣) معناه أمر ... ومنه الإعلام وهو قوله :
(وقضينا الى بنى اسرائيل فى الكتاب) (٤) أى أعلمناهم اعلاما قاطعا
و منه القضاء الفصل فى الحكم ... و كل ما أحكم فقد قضى ، تقول :
قد قضيت هذا الثوب ، و قد قضيت هذه الدار اذا عملتها وأحكمته
عملها ... " (٥)

= المنير ، كتاب القاف مادة قضيت ٥٠٢ / ٢ .

(١) هو أبو منصور ، محمد بن أحمد الهروى الشافعى المعروف بالأزهرى .
كان إماما فى اللغة فقيها ، نحويا ، تقيا ورعا ، من مصنفاته :
كتاب التهذيب فى اللغة ، و " التقريب " فى التفسير ، و شرح
ألفاظ مختصر المزنى . توفى سنة ٣٢٠ هـ وقيل ٣٢١ هـ .
انظر : طبقات الشافعية للإسنوى ١ / ٤٩ ، طبقات الشافعية لابن هداية
الله ، ص ٣٠ ، عذرات الذهب ٣ / ٢٢ .

(٢) سورة الأنعام ، آية ٢ .

(٣) سورة الإسراء ، آية ٢٣ .

(٤) سورة الإسراء ، آية ٤ .

(٥) تهذيب اللغة ، باب القاف والضاد مادة قضى ٢١١ / ٩ -

القضاء اصطلاحاً :

اختلف الأصوليون في تعريف القضاء نتيجة اختلافهم في عدة أمور -
أساسية هي :

- ١ - هل القضاء يجري في الواجب أو يشمل النفل أيضاً .
 - ٢ - هل القضاء يختص بالمأمورات المؤقتة أو يعم المؤقتة
وغير المؤقتة .
 - ٣ - هل القضاء واجب بالنص الأمر بالأداء أو لا بد من نص جديد .
- وحاصل خلاف الأصوليين في تعريفاتهم يرجع الى مذهبين :
- أ (مذهب الشافعية من الأصوليين و من وافقهم .
 - ب (مذهب الحنفية .
- أ (مذهب الشافعية و من وافقهم :

لم تتفق تعريفات الشافعية للقضاء ، و السبب في ذلك يرجع الى أن بعض
التعريفات تجعل القضاء متناولاً للنفل و الواجب ، والبعض الآخر
تجعل القضاء في الواجب .

١) التعريفات التي جعلت القضاء شاملاً للواجب و المندوب :

القضاء عند أبي اسحاق الشيرازي هو فعل العبادة - صلاة كانت أو صوما -
بعد فوات وقتها المعين ، قال في اللعق : « ... و ان فوات الوقت وفعلها
بعد الوقت يسمى قضاء » (١).

(١) الملبوع مع نزهة المثاق ، ص ٨٦ .

ال " ها " راجع الى العبادة المتقدم ذكرها ، ومى - أى العبادة -
تتناول الواجب والنفل . وقد سار على هذا المنهج كل من ابن قدامة
الحنبلي ، و ^{العباس} أبى القرافى ، و أبى يحيى زكريا الأنصارى والإسنوى ،
و بدر الدين الزركشى ، وابن اللحام ، وابن النجار الحنبلي .

فصرف ابن قدامة القضاء بقوله : " والقضاء فعلها بعد خروج وقتها
المعین شرعا " (١) ، فيخرج تأخير الزكاة عن وقتها - مع القول
بكونه واجبا على الفور - فإنه لا يسمى قضاء ؛ لأنه لم يعين وقتها
بتقدير و تعيين من الشرع (٢) .

و قال القرافى : " هو إيقاع العبادة خارج وقتها الذى عينه الشرع
لمصلحة فيه " (٣)

و قد اعترض على هذا التعريف بعدة اعتراضات :

أحدها : أنه غير جامع ؛ لأن العلماء يطلقون على الحج الصحيح
بعد الفاسد حجة القضاء مع أن وقتها غير معين من الشرع ،
فالتعريف لا يشمل و بذلك يكون غير جامع .

ثانيها : أن العلماء اختلفوا فيما يدركه المبوق من الصلاة هل يكون
قاضيا فيما فات ، أو بانيا .

(١) ابن قدامة وآثاره الأمولية ق ٢ ، ص ٥٨ .

(٢) انظر : المصدر نفسه ، ق ٢ ، ص ٥٩ .

(٣) شرح تنقيح الفصول ، ص ٧٣ .

ثالثها : ورد في التنزيل تسمية صلاة الجمعة قضاء مع وقوعها في وقتها - قال تعالى : " فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض " (١) - والتعريف لا يشملها ، لأنها ليست خارجة عن وقتها بل فيهه . (٢)

أجيب عن الاعتراض الأول والثاني بأن القضاء له في اصطلاح العلماء ثلاثة معان :

أحدهما : إيقاع الفعل خارج وقته المعين له شرعا .

ثانيهما : إيقاع الفعل بعد تعيينه بالشروع فيه ، ووجود سببه

و قضاء الحج من هذا القبيل .

ثالثها : إيقاع الفعل على خلاف نظامه ، ومنه قضاء الصلاة

المذكورة ، فإن الجهر وضع في صلاة المضرب قبل السر ، فاذا وقع فسق آخر الصلاة فقد وقع على خلاف نظامه . فلفظ القضاء مشترك بين هذه المعاني المتقدمة ، والتعريف باعتبار المعنى الأول ، فلا يرد عليه الباقي نقضا ، لاختلاف الحقائق ، كما أن من حدد العين بالباصرة لا يرد عليه النقض بالجارية أو بالذهب .

وأما جواب الاعتراض الثالث فهو : أن المقصود من لفظ القضاء في الآية القضاء اللغوي - وهو الاتيان بالفعل سواء كان في الوقت أم خارجه - دون الاصطلاحى ، والمعرف هو القضاء الاصطلاحى (٣) .

تعريف زكريا الأنصارى :

قال رحمه الله في لب الأمول : " ... فعلهما

(١) سورة الجمعة ، آية ١٠ .

(٢) انظر : شرح تنقيح الفصول ، ص ٣٣ .

(٣) انظر : المصدر نفسه ، ص ٣٣ - ٣٤ .

أو إلا دون ركعة بعد وقتها تداركا لما سبق لفعله مقتضى" (١)
 جاء في شرحه أن الضمير في قوله : " فعلها " راجع الى العبادة
 - المتقدم ذكرها - و التعبير بقوله : " لما سبق لفعله
 مقتضى " يفيد التعميم للواجب و المندوب ، سواء كان المقتضى من
 المتدارك كقضاء الصلاة التي تركت من غير عذر أم من غير المتدارك
 كقضاء الحائض ، و النائم للصلاة ، فقد سبق لفعلها مقتضى من
 غيرهما لا منهما و إن وجد سبب الوجوب في أحدهما .

و خرج بقيد التدارك إعادة الصلاة المأثى بها في الوقت بعده (٢).

و قال الزركشى في تعريف الأداء ما نمه : " ... أما إن أدى خارج وقته
 المضيق أو الموسع له يسمى قضاء ، سواء كان التأخير بعذر أو بغيره ،
 و سواء سبق بنوع من الخلل أم لا ... و سواء وجب أدائه أو لم يجب
 و لكن وجد سبب الأمر " (٣) فهو من المعممين للقضاء في الواجب والنفل .

القضاء عند ابن السبكي :

لما كان الراجح في تعريف الأداء عند الامام ابن السبكي هو فعل بعض ما
 دخل وقته قبل خروجه ، فقد اقتضى ذلك أن يعرف القضاء بقوله :
 " فعل كل ... ما خرج وقت أدائه استدراكا لما سبق له مقتضى مطلقا " (٤)

(١) المطالبوع مع غاية الوصول ، ص ١٧ .

(٢) انظر : غاية الوصول شرح لب الأصول ، ص ١٧ .

(٣) البحر المحييط ، ج ١ ، ورقة ٩٩ .

(٤) جمع الجوامع (مع شرح المحلي بها مشحاة البنانى) ١١٠/١ - ١١٢ .

شرح التعريف

إنما عبر ابن السبكي بـ " وقت أدائه " - دون " وقته " الذي ذكره في تعريف الأداء ^(١) - ؛ ليشمل ما إذا أوقع أقل من ركعة في الوقت والباقي بعده ، فانه قضاء يصدق عليه أنه فعل كل ما خرج وقت أدائه ، ولو قال : " وقته " لم ينطبق عليه التعريف ؛ لأنه لا يصدق حينئذ أنه خرج وقته ؛ لأن الزمن الذي فعل فيه بعض الركعة المذكورة وقت لفعل ذلك البعض .

وعلى هذا فالقضاء عنده عبارة عن فعل كل ما خرج وقت أدائه وهو الزمان المقدر للفعل شرعا موسعا كان أو مضيقا ، استدراكا بذلك الفعل لشيء سبق له مقتضى - لأن يفعل ندبا أو وجوبا ؛ إذ الصلاة المندوبة تقضى في الأظهر عند الشافعية وكذا الصوم المندوب - مطلقا أى من المستدرك كما في قضاء الصلاة المتروكة بلا عذر ، أو من غيره كقضاء الحائض الصوم ، والنائم الصلاة ، فقد سبق ههنا مقتضى لفعل الصوم والصلاة ولكن لا منهما .

اعتراض على هذا التعريف بأنه غير مانع وغير جامع .

أما كونه غير مانع ؛ فلأن التعريف ينطبق على الصلاة التي أتى بها بجماعة خارجا عن الوقت الذي جئ بها منفردا - لأن استدراك الشيء وإدراكه عبارة عن الوصول إليه ، وفعل الصلاة جماعة في وقتها - شيء مطلوب ، وفعلها جماعة بعد وقتها المؤداة فيه على غير جماعة

(١) انظر : ص (٧٠) من هذه الرسالة .

يوصل الى ما سبق له مقتضى - ولا يعتبر قضاء ، فيكون غير مانع .
 وأما كونه غير جامع ؛ فلأن الصلاة التي أدى في وقتها على طهارة
 مذكونة ، ثم انكشف نفيها ، وأتى بها بعد الوقت ، قضاء ، والتعريف
 لا يصدق عليه ؛ لسقوط المقتضى بالفعل الأول ، فلم يتوصل بالفعل الثاني
 الى ما سبق له مقتضى ، فبذلك يكون التعريف غير جامع .
 " وقد يجاب عن الأول بأن المراد بسبق المقتضى لفعله سبق المقتضى
 لفعل الشيء بنفسه ، وفعل الصلاة في جماعة بعد الوقت توصل به
 الى ما سبق له مقتضى بحسب وصفه و هو كون الصلاة جماعة في الوقت
 لا بحسب ذاته ؛ لأنه فعل " .

و أما ابن قاسم العبادي ^(١) فقد أجاب عن هذا الاعتراض بجوابين :

أولهما : أن المقصود بسبق المقتضى لفعل الشيء هو سبق المقتضى
 لفعله في خصوص الوقت فقط ، والصلاة جماعة بعد الوقت - إن سلمنا
 القول بها - وإلا ففي طلبها ، بل وفي جوازها اختلاف عندنا - لم يسبق

(١) هو أبو العباس ، شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي الشافعي ، القاهري ،
 الامام ، العلامة ، أخذ العلم عن شهاب الدين المعروف بحميرة ، والشيخ
 ناصر الدين اللقاني وغيرهما حتى برع و فاق الأقران من مؤلفاته :
 " الآيات البينات " و حاشية على شرح المحلي على جمع الجمع و حاشية
 على شرح الورقات و حاشية على المختصر في المعاني و البيان ، و حاشية
 على تحفة المحتاج شرح المنهاج ، توفي سنة ٩٩٤ هـ .
 انظر : الفتح المبين ٨١ / ٣ ؛ غزوات النصب ٨ / ٤٣٤ .

لها مقتضى لأن تفعل و تقع في خصوص ذلك الوقت فقط ، بل هي مطلوبة في الوقت و بعده ، لأن المقتضى لإعادة الصلاة اقتضى مطلق إعادتها أعم من أن تكون في الوقت أو بعده ، فاذا وقعت بعد الوقت كانت من قبيل العمل بالمقتضى ، لا من قبيل الاستدراك لما سبق له مقتضى .

ثانيهما : أن المشهور من كلام المعترض هو أن الاستدراك ليس مجرد الوصول الى ما سبق لفعله مقتضى بل لابد مع ذلك من أن يكون الوصول اليه مطلوباً على وجه الجبرية للخلل الواقع أولاً ، وعلى هذا لا نسلم أن الإعادة جماعاً مطلوبة كذلك .

كما أجاب رحمه الله عن الاعتراض الثاني بمنع عدم صدق التعريف على ما ادعى ، حيث قال في الآيات البيّنات : " وأما الثاني فجوابه من منع عدم الصدق الذي ادعاه قوله : (لسقوط المقتضى بالفعل الأول) قلنا : الساقط مقتضى الدليل الطالب للفعل الأول ، ولكن هناك دليل آخر عام طالب لفعل ما وقع على خلل مرة أخرى وهو معنى قولهم القضاء بأمر جديد أى بأمر آخر غير الأمر الأول فاذا تبين انتفاء الطهارة تبين طلب الفعل مرة أخرى بدليل آخر ، فاذا فعله مرة أخرى بعد خروج الوقت صدق عليه أنه استدراك لما سبق له مقتضى فقوله : (فلم يتوكل بالفعل الثاني الى ما سبق له مقتضى) ممنوع منها لاشك فيه ، وحينئذ فانعكاس الحد أمر ثابت لا اشتباه يحترسه " .

وعلق البناني على هذا الجواب فقال : " مقتضى قوله في الجواب عن الاعتراض الأول - المراد بسبق المقتضى لفعله سبق المقتضى لفعله في خصوص الوقت - عدم صحة هذا الجواب الأخير ، لأن الصلاة المذكورة لم يسبق لفعلها في خصوص الوقت مقتضى ، لسقوط المقتضى بالفعل الأول ،

كما هو وفاق منه بقوله : (قلنا : الساقط الخ) وحينئذ فالصلاة المذكورة انما استدرك بها ما سبق مقتضى لفعله بعد الوقت ، إذ الطلب إنما تعلق بفعلها ثانية عند تبين انتفاء الطهارة ، وذلك بعد الوقت لا فيه فتأمل .

وقد يقال : لعل صدق حد القضاء على ما ذكر مبني على القول المرجوح في صحة العبادة من أنها إسقاط القضاء ، وحينئذ فقد توصل بالفعل الثاني الى ما سبق له مقتضى لعدم سقوط مقتضى بالفعل الأول فليتأمل . هذا وقد ذكر ابن السبكي للقضاء - كما ذكر للأداء ^(١) - تعريفا آخر مرجوحا لديه وهو كون القضاء فعلا " بعض ما خرج وقت أدائه استدراكا لما سبق له مقتضى مطلقا " .

وشرحه الجلال المحلي بأن المراد إما مع فعل البعض الآخر بعد الوقت أيضا - صلاة كان أو صوما - أو مع فعل البعض الآخر قبل خروج الوقت ولو كان المفعول في الوقت ركعة من الصلاة .

فلما اعترض عليه بقول الرسول عليه الصلاة والسلام : " من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة " ^(٢) أجاب بأن الحديث ورد لبيان المقدار الذي تجب بإدراكه الصلاة على من زال عذره كالجنون مثلا - لا في بيان القدر الذي تمير الصلاة أداء بإدراكه - فاذا زال الجنون وبقي من الوقت ما يسع ركعة وجبت عليه الصلاة .

(١) انظر : ص ٧٠ من هذه الرسالة .

(٢) تقدم تخريج الحديث في : ص ٦٨ .

وعلق البناني على جواب المحلي بقوله : " قد يقال الظاهر الذي يدل عليه ذوق العبارة من الحديث الشريف أنه وارد على بيان القدر الذي تكون الصلاة بإدراكه أداء ، اذ لو كان المراد منه بيان القدر الذي يجب بإدراكه الصلاة لكان العبارة في ذلك : من أدرك ركعة من الصلاة فقد وجبت عليه الصلاة مثلاً . قلت : ويلزم حينئذ المجاز في (أدرك) في الموضعين ، لحمل الأول على إمكان الإدراك للزوم له ، وحمل الثاني على الواجب للزوم للإدراك أو تسببه عنه ، ولا يخفى أن المجاز لا يصار إليه مع إمكان الحقيقة " (١)

(٢) التعريفات التي جعلت القضاء في الواجب :

القضاء عند الإمام الفزالي هو الإتيان بالواجب بعد خروج وقته المقدر موسعاً كان أو مضيقاً . ففي المستملى : " ... وان أدى [أى الواجب] بعد خروج وقته المضيق أو الموسع المقدر سمي قضاء ... والقضاء اسم لمثل ما فات وقته المحدود " (٢)

وبهذا عرفه الإمام الرازي في المحصول حيث ورد فيه : " واذا أدى [أى الواجب] بعد خروج وقته المضيق أو الموسع سمي قضاء ... والقضاء اسم لفعل مثل ما فات وقته المحدود " (٣)

(١) انظر في كل ما تقدم من أول تعريف ابن السبكي الى آخره : شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ، وحاشية البناني ١١٠/١ - ١١٢ ، الآيات - البيّنات ١٢٠ / ١ - ١٢٤ .

(٢) ٩٥ / ١ .

(٣) ح ١ ، ق ١ ، ص ١٤٨ .

قال الأصفهاني^(١) في شرحه: "اعلم أن النوافل إذا أدبت خارج أوقات فرائضها لا يقال: إنها مقضية على هذا الاصطلاح و للفقهاء اختلاف في شرعية قضائها" (٢).

وقال الآمدي في المألة السادسة ما نصه: "اتفقوا على أن الواجب إذا لم يفعل في وقته المقدر و فعل بعده أنه يكون قضاءً ، وسواء تركه في وقته عمداً أو سهواً" (٣). و الظاهر من هذه العبارة - والله أعلم - هو احتمال أن يكون ممن لا يرى القضاء في النفل ، لعدم تعرضه له .

تعريف ابن الحاجب : ذكر للقضاء تعريفيين :

أولهما : - وهو ما اختاره - أن " القضاء ما فعل بعد وقت الأداء - استدراكاً لما سبق له الوجوب مطلقاً " (٤).

شرح التعريف : قوله : " ما فعل " كالجنس في التعريف .

قوله : " بعد وقت الأداء " وهو الوقت المقدر له شرعاً احتراز عما

(١) هو أبو عبد الله ، شمس الدين محمد بن محمود بن محمد الأصفهاني الشافعي كان إماماً في المنطق و الأصول و الجدل و الكلام . وله اليد الطولى في العربية و الشعر ، من تمانيفه : شرح المحصول و " غاية المطلب " في المنطق ، وكتاب " القواعد " في الأصول و المنطق و الخلاف . توفي سنة ٦٨٨ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ١٠٠/٨ - ١٠٢ ؛ بغية الوعاة ٢٤٠/١ ؛ مذكرات الذهب ٥/٤٠٦ ، ٤٠٧ .

(٢) الكاشف عن المحصول ، مخطوط ، ورقة ٢٩ .

(٣) الإحكام للآمدي ١/٨٣ .

(٤) مختصر المنتهى . ١/٢٣٢ .

فعل في وقت الأداء .

قوله : " استدراكا " يخرج به ما أتى بعد الوقت لا بقصد الاستدراك ، كالصلاة التي أتى بها المكلف في وقتها منفردا ، ثم أعادها بعد الوقت لإنفاضة الجماعة مثلا فان فعله هذا لا يسمى قضاء ولا أداء ، وإن كان إعادة لفظة ، أو كالصلاة التي أتى بها خارج الوقت قضاء ، ثم أعادها بجماعة ففعله الثاني لا يسمى قضاء ، لأنه ليس استدراكا ، كما لا يطلق عليه الأداء ، أو الإعادة ، لأنه ليس في الوقت .

قوله : " لما سبق له وجوب " احتراز به عما لم يسبق له وجوب كالنوافل ، فان إطلاقه عليها مجاز .

قوله : " مطلقا " أتى بهذا القيد للانعيار بأن الشرط في كون الفعل قضاء هو مطلق الوجوب لا الوجوب على الفاعل ، لأن الفعل يكون قضاء سواء وجب على المتدرك أم لا ؟ (١) ففيه رد للتعريف الثاني الآتي :

ثانيهما : وهو ما أورده بصيغة التمريض أن القضاء ما فعل بعد وقت الأداء استدراكا لما سبق وجوبه على المتدرك (٢).

-
- (١) انظر : شرح العضد على مختصر المنتهى وحاشية السيد الشريف ١/ ٢٣٣ ، حاشية التفثازاني ١/ ٢٣٣ - ٢٣٤ ، الردود - والنقود ، منظوم ، ورقة ٥٧ .
- (٢) انظر : مختصر المنتهى ١/ ٣٣٢ .

و ثمرة الخلاف بين التعريفين تظهر في فعل الحائض و النائم
فإنه قضاء بناء على التعريف الأول ؛ اذ سبق له وجوب في الجملة ،
و ليس بقضاء بناء على التعريف الثاني لعدم الوجوب عليهما ، لوجود
المانع ، (١)

تعريف البيضاوى :

كان من المتوقع أن يعرف البيضاوى القضاء بما يشمل الواجب و النفل ؛
لأن النوافل تقضى على مذهبه لكنه قيد التعريف بما يفيد تخصيص
القضاء بالواجب ، فكان القضاء عنده هو الإتيان بالعبادة بعد خروج
وقتها المعين شرعا بشرط أن يوجد في الوقت سبب وجوبها .
ففي المنهاج : " و ان وقعت بعده [أى العبادة بعد الوقت] ووجد
فيه سبب وجوبها فقضاء " (٢)

فالتقييد بقوله : " ووجد فيه سبب وجوبها " يخرج النفل ؛ لذلك
وجه اليه الاعتراض التالي :

قال الأسنوى : " قوله : (ووجد فيه سبب وجوبها) مردود من وجهين :
أحدهما : أن النوافل تقضى على مذهبه مع أنه أخرجها باشتراط
سبب الوجوب ، ويدل عليه أيضا أنها توصف بالأناء و الإعادة كما
اقتضاه كلامه ، فإنه قسم العبادة ، وهى : أعم من الفرض و النفل
و لم يقسم العبادة بقيد وجوبها . ويرد عليه صلاة الصبي بعد وقتها ،

(١) انظر : المصدر نفسه ١ / ٢٣٢ .

(٢) المطبوع مع نهاية السؤل ١ / ٦٤ - ٦٥ .

فأنه مأمور بالقضاء .

الثانى : أن دخول الوقت هو السبب فى الوجوب ، وقد ذكره عند قوله :
(و القضاء يتوقف على السبب لا الوجوب) فكيف يجعله مفا يراله حتى
يشترطه أيضا مع مضي الوقت ، فإن كان مراده أنه لا يوصف بالقضاء
الما كان أداؤه واجبا فهو فاسد ؛ لأنه سيصرح بعد هذا بقليل
بعكسه " (١) و أيسد هذا الاعتراض المطيعي فى سلم الوصول . (٢)
ولأجل الاحتراز عن هذا الإراد اكتفى الإنشوي فى التمهيد بقوله :
(... وإن وقعت بعد الوقت المذكور كانت قضاء) (٣)

ب) مذهب الحنفية فى تعريف القضاء :

عرفوا القضاء بتعريفات متعددة منها :

ما عرفه نظام الدين الشافى بقوله : " القضاء عبارة عن تسليم
مثل الواجب الى مستحقه) . (٤)

وعرف أبو زيد الدبوسى القضاء بأنه " اسم لمثل ذلك العمل من
عند المطلب منه " (٥) . و التعريف يشمل غير الواجب من النفل ؛
لأن الإشارة ترجع الى ما ذكر فى تعريف الأداء وهو قوله : " الأداء -
اسم لفعل ما طلب من العمل ... " و كلمة " ما " تشمل الواجب
والنفل .

(١) نهاية النول ١ / ٦٨ .

(٢) ١١٨ ، ١١٩ .

(٣) ص ٦٣ .

(٤) أصول الشافى ، ص ٤١ .

(٥) تقويم الأدلة ، ورقة ٤٢ .

و قال فخر الاسلام البزدوى : القضاء هو « اسم لتسليم مثل الواجب به » (١) . و تبعه النسفي ، و صدر الشريعة . (٢) و هو أحد التعريفين اللذين ذكرهما ابن الهمام ، و يأتى ذكرهما .

شرح التعريف :

معنى تسليم المثل فى الأفعال و الأعراض هو الإتيان بها و إيجابها من العدم الى الوجود . و المراد بالواجب ما يعم الفرض . و قيدوا - التعريف به ؛ لأن النفل لا يدخل فى القضاء ؛ لكونه مبنيا على أن يكون المتروك مضمونا بالترك ، و النفل لا يضمن بالترك ، و أما اذا شرع فيه ثم أفسده فإنما يجب القضاء ؛ لأن النفل يصير بالشروع ملحقا بالواجب لا لكونه نفلا (٣) .

قد يقال التعريف المذكور ناقص و غير مانع ، فلا بد من تقييده بقولنا : " من عنده " أى تسليم مثل الواجب بالأمر من عند المأمور هو حقه ؛ إذ لو لم يقيد بهذا اللفظ لانطبق التعريف على ما اذا صرف الانسان دراهم الغير الى دينه ، فانه مثل للواجب و ليس بقضاء و للمالك أن يستردها من رب الدين .

(١) كنز الوصول (بهامش كشف الأسرار) ١ / ١٣٤ .

(٢) المنار (مع فتح الغفار) ١ / ٤١ ؛ التنقيح و التوضيح -

(بهامش التلويح) ١ / ١٦٠ .

(٣) انظر : كشف الأسرار شرح المصنف على المنار ١ / ٤٦ ؛ شرح التلويح على

التوضيح ١ / ١٦١ .

و كذا من صرف صلاة العصر الى الظهر ، أو عصر اليوم الى عصر الأمس ،
 بأن نوى أن يكون هذا العصر قضاءً عن الفائت لا يصح هذا قضاءً - و ان
 كانت المماثلة بينه و بين الفائت أقوى من المماثلة بين النفس والفائت ؛
 لأن المماثلة ثابتة بين العصر و العصر ذاتا و وصفا ، و بين النفل
 و الفائت ذاتا لا وصفا - و التعريف صادق عليه ، إلا إذا قيد بمثل الواجب
 من عنده ، فحينئذ تخرج هاتين المورتين من الصلاة ؛ لأنهما ليستا
 من عنده ، بل كلاهما لله عز وجل . كما يخرج الصورة الأولى
 - المعترض بها - لأن الدراهم ليس من حقه ، والقضاء صرف الحق له
 الى ما كان عليه . لذلك كله جزم عبد العزيز البخارى بزيادة هذا -
 القيد و قال : لا بد منه . (١)

و كذا ذكر صاحب التلويح ما يرد من هذه الصور على التعريف
 و لم يجب على الإبراد . (٢)

و أما ابن ملك فقد قال فى شرحه على المنار : لا حاجة لهذا القيد ،
 و على ذلك بقوله : " الواجب بالأمر تسليم مثل الواجب من عنده
 لا تسليم مثل الواجب مطلقا " (٣)

و زاد عزمى زاده (٤) - فى حاشيته على شرح ابن ملك - قوله : " وقد يجاب

(١) انظر : كيف الاسرار ١ / ١٣٤ .

(٢) انظر : شرح التلويح على التوضيح ١ / ١٦١ .

(٣) شرح المنار لابن ملك ، ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٤) هو مصطفى بن محمد الشهير بعزمى زادة من أشهر متأخرى علماء الروم -
 و أغرّزهم مادة فى المنطوق والمفهوم . حصل الفنون الثلاثة و انعقد =

عنه بأن المراد بالمثل هو ما كان عوضا عن الفائت هرعاً و ما ذكر ليس كذلك" (١)

و قال ملا جيون في هذا المقام : " و كان ينبغي أن يقيده بقوله : (من عنده ٠٠٠) و انما لم يقيده به لشهرة أمره ، و كونه مدلولاً عليه بالتزام " (٢) ؛ لأن المقصود بالمثل هو ما ثبت كونه عوضاً عن الفائت و هو انما يكون اذا كان " من عنده " .

و عرف شمس الأئمة الرخسى القضاء بأنه " إسقاط الواجب بمثل من عند المأمور هو حقه " (٣) و وافقه حسام الدين الأسيكتي حيث قال : " هو إسقاط الواجب بمثل من عنده هو حقه " (٤)

شرح التعريف :

الباء في قوله : " بمثل " متعلقة بالإسقاط .
قوله : " من عنده " أي من عند المكلف .

== له صدارة العلماء بالروم ، ألف التأليف الكثيرة منها : حاشية على الدرر و الفرر في الفقه ، وحاشية على شرح المنار لابن ملك في أصول الفقه و غيرها من الآثار اللطيفة و الأخبار الطريفة .
توفى في حدود سنة ١٠٤٠ هـ

انظر : الفتح المبين ٩٣/٣ ؛ خلاصة الأثر ٤ / ٣٩٠ و ٣٩٣ .

(١) حاشية عزمي زاده ، ص ١٥٣ .

(٢) نور الأنوار ، ص ٣٣ .

(٣) أصول الرخسى ٨ / ٤٤ .

(٤) المنتخب (مع شرحه غاية التحقيق) ص ٨٨ .

قوله : " هو حقه " أى ذلك المثل يكون حق المكلف ، فالمعنى أن القضاء إسقاط ما وجب فى الذمة بسببه بمثل من عند المكلف الذى هو حقه .

وقوله : " من عنده " احتراز عن مثل صرف العصر الى الظهر ، أو ظهر اليوم الى ظهر الأمس ، فإن ذلك لا يعتبر قضاء ، وإن وجدت المماثلة ، لأنه من حق الغير وليس من عنده .

وقوله : " هو حقه " تأكيد لما قبله ، أتى به لتلايتهم متوهم أن إسقاط الدين بصرف نراهم الوديعة يكون قضاء ، لأنه إسقاط بمثل من عند المكلف ، فبين بقوله : " هو حقه " أن المقصود ليس مجرد الحيازة بل أن يكون ذلك حقه (١) .

وعرف الخبازى القضاء - بعد تعريف الأداء بأنه تسليم عين الواجب بسببه الى مستحقه - فقال : " هو تسليم مثله (٢) " فيضم الى التعريف ما ذكره فى تعريف الأداء فيمبسر المعنى : هو تسليم مثل الواجب بسببه الى مستحقه .

تعريف ابن الساعاتى :

تناول رحمه الله تعريف القضاء - بقسميه المؤقت وغير المؤقت - فى قوله : " وقضاء المؤقت الإتيان بمثل الواجب خارجا عن وقت نفسه ،

(١) انظر : غاية التحقيق شرح الحامى ص ٨٨ .

(٢) المغنى للخبازى ص ٥٣ .

وغير المؤقت مطلقاً " (١).

تعريف الفئاري :

لقد عرف الفئاري القضاء بما يدل على اختصاصه بالمشوققات حيث قال هو " ما فعل بعد وقته المقدر شرعاً استدراكاً لما سبق نفس وجوبه ، سواء سبق وجوب أدائه أو لا ؟ و كأنه المراد بما سبق له وجوب مطلقاً " (٢) غير أنه صرح بعده بأن القضاء في المؤقتة عبارة عن إتيان مثل الواجب بعد وقته و في غيرها مطلقاً .

و حكى ابن الهمام تعريفين للقضاء :

أحدهما بناءً على أن القضاء يجب بما وجب به الأداء و هو : كونه فعل الواجب بعد الوقت .

والثاني بناءً على أنه يجب بأمر جديد و هو أن القضاء فعل مثل الواجب بعد وقته .

جاء في التحرير : " و القضاء على أنه بسببه فعله بعده ، ففعل مثله بعده خارج ... و تعريفه بفعل مثله إنما يتجه على أنه بآخر " (٣)

هذا ، و على ضوء ما حكاه ابن الهمام لنا أن نقول : إن تعريفات الحنفية

(١) بسديع النظام ، مخطوط ، ورقة ١٥ - ١٦ .

(٢) فصول البدائع ١ / ١٨٣ .

(٣) المطبوع مع تيسير التحرير ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ .

المذكورة كلها كتصريف نظام الدين الشاشي و الدبوسي و فخر الاسلام
البزدوى ، والنسفي و صدر الشريعة و حاتم الدين الأسيكني و الخبازي
و ابن الساعاتي و الفناري مبنية على أن القضاء يجب بأمر جديد ،
وهو خلاف مذهب الحنفية ، فهم بهذه التعريفات قد ناقضوا أنفسهم ؛
لأنهم محسوسوا أن القضاء يجب بالأمر الأول و لكن عرفوه بما يفيد
أنه بأمر جديد (١).

وتعريفات

المقارنة بين تعريفات الشافعية و من وافقهم والحنفية

بالمقارنة بين كل هذه التعريفات التي أوردناها للقضاء يظهر لنا :

١ - أن التعريفات التي ذكرها الشافعية و من وافقهم ، كتعريف أبي اسحاق
الشيرازي ، وابن قدامة الحنبلي و أبي ^{المعاص} القرافي ، و أبي يحيى زكريا
الأنصاري ، والزرکشي ، وابن السبكي ، و الفزالي و الرازي و الآمدي
و ابن الحاجب و البيضاوي و الإسكندر كلها تختلف عن تعريفات الحنفية
كتعريف نظام الدين الشاشي و أبي زيد الدبوسي و فخر الاسلام البزدوي ،
و النسفي و صدر الشريعة و السرخسي و الأسيكني و الخبازي و ابن
الساعاتي و ابن الهمام في أن الأولين خصوا القضاء في تعريفاتهم
بالمؤقتات بخلاف الحنفية ؛ لتعميمهم القضاء في المؤقتات وغير المؤقتات

٢ - يتفق تعريف الفزالي و الرازي و البيضاوي و ابن الحاجب مع تعريف
نظام الدين الشاشي و البزدوي و النسفي و السرخسي و الأسيكني و صدر
الشريعة و الخبازي ، و ابن الساعاتي و الفناري و ابن الهمام في عدم

(١) انظر : فتح الغفار ١ / ٤١ .

شموله لقضاء النفل المؤقت .

٣ - يلتقي تعريف ابن الساعاتى و الفناى للقضاء فى المؤقت مع تعريفات جميع الشافعية - الذين تقدمت أسماؤهم - القائلين بتخصيص القضاء فى المؤقتات .

٤ - ان الشافعية لم يجعلوا القضاء فى غير حقوق الله ، بخلاف الحنفية الذين جعلوا القضاء فى حقوق الله و حقوق العباد .
التعريف المختار :

يبدو لى - والله اعلم - أن التعريف الأولى بالاعتبار هو التعريف الذى يشمل النفل أعنى تعريف أبى زيد الدبوسى ، لأن سنة الفجر تقضى عند الحنفية و المالكية و الشافعية و الحنابلة . (١)
و لأن تعريفه يشمل المأمورات المؤقتة و غيرها فهو جامع .

(١) انظر : ص ٣٣٣ من هذه الرسالة .

الفصل الثاني

هل القضاء يجرى في المطلوب غير الواجب وغير المؤقتات

إن التعريفات التي وضعها للقضاء جمهور أصوليي الحنفية - كتعريف نظام الدين الشافعي و فخر الاسلام البزدوي و شمس الأئمة السرخسي، و حسام الدين الأسيكنسي و أبي البركات النفي ، و عبيد الله البخاري ، و الخبازي ، و ابن الهمام ، و ابن الساعاتي و الفناري - و من وافقهم كتعريف البيضاوي و ابن الحاجب كلها دالة على أن القضاء لا يجرى في النفل . و صرح بذلك فخر الاسلام البزدوي و السرخسي ، ففي كنز الوصول : " ... فأنما القضاء فلا يَحْتَمَلُ هذا الوصف " (١) أي دخول النفل فيه - ويعنى به ما هو أعم من السنن المؤكدة وغيرها ، ووجه ذلك هو أن القضاء مبني على أن يكون المتروك مما يضمن بالترك ، و النفل ليس من هذا القبيل ، إذ إنه لا يضمن بالترك ؛ لكونه غير واجب في الذمة (٢) . و لما ورد عليهم أن القضاء أجرى في كتب فقه الحنفية في النفل إذا شرع فيه ثم أفسد ، حيث جاء في القدوري : " و من دخل في صلاة النفل ثم أفسد ما قضاها " (٣) .

(١) المطبوع بهامش كنف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١٣٥/١ ، وانظر :

أصول السرخسي ٤٥/١ .

(٢) انظر : المصدرين نفسيهما .

(٣) ص ١٢ .

و جاء في الكنز و شرحه للزيلعي^(١) : " و لزم النفل بالشروع و لو عند الغروب و الطلوع ... لنا أن المؤدى قريبة فتجب صيانتها من البطلان ؛ لقوله تعالى : (ولا تبطلوا أعمالكم)^(٢) و لا يمكن ذلك إلا بلسوم المضى فيه فصار كالحج و العمرة فإذا لزمه المضى وجب عليه القضاء بالإتداد " (٣).

أجاب عبد العزيز البخاري و غيره بأن القضاء يأتي في النفل لا لكونه نفلا ، بل لكون النفل يلزم و يصير واجبا بالشروع فيه . (٤)
و الذي يظهر لي بعد تتبع الفروع الفقهية هو أن القضاء عند الحنفية - لا يختص بالنفل الذي شرع فيه بل - يجري في سنة الفجر أيضا و اليه نعت المالكية و الحنابلة و هو الأظهر عند الشافعية .
فقد جاء في البدائع : " ... و أما بيان أن السنة اذا فاتت عن وقتها هل تقضى أم لا ؟

فنقول : - و بالله التوفيق - لاختلاف بين أصحابنا في سائر السن سوى

(١) هو أبو محمد ، فخر الدين عثمان بن علي بن محجن الزيلعي الحنفي ، كان مشهورا بمعرفة الفقه و الفرائض و النحو . قدم القاهرة سنة (٧٠٥ هـ) و درس و اُفتي و قرر و انتقد و انتفع به الناس و نشر الفقه على مذهب الامام ابي حنيفة . من مؤلفاته : تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، توفي سنة ٧٤٣ هـ .
انظر : الفوائد البهية ، ص ١١٥ - ١١٦ ؛ حسن المحاضرة ١ / ٤٧٠ ؛ الجواهر المضيئة ١ / ٣٤٥ .

(٢) سورة محمد ، آية ٣٣ . (٣) تبين الحقائق ١ / ١٧٤ .

(٤) انظر : كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١ / ١٣٥ ؛ شرح المنار

لابن ملك ، ص ١٥٣ ؛ نور الأنوار ، ص ٣٣ .

ركعتي الفجر أنها اذا فاتت عن وقتها لاتقضى سواء فاتت وحدها
أو مع الفريضة ... لنا ما روت أم سلمة (١) أن النبي صلى الله
عليه وسلم دخل حجرتي بعد العصر فصلى ركعتين فقلت : يا رسول
الله ، ما هاتان الركعتان اللتان لم تكن تصليهما من قبل ؟ فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : ركعتان كنت أصليهما بعد الظهر و في
رواية ركعتا الظهر شغلني عنهما الوفد فكرهت أن أصليهما بحضرة
الناس فيروني ، فقلت : أفأقضيهما اذا فاتتا ؟ فقال لا (٢)
وهذا نص على أن القضاء غير واجب على الأمة ، وانما هو شيء

(١) هي أم المؤمنين ، زوج النبي صلى الله عليه وسلم هند بنت أبي أمية
بن المغيرة المخزومية ، تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم في
شوال سنة اثنتين من الهجرة بعد وقعة بدر ، وكانت قبله عليه السلام
عند أبي سلمة بن عبد الأسد فولدت له سلمة ، هاجرت الى أرض الحبشة
ثم الى المدينة المنورة ، وشهدت غزوة خيبر ، توفيت سنة ٦٠ هـ .
انظر : تقريب التهذيب ٤٧٥ ، الاستيعاب ٤/ ١٩٢٠ ، ١٩٢١ ، ١٩٢٩ .

(٢) الحديث مروي بالفاظ وطرق مختلفة ، فرواه البخاري في صحيحه
كتاب مواقيت الصلاة ، باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت ونحوها
١/ ١٤٦ ، و مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب معرفة
الركعتين اللتين كان يصليهما النبي صلى الله عليه وسلم بمسند
العصر ١ / ٥٧١ - ٥٧٢ ، وأبو داود في كتاب الصلاة ، باب الصلاة
بعد العصر ٢ / ٥٤ ، وأحمد في المسند ٦ / ٣١٥ ، والطحاوي في
شرح معاني الآثار كتاب الصلاة باب الركعتين بعد العصر ١ / ٣٠٦
لكن الجميع عد الطحاوي لم يذكروا زيادة (أفأقضيهما اذا فاتتا ؟
قال لا) .

اختص به النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا شركة لنا في خاصته .
 و قياس هذا الحديث أن لا يجب قضاء ركعتي الفجر أصلاً إلا أنا استحسنا
 القضاء إذا فاتتا مع الفرض لحديث ليلة التعريس (١) ... وأما
 إذا فاتت وحدها لاتقضى عند أبي حنيفة و أبي يوسف ، وقال محمد
 تقضى إذا ارتفعت الشمس قبل الزوال ... " (٢) .

وجاء في الشرح المغير على أقرب المسالك : " وقته أي الفجر أي -
 ركعتيه كالصبح ... و لا يقضى نفل خرج وقته سواها ، فإنها تقضى
 بعد حل النافلة للزوال سواء كان معها الصبح أو لا ؟

كمن أقيمت عليه صلاة الصبح قبل أدائها أو صلى الصبح لطيق الوقت
 أو تركها كسلا . و ان أقيمت المصبح أي صلاته بأن شرع المقيم في
 الإقامة و لم يكن شخص صلى الفجر و هو بمجد أو رحبته تركها
 وجوباً و دخل مع الإمام في المصبح و قضاها بعد حل النافلة
 للزوال ... " (٣)

و في الإقناع و شرحه للبهوتي : " و ان قلت الفوائت قضى سننها
 الرواتب معها ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما فاتته الفجر
 صلى سننها قبلها ، و ان كثرت الفوائت فالأولى تركها
 أي السنن ... إلا سنة فجر فيقضيها و لو كثرت الفوائت لتأكدتها

(١) مروى بعبارات و طرق مختلفة فرواه مسلم في كتاب المساجد و مواضع
 الصلاة باب قضاء الصلاة الفائتة و استحباب تعجيل قضائها ١ / ٤٧٢ -
 ٤٧٦ ، و أبو داود في كتاب الصلاة باب في من نام عن الصلاة أو نسيها

١ / ٣٠٤ - ٣٠٥ ، ٣٠٨ .

(٢) ١ / ٢٨٧ .

(٣) ١ / ٤٠٨ - ٤٠٩ .

وحت الشارح عليها " (١)

و في المنهاج و شرحه للخطيب (٢) : " و لو فات النفل المؤقت ... ندب
قضاؤه في الأظهر ... " (٣)

و على هذا فإن كلام من صرح أو ظهر من تعريفه للقضاء بأنه لا يتحقق
في النفل بل يكون في الواجب فقط ليس بسديد ؛ إذ القضاء عند
الحنفية و المالكية و الشافعية و الحنابلة يجرى في سنة الفجر
بالاتفاق و ان اختلفوا في قضاء بعض النوافل .

نعم يمكن أن يقال : إن من عرف القضاء بما يفيد اقتصاره على الواجب
دون النفل قد عرف نوعا خاصا من القضاء و هو قضاء الواجب بالأمر
دون الثابت به حتى يشمل النفل ، إلا أن هذا إن اعتبر عذرا للبعض
فلا يلزم عذرا للبعض الآخر .

و من المتحسن في هذا المقام أن نفصل القول في قضاء المطلوب غير

.....

(١) كشاف القناع / ١ / ٢٦١ .

(٢) هو شمس الدين محمد بن أحمد أو محمد الشربيني الفقيه الشافعي المفسر
من أهل القاهرة . أخذ العلم عن أحمد البرلسي الملقب بحميرة و الشهاب
الرملي و غيرهما و أجازوه بالافتاء و التدريس ، فدرس و افق في حياة
شيوخه و انتفع به الناس . أجمع أهل مصر على صلاحه و وصفه بالعلم
و العمل و الورع و كثرة العبادة ، من مؤلفاته : " مفتي المحتاج "
في شرح منهاج الطالبين للنووي ، و " السراج المنير " في تفسير القرآن
و " الإقناع في ألفاظ أبي شجاع " و شرح التنبيه في فروع الشافعية
للشيرازي . توفي سنة ٩٢٢ هـ .

انظر : شذرات الذهب / ٨ / ٣٨٤ ؛ كشف الظنون / ١ / ٤٩٢ ؛ هدية العارفين / ٢ / ٢٥٠ ؛
الأعلام / ٦ / ٢٣٤ .

(٣) مفتي المحتاج / ١ / ٢٣٤ .

الواجب عند الحنفية و المالكية و الشافعية و الحنابلة .
 فنقول : اتفقت الحنفية على أن سنة الفجر اذا فاتت مع الفرض تقضى
 قبل الزوال ؛ لما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضاها مع الفرض
 غداة ليلة التعريس بعد ارتفاع الشمس (١) .

و اختلفوا في قضائها :

أ) اذا فاتت بلا فرض .

ب) بعد الزوال .

فأما في الصورة الأولى فقد قال الإمام أبو حنيفة و أبو يوسف لا تقضى ، وان -
 ارتفعت الشمس (٢) و هو اطلاق المتون كالكنز و نور الايضاح ، لأن موضعها
 بين الآذان و الإقامة ، وقد فات ذلك بالفراغ من الفرض ، و الأصل في
 السنة إذا فاتت عن موضعها أن لا تقضى لاختصاص القضاء بالواجب ؛ لأن -
 القضاء عبارة عن تسليم مثل الواجب بعد الوقت ، والحديث ورد في
 قضائها مع الفرض .

و يناقش هذا الرأي بأن الناظر يمنع اختصاص القضاء بالواجب شرعا
 فما ذكرتموه من معنى القضاء لا يمنع وجود القضاء و إن لم يوجد
 ذلك القيد - الواجب - .

و قال محمد : أحب إلى أن يقضيها إذا ارتفعت الشمس الى وقت الزوال
 لا بعده ؛ لأن النبي عليه الصلاة و السلام قضاها بعد ارتفاع

(١) انظر : تخريج الحديث في : ص ٢٣٤ .

(٢) أما قبل طلوع الشمس فلا خلاف عندهم في عدم قضائها . انظر : الهداية

و شرح فتح القدير ١ / ٤٧٧ - ٤٧٨ .

الشمس غداة ليلة التعريس (١).

نوقش هذا الرأي بأن النبي صلى الله عليه وسلم قضاهاما تبعا للفرض وهذا مما لا خلاف فيه .

وأما في الصورة الثانية فقد اختلف فيها مشايخ ما وراء النهر :

١ - فقال بعضهم لاتقضى بعد الزوال ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضاها تبعا للفرض قبل الزوال . (٢)

٢ - وقال البعض الآخر : يقضيها تبعا للفرض بعد الزوال كقبله وهو ما اختاره صدر الشريعة في شرحه على الوقاية .

هذا ما ذكره بالنسبة لقضاء سنة الفجر وأما غيرها من السنن (٣) الراتبة فقد قالوا انها لاتقضى وحدها بعد الوقت اذا فاتت عن

(١) تقدم تخريج الحديث في : ٢٣٤ .

(٢) انظر : ص ٢٣٤ من هذه الرسالة .

(٣) النوافل عند الحنفية نوعان : سنة و مندوب ، فالسنة في كل يوم ركعتان قبل الفجر ، وركعتان بعد الظهر و المغرب و العشاء ، واربعة قبل الظهر و الجمعة ، و اربع بعد الظهر ، فيصير عددها في سائر الأيام سوى الجمعة ثنتا عشرة ركعة ، و أما في يوم الجمعة فيصير اربع عشرة ركعة . و يعبر البعض كالشربلالي عن هذه الصلوات بالسنن المؤكدة ايضا .

و المندوب من النوافل اربع ركعات قبل العصر و اربع قبل العشاء و بعدها ، و الست بعد المغرب . فعلم أن السنن الراتبة نوع خاص من النفل و النفل عام يشملها وغيرها ، فكل سنة نفل من غير عكس ؛ لأن - النفل فعل ما ليس بفرض و لا واجب و لا مستنون من العبادة ، و السنة هي الطريقة المملوكة في الدين من غير افتراض و لا وجوب .

انظر : كنز الدقائق و البحر الرائق ٢ / ٥١ ، ٥٢ ، و مراقي الفلاح ٧٤ .

وقتها و لكن وقع الخلاف بين المشايخ في قضائها تبعا للفرق :

١ - فقال بعضهم : لاتقضى ؛ لاختصاص القضاء بالواجب . قال أكمل الدين

البابرني في شرحه العناية : " وهو الصحيح " .

٢ - و قال بعضهم تقضى ؛ و هذا القول مبني على جعل الحديث الوارد في

قضاء سنة الفجر مع الفرض ^(١) واردا في سائر السنن الفاتنة مع

فرائضها إلقاء لخصوص المحل .

هذا ، و قد حكى ابن الهمام هذا الخلاف بصيغة التعمير - قيل - ولم يشر

اليه الكاساني و السرخسي في المبسوط أصلا ، بل قالوا : لا خلاف بين

أصحابنا في أن سائر السنن سوى ركعتي الفجر اذا فاتت عن وقتها

لاتقضى و كأنهم يريدون بذلك أن المذهب هو عدم القضاء مطلقا ^(٢) .

ب) و ذهبت المالكية الى عدم قضاء النوافل سوى ركعتي الفجر فانهما

تقضيان مطلقا - سواء فاتتا مع الفرض و عندئذ يقدم الصبح عليها بناء

على المعتمد من قول مالك أو وحدهما - من بعد حل النافلة بعد طلوع

الشمس الى الزوال ^(٣) .

ج) و ذهبت الشافعية - في الأظهر - إلى قضاء النفل

(١) انظر : ص ٢٣٤ من هذه الرسالة .

(٢) انظر : في مسألة قضاء السنن كلها - عند الحنفية - تبين

الحقائق ١ / ١٨٣ ؛ نور الابيضاح و مراقبي الفلاح ٨٦ ؛ الهداية

و العناية و شرح فتح القدير ١ / ٤٧٧ - ٤٧٩ ؛ شرح الوقاية

١ / ٦٩ ؛ بدائع الصنائع ١ / ٢٨٧ ؛ المبسوط ١ / ١٣١ - ١٦٢ .

(٣) انظر : الشرح المغير على اقرب المالک ١ / ٤٠٨ - ٤٠٩ ؛

الشرح الكبير و حاشية السوقى ١ / ٣١٩ .

المؤقت (١) ندباً أبداً سواء سنت فيه الجماعة صلاة العيد أم لا ؟
 صلاة الضحى ، بخلاف غير المؤقت حيث قالوا بعدم القضاء فيه (٢).
 جاء في المنهاج وشرحه للخطيب : " ولو فات النفل المؤقت سواء
 سنت الجماعة فيه صلاة العيد أو لا صلاة الضحى ندب قضاءه في الظاهر ،
 لحديث الصحيحين : (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها) (٣)
 ولأنه صلى الله عليه وسلم (قضى ركعتي الفجر لما نام في الوادي عن
 صلاة الصبح إلى أن طلعت الشمس) (٤) ... و (قضى ركعتي سنة الظهر
 المتأخرة بعد العصر) (٥) ... ولأنها صلاة مؤقتة فقضيت كالفرائض ،
 وسواء السفر والحضر كما صرح به ابن المقرئ (٦).

(١) الشافعية يقسمون النافلة إلى مؤقتة ، كالعيد والضحى والرواتب
 التابعة للفرائض ، وإلى غير مؤقتة كتحية المسجد والاستسقاء .
 كما يسمونها أيضاً إلى ما يسن فيها الجماعة كالعيدين والاستسقاء ،
 وإلى ما لا جماعة فيها وهي عبارة عن الرواتب مع الفرائض وغيرها .
 ثم الرواتب يشمل الوتر من غير خلاف ، واختلف الأصحاب فيما سوى الوتر
 فالذي عليه الأكثر هو أنه عشر ركعات : ركعتان قبل الصبح ، وركعتان
 قبل الظهر وركعتان بعدها ، وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء .
 انظر : روضة الطالبين ١ / ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٢) انظر : روضة الطالبين ١ / ٣٣٧ - ٣٣٨ ، المنهاج وشرح المحلى عليه ١ / ٢١٦ .

(٣) تقدم تخريج الحديث في : ص ٦٠ من هذه الرسالة .

(٤) تقدم تخريج الحديث في : ص ٢٣٤ .

(٥) تقدم تخريج الحديث في : ص ٢٣٧ من هذه الرسالة .

(٦) هو اسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله الإمام شرف الدين المعروف بالمقرئ

الزبيدي ، مهر في الفقه والعربية والمنطق والأصول . كان ذو يد

طولى في الأدب نظماً ونثراً ، من مؤلفاته : مختصر الروضة سماه " -

" الروض " و مختصر الحاوي و شرحه و " الإرشاد " في فروع الشافعية =

و الثاني : لا يقضى كغير المؤقت ، و الثالث : ان لم يتبع غيره كالضحى
قضى لشبهه بالفرض فى الاستقلال و ان تبع غيره كالرواتب فلا .

تنبيه : قضية كلامه أن المؤقت يقضى أبداً و هو الظاهر .

و الثاني : يقضى فائتة النهار ما لم تغرب شمس و فائتة الليل ما
لم يطلع فجره . و الثالث يقضى ما لم يصل الفرض الذى بعده . و خرج
بالمؤقت ماله سبب كالتحية و الكسوف فانه لا مدخل للقضاء فيه .
نعم لو ابتدأ نفلاً مطلقاً ثم قطعه ندب له قضاؤه " (١)

د) و قالت الحنابلة : يسن قضاء السنن الرواتب (٢) إلا اذا فاتت مع
فرضها و كثرت فالأولى تركها و يستثنى منه صلاة الفجر فإنها تقضى مطلقاً .

= توفي سنة ٨٣٧ .

انظر : بغية الوعاة ٤٤٤/١ ، البدر الطالع ١/ ١٤٢ - ١٤٥ .

(١) مغنى المحتاج ١/ ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٢) تنقسم السنة الى الراتبة التى تفعل مع الفرائض والى غير راتبة ،
فالراتبة التى تفعل مع الفرائض عند الحنابلة عشر ركعات و ركعة
الوتر ، ركعتان قبل الفجر و الظهر و ركعتان بعدها و ركعتان بعد
المغرب والعشاء . و لا راتبة قبل الجمعة و أقل الراتبة بعدها ركعتان
و أكثرها ستة ، ويدخل وقت الراتبة التى قبل الفرض بدخول
وقت الفرض و ينتهى بتمام فعله فالإتيان بها بعد الفرض
قضاء ، و أما التى بعد الفرض فوقتها من فعل الفرض الى
آخر وقتها فلا يصح تقديمها على الفرض .

و أما غير الرواتب فهي عندهم عشرون ركعة : اربع قبل الظهر
و اربع بعدها و اربع قبل العصر و اربع بعد المغرب
و العشاء .

انظر : كشف القناع ١/ ٤٢٢ - ٤٢٣ ، شرح منتهى الارادات ١/ ٢٣٠ .

جاء في منتهى الإرادات وشرحه للبهوتي : " و سن قضاء كل من الرواتب ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي الفجر مع الفجر حين نام عنهما ، (١) و قضى الركعتين بعد الظهر بعد العصر ، (٢) و قيس الباقي . و سن أيضا قضاء وتر لحديث ٠٠٠ (من نام عن الوتر أو نسيه فليمله إذا أصبح أو ذكره) (٣) .. إلا ما فات من رواتب مع فرضه فكثر فالأولى تركه لحصول المثقة به إلا سنة فجر فيقضيها مطلقا لتاكدها " (٤)

و بالنظر و التأمل في هذه الأقوال يظهر لى أنهم متفقون في النقاط التالية :

- ١ - اتفق الحنفية و المالكية و الشافعية و الحنابلة على قضاء سنة الفجر تبعا للفرض قبل الزوال .
- ٢ - يتفق رأى بعض الحنفية - منهم صدر الشريعة - مع المالكية و الشافعية و الحنابلة في أن سنة الفجر اذا فاتت وحدها تقضى بعد ارتفاع الشمس .

(١) تقدم التخريج في : ص ٢٣٤ .

(٢) تقدم التخريج في : ص ٢٣٣ .

(٣) رواه ابوداود في كتاب الصلاة باب في الدعاء بعد الوتر ٢ / ١٣٢ ، - و الترمذى في ابواب الصلاة باب ما جاء في الرجل ينام عن الوتر أو ينساه (٢ / ٢٣٠) ، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة و السنة فيها باب من نام عن وتر أو نسيه ١ / ٣٧٥ ، و احمد في المسند ٣ / ٢١ .

(٤) شرح منتهى الإرادات ١ / ٢٣٠ و انظر : كشاف القناع ١ / ٤٢٤ .

٣ - يتفق قول الشافعية مع الحنابلة في قضاء السنن الراكبة التي تفعل مع الفرض .

٤ - يتفق مذهب الحنفية مع المالكية في عدم قضاء الرواتب التابعة للفرض سوى ركعتي الفجر .

هذا والذي يبدو لي هو أن السنن الراكبة التي تفعل مع الفرض تقضى مطلقا - سواء فاتت وحدها أم مع فرضها - لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي الفجر لما فاتته ليلة التعريس^(١) . وروى - أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من لم يمل ركعتي الفجر فليملها بعد ما تطلع الشمس " (٢) .

ولما روت أم سلمة " أن النبي عليه السلام صلى بعد العصر ركعتين وقال يغفلني ناس من عبد القيس عن الركعتين بعد الظهر " (٣) .

وظاهر هذه الأحاديث يدل على قضاء السنة الراكبة التي بعد الظهر وسنة الفجر تبعا للفرض بالانفراد ، وليس ثم ما يدل على تخصيص الحكم بالمحل^(٤) ، فيعذر الحكم لسائر الرواتب التي تفعل مع الفرض .

(١) انظر : ص ٢٣٤ .

(٢) رواه الترمذي عن أبي هريرة في أبواب الصلاة باب ما جاء في أعادتهما بعد طلوع الشمس ٢ / ٢٨٧ . وقال : " هذا حديث لا نعرفه الا من هذا الوجه . و قد وروى عن ابن عمر انه فعله " المصدر نفسه ٢ / ٢٨٨ .

(٣) تقدم التخريج في : ص ٢٣٣ .

(٤) وأما ما ورد في حديث أم سلمة في رواية عنها من زيادة " أفنقيهما اذا فاتتا؟ فقال لا " فقد قال ابن حزم إن هذا الحديث بهذا السند الذي تفرد بالزيادة المذكورة منكر و منقطع . انظر : المحلى ٢ / ٢٢١ .

مدى إطلاق القضاء على العبادة غير المؤقتة

لا نزاع بين العلماء في إطلاق لفظ القضاء بحب اللغة على الإتيان بالمأمورات المؤقتة وغير المؤقتة . مثل : قضاء الصلاة وقضاء الدين وقضاء الحج إذا أتى به ثانيا بعد فساد الأول^(١). لكنهم اختلفوا بحب الاصطلاح الشرعي :

(١) فعند الحنفية القضاء - كالأداء - قسم من أقام المأمور به مؤقتا كان أو غير مؤقت^(٢).

قال الأزْمِيرِي^(٣) : " وعند أصحابنا انهما (الأداء والقضاء)

(١) انظر : شرح التلويح ١ / ١٦٠ ؛ مرآة الأصول ١ / ٢٥٠ ؛ تهذيب اللغة باب الكاف والظاد ، مادة قضى ٩ / ٢١١ - ٢١٢ ؛ المصباح المنير كتاب القاف مادة قضيت ٢ / ٥٠٧ .

(٢) انظر : حاشية الرهاوي على شرح المنار لابن ملك ، ص ١٥٢ ، مرآة الأصول ١ / ٢٥٠ .

(٣) عالم من علماء الحنفية المشهود لهم بالبراعة والتفوق في العلوم النقلية والعقلية ، وصاحب التأليف النافعة منها : حاشية على مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول لملاخرو الذي طبع بمطبعة بولاق وذكر فيه اسم صاحب الحاشية بأنه سليمان الأزْمِيرِي ، وطبع مرة أخرى بالأستانة وكتب فيها اسم صاحب الحاشية بأنه محمد بن ولي بن رسول القشيري ثم الأزْمِيرِي . قال المراغي : " والصحيح انها لسليمان المذكور " .

وقد اكتفى البغدادى في هدية العارفين بذكر الاسم الأول فقط فقال هو : " سليمان بن عبد الله الكردي الأصل ثم الأزْمِيرِي ٠٠٠ " توفي سنة ١١٠٢ . انظر : الفتح المبين ٣ / ١١٢ ؛ هدية العارفين ١ / ٤٠٣ .

قسمان من أقسام المأمور به مؤقتا كان أو غير مؤقت " (١).
ويظهر هذا الأمر بيننا من خلال أقسام القضاء و تطبيقاته عند
الحنفية (٢).

٢ (و عند الشافعية - ومن من معهم - يختص القضاء - كالأداء -
بالعبادة المؤقتة فقط فما لم يقصد فيه الوقت شرعا لا يوصف بالقضاء (٣).
قال الإسكندر : " ... فان لم يكن لها [العبادة] وقت معين فلا توصف
بالأداء ولا بالقضاء سواء كان لها سبب كالنحية و سجود التلاوة
وانكار المنكر " (٤).

و قال أبو يحيى زكريا الأنصاري : " ... وقت العبادات المؤداة زمن
مقدر لها شرعا موسعا كان كزمن الملوات المكتوبة و سننها
أو مضيقا كزمن صوم رمضان أو الأيام البيض فما لم يقدر له
زمن شرعا كنذر و نفل مطلقين و غيرهما وإن كان فوريا
كالإيمان لا يسمى فعله أداء و لا قضاء اصطلاحا ، وإن كان الزمن
ضروريا لفعله " (٥).

(١) حاشية الأزميسري ١ / ٢٥٠.

(٢) انظر : ص ٣٨٩ فما بعدها من هذه الرسالة .

(٣) انظر : البحر المحيط ج ١ ورقة ٩٩ ؛ شرح الجلال المحلي على
جمع الجوامع (مع حاشية البستاني) ١ / ١٠٨ .

(٤) نهاية السؤل ١ / ٦٧ .

(٥) غاية الوصول شرح لب الأصول ص ١٦ .

الفصل الثالث

هل القضاء يثبت بما وجب به الأداء أو بأمر آخر ؟

إذا ورد أمر بفعل شيء في وقت معين ففات الوقت ، و لم يؤت بالفعل هل ذلك الدليل يقتضى الإتيان بالمأمور به في غير وقته ؟ اختلف العلماء في ذلك ، و لكل فريق أدلتهم ، ولكن قبل الخوض في بيان هذا الخلاف لابد من تحرير محل النزاع ، فنقول :

محل الخلاف : اتفق العلماء على أن القضاء بمثل لا يدرك العقل مماثلته للفائت يجب بنص جديد ، كالفدية للصوم في حق الشيخ الفانسي .

و الخلاف وقع بينهم في القضاء بمثل معقول وهو : ما يدرك العقل مماثلته لما فات ، كالصلاة للصلاة ، والصوم للصوم ، هل يلزم بالنص الموجب للأداء ، أم بأمر جديد و مبتدأ ؟
ففي كشف الأسرار : " و الخلاف في القضاء بمثل معقول ، فأما القضاء بمثل غير معقول فلا يمكن إيجابه إلا بنص جديد بالاتفاق " (١).
و قال التفتازاني : " لا خلاف في أن القضاء بمثل غير معقول يكسبون بسبب جديد (٢) ، و اختلفوا في القضاء بمثل معقول ... " (٣).

(١) لعبد العزيز البخاري ١ / ١٣٩ .

(٢) السبب الجديد هو الدليل و يعبر الشافعية بالأمر الجديد و المقصود كما قلنا واحد وهو الدليل الذي يشعل الكتاب والسنة والإجماع . الوسيط في أصول فقه الحنفية ، ص ١١٤ .

(٣) شرح التلويح ١ / ١١٢ .

و للعلماء فى هذه المسألة قولان ، ومما :

القول الأول : لا يجب القضاء بالأمر الأول ، بل لابد من دليل آخر وأمر جديد مستأنف ، وهو مذهب عامة الشافعية كإمام الحرمين أبى المعالى وأبى إسحاق الشيرازى ، وأبى حامد الغزالى ، وفخر الدين الرازى وسيف الدين الأمدى ، وأبى يحيى الأنصارى ، وظاهر كلام الإسنى . وهو رأى أبى الحسين البصرى ، وعبد الجبار المعتزلى (١) ، وابن الحاجب المالكي ، وابن حزم الظاهرى . وبه قال بعض الحنفية كأبى اليسر وأبى بكر المرقندى صاحب الميزان ، وأبى بكر الرازى الجصاص ، كما نحا إليه ابن عقيل وأبو الخطاب من الحنابلة . واختاره الشوكانى ونسب هذا القول لأكثر المالكية . وكذلك نسبته التلمسانى (٢)

(١) هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الأسدي آبادى . كان ينتحل مذهب الشافعى فى الفروع ومذهب المعتزلة فى الأصول . وكان شيخ المعتزلة فى عصره وهم يلقبونه بقاضى القضاة ولا يطلقون هذا اللقب على غيره . ولى القضاء بالرى ، له تصانيف كثيرة منها : " المغنى " فى أبواب التوحيد والعدل و " تنزيه القرآن عن المطاعن " و " الأمالى " توفى سنة ٤١٥ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ١١ / ١١٣ ، الأعلام ٤ / ٤٧ .
(٢) هو أبو عبد الله ، محمد بن محمد أو أحمد العلوينى الشريف الحنلى المعروف بالشريف التلمسانى الفقيه المالكي الأصولى ، الفهامة المحقق ، العمدة ، فارس المعقول والمنقول وأحد العلماء الراسخين تفجرت ينابيع العلوم من مداركه . كان محيطاً بعلوم وفنون كثيرة ، من مؤلفاته : مفتاح الأصول وشرح جمل الخونجى ، توفى سنة ٧٢١ هـ . انظر : شجرة النور الزكية ، ص ٢٣٤ ، الفتح المبين ٣ / ١٨٢ .

و ابن السبكي لجمهور الأصوليين (١).

القول الثاني : هو أن القضاء يثبتها ثبت به الأداء و لا يحتاج إلى أمر جديد و به قال عامة المحققين و أكثر المشايخ من الحنفية كأبى زيد الدبوسى ، وفخر الاسلام البزدوى ، وشمس الأئمة السرخسى ، و أبى البركات النسفى ، و صدر الشريعة البخارى ، و حسام الدين الأسيكتى ، و هو ظاهر كلام . عبد العزيز البخارى و ابن الهمام و ملاخسرو . و ابن عبد الشكور فى هذا المقام .
و مذهب أكثر الحنابلة كأبى يعلى و ابن قدامة و الطوفى و علاء الدين الكنانى و أبى الفتح (٢) الحلوانى كما أخذ به أصحاب الحديث

(١) انظر : البرهان للجوينى ٢٦٥/١ ؛ التبصرة ، ص ٦٤ ؛ اللمع (مع نزهة المشتاق) ٨٣ - ٨٤ ؛ المنحول ، ص ١٢٠ ؛ المستصفى ١٠/٢ - ١١ ؛ المحصول ج ١ ق ٢ ص ٤٢٠ ؛ الأحكام للآمدى ٤١/٢ ، منتهى السؤل ١٤/٢ ؛ غايصة الوصول شرح لب الأصول ، ص ٦٥ ؛ التمهيد للإسنوى ص ٦٨ ؛ المعتمد ١٤٤/١ ؛ المغنى لعبد الجبار ١٢١ / ١٧ ؛ مختصر المنتهى ٩٢/٢ ؛ الأحكام لابن حزم ٥٣/٣ ؛ كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ١٣٩/١ ؛ المنار (مع فتح الففار) ٤٢/١ ؛ أصول السرخسى ٤٥/١ ؛ ميزان الأصول ورقة ٤٣ ؛ الفصول فى الأصول ورقة ١١٠ ؛ المسودة ص ٢٧ ؛ التمهيد لأبى الخطاب ج ١ ق ٣٣٠/١ ؛ ارشاد الفحول ص ١٠٦ ؛ فواتح الرحموت ٨٨/١ - ٨٩ ؛ مفتاح الوصول ص ٤٢ ؛ جمع الجوامع (بهامش حاشية البناني) ٢٨٢/١ .

(٢) هو محمد بن على بن محمد الحلوانى الحنبلى ، برع فى الفقه والأصول وكان ورعا زاهدا مشهورا بالدين المتين ، من مؤلفاته : " كتاب - المبتدى " فى الفقه و " مختصر العبادات " ، و مصنف فى أصول الفقه ، توفى سنة ٥٠٥ هـ .

انظر : طبقات الحنابلة ٢٥٧/٢ ؛ ذيل طبقات الحنابلة ١٠٦/١ .

و أوماً اليه الإمام أحمد بن حنبل .
 قال أبو يعلى : " و قد أوماً اليه أحمد رحمه الله في رواية إسحاق بن
 هانئ^(١) في الرجل ينسى الصلاة في الحضر فيذكرها في السفر: يملئها
 أربعاً تلك وجبت عليه أربعاً . فأوجب القضاء بالأمر الأول الذي به
 وجبت عليه في الحضر ؛ لأنه قال : تلك وجبت عليه أربعاً ، معناه حين
 المخاطبة بها " (٢) .

(١) هو أبو يعقوبه اسحاق بن ابراهيم بن هانئ النيسابوري ، خدم
 الإمام أحمد بن حنبل منذ صغره و روى عنه مائل كثيرة ، و روى -
 عنه محمد بن أبي هارون المعروف بزريق الوراق و عبد الله بن محمد
 بن زياد النيسابوي وغيرهما ، مات سنة ٢٢٥ هـ .
 انظر : طبقات الحنابلة ١ / ١٠٨ ، المنهج الأحمد ١ / ١٢٤ ؛
 تاريخ بغداد ٦ / ٣٢٦ .

(٢) انظر : تقويم الأدلة ورقة ٤٢ ؛ كنز الوصول (بهامش كشف الأسرار
 لعبد العزيز البخاري) ١ / ١٤٢ ؛ أصول السرخسي ١ / ٤٦ ؛ كشف
 الأسرار شرح المصنف على المنار ١ / ٤٨ ، ٥٠ ؛ التنقيح والتوضيح
 (بهامش التلويح) ١ / ١٦٢ ؛ المنتخب للحسامي و النامي ١ / ٨٢ ؛
 كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١ / ١٤١ ؛ التحرير (مع تيسير
 التحرير) ٢ / ٢٠٠ فما بعدها ؛ مرآة الأصول (بهامش الأزميري)
 ١ / ٢٥٣ فما بعدها ؛ فواتح الرحموت ١ / ٨٨ فما بعدها ؛ العدة
 لأبي يعلى ١ / ٢٩٣ ؛ روضة الناظر ص ١٠٦ - ١٠٢ ؛ سواد الناظر
 قسم التحقيق (٢) ص ٣٦٠ فما بعدها ؛ المختصر في أصول الفقه
 لابن اللحام ، ص ١٠٢ .

ولقد عزا هذا القول ابن السبكي إلى بكر الرازي الجصاص من الحنفية
 وأبى إسحاق الشيرازي من الشافعية ، ووافقه الشارح المحلي فـ
 نسبة هذا القول إلى الرازي الجصاص وعبد الجبار المعتزلي (١).
 وقال الدكتور محمد حسن هيتو في تحقيقه لكتاب التبصرة : " وإلى
 هذا نمب جمهور الأحناف كالقاضي أبي زيد ... وأبى بكر الرازي ...
 واختاره القاضي عبد الجبار ، وأبو الحسين البصري من المعتزلة " (٢)
 والذي ظهر لي هو أن عزو هذا القول إلى الرازي وعبد الجبار وأبى
 الحسين البصري من المعتزلة كعزوه إلى الشيرازي غير سديد ؛ لأن
 أبا بكر الرازي الجصاص قد ورد عنه في كتابه الفصول ما نصه :
 " ... و متى فات الوقت قبل فعله لم يلزمه بالأمر الأول فعله بعد خروج
 الوقت ؛ لأن الأمر يوجه في الابتداء إلى فعله في الوقت ، و ما بعد
 الوقت لم يتضمنه الأمر ؛ لأنه غير ما دخل تحت الأمر فلا يجوز إيجابه
 إلا بدلالة أخرى غير الأمر الأول ، وكذلك حكم النهي إذا كان مؤقتا ... " (٣)
 فهذا تصريح منه بأنه من القائلين بالقول الأول .
 وأما عبد الجبار المعتزلي - فبعد ما أورد دليلا لكون الأمر المؤقت
 لا يتناول الفعل بعد خروج الوقت - قال :
 " ... و لهذه الجملة نقول : إن القضاء فرض بأن يحتاج إلى دليل مستأنف " (٤)

(١) انظر : جمع الجوامع وشرح جلال الدين المحلي (مع حاشية البناني) ٣٨٢/١ .

(٢) ص ٦٤ .

(٣) الفصول في الأصول ورقة ١١١ .

(٤) المغنى لعبد الجبار ١٢ / ١٢١ .

كما صرح أبو الحسين - تحت باب : الأمر المؤقت هل يقتضى الفعل فيما بعد الوقت إذا عصى المكلف فى الوقت أم لا ؟ - بما نصه :

" اعلم أنه لا يقتضى الفعل فيما بعد الوقت ، أطاع المكلف فى الوقت أم عصى فيه . و يحتاج فعله فيما بعد الوقت إلى دلالة أخرى " . (١)

و أما الشيرازى فقد قال فى التبصرة : " إذا فات وقت العبادة سقطت ، و لا يجب قضاؤها الا بأمر ثان ، و من أصحابنا من قال : لا تسقط " (٢)

و قال فى اللمع : " ... فان فات الوقت الذى علق عليه فعل العبادة فلم يفعل ، فهل يجب القضاء ؟ فيه وجهان : من أصحابنا من قال : يجب . و منهم من قال : لا يجب القضاء الا بأمر ثان ، وهو الأصح " (٣).

عمدة القول الأول :

استدل القائلون بأن القضاء لا يجب بأمر الأداء ، بل لابد من أمر جديد لوجوبه بما يلي :

- ١ - قول النبى عليه السلام : " من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها " (٤)
- وجه الاستدلال هو : أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر بقضاء الصلاة بعد فوت وقتها ، و لو كان وجوب القضاء بالأمر الأول لم يكن هناك حاجة الى ورود الأمر الثانى ، و لما ورد الثانى علمنا أن القضاء لا يجب بأمر

(١) المعتمد ١ / ١٤٤ .

(٢) ص ٦٤ .

(٣) المطبوع مع نزعة المثاق ٨٣ - ٨٤ .

(٤) تقدم تخريج الحديث فى : ص ٦٠ .

الأداء ، بل لابد فيه من الأمر الثاني . (١)

قال الآمدي : " الرابع : قوله صلى الله عليه وسلم : (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها) (٢) أمر بالقضاء ولو كان مأمورا به بالأمر الأول ، لكانت فائدة الخبر التأكيد ، ولو لم يكن مأمورا به ، لكانت فائدته التأسيس وهو أولى لعظم فائدته " . (٣)

رد هذا الاستدلال بأنه ذكر في الحديث قوله صلى الله عليه وسلم : " فليصلها " فهو كناية عن الصلاة الفائتة فما يأتي به المكلف بعد الوقت هو المأمور به في الوقت ، فالحديث اذن ورد للأعلام ببقاء الواجب ، ولئلا يظن أحد بأن الصلاة الواجبة في الوقت بعينه تسقط بمضي الوقت ، وصرح أن القضاء في الصلاة - اذا فات وقتها - يجب على من هو مظنة للظن والاشكال أكثر من غيره وهم المعذورون . (٤)

٢ - الأمر . المقيّد بالوقت لا يتناول الإتيان بالمأمور به بعد الوقت بحكم الصيغة ، فمن قال لغيره : " افعل هذا يوم الجمعة " لا يشمل قوله هذا ما عدا الجمعة بحكم الصيغة ، فإذا لم يتناول الأمر ، كان الفعل بعد الوقت محتاجا الى أمر جديد كما قبل الوقت . (٥)

(١) انظر : التمهيد لأبى الخطاب ج ١ ق ١ ص ٣٣٤ .

(٢) تقدم تخريج الحديث في : ص ٦٠ .

(٣) الإحكام للآمدي ٢ / ٤٣ .

(٤) انظر : العدة لأبى يعلى ١ / ٢٩٧ - ٢٩٨ ؛ التمهيد لأبى الخطاب ١ / ٣٣٤ - ٣٣٥ .

(٥) انظر : المعتمد ١ / ١٤٤ ؛ البرهان للجويني ١ / ٢٦٦ ؛ التبصرة ٦٤ المحصول

للالرازي ج ١ ق ٢ / ٤٢٠ - ٤٢١ ؛ الإحكام للآمدي ٢ / ٤١ ؛ ارشاد الفحول ١٠٦ .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإن العبادة المأمور بها بأمر مقيد بسوقت تعتبر عبادة في وقتها ، و لا تجب عند فوات وقتها بذلك الأمر ؛ لأن الأمر المؤقت لم يتناولها بصيغته خارج الوقت ، فإذا لم يتناولها الأمر و لم نستطع أن نعتبر كون الشيء عبادة إلا بالنسبة ^{كون} - إذ معرفة الشيء عبادة لا مجال فيها للرأى ؛ لأن العبادة فعل يأتي به المرء تعظيما لله عز وجل بأمره - كان قضاؤها لا محالة محتاجا الى أمر جديد .

مجمل القول في هذا الدليل هو أن صيغة الأمر المؤقت لا تتناول غير الوقت المعين - بدليل أن السيد يصح له أن يقول لعبده : " اجلس يوم الخميس و لا تجلس يوم الجمعة " فلو كان الأمر الأول يتناول جلوس يوم الجمعة لكان هذا الكلام تناقضا ؛ اذ كيف يأمره بشئ وينهاه عنه . و أن الفائتة عبادة وجبت بالأمر ، فلا تقضى إلا بالمثل وهو عبادة ولا يعرف كون المثل عبادة إلا بنص جديد (١).

و لقد صور أبو اليسر تقرير الاستدلال لهذا المذهب بطريق آخر إلا أن - الأزميزى قال : ان مآل المسلكين واحد (٢) . وهذا الاستدلال كما نرى مكون من شقين ، فرد أبو الخطاب - وهو ممن

(١) انظر : كيف الأسرار لعبد العزيز البخارى ١/ ١٣٩ ؛ أصول السرخسى

١ / ٤٥ ؛ مفتاح الوصول للتلمذاني ص ٤٢ .

(٢) ورد في كتاب حاشية الأزميزى : " قال أبو اليسر في تقرير استدلالهم

إن إقامة الفعل في الوقت إنما عرفت قرينة بالنسبة على خلاف القياس فلا يمكننا إقامة مثله في وقت آخر مقامه بالقيام عند الفوات ؛ لأن ما ورد على خلاف القياس مقتصر على مورد ، وقد ورد النص مؤقتا كما فى

الجمعة و فى تكبيرات التشريق " ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥ .

القائلين بهذا المذهب - أحدهما بقوله : " الجواب : إن أردت لم - يتناول بلفظه صحيح ، وهذا لا يمنع من إيجاب الفعل كالأمر المطلق لم يتناول بلفظه وقتا بعينه ، و يجب الفعل ، وإن أردت لم يتناول بلفظه ، ولا بمعناه لم تسلم ، لأن حكم الأمر الوجوب هو ثابت في ذمته لا يسقط إلا بفعل المأمور به ، فان لم يفعله في الأول وجب أن يفعله في الثاني أو الثالث أو الرابع ، و فارق هذا قبل الوقت فإنه لم يجب عليه فعل المأمور به بحال ، و هنا قد وجب في الوقت فمن ادعى إسقاطه بخروج الوقت فعليه الدليل " (١).

و ورد في سواد الناظر ما نصه " مقتضى الأمر المؤقت شيان :

أحدهما : الإتيان بالفعل المأمور به و هو الصوم .

والثاني : إيقاعه في الوقت المعين الذي هو يوم الخميس فاذا فات الوقت المعين بالتأخير ، و هو أحد الأمرين اللذين اقتضاهما الأمر بقى الآخر و هو وجوب الإتيان بالفعل و الزمان انما جاء ضرورة إيقاعه فيه ، حتى لو تصور إيقاعه لا في زمان ، لما وجب الاحقيقة الفعل مجردة ، لأنها الباقى في الذمة (٢)

و أما الشق الثاني فقال الدبوسي في رده : " ... و الجواب عنه أن مثل الواجب لا يميز عبادة الا بالنص و لا كلام فيه ، وإنما الكلام في عبادة ، شرعت عبادة لوقت ، علم أنها شرعت عبادة لذلك الوقت أو لسبب آخر

(١) التمهيد ج ١ ق ١ ٣٣٥ .

(٢) سواد الناظر شرح مختصر الروضة قم التحقيق (٢) ص ٢٦١ .

و قد وجد السبباً يجب بتفويت الواجب مثله قياساً من غير نص^(١) .
 ٣ - تخصيص الفعل بالوقت كتخصيصه بالمكان ، فكما أن الفعل المعلق
 بمكان إذا تعذر تحققه فيه لا يجب في مكان آخر بمقتضى الأمر الأول ،
 فكذا المعلق بالزمان إذا فات وقته لا نقول بوجوبه إلا بالأمر المجدد .
 بيان ذلك في المثال هو : أن الشرع لو خص العبادة بوقت معين فهذا
 التخصيص كتخصيصها بمحل معين ، فلا فرق بين تعلق الصوم بشهر رمضان ،
 وتعلق الحج بعرفات وتخصيص الزكاة بالمساكين ، والصلاة بالقبلة ،
 والقتل بالكفار ، لأن كل هذا تقييد للمأمور به بصفة ، ففوات زمان
 العبادة كفوات مكانها ، فلا يتناول الأمر الأول ، بل لابد من أمر جديد^(٢) .
 رده أبو الخطاب بعدم العلة الجامعة بين الزمان ، والمكان .
 وأيضاً ، إن المكان إذا تعذر وجود الفعل فيه - كأن يصير بحراً أو لجة ،
 وما أشبه ذلك - جاز - أن يسوّى بالفعل في غيره وأما إذا أمكن فيه
 الفعل فإنه لا يعدل إلى غيره لعدم فوته بخلاف الزمان ، فإنه يفوت
 فيجب قضاؤه في غيره .^(٣)

لكن الشيرازي رد القول بعدم فوت المكان فقال : (فان قيل المكان لا يفوت ،
 فأمكن اتخاذ الفعل فيه ، فلا يجب في غيره و الزمان يفوت فوجب القضاء
 في غيره ، قلنا : المكان أيضاً ربما تمذر لإيقاع الفعل فيه ، كما

(١) تقويم الأدلة ، ورقة ٤٣ .

(٢) انظر : التبصرة ص ٦٥ المستصفى ١١/٢ التمهيد لأبي الخطاب ج ١

ق ١ ، ص ٣٣٥ .

(٣) انظر : التمهيد لأبي الخطاب ج ١ ق ١ ، ص ٣٣٥ - ٣٣٦ .

يتعذر بالزمان بأن يسبح ، أو يعلو الماء ، ثم إذا تعذر في المكان المعين ، لم يجب الفعل في غيره ، فكذا إذا تعذر في الزمان " (١) و الذي يظهر أن جواب الشيرازي هذا لا يصلح للخروج عما رد به هذا الدليل ، إذ عند ما يتعذر الفعل في مكان بعينه عندئذ - كما صرح أبو الخطاب - لا مانع من جواز الفعل في غيره .

و رد أبو يعلى نهوض هذا الدليل لإثبات مدعى الخصم بقوله : " الجواب : أن هناك فرقا بين تعلق الأمر بزمان ، وبين فعله بمكان معين ، ألا ترى أن حقوق آدميين المتعلقة بزمان لا تسقط بفوات الزمان ، ولو تعلقت بعين ففادت العين سقطت ، ألا ترى أن الرهن إذا تلف سقط حق المرتهن من الوثيقة ، وكذلك العبد الجاني ، إذا مات سقط الحق ، فكذا ههنا " (٢) .

٤ - تعلق الأمر بزمان معين ، كتعلقه بشرط معين - كاستقبال القبلة - أو صفة معينة و مع عدمها لا يجب الفعل فكذا إذا فوات الزمان . قال عبد الجبار : " ... و ثبت أن ذلك (٣) لو جاز لجاز أن يقال : إنه وإن تناول الفعل المختص بشرائط فإنه يدل على وجوب ما ليس له تلك الشرائط ، لأن الوقت صار كالشرط في هذا الباب " (٤) .

(١) التبصرة ص ٦٥ .

(٢) العدة ٢٩٨ / ١ قوله : " فكذا ههنا " أي كما أن هناك فرقا بين تعلق الأمر بزمان معين و تعلقه بمكان معين في حقوق آدميين فكذا ثم فرق بين الاثنين في حقوق الله من العبادات ، فأبويعلی يدفع بهذا ما ذكره - في كتابه العدة - من الدليل للخصم . انظر : العدة ٢٩٨ / ١ .

(٣) أي كون القضاء لو ثبت بنفس الأمر بالأداء .

(٤) انظر : التبصرة ص ٦٤ ، الأحكام للآمدی ٤٢ / ٢ ، التمهيد لأبي الخطاب

ج ١ ق ١ / ٣٦٦ ، والمفني لعبد الجبار ١٢ / ١٢١ .

و الجواب هو : أن المتدلل لم يبين العلة الجامعة بين الزمان ، والشرط
والصفة ، ما هي ؟

نعم : إن الأمر المعلق بالشرط والصفة عند عديمها - الشرط
والصفة - لا يجب الفعل ، ولكن نظيره في مسألتنا أن لا يوجد
الوقت أصلا ، فأما إذا وجد الوقت ، فقد ثبت الوجوب في العهدة فإن
آخره عن الوقت المحدد ، أثم و كلف بالإتيان به مرة أخرى كما
في المعلق بالشرط والصفة ، فإن من قال لغيره : اضرب زيدا الأثقر ،
و أعط من دخل الدار درهما ، فإن لم يجد المأمور أثقر ، أو دخولا
لم يجب عليه شيء ، فأما إن وجد الأثقر أو وجد أحدا يدخل
الدار ، و لم يعطه ، وجب عليه عندئذ الضرب والعطاء بعد ذلك
بموجب ذلك الأمر المعلق بالصفة والشرط (١).

٥ - الأمر المؤقت منصب على الفعل في الوقت ، فإذا فات الوقت
و أتى بالفعل في الوقت الثاني فهو غير المأتي به في الوقت الأول ، -
فما دام هو غيره فلا يتناول به الأمر الأول فنحتاج لوجوبه إلى أمر
جديد كما يحتاج إليه في الأول . (٢)

أجاب أبو يعلى ، و أبو الخطاب على هذا الدليل بعدم قبول أن المنعول
في الوقت الثاني غير المنعول في الوقت الأول ، بل هو الفعل المأمور به
أولا لم يأت به المأمور ، ثم أتى به .

(١) انظر : التمهيد لأبي الخطاب ج ١ ق ١ / ٣٣٦ - ٣٣٢ .

(٢) انظر : الفصول للجصاص ، ورقة ١١١ ، التمهيد لأبي الخطاب

نعم : لو أتى بالمأمور به في وقته الأول ثم أتى به في الثاني كان الثاني غير الإتيان الأول ، فأما إذا لم يؤت به في الوقت الأول أصلاً ، ثم أتى به في الوقت الثاني ، لم يصح أن يقال : إنه غير الأول (١) .

٦ - إذا ورد الأمر بالفعل مقيداً بزمان معين ، علمنا كون الإتيان بهذا الفعل في وقته المعين مصلحة ؛ لورود الأمر به مقيداً بالوقت ، ولا يمتنع أن يكون الإتيان بالفعل مصلحة في وقته الأول دون غيره ؛ لأن المصالح تتفاوت بحسب الأزمنة والأوقات ؛ ولهذا أوجب الشارع الصلاة ، والصوم والحج في أوقات مخصوصة . فما دام لا يعلم كون الإتيان بالفعل في الوقت الثاني مصلحة ، وجاز أن يكون مفسدة - لما ذكرنا - فلا بد في وجوبه من الأمر الجديد (٢) .

ولقد ذكر الآمدي هذا الدليل في كتابه الأحكام بشكل واضح ، فأثبت كون الحكمة في الفعل المؤقت لا تحصل في وقته الثاني ، حيث قال : " الثاني : أنه إذا علق الفعل بوقت معين ، فلا بد وأن يكون ذلك لحكمة ترجع إلى المكلف ، إذ هو الأصل في شرع الأحكام وسواء ظهرت الحكمة أم لم تظهر ، و تلك الحكمة إما أن تكون حاصلة من الفعل في غير ذلك الوقت ، أو غير حاصلة و ليست حاصلة لثلاثة أوجه :

الأول : أنه يحتمل أن يكون و يحتمل أن لا يكون ، والأصل العدم .
الثاني : أنها لو كانت حاصلة ، فإما أن تكون مثلاً لها في الوقت الأول ، أو أزيد ، لا جائز أن تكون أزيد ، وإلا كان الحث على إيجاد الفعل

(١) انظر : العدة ٢٩٩/١ ، التمهيد لأبى الخطاب ج ١ ، ق ٣٣٢/١ .

(٢) انظر : المعتمد ١٤٥/١ التمهيد لأبى الخطاب ج ١ ق ٣٣٢/١ .

بعد فوات وقته أولى من فعله في الوقت ، و هو محال ، و إن كانت
مثلا ، فهو ممتنع ، و إلا لما كان تخصيص أحد الوقتين بالذكر أولى
من الآخر .

الثالث : أن الفعل في الوقت موصوف بكونه أداء ، و قد قال عليه
السلام : (لن يتقرب المتقربون الى بمثل أداء ما افترضت عليهم) (١) .
و اذا لم تكن حاصلة في الوقت الثاني حسب حصولها في الوقت الأول ، -
فلا يلزم من اقتضاء الأمر للفعل في الوقت الأول أن يكون مقتضيا
له فيما بعده ، و صار هذا كما لو أمر الطبيب بشرب الدواء في وقت ،
فإنه لا يكون متنا و لا لغير ذلك الوقت . (٢)

أجاب أبو يعلى عن هذا الدليل فقال : " إن هذا يصح أن لو كان الأمر
متعلقا بما فيه مصلحة ، فنكون لا نعلم وجودها في الوقت الثاني .
فأما على قولنا فالأمر غير موقوف على المصالح ، و قد يتضمن المصلحة ،
و المفسدة . " (٣)

و أضاف أبو الخطاب الى هذا جوابا آخر و هو : " أنا نعلم كونه مصلحة
في الوقت ، و نعلم أنه فيما بعده مصلحة ان كان تركه في الوقت لعذر ،
و إن كان لغير عذر فهو مصلحة لاسقاط الوجوب في الوقت ، و ان تضمن
معصية لتفويت الوقت المخصص بلفظ الأمر ، و هذا كما يؤمر بقضاء -

(١) رواه احمد في المسند (٢٥٦/٦) عن عائشة بلفظ " ما تقرب الي

عبدى بمثل أداء الفرائض " .

(٢) الأحكام للامدى ٢ / ٤١ - ٤٢ .

(٣) العدة ١ / ٢٩٩ .

دينه عند محله ، فلو أخره عصى و لكان يجب قضاؤه فيما بعد
لابرا* ذمته .» (١)

٧ - ان النهى المؤقت اذا ترك العمل به فى وقت معين يسقط ، و لا يجب
قضاؤه فى وقت آخر فكذا الأمر المؤقت . (٢)
و قد رده أبو الخطاب من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : كون المقيس عليه - و هو النهى المؤقت - يسقط بقوات
الوقت غير مسلم إذ إننا اذا نهينا عن فعل شئ فى وقت معين لقبحه ،
ليس لنا أن نأتى بالمنهى عنه فى وقت آخر لقبحه .

الوجه الثانى : لو سلمنا ذلك فلم كان الأمر كما تقولون ، و ما
الجامع بينهما ؟

الوجه الثالث : ان الأمر يثبت فى ذمة الانسان فعلا ، فلا يسقط إلا
بالتأدية و إن فات الوقت ، بخلاف النهى فانه لا يثبت فى ذمته
شيئا ، فلذا يسقط بقوات الوقت . (٣)

٨ - لو كان وجوب القضاء بأمر الأداة لاقتضاء الأمر بالأداء ، ولو اقتضاء
لكان أداء لا قضاء ، فكيف تمونه بالقضاء ؟ فاطلاق القضاء يدل

(١) التمهيد ج ١ ق ١ / ١ - ٣٣٧ - ٣٣٨ .

(٢) راجع : التبصرة للشيرازى ص ٦٥ ، الفصول للجصاص ورقة ١١١ ؛

التمهيد لأبى الخطاب ج ١ ق ١ / ٣٣٨ .

(٣) انظر : التمهيد لأبى الخطاب ج ١ ق ١ / ٣٣٨ .

على أنه فرض آخر بدلا عن الأداء ، - والدليل على ذلك نية القضاء -
و البديل يحتاج الى دليل جديد . (١)

أجيب : لو كان بأمر آخر - كما تدعون - لكان فرضا مبتدأ ، لا تعلق له
بالأمر الأول .

و أيضا : ان التفسير في النية من الأداء الى القضاء لا يدل على أن الثاني
هو فرض آخر غير الأول ، إذ تغيير النية لا يخرج الفرض من أن يكون
واحدا بدليل الظهر والجمعة .

فالإتيان بالفعل في وقته المعين يسمى أداء ، و اذا أتى به بعد
الوقت يسمى قضاء ، و الفرض في الوقتين واحد . (٢)

٩ - و أيضا : لو كان الأمر بالأداء مقتضيا للقضاء كذلك ، لكانا
سواء ، و لم يكن ثم ائتم على من آخر الفعل و لم يأت به في
وقت الأداء . (٣)

١٠ - و أيضا : لو كان وجوب القضاء بأمر الأداء ، لكان هذا الأمر
مقتضيا - أي لكان الأمر الأول مقتضيا للقضاء - و اللازم باطل فالملزوم
مثله .

وجه الملازمة واضحة ، اذ الوجوب أخص من الاقتضاء ، لأنه عبارة
عن الاقتضاء مع المنع من النقيض ، و ثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم ،
كثبوت الانسان ، فانه يستلزم ثبوت الحيوان .

(١) انظر : مختصر المنتهى و شرح العضد ٢ / ٩٢ .

(٢) انظر : العدة لأبي يعلى ٢٩٨/١ ، التمهيد لأبي الخطاب ج ١ ق ١ / ٣٣٢ .

(٣) انظر : المصدر السابق ٢ / ٩٢ .

و دليل بطلان اللزوم هو أننا قاطعون بأن قول القائل : " صم يوم الخميس " لا يقتضى صوم يوم الجمعة بوجه من وجوه الاقتضاء ، ولا يشمل أصلاً . (١)
و لقد أورد العضد اعتراضاً على هذا الدليل - و على اللذين قبله - بلسان
الغير ، وسكت عنه ، فقال : " و للخصم أن يقول إنى أدعى أنه أمر
بالصلاة و بايقاعها فى يوم الخميس ، فلما فات ايقاعها فيه الذى به
كسأل المأمور به بقى الوجوب مع نقص فيه ، فلا يلزم اقتضاء خصوص
الجمعة ، و لا كونها أداً ، و لا كونها سواً " (٢)

الا أن التفتازانى دفع الإيراد الموجه إلى هذا الدليل فقط بقوله :
(... مدفوع لأننا لاندعى اقتضاء خصوص يوم الجمعة بل القطع بأننا
لاتعرض لغير يوم الخميس و لا دلالة .) (٣)

هذا ، و ما ذكره العضد من الإيراد هو : ما أجاب به ابن الهمام
على هذه الأدلة التى تمسك بها القائلون بكون الأمر بالأداء ليس أمراً -
بالقضاء إلا أن جواب ابن الهمام يرفض ما دفع به التفتازانى الاعتراض
الذى وجهه العضد الى هذا الدليل بلسان الخصم . (٤)

(١) انظر : مختصر المنتهى و شرح العضد و حاشية التفتازانى ٩٢/٢ .

(٢) شرح العضد على مختصر المنتهى ٩٢/٢ .

(٣) حاشية التفتازانى على شرح العضد ٩٢/٢ .

(٤) جاء فى التصريح و شرحه التقرير : " ... للأكثر القطع بعدم اقتضاء (صم يوم
الخميس) لاصم الجمعة ، وإلا لو اقتضاء كانا أى صوم يوم الخميس و صوم يوم
الجمعة سواء فى كونها أداً بمنزلة صم إما يوم الجمعة وإما يوم
الخميس فلا يعصى بالتأخير .

والجواب : مقتضاء أمران : التزام الصوم ، وكونه أى الصوم فيه أى =

١١ - ان العبادات المأمور بها تنقسم الى قسمين :

أ - التي يجب قضاؤها كالصوم ، و الصلاة .

ب - ما لا يجب قضاؤها كالجمعة

فلو قلنا : ان الأمر بالأداء مقتضى للقضاء لكان القول في القسم الثاني

على خلاف الدليل ، و تخلف المدلول مع وجود الدليل ، خلاف الأصل (١)

و ممتنع . قال الامام السرازي : " الثاني : ان أوامر الشرع تارة لم تستعقب

وجوب القضاء - كما في صلاة الجمعة - و تارة استعقبته ، ووجود

الدليل - مع عدم المدلول - خلاف الأصل : فوجب أن يقال : إن إيجاب

الشيء لا اشعار له بوجوب القضاء ، و عدم وجوبه .

فان قلت : إنك لما جعلته غير موجب للقضاء - فحيث وجب القضاء - لزمك

خلاف الظاهر ! ! .

قلت : عدم إيجاب القضاء غير ، و إيجاب عدم القضاء غير ، و مخالفة

الظاهر إنما تلزم من الثاني ، و أنا لا أقول به .

أما على التقدير الأول - فغايتة : أنه دل دليل منفصل على أمر

لم يتعرض له الظاهر بنفى ، و لإثبات ، و ذلك لا يقتضى خلاف الظاهر " (٢)

== في يوم الخميس فاذا عجز عن الثاني ، و هو : كونه فيه الذي به

كمال المأمور به لفواته بقى اقتضاؤه الصوم لا في خصوص الجمعة

و لا غيرها ، و إنما يلزم ما ذكر من المساواة لو اقتضاء ، أي في صوم

يوم الخميس الصوم في معين غيره كيوم الجمعة و ليس كذلك " (١) ١٢٥/٢

فتسوله : " بقى اقتضاؤه الصوم لا في خصوص الجمعة و لا غيرها "

رد لما قطع به التفاتراني .

(١) راجع : الأحكام للآمدى ٤٢/٢ .

(٢) المحصول ج ١ ق ٢ / ٤٢١ - ٤٢٢ .

و يمكن أن يجاب عن هذا الدليل بأننا نقول : في وجوب القضاء في الأمر المؤقت أن يكون للفائت مثلاً مشروعاً من جنسه فعندئذ يكلف بمصرف ماله إلى ما عليه كالصلاة الفائتة فإنها لما كان لها مثلاً مشروعاً من جنسها ،

وهو النفل قلنا بوجوب القضاء فيها عند انقضاء الوقت ، وأما ما لا يجب قضاؤها كالجمعة وغيرها فلأجل أن مثلها غير مشروع من جنسها ، فالأمر بالأداء أمر بالقضاء ، فما كان له مثل من جنسه يجب قضاؤه وإلا فلا .

١٢ - أكد القائلون من الحنفية - بأن القضاء لا يجب بالدليل السابق - منهم بما إذا نذر أحد أن يعتكف شهر رمضان كأن يقول : لله على أن - أعتكف شهر رمضان ، أو أعتكف هذا الشهر ، مثيراً إلى رمضان ، فصام ولم يعتكف . (١)

(١) ورد في المبسوط : " ... فأما إذا قال لله على اعتكاف شهر رمضان فمضى ولم يعتكف ، فإن كان لم يصم في الشهر لمرض أو سفر قضى اعتكافه بقضاء صوم الشهر ، وإن كان صام الشهر فعليه اعتكاف شهر بصوم . وعند زفر والحن بن زياد رحمهما الله تعالى لا شيء عليه وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى . وجهه أن اعتكافه تعلق بصوم رمضان فإذا صام رمضان ولم يعتكف بقي الاعتكاف بغير صوم ، والاعتكاف الواجب لا يكون إلا بصوم .

وجه ظاهر الرواية : أن نذره قد صح ، وتعلق بالزمان الذي عينه فإذا لم يعتكف فيه انقطع هذا التعيين ، وصار ديناً في الذمة فكأنه قال : لله على اعتكاف شهر ، والتزام الاعتكاف يكون التزماً بشرطه ، وهو الصوم ، ولهذا قلنا : لو اعتكف في رمضان القابل قضاء عملاً

و ذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : لو كان القضاء يجب بالسبب الأول ، لكان ينبغي أن يبطل

النذر في هذه الصورة - إذا صام و لم يعتكف كما قال أبو يوسف - فلما لم يبطل النذر عرفنا أنه وجب بسبب آخر غير الأول .

بيان ذلك هو : أن الصوم شرط للاعتكاف ، فحينما نذر اعتكاف رمضان ، ثم صام و لم يعتكف ، لم يكن للنص الدال على وجوب المنذور أثر في إيجاب الصوم للاعتكاف ، لكون الصوم في نذره كان مقيدا بشهر رمضان فإذا لم يكن للسبب السابق أى تأثير على وجوب الصوم ، فلا اعتكاف إذ الصوم شرطه . و ليس لنا أن نوجب الشرط - الصوم - لعدم الموجب ، فيبطل النذر . فلما لم يبطل لا جرم نجزم كونه وجب بسبب آخر .

الوجه الثانى : لو كان القضاء يجب بما وجب به الأداء ، لما وجب

زائدا على ما أوجبه نص الأداء ، - لأن الحكم لايزيد على قدر العلة - لكنه وجب زائدا على ما أوجبه النص الأول ، - إذ كلفناه بوجوب صوم مقصود غير رمضان - و اللازم باطل فالملزوم مثله ، فعلم أن وجوبه بسبب جديد غير الأول .

الوجه الثالث : إذا قضى الاعتكاف في رمضان ثان لا يجزيه عن المنذور ،

فلو كان وجوب القضاء بما وجب به الأداء لجاز اعتكافه في رمضان الثانى -

== التزمه لايجوز ، و عليه كفارة اليمين إن كان أراد يميننا

لوجود شرط حنثه . " ٣ / ١٢١ .

لأنه مثل الأول في كونه محلاً لصحة أداء الاعتكاف ، و كون الصوم
منروعا فيه مستحقا عليه - فلما لم يجز علمنا أن القضاء بسبب
جديد - مقتضى للصوم المقصود - دون السبب الموجب للأداء . (١)

و قد رد السرخسي ، وملاخرو وغيرهما التمسك بهذه الوجوه بأن عدم
البطلان ليس مبنيا على كونه واجب بسبب جديد ، بل لأن الناذر قد أوجب
بالاعتكاف صوما خاصا على نفسه ، - لأن الصوم شرط للاعتكاف فالنذر به
يقتضى الصوم - إلا أن صوم رمضان لشرف وقته كان مانعا من ظهور عمل
النذر في إيجاب الاعتكاف بصوم خاص ، ولما زال المانع - شرف الوقت -
بمضي رمضان ظهر العمل و هو وجوب الاعتكاف بصوم كامل بالسبب الأول .

كما أن الزيادة - حب الدعوى - ليست بناء على كونها بسبب جديد ،
بل لأن السبب الأول هو الذي قرر الصوم الكامل ، إلا أن شرف الوقت منع
من ظهوره ، وعند ما زال الشرف عاد الصوم المقصود .

و أما عدم الجواز في رمضان آخر فهو لما وقع من الانقطاع بينه ،
و بين الاعتكاف بصوم رمضان الأول ، حتى لو لم يصم و لم يعتكف ، ثم اعتكف
في قضاء رمضان جاز عن المنذور و برئت ذمته . (٢)

قال السرخسي في هذا المقام : " ... و لكننا نقول : أمل النذر أوجب
عليه الاعتكاف و لوجوب الاعتكاف أثر في وجوب الصوم باعتبار أنه شرط فيه ،
و شرط الشيء تابع له ، فموجب الأصل يكون موجبا لتبعه إلا أنه

(١) انظر حاشية الأزميزي ١ / ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢) انظر : مرآة الأصول وحاشية الأزميزي ١ / ٢٥٩ .

امتنع وجوب الصوم به لعارض على عرف الزوال وهو اتصاله بوقت لايجوز أن يجب الصوم فيه بإيجاب من العبد ، فبمضى الوقت قبل أن يعتكف زال هذا الاتصال ، وتحقق وجوب الصوم ، لوجوب الاعتكاف في ذمته ، ثم الصوم الواجب في الذمة ، لا يتأدى بصوم رمضان ، وإنما لم يجب عليه الصوم^(١) لاتصال حكم الأداء بصوم رمضان ، وقد انقطع ذلك حين صام في رمضان الأول ولم يعتكف ، حتى إنه لو لم يصم ، ولم يعتكف ثم اعتكف في قضاء الصوم خرج عن عهدة المنذور ، لبقاء الاتصال حين لم يصم في رمضان وإن تحقق مضى الوقت ، وبهذا يتبين فساد ما ذهبوا اليه لأن وجوب القضاء لو كان بدليل آخر كان سببا آخر ، والنذر بالاعتكاف ما كان متصلا به ،^(٢) فلا يتأدى باعتباره كما لا يتأدى في رمضان الثاني وإن صامه ، يقرره أن امتناع وجوب الصوم عليه بالنذر لمضى عرف الوقت المضاف اليه النذر ، وقد بينا أن شرف الوقت يفوت بمضيه على وجه لا يمكن تداركه ، فبفواته ينعدم ما كان متعلقا به وهو امتناع وجوب الصوم بالنذر بالاعتكاف ، حتى قال أبو يوسف رحمه الله في رواية : يبطل نذره ، لأنه يبقى اعتكافا بغير صوم وذلك لا يكون واجبا . وقلنا يجب الصوم لوجوب الاعتكاف ، لأن بانعدام التبع لاينعدم الأصل ، وبوجوب الأصل يجب التبع عند زوال المانع^(٣).

(١) أرى زيادة " أولا " والله أعلم .

(٢) بالهامش : أى بالصوم بالقضاء .

(٣) أصول المرخى ١ / ٤٧ - ٤٨ .

عمدة القول الثانى :

تمسك أصحاب هذا القول بما يلي :

١ - ألحقوا ما لا نص فيه بالمنصوص عليه ، لتعقل المعنى .
بيان ذلك هو : أن الشرع أوجب القضاء فى الصوم والصلاة قال
الله تعالى : " فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من
أيام آخر " (١) أى فأفطر فعدة من أيام آخر ، وقال النبى عليه
السلام : " من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها " (٢)
ووجوب القضاء فيهما - الصوم ، والصلاة - بالنص معقول المعنى ؛ لأن
الأداء كان مستحقا بالأمر فى الوقت ، وقد علم من قواعد الشرع
بالاستقراء أن الحق الثابت فى الذمة لا يسقط إلا بأدائه ، أو بالاسقاط ،
أو بالعجز ، ولم يوجد ههنا شئ من الثلاثة ، فيبقى كما كان فى
ذمته - أما عدم وجود الأداء فظاهر وإلا لم يرد النسيان ، وأما عدم
إسقاط صاحب الحق حقه فكذلك ؛ لأنه لم يوجد صريحا ولا دلالة ،
لأن خروج الوقت لا يصلح أن يكون مقطا ، إذ بخروجه يتقرر ترك
امتنال المأمور به ، وذلك لا يصلح لأن يكون مقطا بل هو يثبت ما على
المكلف من العهدة ، نعم إذا انضم إلى الخروج العجز عن الإتيان
بالمأمور به فى وقت آخر يكون مقطا للمستحق ، ولم يوجد
العجز هنا إلا فى حق ادراك شرف الوقت ، فيأثم لعدم استدراكه
إن تعمد التفويت ، وإلا يحرم من الثواب ، فأما أصل العبادة

(١) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

(٢) تقدم تخريج الحديث فى : ص ٦٠ .

فيبقى مضمونا بالممثل على ذمته لبقاء القدرة على الإتيان بهـا
 - ولما كان لدى المكلف القدرة على الإتيان بمثل ما فاتته - وعـو
 النفل الذي شرع للمكلف من جنس الفائتة - أمر بصرف ماله -
 النفل - إلى ما عليه من القضاء .

وإذا كان ذلك كذلك (أى إذا عقل المعنى الذى ذكرناه فى المنصوص عليه
 من الصوم ، و الصلاة) يلحق به غير المنصوص من الواجبات بالنذر
 المؤقت من الصوم ، و الصلاة و الاعتكاف . (١)

الاعتراض

قد يقال : بناء على ما ذكرته - من أن المكلف إذا كان
 قادرا على الإتيان بمثل ما فاتته يؤمر بقضائه بصرف ما له الى ما
 عليه ، و إلا سقط القضاء - ينبغى أن لا يلزم المكلف قضاء صلاة المغرب ،
 لأن النفل غير مشروع على هيئة المغرب ، و ينبغى عدم الجهر للامام .
 إذا قضى صلاة الليل بالنهار ، لأن الجهر بالقراءة فى نافلة النهار
 غير مشروع .

والجواب

هو : أن الشرط لصحة القضاء أن يكون النفل مشروعا من
 غير نظر الى الكمية والكيفية ، و لذلك أوجبنا قضاء الظهر مع أن
 السلام على رأس الركعتين فى قضاء الظهر لا يجوز ، و يجوز فى النفل (٢)

الاعتراض

كما اعترض على هذا الدليل بأنه لا يثبت كون القضاء يجب بما وجب به

(١) أنظر : أصول السرخسي ٤٦/١ ، كشف الأستار لعبد العزيز البخارى ١٤٠/١ - ١٤١ .

(٢) أنظر : كشف الأستار لعبد العزيز البخارى ١٤٢/١ - ١٤٣ .

الأداء ، بل يتفق هذا المذهب ، لأن القضاء في الصوم ، والملة ثبت
بنص الكتاب والسنة وأما في غيرهما من الواجبات فبالقياس ، وبهذا
صار القضاء بدليل جديد و متأنف .

أجاب صدر الشريعة بأن : " ما ذكرنا من النص لإعلام أن ما وجب
بالسبب السابق غير ساقط بخروج الوقت وأن شرف الوقت ساقط ،
لا للإيجاب ابتداءً وأيضاً لا يرد قضاء الاعتكاف والمنذورات قياساً ،
لأن القياس مظهر لا مثبت " .

وأوضح هذا الجواب العلامة التفتازاني بقوله : " لا نسلم أن النص
لإيجاب القضاء بل للإعلام ببقاء الواجب وسقوط شرف الوقت
لا إلى مثل و ضمان فيما إذا كان إخراج الواجب عن الوقت بعذر .
والقياس مظهر لا مثبت ، فيكون بقاء وجوب المنذور ، والاعتكاف ثابتاً
بالنص الوارد في بقاء وجوب الصوم والملة ، ويكون الوجوب في الكل
بالسبب السابق . " (١)

٢ - إذا ثبت أداء الفعل في الوقت المعين - بالأمر أو النذر - ففي
ذمة المكلف ، لا يسقط إلا بالأداء ، أو بالإسقاط ، أو بالعجز ، وبخروج
الوقت لم يوجد شيء من ذلك ، فلا يسقط الوجوب بل يستمر الشيء أن
يقضيه بحكم ذلك الموجب ، وذلك بصرف ما شرع لديه من المثل
إلى ذلك الفأنت (٢) . و تقدم توضيح هذا الدليل ضمن الدليل الأول .

(١) التنقيح و التوضيح ١٦٢/١ ، شرح التلويح ١٦٣/١ .

(٢) انظر : حاشية الأزميسري ٢٥٥/١ .

و في مختصر الروضة و شرحه للعقائى : « لنا استحباب حال شغل
الذمة الثابت في الوقت ، و الذمة إذا اشتغلت بالواجب لم تبرأ منه
إلا بامتنال أو إبراء كما في حقوق الأديين و خروج الوقت ليس واحدا
منهما » . (١)

و قال أبو يعلى : « الأصل ثبوته في ذمته ، فمن زعم إبطاله بخروج
الوقت فعليه الدليل » (٢).

الاعتساف قيل : إن الوجوب يثبت بشرط الوقت فإذا زال الوقت سقط
الوجوب لفوات شرطه .

أجاب أبو الخطاب - و هو معن لا يؤيد هذا المذهب - بأربعة أجوبة عبر
عن أحدها بصيغة التمرى فقال :
" قيل : الوجوب من مقتضى الأمر ، و الوقت ظرف لإيقاع الفعل فيه ،
و بعدم الظرف لا يسقط الوجوب . "

و أما الجواب الثانى فهو : بقول الله عز وجل : " أقم الصلاة لدلوك
الشمس الى غسق الليل " (٣).

وجه الاستدلال هو : أن الآية قررت الوجوب عند دلوك الشمس ، و رخت في
تأخيرها الى غسق الليل ، فلم تكن الرخصة في التأخير سببا لأن يسقط
الوجوب الحاصل في الذمة في أول الوقت ، فكذا خروج الوقت مع المعصية
لا يصلح لأن يسقط الوجوب الحاصل في الوقت عن الذمة .

(١) سواد الناظر قسم التحقيق (٢) ص ٣٦١ .

(٢) العدة ١ / ٢٩٤ .

(٣) سورة الإسراء ، آية ٧٨ .

أما الجواب الثالث فهو بالمنع ، بيانه : أن قائل لو قال : " لله على أن أتصدق يوم الجمعة بعشرة دراهم " فلم يتصدق بالمبلغ المذكور يوم الجمعة ، لم يسقط عنه النذر ، فلو كان الوجوب الذى ثبت بشرط الوقت يسقط بفوات الوقت ، لسقط هذا النذر ، لأن شرطه - الذى هو التصديق يوم الجمعة - قد عدم .

أما الجواب الرابع فهو : أن خروج الوقت لو كان مسقطا للوجوب ، لكان للمكلف أن يسقطه عن نفسه بترك فعله - كالفعل فانه لما كان مقطوعا للوجوب عن الذمة كان للمكلف السقوط به عن الذمة - واللازم منتصف فالملزوم مثله ، وجه انتفاء اللازم هو عدم جواز أن يقال للمكلف إنه يسقط الوجوب عن نفسه بالترك . (١)

٣ - إذا ورد الأمر بفعل العبادة فى وقت معين ، ثم فات الوقت ، يجب أن يراعى امتثال الأمر فى فعل العبادة ، لا فى مراعاة الوقت ، لأن الوقت ليس مقصودا بالذات ، بل المقصود هو نفس العبادة ، والدليل على ذلك هو : أن العبادة هى الإتيان بفعل على خلاف هوى النفس تعظيما لله عز وجل و ثناء عليه ، وهو لا يختلف باختلاف الأوقات ، فاذا كان ذلك كذلك يجب أن يراعى امتثال الأمر المقيسد بالوقت فى فعل العبادة ، لا فى مراعاة الوقت ، فنقول : بوجوب الفعل عليه ، وذلك عن طريق الإتيان بمثله خارج الوقت ، لتمكنه عليه ، وأما ما يعجز عن

(١) راجع : التمهيد لأبى الخطاب ج ١ ق ٨ / ٢٣٠ - ٢٣١ .

أدائه بالمثل - كالوقت - فيبقى بالاضمان. وهذا ، كمن أتلف شيئاً
وعجز عن تسليم المثل صورة ، يسقط عنه المثل الصوري للعجز ،
ولا يسقط بعجزه عن المثل صورة ما هو المقصود الأصلي مما هو
ليس بعاجز عن الإتيان به من المثل معنى فتلزمه القيمة فأصل
العبادة هو المقصود الأصلي فلا يسقط بالعجز عن الإتيان بما هو
المقصود بالتبع أعنى الوقت (١).

٤ - لو كان وجوب القضاء يسقط بفوات الوقت لسقط الذنب والمأثم
كسقوط الوجوب ، ولما لم يسقط الائم لا يسقط الوجوب . (٢)

٥ - ان النذر المؤقت اذا فات وقته لا يسقط بفواته ، فكذا ما وجب
شرعاً . (٣)

والذى يظهر لى : أن هذا لا يملح لأن يكون دليلاً لاثبات المدعى ، اذ
للخصم أن يقول : إن حكم النذر المؤقت - من آثار الخلاف - وأنا
أقول بسقوطه بخروج الوقت ، كسقوط الأمر المؤقت بمضى الوقت .
اللهم الا أن نقول : إن أبي يعلى - الذى ذكر هذا الدليل - يريد بهذا
الزام من خالفه من المناابلة - فى أن الأمر المؤقت شرعاً يسقط
بفوات الوقت - ان كانوا يوافقونه فى أن النذر المؤقت اذا فات وقته
لا يسقط .

(١) العدة لأبى يعلى ٢٩٦/١ ، أصول السرخصى ٤٦ / ١ ؛ حاشية الأزميرى ٢٥٥/١ .

(٢) انظر : العدة لأبى يعلى ٢٩٤ / ١ .

(٣) انظر : المصدر نفسه ٢٩٤/١ .

و هذا كذلك لا يخرج الدليل من الضعف ، اذ الدليل ينبغي أن يكسب
مسما لدى كل من يخالف ما يستدل لأجله .

٦ - ان الأمر المؤقت يقتضى ايجاب القضاء ، تضعنا ، لأن المؤقت
يقتضى شيئين :

أ - الاتيان بالمأمور به .

ب - كون هذا الاتيان فى الوقت المعين .

فاذا فات أحد الأمرين اللذين اقتضاهما الأمر - وهو الاتيان بالفعل
فى الوقت - بقي الآخر ، وهو : وجوب الاتيان بالفعل ، فلا تبرأ ذمة
المكلف عن هذا الوجوب الا بقضاء المأمور به .

و ذلك لأن الوقت والزمان بالنسبة لايقاع الفعل ضرورى ، فلو كان وقوع
الفعل من غير الزمان ممكنا ، لما وجب الا الاتيان بالفعل مجسدا
عن الزمان ، لكونه - هو - الباقي فى الذمة . (١)

اعترض الشيразى : " أن المأمور به هو الفعل فى وقت مخصوص ،
لا فعلا على الإطلاق ، ألا ترى أن لفظه لايتناول ما بعد الوقت ، فمن
ادعى الوجوب فيه احتاج الى دليل " . (٢)

و الجواب هو أن الوقت ليس مقصودا أصليا فى الفعل بل هو تابع
للفعل فلا يفوت بمضيه ، قال أبو يعلى : " ... الوقت ليس مقصودا ، و إنما
المقصود نفس العبادة ، بدليل أنه لا فائدة فى اثبات وقت خال عن عبادة
و قد ثبتت العبادة فى ذمته من غير وقت ، وهو أنه يؤمر بعبادة -

(١) انظر : سواد الناظر قسم التحقيق ٢ / ٣٦٠ - ٣٦١ .

(٢) التبصرة ص ٦٦ .

مطلقة ، فلم يكن فواته موجبا لانقطاع .» (١)

و أما كون لفظ الأمر المؤقت لا يتناول ما بعد الوقت فقد سبق الجواب عليه ضمن أدلة القول الأول .

٧ - الوقت شرط من شروط العبادة ، و فوات الشرائط الأخرى كالطهارة والتوجه ، و الستارة وغيرها من الشرائط لا توجب اسقاط العبادة عن الذمة ، فكذا فقد انه لا يوجب اسقاطها - (٢).

٨ - اذا أمر بفعل في وقت بعينه ، فانه يتضمن عيئين :

أ - الأمر بالاعتقاد ، أى اعتقاد وجوب الفعل

ب - الأمر بالفعل ، أى ايجابه

و قد ثبت أن بخروج الوقت لا يسقط الاعتقاد ، فكذلك لا يسقط وجوب الفعل (٣)

٩ - لو كان خروج الوقت مسقطا للإيجاب لكان للمكلف أن يسقط ايجاب

الفعل عن نفسه بالتأخير الى آخر الوقت - كالفعل فانه لما كان -

مسقطا للإيجاب ، كان للمكلف اسقاط الإيجاب بايجاده - فلما لم يجز

للمكلف أن يسقط الإيجاب بالتأخير ، علم أن الخروج غير مسقط للإيجاب (٤)

١٠ - الفعل المأتى به بعد خروج الوقت يسمى قضاء ، فلو كان وجوب

القضاء بأمر جديد لما سمى به ، كالواجب بالأمر الأول ، فلمما

سمى قضاء علمنا أنه قضاء ما وجب عليه في الوقت للمعين بالأمر

(١) العدة ١ / ٢٩٥ .

(٢) راجع : المصدر نفسه ١ / ٢٩٥ .

(٣) راجع : المصدر نفسه ١ / ٢٩٦ .

(٤) راجع : المصدر نفسه ١ / ٢٩٦ .

الأول فتركه ، و قد أشار أبو يعلى الى ضعف هذا الدليل حيث عبر عنه بلفظ " قيل " (١) . و هو كذلك ؛ لذا قال الشيرازى فى الجواب عن هذا الدليل " ... انما سمى قضاء لما تركه ؛ لأنه قام مقام المتروك ، لأنه يجب بأمره . " (٢)

و قال امام الحرمين الجوينى : (و أما تسمية الاستدراك قضاء عند فرض أمر مجدد ، فمن جهة مضاهاة الواقع آخرا ، لما استدعى أولا . " (٣) و اختار الآمدى و ابن الحاجب المالكى ما أجاب به الشيرازى فذكرا : أن تسميته بالقضاء لأجل أنه يستدرك به ما فات من مصلحة فعل المأمور به أولا ، أو مصلحة وصفه ، بخلاف الأداء ؛ اذ الشرط فيه أن لا يكون استدراكا لمصلحة فائتة . (٤)

و هذا الجواب - كما نرى - مبني على اعتبار قيد الاستدراك فى تعريف القضاء ، و قد تركه معظم الحنفية .

١١- اذا ورد الأمر مقيدا بالوقت ، ثم خرج الأجل المضروب بضمن المأمور بالمثل ، و لا يحتاج الى دليل جديد ، كما فى حقوق العباد ، فانها اذا ضرب لها أجلا - كمن كان له دين مؤجل الى شهر ، ثم انقضى الشهر ، و لم يؤد المدين دينه - لا يسقط الحق بانقضاء الأجل ،

(١) انظر : السدة ٢٩٦ / ١ .

(٢) التبصرة ص ٦٦ .

(٣) البرهان ٢٦٢ / ١ .

(٤) انظر : الاحكام للآمدى ٤٣ / ٢ مختصر المنتهى ٩٢ / ٢ .

فكذلك ههنا ؛ لأن كل واحد منهما حق واجب ، فلا يسقط بمضى الوقت (١) .
 قال الدبوسى : " ... و كذلك الله تعالى جعل لمن عليه حق العباد
 أن يخرج عنه بعين الواجب ، و بمثلته حتى يجب على صاحب الحق
 أخذ المثل ، كما يجب أخذ العين نظرا لمن عليه الحق ليخرج عن
 عهدة الواجب فلما كان كذلك فى حقوق العباد ، ففى حقوق الله أولى ؛
 لأنه أكرم " . (٢)

أجاب الامدى عن هذا الدليل " بمنع كون الوقت أجلا للفعل المأمور به ؛
 إذا أجل عبارة عن وقت مهلة و تأخير المطالبة بالواجب من أوله الى
 آخره ، كما فى الحول بالنسبة الى وجوب الزكاة ، ولذلك لا يأنثم
 باخراج وقت الأجل عن قضاء الدين ، و اخراج الحول عن أداء الزكاة
 فيه ، و لا كذلك الوقت المقدر للصلاة ، بل هو صفة الفعل الواجب ،
 و من وجب عليه فعل بمدة لا يكون مؤديا له دون تلك المدة " (٣)
 و قد دفع هذا الجواب فى العدة حيث جاء فيه : " فان قيل : الأجل
 المضروب لتأخير المطالبة به ، والدين فى ذمته ، فاذا وجب الأداء
 فلم يفعل ، زال الوقت و صار كالعقد المطلق من غير أجل ، فلزمه
 قضاء ما فات أدائه فى وقته ، و ليس كذلك اذا أمر الله بأمر فى
 وقت محدد ؛ لأن الوجوب ما لزمه الا فى الوقت الذى تناوله الأمر .

(١) انظر : العدة لأبى يعلى ٢٩٥/١ ؛ كشف الأستار للبخارى ١/ ١٣٩ .

(٢) انظر : تقويم الأدلة ورقة ٤٢ .

(٣) الأحكام ٢/ ٤٣ .

قيل : وكذلك المطالبة بالدين ما لزم الا عند انقضاء الشهر ،
ثم تأخيرها عن آخر الشهر لا يوجب اسقاطها ، كذلك تأخير العبادة
عن وقتها .

فان قيل : انما لم يسقط الحق ، لأن وقت المطالبة موسع .
قيل : وقت الأداء في ذمة من عليه الحق مضيق ، لأنه اذا لم يؤجل
الأجل وجب الأداء على الفور ، كما أن وجوب العبادة عليه على الفور
اذا وقتها ، ثم ثبت أن تأخر الأداء لا يسقط ، كذلك العبادة " (١) .
هذا ، و لقد رد ابن حزم الظاهري بكلام حاد - كهاتمه - التمسك
بحقوق العباد ،

فقال رحمه الله : " ... و من شبه ذلك بنديون الآدميين لزمه أن يجيز
صيام رمضان في شعبان . قياسا على تعجيل ديون الناس قبل حلول
أوقاتها ، و لزمه أن يجيز تقديم الصلوات قبل أوقاتها قياسا على ذلك ...
قال على : و لا فرق بين من أجاز أداء الأمر بعد انقضاء وقته ،
و بين من أجاز قبل دخول وقته ...

قال على : و بطلان هذا القياس سهل ، فلو كان القياس حقا لكان في
هذا المكان باطلا بحتا ، - بحصول الله وقوته - ، فنقول و بالله
التوفيق : ان ديون الناس التي الى أجل ، لا يجوز لأحد أداؤها قبل
حلول أوقاتها ، و لا تأخيرها عن حلول أوقاتها الا باذن الذين لهم
الديون و رضاهم ، و لا خلاف في ذلك جملة ، لكن تناقض من تناقض في

(١) العدة لأبي يعلى ١ / ٢٩٥ .

بعض ذلك . و لا خلاف فى أن من كان له على أحد ثلاثة ديون ، من ثلاث معاملات ، كلها الى آجال محدودة ، فأذن الذى له الدين فى تعجيل أحد تلك الديون بعينه قبل الأجل ، ورضى بذلك الغريم ، ثم أذن فى تأخير آخر من تلك الديون بعينه بعد حلول أجله ، فليس ذلك بموجب جواز تعجيل الدين الذى لم يأذن بتعجيله ، و لا بمجيز تأخيره عن أجله ، هذا ما لا خلاف بين اثنين فيه . فاذا لم يكن اذن الناس فيما أذنوا فيه من تعجيل ديونهم أو تأجيلها ، موجبا أن يقاس ما سكتوا عنه من سائر ديونهم على ما أذنوا فيه من تعجيل ديونهم ، فذلك أبعد من أن تقاس ديون الله تعالى التى لم يأذن فى تأجيلها ، و لا فى تعجيلها ، على ما أذن الناس فيه من تعجيل ديونهم و تأجيلها . قال على : وهذا ما لا خفاء به على من له مسكة عقل ، و أيضا فلا خلاف بين اثنين فى أن من له دين فأسقطه البتة ، ورضى الغريم بذلك ، فان ذلك الدين ساقط ، فيلزمهم اذا أجازوا تأخير ديون الله تعالى عن أوقاتها ... قياسا على جواز تأخير ديون الناس ... بأن يجيزوا سقوط : ديون الله تعالى بالبتة ، و ان لم يأذن تعالى فى ذلك قياسا على سقوط ديون الناس بالبتة - إذا أذنوا فى ذلك - وهذا أصح قياس و أشبهه بقياسهم الذى حكوا لو كان القياس حقا ، والقياس بحمد الله تعالى باطل محض ...» (١)

هذا ، و الذى يبدو لى رجحان مذهب القائلين بأن القضاء يجب بما وجب به الأداء ، أعنى القول الثانى ؛ لأن الفعل كان ثابتا فى الذمة

بموجب الأمر المؤقت، فكان من الواجب أن يأتي به المكلف ففى ذلك الوقت المحدد بالأمر، تنفيذا للأمر وحصولا للحكمة المتمثلة عليها الوقت ولكن لما لم يوفق الاتيان به فى الوقت، لايسقط ذلك المأمور به عن الذمة، كسائر حقوق الأديبين؛ لكونه حقا ثابتا فى عهدة المكلف، وقد ثبت - استقراءً - من قواعد الشريعة أن الحق الثابت فى ذمة المكلف لايسقط الا بالأداء، و الاسقاط، والابراء، ولم يوجد شئ من ذلك بخروج الوقت، فيبقى الفعل ثابتا فى الذمة حتى يقضى به بصرف ما هو مشروع ومثل للفائت، وأما ما لا مثل له فلا نقول بتكليفه فى مقابله بشئ بل نقول: بتأثيره ان كان تركه له عمدا، و بعدم الثواب ان كان نسيانا، و لذلك - أى لأجل أن بخروج الوقت لايسقط الفعل - نرى الصادق الأمين صلى الله عليه وسلم يأمر من نسي الصلاة أو نام عنها فخرج وقتها بالقضاء^(١)، تنبيها و اعلاما لأتمه بأن خروج الوقت فى الأمر المؤقت لايسقط الفعل، بل ممن المتحتم الاتيان به، و لو كان هذا الخروج مقطا للفعل، لكان الناس و النائم أولى به لعدم ذنبهما .

و كيف يكون خروج الوقت مقطا للفعل؛ هو ليس مقصودا فى العبادة بل المقصود هى بذاتها، فلا تأثير له عليها؛ اذ انها فعل بخلاف هوى النفس بأمر الله عزوجل، و هذا غير مرتبط بالوقت و لا يختلف باختلاف الأزمنة و الأوقات. بل يحصل فى الوقت و خارجه، فلا تأثير للوقت فى تحقيقه، فنظيره كنظير من أمر أن يتصدق بدرهم بيسده اليمنى فشلت اليمنى يجب عليه التصدق باليسرى؛ اذ الضرب المنشود

(١) انظر: ص ٥٩-٦٠ من هذه الرسالة .

يحصل باليسرى كاليمينى .

كما أن عدم جواز الأداء قبل الوقت ليس مبنياً على أن الوقت هو المقصود وكون العبادة المأمور بها لا تحصل الا عند الوقت ، بل لأجل أن الوقت سبب الوجوب - كوقت رمضان - و الأداء قبل السبب لا يجوز .
و اذا كان ذلك كما ذكرنا - و قد مر الإشارة الى ضعف بقية أدلة القول الأول - فالمختار هو القول الثانى ، و ذلك لقوة أدلتهم .
ما يتفرع على هذا الأصل :

للخلاف فى هذه المسألة آثار تتجلى فى بعض الفروع الفقهية منها :
قضاء الصلاة المفروضة اذا تركت عمدا :

اختلف العلماء بناء على هذا الأصل فى وجوب قضاء الصلاة المتروكة عمدا على قولين :

القول الأول : لا يجب عليه القضاء ؛ لأن القضاء لا يجب بأمر الأداء ، -
و لم يثبت دليل جديد - لديهم - على وجوب القضاء . و هو مذهب الظاهرية
كابن حزم ، و به قال ابن تيمية ^(١) ، و نسب التلمسانى وغيره الى

(١) هو احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحنبلى المجتهد علامة الزمان و ترجمان القرآن علم الزهاد و قاصع المبتدعين . كان سريع الحفظ قوى الفهم . برع فى الفقه و الأصول و الفرائض و الحساب و علم الكلام . تأهل للفتوى و التدريس و عمره أقل من عشرين سنة . له مؤلفات تبلغ ثلاثمائة مجلد ، منها " السياسة الشرعية " و " اقتضاء الصراط المستقيم فى مخالفة أصحاب الجحيم " و رفع الملام عن الأئمة الأعلام " و " الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح " توفى سنة ٧٢٨ هـ . =

ابن حبيب (١) من المالكية وهو قول بعض الشافعية .

القول الثانى : يجب القضاء على التارك متعمدا ، وهو لكل من يقول ان القضاء يجب بما وجبه الأداء كما قال به بعض القائلين بأن الأمر بالأداء لا يتضمن القضاء وذلك تمسكا بأدلة أخرى . والقول بالقضاء هو لجمهور العلماء ومنهم مذاهب الأئمة الأربعة (٢).

== انظر : ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣٨٧ ، ٤٠٣ - ٤٠٥ ؛ فوات السوفيات

١/٦٢ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ٨٠ ؛ طبقات المفسرين للداؤدى ١/٤٥ - ٤٦ ، ٤٩ .

(١) هو أبو مروان ، عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمى الأندلسى المالكى الفقيه المؤرخ الأديب اللغوى الصوام القوام . قال احمد بن عبد البر : كان جماعا للعلم ، كثير الطلب ، نحويا عروضيا شاعرا نسابا . ولما نعى الى سحنون استرجع وقال : مات عالم الاندلس ! بل والله عالم الدنيا . من مؤلفاته : " اعراب القرآن ، وكتاب " الفرائض " توفى عام ٢٣٨ هـ و قيل ٢٣٩ .

انظر : الديباج المذهب ٢/٨ - ١٠ ، ١٢ ، ١٥ ؛ إنباء الرواة على أنباء النحاة ٢/٢٠٦ ؛ معجم المؤلفين ٦/١٨١ .

(٢) انظر : المحلى لابن حزم ٢/٢٣٥ ؛ مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٢/٤٠ - ٤١ ؛ الوسيط فى أصول فقه الحنفية ١٦٦ - ١٦٧ ؛ مفتاح الوصول للتلمسانى ص ٤٣ ؛ العناية شرح الهداية (بهامش فتح القدير) ١/٤٨٥ ؛ المجموع للنووى ٣/٧٥ - ٧٦ ؛ شرح الجلال على منهاج الطالبين مع حاشيتى القليوبى وعميرة ١/١١٨ ؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ١/٢٦٣ - ٢٦٤ ؛ الإنصاف للمرداوى ١/٤٤٢ - ٤٤٣ ؛ رد المحتار على الدر المختار

١ / ٦٧٦ .

و قد بسط الكلام على هذه المسألة ابن حزم و ابن قيم الجوزية (١)
بتفصيل قيم أورد أهم ما جاء فيه :

قال ابن حزم " ... من ترك الصلاة حتى خرج وقتها فهذا لا يقدر على قضائها أبدا ، فليكثر من فعل الخير و صلاة التطوع ؛ ليثقل ميزانه يوم القيامة و ليتب و يستغفر الله عز وجل . و قال أبوحنيفة و مالك والشافعي يقضيها بعد الوقت ... برهان صحة قولنا : (فويل للمطلين الذين هم صلاتهم ساهون) (٢) و قوله تعالى : (فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة و اتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا) (٣) فلو كان العامد لترك الصلاة مدركا لها بعد خروج وقتها لما كان له الويل ، و لا لقي الضى ، كما لا ويل و لا غى لمن أخرها الى آخر وقتها الذى يكون مدركا لها .

(١) هو العلامة أبو عبد الله ، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أبيوب الدمشقي الشهير بابن قيم الجوزية . كان حنبليا بالغا مرتبة الاجتهاد المطلق . و له فى سائر فنون العلم اليد الطولى ، مع الفقه الحسن و الاجتهاد الموفق ، و كان مشغلا بتلاوة القرآن بالتدبر و التفكير ذا عبادة و تهجد و ورع و زهد . من مؤلفاته : " زاد المعاد فى هدى خير العباد " و كتاب " إعلام الموقعين عن رب العالمين " و كتاب " مفتاح دار السعادة " و " الروح " و " الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي " توفى سنة ٧٥١ هـ .

انظر : ذيل طبقات الحنابلة ٢٠ / ٤٤٧ - ٤٥٠ ؛ جذرات الذهب ٦ / ١٦٨ -

١٢٠ ؛ طبقات المفسرين للداودى ٢ / ٩٠ - ٩٢ .

(٢) سورة الماعون ، الآيتان ٤ ، ٥ .

(٣) سورة مريم ، آية ٥٩ .

و أيضا فان الله تعالى جعل لكل صلاة فرض وقتا محدود الطرفين ، يدخل في حين محدود ، ويبطل في وقت محدود ، فلاقرق بين من صلاها قبل وقتها ، و بين من صلاها بعد وقتها ؛ لأن كليهما صلى في غير الوقت ، و ليس هذا قياسا لأحدهما على الآخر ، بل هما سواء في تعدى حدود الله تعالى ، و قد قال الله تعالى : (و من يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) . (١)

و أيضا فان القضاء ايجاب شرع ، و الشرع لا يجوز لغير الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم .

فنسأل من أوجب على العامد قضاء ما تعمد تركه من الصلاة : أخبرنا عن هذه الصلاة التي تأمره بفعلها ، أ هي التي أمره الله تعالى بها ؟ أم هي غيرها ؟ فان قالوا : هي هي ، قلنا لهم : فالعامد لتركها ليس عاصيا ، لأنه قد فعل ما أمره الله تعالى ، و لا اثم على قولكم و لا ملامة على من ترك الصلاة حتى يخرج وقتها . و هذا لايقوله مسلم . و ان قالوا : ليست هي التي أمره الله تعالى بها ، قلنا : صدقتم و في هذا كفاية ، اذ أقروا بأنهم أمروه بما لم يأمره به الله تعالى . ثم نسألهم عن تعمد ترك الصلاة بعد الوقت : أ طاعة هي أم معصية ؟ فان قالوا : طاعة ، خالفوا اجماع أهل اللام كلهم المتيقن ، و خالفوا القرآن و السنن الثابتة ، و ان قالوا : هو معصية ، صدقوا ، و ممن الباطل أن تنوب المعصية عن الطاعة .

و أيضا فان الله تعالى قد حدد أوقات الصلاة على لسان رسوله صلى الله

(١) سورة الطلاق ، آية ١ .

عليه وسلم ، وجعل لكل وقت صلاة منها أولا ليس ما قبله وقتا لتأديتها ،
 و آخرها ليس ما بعده وقتها لتأديتها ، وهذا ما لا خلاف فيه بين أحد
 من الأمة ، فلو جاز أداؤها بعد الوقت لما كان لتحديد عليه السلام
 آخر وقتها معنى ، و لكان لغوا من الكلام وحاش لله من هذا .
 و أيضا فان كل عمل علق بوقت محدود فانه لا يصح في غير وقته ، و لو
 صح في غير ذلك الوقت لما كان ذلك الوقت وقتا له
 و لو كان القضاء واجبا على العاقد لترك الصلاة لما أغفل الله تعالى
 و لا رسوله صلى الله عليه وسلم ذلك و لا نسياء ، و لا تمننا اعنائنا
 بترك بيانها (و ما كان ربك نسيا) (١) . و كل شريعة لم يأت بها
 القرآن و لا السنة فهي باطل .
 و قد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (من فاتته صلاة العصر
 فكأنما وتر أهلها و ماله) (٢) فصح أن ما فات فلا سبيل الى ادراكه ،
 و لو أدرك أو أمكن أن يدرك لما فات ، كما لا تنفوت المنية أبدا ، و هذا
 لا اشكال فيه . و الأمة أيضا كلها مجمعة على القول و الحكم بأن الصلاة
 قد فاتت اذا خرج وقتها ، فصح فوتها باجماع متيقن ، و لو أمكن قضاؤها
 و تأديتها لكان القول بأنها فاتت كذبا و باطلا . فثبت يقينا أنه
 لا يمكن القضاء فيها أبدا

(١) سورة مريم ، آية ٦٤ .

(٢) رواه البخاري في صحيحه كتاب مواقيت الصلاة ، باب اثم من فاتته
 العصر ١٣٨/١ ، و مسلم في كتاب المساجد و مواضع الصلاة ، باب التغليظ
 في تفويت صلاة العصر ٤٣٥ /١ .

قال على : و ما جعل الله تعالى عذرا لمن خوطب بالصلاة في تأخيرها عن وقتها بوجه من الوجوه ، لا في حال المطاعنة و القتال و الخوف و شدة المرض و السفر . و قال الله تعالى : (و اذا كنت فيهم فأقممت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك)^(١) الآية . و قال تعالى : (فان خفتهم فرجالا أو ركبانا)^(٢) ... و لم يفسح الله تعالى في تأخيرها عن وقتها للمريض المدنف ، بل أمر ان عجز عن الصلاة قائما أنه ي صلى قاعدا ، فان عجز عن القعود فعلى جنب ، و بالتيمم ان عجز عن الماء ، و بغير تيمم ان عجز عن التراب ، فمن أين أجاز من أجاز تعمد تركها حتى يخرج وقتها ثم أمره أن يصليها بعد الوقت ، و أخبره بأنها تجزئ — كذلك ، من غير قرآن و لا سنة ، و لا صحيحة و لا مقبولة ، و لا قول لصاحب و لا قياس ...

و أما قولنا : أن يتوب من تعمد ترك الصلاة حتى خرج وقتها ويستغفر الله تعالى و يكثر من التطوع : فلقول الله تعالى (فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة و اتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا الا من تاب و آمن و عمل صالحا فأولئك يدخلون الجنة)^(٣) و لقول الله تعالى : (والذين اذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم)^(٤) و قال تعالى : (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، و من يعمل مثقال ذرة

(١) سورة النساء ، آية ١٠٢ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٣٩ .

(٣) سورة مريم ، الآيتان ٥٩ ، ٦٠ .

(٤) سورة آل عمران ، آية ١٣٥ .

عرا يره (١) وقال تعالى : (و نضع الموازين القسط ليوم القيمة فلا تظلم نفس شيئا) (٢) ، و أجمعت الأمة - و به وردت النصوص كلها - على أن للتطوع جزأ من الخير ، الله أعلم بقدره ، و للفريضة أيضا جزء من الخير ، الله أعلم بقدره ، فلا بد ضرورة من أن يجتمع من جزء التطوع اذا كثر ما يوازي جزء الفريضة و يزيد عليه ، و قد أخبر الله تعالى أنه لا يضيع عمل عامل ، و أن الحسنات ينمى - السيئات ، و أن من ثقلت موازينه فهو فى عيشة راضية ، و من خفت موازينه فأما هاوية ... (٣) .

و أما ابن قيم الجوزية فقد تعرض لهذه المسألة فى كيفية توبة من تعذر عليه أداء حق من حقوق الله و لم يستطع تداركه كمن ترك الصلاة متعمدا حيث قال رحمه الله :

" فصل : و من أحكام التوبة أن من تعذر عليه أداء الحق الذى فُـرط فيه ، و لم يمكنه تداركه ثم تاب ، فكيف يكون توبته ؟ و هذا يتصور فى حق الله سبحانه و حقوق العباد .

فأما فى حق الله : فكمن ترك الصلاة عمدا من غير عذر ، مع علمه بوجوبها ، وفرضها ، ثم تاب و ندم ، فاختلف السلف فى هذه المسألة . فقالت طائفة : توبته بالندم ، و الاشتغال بأداء الفرائض المستأنفة ،

(١) سورة الزلزلة ، الايتان ٧ ، ٨ .

(٢) سورة الأنبياء ، آية ٤٧ .

(٣) المحلى لابن حزم ٢ / ٢٣٥ فما بعدما .

و قضا* الفرائض المتروكة ، و هذا قول الأئمة الأربعة و غيرهم .
و قالت طائفة : توبته باستئناف العمل في المستقبل و لا ينفعه تدارك
ما مضى بالقضا* ، و لا يقبل منه فلا يجب عليه ، و هذا قول أهل الظاهر
و هو مروى عن جماعة من السلف .

و حجة الموجبين للقضا* قول النبي صلى الله عليه وسلم : (من نام عن
صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها) (١)

قالوا : فاذا وجب القضا* على النائم و الناس ، مع عدم تفريطهما ،
فوجوبه على العامد و المفرط أولى .

قالوا : و لأنه كان يجب عليه أمران : الصلاة ، و إيقاعها في وقتها .
فاذا ترك أحد الأمرين بقى الآخر .

قالوا : و لأن القضا* ، ان قلنا يجب عليه بالأمر الأول ، فظاهر ، وان -
قلنا يجب عليه بأمر جديد ، فأمر النائم و الناس به : تنبيه على
العامد كما تقدم .

قالوا : و لأن مصلحة الفعل ان لم يمكن العبد تداركها تدارك منها ما
أمكن . و قد فاشت مصلحة الفعل في الوقت ، فيتدارك ما أمكن منها ،
و هو الفصل في خارج الوقت .

قالوا : و قد قال النبي صلى الله عليه وسلم : (اذا أمرتكم بأمر فأتوا
منه ما استطعتم) (٢) و هذا قد استطاع الاتيان بالمأمور خارج الوقت ،

(١) تقدم تخريج الحديث في : ص ٦٠ من هذه الرسالة .

(٢) تقدم تخريج الحديث في : ص ٥٠ من هذه الرسالة .

و قد تصذر عليه الاتيان به في وقته • فيجب عليه الاتيان بالمستطاع •
 قالوا : وكيف يظن بالشرع أنه يخفف عن هذا المعتمد المقرط العاصي
 لله و رسوله بترك الوجوب ؟ و يوجب على المغذور بالنوم أو النسيان ؟ ...
 قالوا : و لأن الصلاة حق مؤقت ، فتأخيرها عن وقته لا يسقط الا بمبادرته
 خارج الوقت ، كديون الآدميين المؤجلة •
 قالوا : و لأن غايته : أنه أثم بالتأخير ، و هذا لا يسقط القضاء كمن
 أجز الزكاة عن وقت وجوبها تأخيرا أثم به ... " (١) هذا أهم ما ذكره
 في استدلال الموجبين للقضاء ، ثم بين أدلة النافين - و هي كما ذكرها
 ابن حزم - و ناقش أدلة المثبتين •

(١) مدارج السالكين لابن قيم الجوزية ١ / ٢٧٤ - ٢٧٦ •

الفصل الرابع

أقسام القضاء و تطبيقاته

قسم الأصوليون القضاء الى أقسام متنوعة باعتبارات مختلفة ، فهناك أقسام للقضاء باعتبار الأداء ، وأقسام للقضاء باعتبار أنه قضاء .

أقسام القضاء باعتبار الأداء : للقضاء بهذا الاعتبار أربعة أقسام :

١ - قضاء ما يجب أدائه ، وذلك كأن يترك ما كان أدائه واجبا و يأتي بمثله خارج الوقت . كمن ترك الصلاة في وقتها عمدا بلاعذر ثم قضاها خارج الوقت .

٢ - قضاء ما لم يجب أدائه و هو غير ممتنع شرعا ، وذلك كقضاء المسافر و المريض لما تركوا من الصوم في حالة السفر و المرض ، فان الشرع لم يوجب عليهما أداء الصوم في وقتها - قال تعالى : " فمن شهد منكم الشهر فليصمه و من كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر " (١) - لكن في وسع كل منهما الاتيان بالصوم ، و لا مانع من ذلك . ويظهر من المثال أن المانع من الوجوب قد يكون من قبل العبد و ذلك كالسفر فالآتي به هو العبد ، و قد يكون من الله عزوجل كالمرض .

٣ - قضاء ما لم يجب أدائه و كان ممتنعا شرعا ، وذلك كقضاء المرأة للصوم الذي فاتها في وقت الحيض و النفاس ، فان الشرع لم يوجب عليها

(١) سورة البقرة ، آية ١٨٥ .

الصوم في وقت الحيض و النفاس ، بل منعها منه بحيث لو أتت بسـه
في ذلك الوقت تكون آثمة ؛ لارتكابها ما نهيت عنه شرعا .

(٤) قضاء ما لم يجب أدائه و كان الأداء ممتنعا عقلا ، وذلك كقضاء
النائم و المغمى عليه لما فاتهما من الصلاة في حال النوم و الانغماء ؛
فان الشرع لم يوجب عليهما الصلاة في هذا الحال . و من الظاهر أن أداء
الصلاة منهما فيها استحيل عقلا ؛ اذنية الصلاة التي عبارة عن القصد
اليها يمتنع عقلا مع الغفلة عنها بالنوم و الانغماء (١).

هذا ، و ما ذكرناه أن ما لا يجب أدائه - سواء كان الأداء فيه ممتنعا
شرعا أو عقلا أو غير ممتنع - اذا أتى بمثله خارج الوقت يسمى قضاء
حقيقة ، انما هو منذهب الرازي و الإسنوي و من وافقهما ؛ لأن سبب وجوب
الأداء قد انعقد في حق هؤلاء جميعا ، و حقيقة القضاء هو الاتيان -
بالفعل استدراكا لمصلحة ما انعقد سبب وجوبه .

و خالف في ذلك الامام الغزالي و من معه فذهب الى أن اطلاق القضاء
على ما تأتى به المرأة من الصوم بعد الحيض مجاز محض - و هو في الحقيقة
فرض مبتدأ - ؛ لأن الصوم لم يجب عليها حالة الحيض و القضاء الحقيقي
مبنى على وجوب الأداء . (٢)

كما أن تسمية صوم المسافر قضاء يحتمل أن تكون مجازا أيضا - ؛ اذ لا وجوب
عليه - و يحتمل أن تكون حقيقة - ؛ لأنه لو أتى به في رمضان لصح

(١) انظر : نهاية السؤل ٦٨/١ ، المصول ج ١ ، ص ١٤٩ - ١٥٠ .

(٢) اما ما وجب أدائه اذا أتى بمثله فيما بعد فانه يسمى قضاء حقيقة

كالرازي و من وافقه . انظر : المستفى ١ / ٩٦ .

منه ، فالأختلاف به مع الصحة في الوقت شبهه بمن وجب عليه الصوم
فتركه عمدا - والأظهر أنه مجاز ، ففي المستصفى : " ... فهذا يحتمل
أن يقال : أنه مجاز أيضا ، إذ لا وجوب ، و يحتمل أن يقال : أنه حقيقة ؛
إذ لو فعله في الوقت لمح منه ، فاذا أخل بالفعل مع صحته لو فعله
فهو شبهه بمن وجب عليه و تركه سهوا أو عمدا أو نقول : قال الله
تعالى : (فعدة من أيام أخر) (١) فهو على سبيل التخيير فكأن الواجب
أحدهما ، لا بعينه إلا أن هذا البديل لا يمكن إلا بعد فوات الأول ، والأول
سابق فسمى قضاء لتعلقه بفواته ، بخلاف العتق و الصيام في الكفارة ؛
إذ لا يتعلق أحدهما بفوات الآخر ، ولكن يلزم على هذا أن تسمى الصلاة
في آخر الوقت قضاء ؛ لأنه مخير بين التقديم و التأخير كالسافر ،
و الأظهر أن تسمية صوم المسافر قضاء مجاز ، أو القضاء اسم مشترك
بين ما فات أداؤه الواجب و بين ما خرج عن وقته المشهور المعروف به ،
و لرمضان خصوص نسبة إلى الصوم ليس ذلك لسواء ، بدليل أن الصبي
المسافر لو بلغ بعد رمضان لا يلزمه ، و لو بلغ في آخر وقت الصلاة
لزمته ، فاخراجه عن مظنة أدائه في حق العموم يومه كونه قضاء ،
و الذي يقتضيه التحقيق أنه ليس بقضاء . " (٢).

و أما المريض فهو لا يخلو إما أن لا يخشى الموت بسبب الصوم ، أو يخشى الموت ،
أو ضررا عظيما ، فإن كان الأول فهو كالسافر و إن كان الثاني فهو كالحائض

(١) سورة البقرة ، آية ١٨٥

(٢) المستصفى ١ / ٩٦ - ٩٧ .

يعصى بالصوم وعدم الأكل ، و بناءً على هذا لو صام يحتمل أن يقال : ان صومه لا ينعقد - لأن بالصوم يصير عاصياً ، و كيف يتصور أن يتقرب الانسان الى الله بما يعصى به - و بالتالى فتسمية ما يتدراك به فيما بعد بالقضاء تكون مجازاً محضاً ، كما في الحائض ، و يحتمل أن يقال : ان صومه ينعقد ؛ لأنه بالصوم صار جانياً على نفسه التى هى حق الله فصار كالمصلى فى الدار المغصوبة " يعصى لتناوله حق الغير ، و يمكن أن يقال : قد قيل للمريض كل فكيف يقال له لا تأكل ؟ و هو معنى الصوم بخلاف الصلاة و الفصب ، و يمكن أن يجاب بأنه قيل له لا تهلك نفسك

و قيل له صم ، فلم يعص من حيث إنه مائم ، بل من حيث سعيه فى الهلاك ، و يلزم عليه صوم يوم النحر ، فانه نهى عنه لترك اجابة الدعوة التى أكل القرايين و الضحايا و هى ضيافة الله ، و يعسر الفرق بينهما جداً ، فهذه احتمالات يتجاذبها المجتهدون ، فان قلنا لا ينعقد فتسمية تداركه قضاءً مجاز محض كما فى حق الحائض و الا فهو كالمافر " . (١)

و لما كان النائم و الناسى يقضيان ما فاتهما مع عدم توجه الخطاب اليهما ، لأنهما غير مكلفين عندئذ قال فى الجواب :

" ... قلنا هما منسوبان الى الغفلة و التقصير ، و لكن الله عفا عنهما و حط عنهما المأثم بخلاف الحائض و المافر ، و لذلك يجب عليهما الامساك بقية النهار تنبيها بالصائمين دون الحائض ثم فى المافر مذهباً ضعيفاً " (٢) .

(١) المستقصى ١ / ٩٧ .

(٢) المصدر نفسه ١ / ٩٧ .

منشأ الخلاف : الخلاف في هذه المسألة مبني على أنه هل المعتبر في إطلاق القضاء على الفعل حقيقة هو تقدم سبب الوجوب أم وجوب الأداء؟ فالرازي ومن وافقه يقول : ان المعتبر هو استدراك مصلحة ما انعقد سبب وجوبه ، (١)

والغزالي ومن معه يقول : ان تسمية ما لم يجب أدائه قضاء مجاز محض ، لأن القضاء حقيقة يتوقف على استدراك مصلحة الواجب الفائق . (٢) قال الآمدي : " ... و اختلفوا فيما انعقد سبب وجوبه ، ولم يجب لمانع ، أو لفوات شرط من خارج ، وسواء كان المكلف قادرا على الاتيان بالواجب في وقته ، كالصوم في حق المريض والمافر ، أو غير قادر عليه ، اما شرعا كالصوم في حق الحائض ، واما عقلا كالنائم ، أنه هل يسمى قضاء حقيقة أو مجازا . فمنهم من مال الى التجوز مصيرا منه الى أن القضاء انما يكون حقيقة عند فوات ما وجب في الوقت استدراكا لمصلحة الواجب الفائق . وذلك غير متحقق فيما نحن فيه ، ووجوبه بعد ذلك الوقت بأمر متجدد لا ارتباط له بالوقت الأول ، فكان إطلاق القضاء عليه تجوزا

و منهم من مال الى أنه قضاء حقيقة ؛ لما فيه من استدراك مصلحة ما انعقد سبب وجوبه ولم يجب للمعارض وإطلاق اسم القضاء في هذه

(١) انظر : المحصول ج ١ ق ١ / ١٥٠ .

(٢) انظر : المستصفى ١ / ٩٦ .

الصور في محل الوفاق ، انما كان باعتبار ما اشتركا فيه من استدراك
 مصلحة ما انعقد سبب وجوبه لا استدراك مصلحة ما وجب . وهذا هو
 الأشبه ؛ لما فيه من نفي التجوز والاشتراك عن اسم القضاء . " (١)
 والذي أميل اليه هو : رأى الرازي ؛ لأن الحائض لا يجب عليها
 الصوم حالة الحيض - وكيف يقال بالوجوب وهو ينافي الترك العجم
 عليه - وقد سمى الشرع الصوم الذي تأتي به فيما بعد قضاء - والأصل
 فيه الحقيقة - فلو كان المعتبر في القضاء تقدم الوجوب لم تصح
 تسمية صومها قضاء .
 ولأن القضاء لو كان مرتبطا بوجوب الأداء لما وجب على الذي نام في
 جميع وقت الصلاة .

أقسام القضاء من حيث ذاته :

لم تتفق عبارات أصوليي الحنفية في أقسام القضاء بهذا الاعتبار
 - كضده الأداء - فأبو زيد الدبوسي وأبو بكر السرخسي ، وحام الدين
 الأسيكني يجعلون القضاء على نوعين :

أ - بمثل معقول .

ب - بمثل غير معقول .

ففي تقويم الأدلة : " غير أنه نوعان : مثل مشروع معقول ، و مثل
 مشروع غير معقول " (٢)

(١) الإحكام للآمدي ١ / ٨٣ .

(٢) منظوم ، ورقة ٤٢ .

و ورد في أصول المرخسي : (و أما القضاء فهو نوعان : بمثل معقول ...
و بمثل غير معقول) (١) ثم قم المثل المعقول الى كامل و قاصر . (٢)
و جاء في المنتخب للحامي : " و القضاء نوعان : قضا بمثل معقول ...
و قضا بمثل غير معقول " (٣)
و أما النفسي و صدر الشريعة و من سار على نهجهما فيقسمون القضاء
الى ما كان بمثل معقول ، و ما كان بمثل غير معقول ، و ما يشبه الأداء .
جاء في المنار : " و القضاء أنواع : بمثل معقول ، و بمثل غير معقول ،
و ما هو في معنى الأداء " (٤)
و في التنقيح : " و أما القضاء فاما بمثل معقول ... و اما بمثل
غير معقول ... و اما قضا يشبه الأداء " (٥)
و في التحرير : " ... و القضاء الى ما بمثل معقول و غير معقول ...
و ما يشبه الأداء " (٦)
و صرح هؤلاء جميعا بأن هذه الأقسام تجري في حقوق الله تعالى
و في حقوق العباد .
و الذي يتضح بالبحث و التأمل هو أن الجمع بين القولين قد يكون
ممكنا ، و ذلك : أن القضاء - كالأداء - اما محض و اما غير محض ،

(١) ٤٩ / ١ .

(٢) انظر : أصول المرخسي ١ / ٥٥ .

(٣) المطبوع مع شرحه المعروف بمولوى الحامي ١ / ١٥٢ - ١٥٣ .

(٤) المطبوع مع فتح الغفار ١ / ٤٨ .

(٥) المطبوع بها مشر التلويح ١ / ١٦٦ - ١٦٧ .

(٦) المطبوع مع التقرير و التعبير ٢ / ١٢٨ .

وهو : ما يعنى بالقضاء الشبيه بالأداء ، والمحض ينقسم الى ما
بمثل معقول وغير معقول ، وبذلك تصير الأقسام ثلاثة :

- أ - قضاء محض بمثل معقول .
- ب - قضاء محض بمثل غير معقول .
- ج - قضاء غير محض (شبيه بالأداء) .

ثم القضاء بمثل معقول ينسوع الى كامل ، وقاصر ، (١)
و كل قسم من هذه الأقسام يجرى فى حقوق الله و فى حقوق العباد ،
الا القضاء بمثل معقول اذا كان قاصرا فقد اختلف فى جريانه فى
حقوق الله (٢) - و سنبين الخلاف فيه فيما بعد - فتصير جميع أقسام
القضاء سبعة وهى :

- ١ - قضاء محض بمثل معقول كامل فى حقوق الله .
- ٢ - قضاء محض بمثل معقول كامل فى حقوق العباد .
- ٣ - قضاء محض بمثل معقول قاصر فى حقوق العباد .
- ٤ - قضاء محض بمثل غير معقول فى حقوق الله تعالى .
- ٥ - قضاء محض بمثل غير معقول فى حقوق العباد .
- ٦ - قضاء غير محض (شبيه بالأداء) فى حقوق الله .
- ٧ - قضاء غير محض (شبيه بالأداء) فى حقوق العباد .

فمن قسم القضاء الى نوعين - القضاء بمثل معقول ، والقضاء بمثل
غير معقول - فانه التفت الى القضاء بالنظر الى المثل الواجب فيه

(١) انظر : كنز الوصول (. بهامش كشف الأسرار) ١ / ١٦٧ .

(٢) انظر : كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ١ / ١٦٧ .

هل هو معقول أم لا ؟ - وعندئذ يدخل فيه الشبيه بالأداء ، إذ هو لا يخلو منهما ، فانه إما أن يكون قضا بمثل معقول أو غير معقول كما يدخل فيه المثل الكامل والقاصر - ولم ينظر الى كونه - القضاء - متمحضا أو متركبا .

و من جعله ثلاثة أقسام - بمثل معقول و غير معقول و شبيه بالأداء - - مبرز المتركب - وهو الشبيه بالأداء - من المتمحض ، وكان أولى بهؤلاء - الذين جعلوا : أنواعه ثلاثة - أن يصرحوا بأن القضاء المحض - لا القضاء مطلقا - إما بمثل معقول ، وإما بمثل غير معقول ، إذ انهم جعلوا الشبيه بالأداء قسيما لهما ، ولو كانا - بمثل معقول أو غير معقول - عندهم قسمين لمطلق القضاء لم يصح كون الشبيه مقابلا لهما . ثم بعد هذا الرد الاجمالي نأتى لبيان أقسام القضاء الثلاثة ، مع ضرب الأمثلة لها فى حقوق الله و فى حقوق العباد .

أ (القضاء المحض بمثل معقول :

القضاء المحض هو ما لم يكن فيه شبهة الأداء ، قال ملا

جيون فى تعريف القضاء المحض هو :

" ما لا يكون فيه معنى الأداء أصلا لا حقيقة ، ولا حكما " (١) ، و بمثله قال صاحب " النامى " فى شرح الحامى ، (٢) .

(١) نور الأنوار شرح المنار ص ٢٨ .

(٢) انظر : النامى شرح الحامى لمولوى عبد الحق ٨٦ / ١ فتح الشفار -

١ / ٤٣ شرح التلويح ١ / ١٦٦ .

و المعقول منه هو : أن يعقل و يدرك مماثلته للفائت بقطع النظر
عن الشرع . (١)

و هو اما أن يكون كاملا و هو ما كان مثلا للفائت صورة و معنى أو قاصرا
و هو ما كان مثلا للفائت معنى لا صورة .

قال فخر الاسلام البزدوى : " أما الكامل فالمثل صورة و معنى " (٢)
و قال نظام الدين الشاشي : " فالكامل منه [أى من القضاء] تسليم مثل
الواجب صورة و معنى ... و أما القاصر فهو ما لا يماثل الواجب
صورة و يماثل معنى " (٣).

و الكامل من القضاء المحض بمثل معقول يجرى فى حقوق الله تعالى و فى
حقوق العباد ، و أما القاصر فقد ذهب معظم الأصوليين الى عدم جريانه
الا فى حقوق الله فقط ، و فيما يلى نذكر بعض الأمثلة .
مثال القضاء المحض بمثل معقول كامل فى حقوق الله

أ (قضاء الصلاة بالصلاة

الصلاة هي طريق الفوز و النجاة و السعادة فى الدنيا و الآخرة .
قال الله تعالى : " قد أفلح المؤمنون الذين فى صلاتهم خاشعون " (٤)
و هي عمود الدين و قوامه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " رأس

-
- (١) انظر : كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ١٣٣/١ ، شرح التويح ١٦٦/١ ،
نور الأنوار ص ٣٨ ، مولوى الحامى ١٥٣/١ ، النامى شرح الحامى ٨٦ / ١ ،
مرآة الأصول (بهامش الأزميسرى) ٢٦٦/١ .
(٢) كنز الوصول (بهامش كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى) ١٦٢/١ .
(٣) أصول الشاشي ، ص ٤٤ ، ٤٥ .
(٤) سورة المؤمنون ، الآيتان ١ ، ٢ .

الأمر الاسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد" (١) فهي تنير القلب، و تزكي النفس و تربي في المرء مراقبة الله تعالى و دوام ذكره و توطد علاقة المسلم بربه و تنهى عن الفحشاء و المنكر قال تعالى : "إن الصلاة تنهى عن الفحشاء و المنكر" (٢) فلذلك كانت جديرة بأن تجب على المسلم و المسلمة خمس مرات في كل يوم و ليلة . و قد أوجبها الله تعالى على المؤمنين في أوقات مخصوصة ، و أمر بالمحافظة عليها . قال عز وجل : "إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا" (٣) ، و قال : " حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى و قوموا لله قانتين " (٤) كما نطقت السنة المطهرة ببيان أوقاتها و اقيمت واضحة .

فاذا كان الأمر كذلك فإن على المؤمن أن يأتي بها صحيحة كاملة في وقتها العخصوص انمباعا لأمر ربه و حبا لمطابقة رسول الله صلى الله عليه وسلم . و لكن قد يطرأ له أعذار تفوت بسببها الصلاة عنه ، و هذه الأعذار قد تكون مقطعة لقضاء الصلاة و قد لا تسقطها بل تبقىها ثابتة في ذمته حتى يأتي بها خارجا عن وقتها كالنوم و النسيان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها " (٥) . و الاثنيان بالصلاة قضاء عن الصلاة الفائتة بسميه

(١) جزء من حديث طويل رواه الترمذي في كتاب الإيمان باب ما جاء في حرمة الصلاة ١١/٥ - ١٢ و قال : " هذا حديث حسن صحيح " و رواه احمد في

المسند ٥ / ٢٣١ .

(٢) سورة العنكبوت ، آية ٤٥ .

(٣) سورة النساء ، آية ١٠٣ .

(٤) سورة البقرة ، آية ٢٣٨ .

(٥) تقدم تخريج الحديث في : ص ٦ من هذه الرسالة .

الحنفية بالقضاء المحض الكامل في حقوق الله تعالى ؛ لأن هذه الصلاة تشبه الصلاة الفائتة و تماثلها في الصورة و المعنى ؛ لكونها مشتملة على نفس ما تضمنته الصلاة الفائتة من الحركات و الأفعال و القراءات - كما تحتوى عين المقاصد و المعاني الموجودة في الصلاة الفائتة (١).
حكم الترتيب في قضاء الفوائت :

اختلف العلماء في ترتيب قضاء الملوات الفائتة هل هو واجب أم مندوب ؟

فذهب الحنفية و المالكية و الحنابلة الى أن الترتيب واجب مطلقا أى سواء كان بين الفوائت المتماثلة - في وصف الفوات - أم مسع الحاضرة الا أن لهم في ذلك تفصيلا سنبينه ان شاء الله تعالى .

جاء في الهداية : " و لو فاتته ملوات رتبها في القضاء كما وجبت في الأصل ... الا أن تزيد الفوائت على ست ملوات " (٢).

وجاء في القدورى : " و من فاتته صلاة قضاها اذا ذكرها و قدمها لزوما على صلاة الوقت " (٣)

و فى تحفة الفقهاء : " اذا وجدت الأوقات و وجبت الصلاة فلم يؤدها حتى دخل وقت صلاة أخرى فهل يعتبر الترتيب واجبا حتى لايجوز أداؤها الوقتية

(١) انظر : التنقيح و التوضيح (بهامش التلويح) ١٦٧/١ ؛ حاشية أنوار الحلي على شرح المنار لابن ملك ص ١٧٥ .

(٢) المطبوع بهامش فتح القدير ١ / ٤٨٩ - ٤٩٠ .

(٣) ص ١١ .

قبل قضاء الفوائت أم لا ؟ على قول أمحابتنا يجب الترتيب " (١) .
 وجاء في مختصر خليل (٢) و شرحه : " يجب ترتيب الفوائت سواء
 كانت يسيرة أو كثيرة في أنفسها ترتيبا شرطا في صحة قضائها مطلقا
 هذا هو الذى فرع عليه المصنف الفروع المشهورة الآتية كغيره ، وان
 كان ضعيفا و المعتمد أن ترتيب الفوائت في أنفسها واجب غير شرط ،
 و واجب غير شرط مطلقا ترتيب قضاء يسيرها أى الفوائت مع صلاة
 حاضرة كالعشاء ين مع الصبح ، فيجب تقديم قضاء يسير الفوائت على
 الحاضرة ان اتسع وقتها و لم يلزم عليه خروج وقتها بل و ان كان اذا
 قدم قضاء اليسير على الحاضرة خرج وقتها أى الحاضرة و صارت قضاء
 هذا هو المشهور و قول مالك رضى الله عنه " (٣) .

(١) ١ / ٣٦٤ .

(٢) هو أبو المودة ، ضياء الدين خليل بن اسحاق الجندى أحد أئمة
 المالكية بالقاهرة ، الفقيه الحافظ الجامع بين العلم و العمل ،
 المجمع على فضله و ديانته . كان أستاذا ممتعا من أهل التحقيق
 ثاقب الذهن ، شاركا فى فنون من العربية و الحديث و الفرائض .
 فاضلا فى مذهب مالك ، صحيح النقل . تخرج بين يديه جماعته
 من العلماء الأفاضل ، من مؤلفاته : شرح جامع الأمهات لابن الحاجب
 و سماه " التوضيح " و له شرح على الفية ابن مالك ، كما ألف
 مختصرا فى المذهب . توفى سنة ٧٦٧ هـ .

انظر : شجرة النور الزكية ٢٢٣/١ ، الديباج المذهب ٣٥٧/١ - ٣٥٨ هـ ،
 حسن المناصرة ٤٦٠/١ .

(٣) شرح منح البليبل ١ / ١٧١ .

و جاء في الاقناع و شرحه للبهوتي : " و من فاتته صلاة مفروضة فأكثر من صلاة ، لزمه قضاؤها ... مرتبا نص عليه في مواضع " (١) .
و قال الشافعية : ان الترتيب مندوب اليه بين الفوائت ذاتها ،
و كذا مع الحاضرة اذا كان فيها متسع .

جاء في الروضة : " و يستحب في قضاء الطلوات الترتيب و لا يجب في قضاؤها ، و لا بين فريضة الوقت و المقضية ، فان دخل وقت فريضة و تذكر فائتة ، فان اتسع وقت الحاضرة استحباب البداءة بالفائتة و ان ... " (٢)

الأدلة : للقائلين بوجوب الترتيب أدلة هي :

- ١ - قوله عليه السلام : " من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها " (٣)
- وجه الاستدلال هو : أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل وقت الفائتة وقت التذكر ، فيكون أداء الوقتية في وقت تذكر الفائتة أداء قبل وقته - ؛ لأن الوقت قد اختص بالفائتة بظاهر الحديث - فلا يجوز .
- ٢ - حديث ابن عمر و هو أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من نسي صلاة فلم يذكرها الا و هو مع الامام فليصل معه و ليجعلها تطوعا ثم ليقتض ما ذكره ثم ليعدد ما

(١) كشاف القناع ١ / ٢٦٠ .

(٢) روضة الطالبين ١ / ٢٦٩ .

(٣) تقدم تخريج الحديث في : ص ٦٠ من هذه الرسالة .

كان فيه " (١).

٣ - ما جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم " صلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى المغرب بعدها " (٢) فهذا يدل على أن الترتيب مستحق وليس بمتحيز لو كان مستحباً لما أخر المقرب التي يكره تأخيرها لأمر مستحب .

٤ - ما ورد في الحديث : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاتته يوم الخندق صلوات فقضاهن مرتباً (٣).

(١) أخرجه الدارقطني موقوفاً على ابن عمر في كتاب الصلاة ، باب الرجل يذكر صلاة وهو في أخرى ٤٢١/١ وقال : " رفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبو ابراهيم الترجماني ووهبهم في رفعه فان كان قد رجع عن رفعه فقد وفق للصواب " . وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الصلاة ، باب من ذكر صلاة وهو في أخرى ٢٢١/٢ ، وقال : " تفرد أبو ابراهيم الترجماني برواية هذا الحديث مرفوعاً والصحيح أنه من قول ابن عمر موقوفاً ... " .

(٢) جزء من حديث طويل رواه البخاري في صحيحه كتاب مواقيت الصلاة ، باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب وقته و باب قضاء الصلوات الأولى فالأولى ١٤٧/١ - ١٤٨ ، و رواه مسلم في كتاب المساجد و مواضع الصلاة ، باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر ٤٣٨/١ .

(٣) مروي بطرق مختلفة ، فرواه النسائي في كتاب الأذان ، باب الأذان للفائت من الصلوات و باب الاجتزاء لذلك كله بأذان واحد والاقامة لكل واحدة منهما (١٥/٢) و باب الاكتفاء بالامامة ١٦/٢ ، ورواه احمد في المسند ٢٥/٣ ، و الشافعي في الأم كتاب الحيض ، باب الأذان والاقامة للجمع بين الصلاتين و الصلوات (٨٦/١) ولفظ الأم كما يلي :
==

وقد ثبت أن عليه الصلاة والسلام قال : " صلوا كما رأيتموني ^{أصلي} " (١)
 فيجب الترتيب .

٥ - ما ثبت . في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم عام الأحزاب " صلى
 المغرب فلما فرغ قال هل علم أحد منكم أنني صليت العصر ؟ قالوا يا رسول
 الله ، ما صليتها ، فأمر المؤذن فأقام الصلاة فصلى العصر ثم أعاد
 المغرب " (٢)

٦ - أن الفوائت صلوات ذات وقت فيجب فيها الترتيب كالمجموعتين .
 ٧ - أن القضاء يكون بصفة الأداء ، لأن القضاء بدل الأداء فكما يراعى
 الترتيب بين صلاة الفجر و الظهر أداء في الوقت ، فكذلك قضاء بعد
 خروج الوقت .

" ... عن أبي سعيد الخدري قال حبسنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان
 بعد المغرب بهوى من الليل حتى كفينا و ذلك قول الله عز وجل (وكفى
 الله المؤمنين القتال و كان الله قويا عزيزا) فدعا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بلالا فأمره فأقام الظهر فصلاها فأحسن صلاتها كما كان
 يصليها في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها
 كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضا . قال و ذلك قبل أن ينزل
 الله تعالى في صلاة الخوف (فرجالا أو ركبانا) "

(١) جزء من حديث طويل رواه البخاري عن مالك بن الحويرث في صحيحه
 كتاب الأئمة ، باب رحمة الناس بالبهائم ٧٧/٧ ، و احمد في المسند
 ٥٣/٥ ، و الدارمي في كتاب الصلاة ، باب من أحسق بالامامة ٢٨٦/١ .

(٢) رواه احمد في المسند ١٠٦/٤ .

وأما الشافعية فقد استدلوا أيضا بحديث قضاة النبي صلى الله عليه وسلم للصلوات مرتبات يوم الخندق لكنهم حملوا فعله عليه الصلاة والسلام على الاستحباب وقالوا : إن الفعل المجرد عن القول لا يدل عندنا على الوجوب .

هذا ولم يعتمد النووي^(١) في المجموع على أدلة الشافعية النقلية وقال : " ... واحتج أصحابنا بأحاديث ضعيفة أيضا والمعتمد في المسألة أنها ديون عليه فلا يجب ترتيبها إلا بدليل ظاهر وليس لهم دليل ظاهر ، ولأن من صلاهن بغير ترتيب فقد فعل الصلاة التي أمر بها فلا يلزمه وصف زاهد بغير دليل ظاهر والله أعلم " . (٢)

هذا ، وقول الحنفية بوجوب الترتيب بين الفوائت والحاضر حتى لو قدمها على الفوائت عند توسع الوقت فسدت لا يتفق مع أصولهم القائلة بعدم تقييد الدليل القطعي بدليل ظني ؛ لأن الدليل

(١) هو أبو زكريا ، محيي الدين يحيى بن شرف بن مري بن حسن النسوي ، الشافعي ، الإمام العلامة الزاهد ، القانع ، ذوالفنون في أصناف العلوم : من الفقه والأصول والحديث والرجال والفقه و ... كان مضرب المثل في الدعوة إلى الله تعالى ، من مؤلفاته : الروضة ، والمنهاج في شرح مسلم ، وشرح المذهب ، ورياض الصالحين ، وتهذيب الأسماء واللغات ، توفي سنة ٦٧٦ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ٣٩٥/٨ ، ٣٩٦ ؛ البداية والنهاية ١٣/٢٧٨ ، ٢٧٩ ؛ غرر النذهب ٢٥٤/٥ - ٢٥٦ ؛ الفتح المبين ٨١/٢ - ٨٢ .

(٢) ٧٥ / ٣ .

القاطع و هو حديث امامة جبرئيل^(١) يدل على صحة الحاضرة ؛ لأنها وقعت في وقتها فلا يجوز تقييدها بدليل ظني و هو خبر الترتيب .
نعم قد يجاب بأن الخبر مشهور و لكن هذا الجواب - كما قال ابن الهمام - مردود اذ لو كان الأمر كذلك لكان المذهب هو تقديم الفائتة على الحاضرة مطلقا من غير تقييد بعدم ضيق الوقت ؛ لأن تقييد الكتاب فضلا عن غيره بالخبر المشهور جائز^(٢) .

و الذي يبدو لي هو أن الأولى هو القول بالوجوب في ترتيب الفوائت ، لظاهر حديث أبي سعيد الخدري^(٣) - و الأدلة الأخرى المؤيدة له - الذي رواه النسائي^(٤) و أحمد و الشافعي^(٥) و قال فيه

(١) مروي بطرق مختلفة ، فرواه أبوداود عن ابن عباس في كتاب الصلاة باب ما جاء في المواقيت ٢٧٤/١ ، و الترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب ما جاء في مواقيت الصلاة ٢٧٨/١ و أحمد في المسند ٣٣٣/١ ، و البيهقي في السنن الكبرى في جماع أبواب المواقيت من كتاب الصلاة ٤٦٤/١ ، و الطحاوي في شرح معاني الآثار كتاب الصلاة ، باب مواقيت الصلاة ١٤٧/١ .

(٢) انظر : شرح فتح القدير ٤٨٧/١ .

(٣) هو " سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري أبو سعيد الخدري ، له و لأبيه حبة ، استغفر بأحد ثم شهد ما بعدها ، و روى الكثير . مات بالمدينة سنة ثلاث أو أربع أو خمس وستين و قيل سنة أربع وسبعين " تقريب التهذيب ، ص ١١٩ .

(٤) هو " أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار ابوعبد الرحمن النسائي الحافظ صاحب السنن مات سنة ثلاث و ثلاثمائة و له ثمان و ثمانون سنة " تقريب التهذيب ، ص ١٣ .

(٥) انظر : ص ٣٠٣-٤٢٠ من هذه الرسالة .

البغوى (١) : " و في حديث أبي سعيد دليل على أن الفوائت تقضى مرتبة ... " (٢) و ذلك ، لأن فعله عليه الصلاة و السلام ورد بيانا بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : " ملوا كما رأيتموني أصلي " (٣) .
هذا و كما قلنا - سابقا - ان القائلين بوجوب الترتيب لا يرون ذلك على الإطلاق بل لهم تفصيل في ذلك واليك بيانهم :
أ) قالت الحنفية ان الترتيب واجب و شرط بين الفوائت يفوت الجواز بفوته و لا يسقط الترتيب الا بأحد أشياء ثلاثة :
١ - كثرة الفوائت (٤) و حد الكثرة هو أن يتجاوز عدد الفوائت ست

(١) هو أبو محمد ، الحسين بن مسعود البغوى - نسبة الى بقا قرية - بخراسان بين هراة و مرو - الشافعي الملقب بمحيي الدين و ركن الدين أيضا ، المعروف بابن الفراء تارة و بالفراء أخرى . كان اماما في التفسير و الحديث و الفقه ، زاهدا ، ورعا ، قانعا باليسير ، من مؤلفاته : " معالم التنزيل " و " شرح السنة " و " التهذيب " توفي سنة ٥١٦ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لإسنوى ٢٠٥/١ - ٢٠٦ ، طبقات الشافعية لابن - هداية الله ٧٤ ، طبقات المفسرين للدودي ١٥٢/١ - ١٥٨ .

(٢) شرح السنة ٣١٠/٢ .

(٣) تقديم : التخریج في ص (٣٠٤) .

(٤) عزرا صاحب التحفة الى زفر رحمه الله من العنفية القول بعدم سقوط الترتيب بكثرة الفوائت الا أن ما ذكره السرخسي يخالفه حيث انه اعتبر المنقول عن زفر من الخلاف في حد الكثرة دون عدم سقوط الترتيب بالكثرة ، فقد قال عند ذكر الأشياء المسقط للترتيب :
" والثالث : كثرة الفوائت فانه يسقط به الترتيب عندنا وحد الكثرة أن يصير الفوائت ستا ... و عن زفر أنه تلزمه مراعاة الترتيب في صلاة شهر فكأنه جعل حد الكثرة بأن يزيد على شهر " المبسوط ١٥٤/١

ملوات فالستيسيرة و ما فوقها كثيرة ، فان زاد عدد الفوائت على ست ملوات (١) لايجب فيها الترتيب مطلقا لا بين أمثالها (من الفوائت) و لا مع الحاضرة ، حتى و ان عاد عدد الفوائت الى القلة بقضاء بعضها على ما عليه الفتوى في المذهب .

ثم المعتبر في العدد - حسب ما ذكره الزيلعي و قال : هو الأصح - أن تبلغ الأوقات المتخللة منذ فاتته الصلاة ستة و ان أدى ما بعدها في أوقاتها . خلافا لما ورد في الدر المختار حيث جاء فيه أن الأصح أن تبلغ الفوائت ستا و لو كانت متفرقة ، و هو ما قال به ابن الهمام في الفتح و قال ابن عابدين في حاشيته نقلا عن المحيط بأنه ظاهر الرواية و زاد انه الموافق لما في المتن . (٢)

== اللهم الا أن يقال بتعدد الرواية عنه لكن هذا التعدد لم يشر اليه أحد من الحنفية . انظر : تحفة الفقهاء ٣٦٦/١ .

(١) هذا رأي أبي حنيفة و أبي يوسف الذي اعتمد عليه المرغيناني و السرخسي و صححه الزيلعي . و قال محمد رحمه الله : اذا بلغ عدد الفوائت خمسا و دخل وقت السادسة سقط الترتيب و جاز أداء السادسة قبل قضاء الفوائت .

انظر : الهداية (بهامش فتح القدير) ٤٩٠/١ - ٤٩١ ؛ المبسوط ١٥٤/١ ؛ تبیین الحقائق ١٨٨/١ ؛ تحفة الفقهاء ٣٦٦/١ .

(٢) قال الزيلعي : " و ثمرة الخلاف تظهر فيما اذا ترك ثلاث ملوات مثلاً الظهر من يوم ، و العصر من يوم و المغرب من يوم و لا يدرى أيتها الأولى ، فعلى الأول سقط الترتيب ؛ لأن المتخللة بين الفوائت كثيرة ، و على الثاني لا يسقط ؛ لأن الفوائت بنفسها يعتبر أن تبلغ ستا فيصلى سبع ملوات : الظهر ثم العصر ، ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم ==

٢ - النسيان ؛ لأن الخبر الدال على وجوب القضاء إنما أوجب الترتيب عند التذكر فلا يجب عند النسيان .

٣ - ضيق الوقت بحيث لو اشتغل بقضاء الفائتة خرج وقت الفرض فلا ترتيباً ؛ إذ ليس من الحكمة تدارك الصلاة الفائتة بتفويت الوقتية ^{التي} يمكنه أداؤها في وقتها .

جاء في الكنز و شرحه للزيلعي : " و يسقط أي الترتيب بضيق الوقت والنسيان و صيرورتها ستأى بصيرورة الفوائت ستأى ، و بكل واحد من هذه الثلاثة يسقط الترتيب . أما سقوطه بضيق الوقت ؛ فلأنه ليس من الحكمة تفويت الوقتية لتدارك الفائتة ... ثم تفسير ضيق الوقت ... أن يكون الباقي من الوقت ما لا يسع فيه الوقتية و الفائتة جميعاً ... و أما سقوطه بالنسيان فللتعذر ؛ لأنه لا يقدر على الاتيان بالفائتة مع النسيان و لا يكلف الله نفساً الا وسعها . و لأن الوقت إنما يصير وقتاً للفائتة بالتذكر و ما لم يتذكر لا يكون وقتاً لها فلا اجتماع بينهما . و أما سقوطه بصيرورة الفوائت ستأى ، فلأنه لو وجب الترتيب فيهما لوقعوا في حرج عظيم و هو مدفوع بالنص . و لأن الاشتغال بها عند كثرتها قد يؤدي الى تفويت الوقتية " . (١)

ب) قالت المالكية : بأن الترتيب بين الفوائت بعضها مع بعض واجب - غير شرط و هو المشهور من المذهب - مطلقاً سواً كانت الفوائت قليلة أم كثيرة ،

== الظاهر و الأول أصح " تبين الحقائق ١/١٨٨ - ١٨٩ .

وانظر : شرح فتح القدير ١/٢٩١ ؛ الدر المختار وحاشية رد المحتار ١/٦٨٢ .

(١) تبين الحقائق ١/١٨٦ - ١٨٧ .

فيقدم القاضي المصباح على الظهر ، و الظهر على العصر وهكذا ...
فان نكس أئتم ان تعتمد وصحت الصلاة ولا يعيدها ، لأنه خرج وقتها
بالفراغ منها ، والاعادة لتترك الواجب الذي ليس بشرط انما يكون في
الوقت .

وأما الترتيب بين الفوائت والحاضرة فانه واجب - غير شرط في
المشهور أيضا - اذا كانت الفوائت يسيرة - فمن كان عليه قضاء المفرب
والعشاء و دخل وقت المصباح وجب عليه تقديمها على الحاضرة ، فان قدم
الحاضرة على يسير الفوائت أئتم الفاعل ان تعتمد ، وصحت الصلاة
و يعيدها ندبا - فأما اذا كانت كثيرة وهي أن يبلغ عدد الفوائت
خمس - على المعتمد - أملا أو بقاء سقط الترتيب .

(ج) قالت الحنابلة يجب الترتيب في القضاء مطلقا سواء كثرت الفوائت
أم قلت ، وسواء بين الفوائت بعضها مع بعض أو مع الحاضرة ، فان
ترك المملى الترتيب بالاعذر لم تصح الصلاة ، لأنه شرط ، فلا يسقط
الا اذا خشي فوت الحاضرة أو خروج وقت الاختيار - فيقدم الحاضرة حينئذ ؛
لأنها أهم ، ولأن ترك الفائتة أيسر من ترك الصلاة في الوقت - أو نسي
الترتيب - كأن يذكر قضاء الظهر بعد الفراغ من قضاء العصر أو نسي
الترتيب بين الفائتة والحاضرة حتى فرغ منها - و دليل السقوط
بالنسيان قوله عليه الصلاة والسلام : " ان الله وضع عن أمتي الخطأ
والنسيان وما استكروها عليه " (١) . وأما حديث اعادته عليه

(١) رواه ابن ماجه في كتاب النكاح ، باب طلاق المكره والناسي ٦٥٩/١ .

السلام صلاة المغرب عام الأحزاب - كما تقدم (١) - فهو محمول على أن النبي صلى الله عليه وسلم تذكر صلاة العصر أثناء صلاة المغرب للجمع بين الأخبار ، و لسؤاله صلى الله عليه وسلم عقب سلامه كما تسدل عليه الغماء (٢)

هل قضاء الصلاة الفائتة على الفور أو على التراخي ؟

فيه خلاف بين العلماء :

أ) فقال الحنفية والمالكية - على الراجح - و الحنابلة بوجوب قضاء فائتة الصلاة فوراً مطلقاً أى سواء فاتت بعذر غير مسقط للقضاء أم بغير عذر أصلاً ، و لا يجوز التأخير إلا لعذر غير انهم اختلفوا في تفصيلات ذلك .

١ - فذهبت الحنفية الى جواز تأخير الفوائت الكثيرة المسقطة للترتيب - و ان وجبت على الفور - لعذر السعي على العيال و في الحوائج على الأصح فيسعى و يقضى اذا ظفر بفرصة بعد فراغه الى أن تتم ، و يشتغل فيما يحتاجه لنفسه من جلب نفع و دفع ضرر .

(١) انظر : ص ٣٠٤ .

(٢) انظر : في مسألة الترتيب كلها : المبسوط للرخي ١٥٣/١ - ١٥٥ ؛ الهداية و العناية و شرح فتح القدير ١٨٥/١ - ٤٩٠ ، ٤٩٣ ؛ البحر الرائق ٨٦/٢ - ٩١ ؛ مجمع الأنهر و الدرر المنتقى ١٤٤/١ ؛ تحفة الفقهاء ٣٦٥/١ ؛ الشرح الكبير وحاشية السوقي ٢٦٥/١ - ٢٦٦ ؛ الشرح الصغير و ما بها منه بلغة السائل على أقرب المالك ٣٦٧/١ - ٣٦٨ ؛ الخري ٣٠٠/١ - ٣٠١ ؛ كشاف القناع ٢٦٠/١ - ٢٦١ ؛ شرح منتهى الإرادات ١٣٨/١ ، نهاية المحتاج ٣٨١/١ - ٣٨٢ ؛ حاشيتي قليوبي وعميرة على شرح المحلى على منهاج الطالبين ١١٨/١ .

أما النوافل فان الاشتغال بقضاء الفوائت أولى و أهم من الاشتغال بها فيتركها الا السنن الرواتب و صلاة الضحى ، و صلاة التسبيح ، و تحية المسجد ، و الأربعاء قبل العصر و الست بعد المغرب . (١)

٢ - و قالت المالكية : ان الواجب على المكلف قضاء ما فاته من الصلاة فوراً (٢) على الراجح ، (٣) و لا يجوز التأخير الا عند الضرورة كالأكل و الشرب لسدة الجوع و النوم الغالب و هو النوم الذى لا بد منه ، و قضاء الحاجة و الاشتغال بعلم عيني ، و السعى فى تحصيل ما يحتاج له فى معاشه من قوت ضرورى له و لعياله .

و قالوا : لا يجوز لمن عليه الفوائت الاشتغال بالنوافل الا السنن كوتر و عيد و الشفع قبل الوتر و سنة الفجر قبل أداء فريضة الصبح (٤).

(١) انظر : الدر المختار و حاشية رد المحتار ٦٨٨/١ ؛ حاشية الطهطاوى - ٣٠٨/١ ؛ الدر المنتقى ١٤٤/١ ؛ الفتاوى الهندية ١٢٥/١ ؛ البحر الرائق ٨٥/٢ ؛ حاشية الشرنبلالى على درر الحكام ١٢٤/١ .

(٢) قال الماوى و عيش : ليس المقصود بالفور هو الحال الحقيقى بل أن لا يكون مؤخراً بحيث يعد مفزطاً .
انظر : بلغة السالك على أقرب المالك (بهامش الشرح الصغير) ٣٦٥/١ ؛ تقريرات عيش على حاشية الدسوقى ٢٦٣/١ .

(٣) و قيل يجب على التراخى و قيل لا يجب لا على الفور و لا على التراخى بل الواجب هو الحالة الوسطى فيكفى أن يقضى فى يوم واحد صلاة يومين فأكثر ، و لا يكفى أن يقضى صلاة يوم فى يوم الا اذا خشى ضياع عياله ان قضى أكثر من يوم فى يوم . انظر : شرح منح الجليل ١٢٠/١ ؛ حاشية الدسوقى على الشرح الكبير ٢٦٣/١ .

(٤) انظر : شرح منح الجليل ١٢٠/١ ؛ الشرح الصغير ٣٦٥/١ - ٣٦٦ ؛ الشرح الكبير و حاشية الدسوقى ٢٦٣/١ ؛ شرح الخرشي ٣٠٠/١ .

٣ - و قالت الحنابلة : من فاتته صلاة مفروضة فأكثر وجب قضاؤها على الفور ؛ لأنهم عليه الصلاة والسلام أمر بالصلاة عند الذكر فقال : " فليصلها اذا ذكرها " (١) و الأمر للوجوب فهو على الفور الا اذا حضر صلاة عيد فيؤخر القضاء حينئذ حتى ينصرف من صلاته لثلايقتدي به كما يسقط عنه الفور اذا كان يتضرر به في بدنه - لضعفه - أو ماله أو معيشة يحتاجها لنفسه أو عياله ، لقوله تعالى : " و ما جعل عليكم في الدين من حرج " (٢) . و قوله عليه الصلاة والسلام : " لا ضرر ولا ضرار " (٣) .

و يجوز تأخير قضاء الفائتة لضرر صحيح كان انتظار رفقة أو جماعة للصلاة ؛ لفعله عليه السلام بأصحابه لما فاتتهم صلاة الصبح و تحولوا من مكانهم ثم صلى بهم المصبح (٤) . و الظاهر أن منهم من فرغ من الوضوء قبل غيره .

و أما بالنسبة للنفل فقد قالوا : ان من عليه الفوائت يحرم عليه النفل المطلق ، و أما النفل المقيد كالرواتب و الوتر فيصح له أن يأتي به لكن الأولى ترك السنن الرواتب ان كانت الفوائت كثيرة

(١) تقدم تخريج الحديث في : ص ٦٠ .

(٢) سورة الحج ، آية ٢٨ .

(٣) رواه ابن ماجه في كتاب الأحكام باب من بنى فسى حقه ما يضر بجاره ٢/ ٧٨٤ و احمد في المسند ٣٢٦/٥ - ٣٢٧ ، و مالك في الموطأ كتاب الأقضية ، باب القضاء في العرفق ٢/ ٧٤٥ .

(٤) تقدم تخريج الحديث في : ص ٢٣٤

و يستثنى منها سنة الفجر فيقضيها و لو كثرت الفوائت ؛ لتأكدها
وحث الشارع عليها و يخير في الوتر اذا فات مع الفرض و كفر ، و الا
قضاء استحبابا كما يقضى الرواتب الفائتة الأخرى استحبابا ان قلت
الفوائت المفروضة . (١)

ب) أما الشافعية فانهم فرقوا بين من فاتته الصلاة بعذر و بين من
فاتته بغير عذر .

أما بالنسبة لمن فاتته الصلاة بعذر - وهو ما يعبر عنه بغير
المتعدي أيضا - فالذي قطع به الأصحاب - وهو المذهب - أن القضاء
على التراخي لكن الفور مستحب مارة لبراءة التذمة ؛ و ذلك بحملهم
قوله عليه السلام : " فليصلها اذا ذكرها " (٢) على النذب بدليل فعله
عليه السلام بأصحابه - لما فاتتهم صلاة الصبح و تحولوا من مكانهم
ثم صلى بهم الصبح (٣) - المفيد لجواز التأخير .

و أما من فاتته الصلاة بغير عذر - وهو المتعدي - ففيه وجهان
عند الشافعية أحدهما عند الخراسانيين هو وجوب القضاء عليه على
الفور (٤) ، و هو ما صححه النووي و اعتمد عليه المحلي و غيره ،
كما نقل امام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه ، لأن المتعدي مفرط بتركها ؛

(١) انظر : كشاف القناع ٢٦٠/١ - ٢٦١ ؛ شرح منتهى الارادات ١٣٩/١ ؛

التوضيح لشهاب الدين ص ٢٩ المقنع ١١٢/١ .

(٢) تقدم التخریج فی : ص ٦٠ .

(٣) تقدم التخریج فی : ص ٢٣٤ .

(٤) و أحدهما عند العراقيين أنه يستحب القضاء على الفور و يجوز التأخير

كما لو فاتت بعذر .

ولأنه يقتل بترك الصلاة الفائتة في هذه الحالة ولو كان القضا *
على التراخي لم يقتل . (١)

هذا ، و الذي يبدو لي هو أن الأولى قول الجمهور ؛ - لأن الأمر - يفيد
الوجوب والقرائن التي تحف به هي التي تبين المراد منه من الفور
أو التراخي ، ولما كان الأمر بالقضاء مقترنا بوقت التذكر حيث قال
عليه السلام : " فليصلها اذا ذكرها " (٢) فيحمل على وجوب القضاء *
فورا عند التذكر .

و لأن مذهب الشافعية من التفريق بين المتعدى وغير المتعدى يفتقر
الى دليل شرعي يدل عليه .

ب (قضاء الصوم بالصوم :

الصوم ركن من أركان الاسلام الخمسة فرضه الله عز وجل على
الامة المحمدية كما فرضه على الأمم السابقة - قال تعالى : " يا
أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم
تتقون " (٣) - فرضه في شهر مبارك له مكانته العظيمة في نفوس
المسلمين ؛ حيث نزل فيه مرجهم الأصيل أعنى القرآن الكريم - قال تعالى :
" شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن " (٤) - فرضه لحكم بالغة و مقاصد

(١) انظر : المذهب و المجموع ٧٢/٣ - ٧٤ ؛ نهاية المحتاج ٣٨١/١ ؛ شرح
الجلال على المنهاج ١١٨/١ ؛ روضة الطالبين ١٤١/٣ .

(٢) تقدم : تخريج الحديث في : ص ٦٠ .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٨٣ .

(٤) سورة البقرة ، آية ١٨٥ .

عالية تعرض لبعضها ابن قيم الجوزية بقوله : " ... المقصود من الصيام حبس النفس عن الشهوات و فطامها عن المألوفات و تعديل قوتها الشهوانية لتستعد لطلب ما فيه غاية سعادتها و نعيمها و قبول ما تزكو به مما فيه حياتها الأبدية و يكسر الجوع و الظمأ من حديثها و سورتها ، و يذكرها بحال الأكباد الجائعة من المساكين ، و تضيق مجارى الشيطان من العبد بتضييق مجارى الطعام و الشراب ، و تحبس قوى الأعضاء عن استرسالها ...

و يسكن كل عضو منها و كل قوة . عن جماعه ، و تلجم بلجامه فهو لجام المتقين و جنة المحاربين ، و رياضة الأبرار ، و المقربين و هو لسرب العالمين من بين سائر الأعمال فان المائم لا يفعل شيئاً و انما يترك شهوته و طعامه و شرابه من أجل معبوده فهو ترك محبوبات النفس ، و تلهذاتها ، ايثار المحبة الله و مرضاته ، وهو سر بين العبد و ربه لا يطلع عليه سواه ... و للصوم تأثير عجيب فى حفظ الجوارح الظاهرة و القوى الباطنة ... و استقراغ المواد السريثة المانعة له من صحتها فالصوم يحفظ على القلب و الجوارح صحتها و يعيد اليها ما استلبته منها أيدى الشهوات فهو من أكبر العون على التقوى كما قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) (١) و قال النبى صلى الله عليه وسلم :
(الصوم جنة) (٢) ... " (٣) و اذا كان الأمر كذلك فيجب على المؤمن

(١) سورة البقرة ، آية ١٨٣ .

(٢) جزء من حديث طويل رواه البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه فى كتاب الصوم ، باب فضل الصوم ٢٢٦/٢ ، ورواه مسلم فى كتاب الصوم ،

باب فضل الصيام ٨٠٦/٢ - ٨٠٧ .

(٣) زاد المعاد ١/ ١٥٣ - ١٥٤ .

المكلف أن يأتي به كما هو مطلوب منه شرعا و لكن ان فاتته الاتيان به في وقته المعين شرعا - شهر رمضان - لعذر طرأه - كمرض ونحوه - ثم قضاء فسي وقت آخر تلبية لقول الله عزوجل : " فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر " (١) فان هذا القضاء يعد من القضاء المحض بمثل معقول كامل ، للماثلة القائمة بينهما صورة و معنى ، وأما عرق الوقت فانه سقط لكونه ليس في وسع المكلف . (٢)

هل وجوب قضاء صوم رمضان على الفور أم على التراخي ؟

ذهبست الحنفية الى أن الصوم المؤقت بوقت معين كصوم رمضان اذا فات عن وقته وجب قضاؤه على التراخي أى لزمه القضاء مجردا عن تعلقه بزمان معين فان أخر القضاء حتى دخل رمضان أخر صام رمضان الحاضر ثم قضى ما عليه من الصوم الفائت ولا فدية عليه سواء كان تأخيرره للقضاء بعذر أم بغير عذر .

و ذلك لأن الأمر بالقضاء ورد مطلقا من غير أن يقيد بوقت معين فان تعالى : " فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر " (٣) وقالت المالكية والحنابلة : ان قضاء الصوم مطلقا - سواء فات - بعذر أم بغير عذر - و ان كان لايجب على الفور فانه لايجوز تأخيرره

(١) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

(٢) انظر : شرح المنار لابن ملك وحاشية انوار الحلك ، ص ١٢٥ ؛ مرة الأصول (بهامش الأزميرى) ، ص ١٢٥ ؛ التقرير والتحبير ١٢٨/٢ ؛ النامى

شرح المنتخب للأسيكنى ٨٦/١ .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

حتى يدركه رمضان الذي يليه بغير عذر ، وعلى ذلك لو أخر القضاء من غير عذر حتى دخل رمضان آخر وجب عليه أن يطعم - مع القضاء - عن كل يوم مسكينا ، لما روى عن أبي هريرة و ابن عباس و ابن عمر أنهم قالوا : أطعم عن كل يوم مسكينا ، (١).

و قد وافقهم على ذلك الشافعية اذا كان الصوم الفائت بعذر حيث أنهم يفرقون في قضاء الصوم - كالصلاة - بين المتعدى و غير المتعدى فيقولون بوجوب القضاء على التراخي على من فاته بعذر - كالصوم الفائت بالحيض و النفاس و المرض و الفر - ما لم يحضر رمضان الذي يليه .

و أما اذا فاته بغير عذر ففيه - كما في المائة - وجهان : أحدهما عند الخراسانيين و بعض العراقيين : أنه يجب على الفور ، قال النووي : وهو الصواب .

و على هذا فالحنفية و المالكية و الحنابلة و الشافعية متفقون في مسألة قضاء غير المتعدى على عدم وجوب القضاء على الفور ، لأن قوله تعالى : " فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر " (٢) مطلق عن الوقت ، و لأن عائشة رضي الله تعالى عنها

(١) أخرجه الدارقطني عن أبي هريرة رضي الله عنه في كتاب الميام ، باب القبلة للمائم ١٩٧/٢ و قال " اسناد صحيح موقوف " و أخرجه عنه مرفوعا و ضعفه . و رواه موقوفا عن ابن عباس (١٩٧/٢) كما أخرجه عن نافع " أن عبد الله كان يقول من أدركه رمضان و عليه من رمضان شيء فليطعم مكان كل يوم مسكينا مدا من حنطة " ١٩٦/٢ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

قالت : " كان يكون على الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه الا في شعبان لمكان النبي صلى الله عليه وسلم " (١)

غير أن ما عدا الحنفية يقولون باطعام مسكين عن كل يوم لو أخر القضاء بغير عذر الى أن دخل رمضان آخر ، لقول أبي هريرة و ابن عباس و ابن عمر المتقدم . بخلاف الحنفية حيث يقولون بعدم الفدية .

فقد جاء في البدائع : " و الكلام في كيفية وجوب القضاء أنه على الفور أو على التراخي كالکلام في كيفية الوجوب في الأمر المطلق عن الوقت أصلاً كالکفارات و النذور المطلقة و نحوها ، و ذلك على التراخي عند عامة مشايخنا ، و معنى التراخي عندهم أنه يجسب في مطلق الوقت غير عين ، و خيار التعيين الى المكلف في أى وقت شرع فيه تعيين ذلك الوقت للوجوب و ان لم يشرع يتضيق الوجوب عليه في آخر عمره في زمان يتمكن فيه من الأداء قبل موته و حكى الكرخي عن أصحابنا أنه على الفور و الصحيح هو الأول و عند عامة أصحاب الحديث الأمر المطلق يقتضي الوجوب على الفور .. على ما عرفت في أصول الفقه ... و حكى ... عن الكرخي أنه كان يقول في قضاء رمضان أنه مؤقت بما بين رمضانين و هذا غير سديد بل المذهب عند أصحابنا أن وجوب القضاء لا يتوقت لما ذكرنا أن الأمر بالقضاء مطلق

(١) الحديث مروي بعبارات مختلفة فرواه البخاري في صحيحه كتاب الصوم ،

باب متى يقضى قضاء رمضان ٢/٢٣٩ ، و لم في كتاب الصيام ، باب -

قضاء رمضان في شعبان ٢/٨٠٢ - ٨٠٣ .

عن تعيين بعض الأوقات دون بعض فيجبر على إطلاقه و لهذا قال أصحابنا :
 انه لا يكره لمن عليه قضاء رمضان أن يتطوع و لو كان الوجوب على
 الفور لكره له التطوع قبل القضاء ؛ لأنه يكون تأخير الواجب عن
 وقته المضيق و انه مكروه و على هذا قال أصحابنا انه اذا أخر قضاء
 رمضان حتى دخل رمضان آخر فلا فدية عليه " (١)
 و في شرح الخرشي (٢) : " و ندب تعجيل القضاء لما ترتب في الذمة
 من كل صوم موسع في قضاؤه رمضان أو غيره لمبادرته للطاعة في أول -
 وقتها كالصلاة المؤداة في الوقت الموسع أما ما ضيق في وقته -
 كقضاء ما فات لعذر من كفارة متتابعة كظهار فواجب تعجيله -
 وومله " كما جاء فيه : " أن من فرط في قضاء رمضان الى أن دخل
 عليه رمضان آخر فانه يجب عليه أن يكفر بأن يطعم عن كل يوم
 يقضيه مدا لمكين ... مع القضاء ... " (٣)

(١) ١٠٤/٢ ، وانظر : الهداية و العناية و شرح فتح القدير ٣٥٤/٢ - ٢٥٥ .

(٢) هو أبو عبد الله ، محمد بن عبد الله الخرشي ، المالكي ، أول من
 تولى مئخة الأزهر . كان فقيها ، فاضلا ، ورعا . يروى عن والده
 الشيخ عبد الله الخرشي و عن العلامة الشيخ ابراهيم اللقاني ، من
 مؤلفاته : الشرح الكبير على متن خليل و " الشرح الصغير"
 على متن خليل أيضا . توفي عام ١١٠١ هـ .

انظر : عجائب الآثار ١١٣/١ ، ١١٤ ، الأعلام ١١٨/٢ .

(٣) شرح الخرشي ٢٤٢/٢ ، ٢٦٣ ، وانظر : الشرح الكبير و حاشيته
 السوقي ١ / ٥١٦ ، ٥٣٧ .

كما جاء في الأقناع وشرحه للبهوتي : " ... ويجوز تأخير قضائه
 أى رمضان ما لم يفت وقته و هو أى وقت القضاء الى أن يهل رمضان
 آخر لقول عائشة : " كان يكون على الصوم من رمضان فما أستطيع أن
 أقضيه الا فى شعبان لمكان النبى صلى الله عليه وسلم " متفق عليه (١)
 و كما لا يخفى الصلاة الأولى الى الثانية فلا يجوز تأخيرها أى قضاء
 رمضان الى رمضان آخر من غير عذر نص عليه و احتج بما تقدم عن
 عائشة و يحرم التطوع بالصوم قبله أى قبل قضاء رمضان و لا يصح ...
 و لو اتسع الوقت أى وقت القضاء وعنه بلى ان اتسع الوقت فان أخره
 أى قضاء رمضان الى رمضان آخر أو أخره التى رمضان فعليه القضاء
 و اطعام مسكين لكل يوم ما يجزئ فى كفارة ... و ان أخره أى قضاء
 رمضان حتى أدركه آخر أو أكثر لعذر نحو مرض أو سفر فلا كفارة -
 لعدم الدليل على وجوبها اذن " (٢)

و قال النووى فى المجموع : " الصوم الفائت من رمضان كالصلاة ، فان كان
 مذكورا فى فواته كالفائت بالحيز و النفاس و المرض و الاغماء و السفر
 فقصاؤه على التراخى ما لم يحضر رمضان السنة القابلة ...

(١) تقديم تخريج الحديث فى : ص ٣١٩ .

(٢) كشاف القناع ٢ / ٣٣٣ - ٣٣٤ ، وانظر : شرح منتهى الارادات ١ / ٤٥٦ - ٤٥٧ ،

الكافى لابن قدامة ١ / ٢٥٨ - ٢٥٩ .

و ان كان متعددا في فواته ففيه الوجهان كالصلاة أصحابهما عند العراقيين
 قضاؤه على التراخي ، و أصحابهما عند الخراسانيين و بعض العراقيين و هو
 الصواب أنه على الفور " و قال أيضا ان من " كان عليه قضاء رمضان
 أو بعضه ، فان كان معذورا في تأخير القضاء بأن استمر مرضه أو سفره
 و نحوهما جاز له التأخير ما دام عذره و لو بقى سنين و لا تلزمه
 الفدية بهذا التأخير و ان تكررت رمضانات ، و انما عليه القضاء فقط ،
 لأنه يجوز تأخير أداء رمضان بهذا العذر ، فتأخير القضاء أولى
 بالجواز ، فان لم يكن عذر . لم يجز التأخير الى رمضان آخر ،
 بل عليه قضاؤه قبل مجيء رمضان السنة القابلة ... فلو أخر
 القضاء الى رمضان آخر بلا عذر أثم ، و لزمه صوم رمضان الحاضر
 و يلزمه بعد ذلك قضاء رمضان الفائت ، ويلزمه بمجرد دخول رمضان
 الثاني عن كل يوم من الفائت مد من طعام مع القضاء ... نص عليه
 الشافعي و اتفق عليه الأصحاب ... و المذهب الأول " (١)

هذا ، و الذي يبدو لى رجحان قول الأحناف من عدم الفدية على من أخر
 القضاء بغير عذر الى أن دخل رمضان آخر ، لا إطلاق قوله تعالى : " فعدة من
 أيام آخر " (٢) . و عدم وجود دليل يصح الاحتجاج به على فريضة الاطعام لدى
 القائلين به سوى ما ذكروا من قول ابن عباس و ابن عمر و أبي هريرة ،

(١) المجموع ٣ / ٧٤ و انظر : المذهب و شرحه المجموع ٦ / ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ،

روضة الطالبين ٢ / ٣٨٦ ، ٣٨٤ ، مغنى المحتاج ١ / ٤٤٩ -

(٢) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

و هو معارض بما ذكره بدر الدين العيني بأن مذهبهم مروى عن علي و ابن مسعود رضى الله عنهما . (١)

حكم تتابع قضاء رمضان و تفريقه :

اختلف العلماء في حكم تفريق قضاء رمضان و تتابعه على أقوال و هي :

(أ) تتابع قضاء رمضان مستحب و يجوز تفريقه و هو مذهب الحنفية و المالكية و الشافعية و الحنابلة (٢) .

(ب) التتابع في قضاء رمضان واجب و ليس بشرط ، فلو ترك التتابع و قضاها متفرقا صح صومه و أجزاء و به قالت الظاهرية و من معهم .

قال ابن حزم : " و المتابعة في قضاء رمضان واجبة لقول الله تعالى : (و سارعوا الى مغفرة من ربكم) (٣) فان لم يفعل قيقضيها متفرقة و تجزئه لقول الله تعالى : (فعدة من أيام أخر) (٤) و لم يحد تعالى في ذلك وقتا يبطل القضاء بخروجه " (٥)

(ج) التفريق و التتابع سواء لا فضيلة لأحدهما على الآخر و هو الظاهر من قول الطحاوي (٦) حيث جاء في مختصره : " و اذا حاضت المرأة أو نفست

(١) البناية للعيني ٣٥٧/٣ ، العناية للبايرتي ٣٥٥/٢ .

(٢) قالت الحنابلة و يجب التتابع اذا بقي من الصوم بقدر ما عليه من قضاء رمضان ، لضيق الوقت كأداء رمضان في حق من لأعذر له . انظر : .

شرح منتهى الارادات ٤٥٦/١ .

(٣) سورة آل عمران ، آية ١٢٣ .

(٤) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

(٥) المحلى ٢٦١ / ٦ .

(٦) هو أبو جعفر ، احمد بن محمد بن سلامة الطحاوي - نسبة الى طحيفة =

أفطرت و قنت بعدد ما أفطرت من الأيام ان شاءت تابعت و ان شاءت
فرقت" (١).

الأدلة :

استدل من قال بأن التفريق جائز لكن المتابعة مستحبة بعدة أدلة :

أما الأدلة على جواز التفريق فهي :

- ١ - اطلاق قول الله عز وجل : " فعدة من أيام أخر " (٢)
- ٢ - ما روى ابن عمر مرفوعا : " قضاء رمضان ان شاء فرق و ان شاء تابع " (٣)
- ٣ - ما ثبت عن محمد بن المنكدر^(٤) أنه قال : بلغني أن رسول الله صلى الله

== قرية بصعيد مصر - الأزدي ، تفقه على خاله المزني ثم ترك مذهبـه
و صار حنفي المذهب . كان اماما ، ثقة ، فقيها ، جليل القدر ، مشهورا
في الآفاق ، سمع الأحاديث عن كثير من المصريين و الغرباء القادمين إلى
مصر ، و انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر . من مؤلفاته : " معاني
الآثار " و " مشكل الآثار " و " المختصر " في الفقه و " اختلاف العلماء " توفي
سنة ٣٢١ هـ .

انظر : الفوائد البهية ، ص ٣١ - ٣٤ ؛ تاج التراجم ، ص ٨ ؛ حسن المحاضرة
١ / ٣٥٠ .

- (١) مختصر الطحاوي ، ص ٥٤ .
 - (٢) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .
 - (٣) رواه الدارقطني في كتاب الصيام ، باب القبلة للعائم ١٩٣/٢ و قال :
" لم يسنده غير سفيان بن بشر " .
 - (٤) هو " محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير بالتصغير التيمي المدني
ثقة فاضل " مات سنة ١٣٠ هـ أو بعدها .
- تقريب التهذيب ، ص ٢٢٠ .

غير أنهم يأخذون بعموم و إطلاق الأمر في قوله تعالى : " و سارعوا الى
مغفرة من ربكم " (١) و يحملون المطلق عليه . (٢)

و يلوح لى رجحان قول الجمهور و ذلك لإطلاق قوله تعالى : " فتسدة من
أيام آخر " (٣) فانه يشمل التفريق و التتابع . و لأن الأمر فى قوله
تعالى : " و سارعوا الى مغفرة من ربكم " (٤) انما يحمل على الوجوب
اذا لم يكن هناك ما يصرفه عنه ، و فى مسألتنا وجد الصارف عن
الوجوب و هو إطلاق النص الأول .

مثال القضاء المحض بمثل معقول كامل فى حقوق العباد :

ضمان المصنوب بالمثل :

سبق أن قلنا - فى الأداء الكامل (٥) - ان الواجب على الفاض هو رد عين
المفصوب ، اذ به ينال المالك حقه من كل وجه و يندفع الضرر عنه من

(١) سورة آل عمران ، آية ١٣٣ .

(٢) انظر : الهداية (بهامش فتح القدير) ٣٥٤/٢ ؛ كنز الدقائق
و البحر الرائق ٣٠٢/٢ ؛ شرح الخرشي ٢٤٢/٢ ؛ الشرح الكبير
و حاشية السوقي ٥١٦/١ ؛ روضة الطالبين ٣٧١/٢ ؛ المذهب -
و شرحه المجموع ٦/٤٢٠ ، ٤٢٤ ؛ شرح منتهى الارادات ١/٤٥٦ ؛ التوضيح
لشهاب الدين ، ص ٩٨ ؛ الكافي لابن قدامة ٣٥٨/١ .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

(٤) سورة آل عمران ، آية ١٣٣ .

(٥) انظر : ص ١٤٣ من هذه الرسالة .

عليه وسلم سئل عن تقطيع رمضان فقال : " لو كان على أحدكم دين فقتضاه من الدرهم و الدرهمين حتى يقضى ما عليه من الدين هل كان ذلك قاضيا دينه ؟ قالوا : نعم يا رسول الله ، قال : فالله أحق بالعفو و التجاوز منكم " (١)

٤ - ان المتتابع في أداء صوم رمضان وجب لأجل الوقت فيسقط بفوات الوقت .
و أما الأدلة على استحباب المتابعة فهي :

١ - ما روى أبو هريرة رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من كان عليه صوم من رمضان فليرده و لا يقطعه " . (٢)

٢ - ان في قضاء رمضان متابعا مارة لقاط الواجب فيندب تبرئة لذمة المكلف .

٣ - قضاء صوم رمضان بالمتابع أشبه بالأداء فيندب .

أما الظاهرية - فكما تقدم - يوافقون الجمهور في أن قول الله عز وجل :
" فعذة من أيام آخر " (٣) مطلق فيفيد جواز التفريق في قضاء رمضان

(١) رواه الدارقطني في كتاب الصيام باب القبلة للمائم بنحو اللفظ المذكور (٢ / ١٩٤) و قال : " اسناد حسن الا أنه مرسل ، وقد وصله غير أبي بكر بن سليم الا أنه جعله عن موسى بن عقبة عن أبي الزبير عن جابر ، و لا يثبت متصلا "

(٢) رواه الدارقطني بطرق متلفة عن أبي هريرة في كتاب الصيام ، باب - القبلة للمائم ١٩١/٢ - ١٩٢ لكن في سند عبد الرحمن بن ابراهيم . قال الدارقطني : هو ضعيف الحديث .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

كل ناحية ، و لكن ان تعذر رد عين المنصوب و كان المنصوب مثلياً
 كالمكيلات و الموزونات فان الواجب حينئذ على الغاصب هو أن يدفع
 الى المالك مثل المنصوب ، و يعتبر هذا الضمان من القضاء بمثل معقول
 كامل في حقوق العباد . أما كونه قضاء ؛ فلأن الغاصب دفع مثل ما
 وجب أداءه لا عينه ، و أما كونه معقولاً ؛ فلأن العقل يدرك المماثلة
 الموجودة بين هذا المدفوع و بين المنصوب . و أما كونه كاملاً ؛
 فلأن حق المالك كان ثابتاً فيما غصب منه من كل وجه ، فكان من اللازم
 دفع عين ملكه اليه ، فعند ما تعذر هذا الدفع عدل عنه الى الضمان
 و الأصل في ضمان العدول هو الضمان بالمثل صورة و معنى و يتحقق
 ذلك في المثليات بدفع المثل فكان القضاء كاملاً ؛ لكون المدفوع
 مثلاً للمقضى صورة و معنى .

هذا ، و القول بدفع المثل في المثليات - عند تعذر رد عينها - هو
 من مذهب جمهور العلماء من الحنفية و المالكية و الشافعية و الحنابلة (١) .
 و ذهب قوم من نفاة القياس الى أن الواجب على الغاصب عند تغذر رد
 عين المنصوب هو رد القيمة مطلقاً .

الأدلة :

استدل الجمهور بالنقل و العقل :

(١) جاء في الروض المربع ما نصه : " و ينبغى أن يستثنى منه
 الماء في المفازة ؛ فانه يضمن بالقيمة في مكانه " ٢ / ٣٣٠ .

أما النقل : فقول الله عزوجل : " فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم " ^(١) فقد نصت الآية على أن الواجب هو المثل ، والمتبادر من المثل المطلق هو المثل صورة و معنى ، وقد ثبت بالسنة أن المكيلات أمثال متساوية . قال عليه الصلاة والسلام : " الحنطة بالحنطة مثلا بمثل " ^(٢) أما المعقول فهو :

- ١ - أن المقصود بالضمان هو الجبران ، و الجبران أتم في دفع المثل - فيما اذا كان المغضوب مثليا - ؛ لما فيه من مراعاة الجنس والمالية ، بخلاف القيمة ، فان فيها مراعاة المالية فقط .
 - ٢ - أن دفع المثل في المثلي أحق ؛ لكونه مماثلا للشيء الفائت شرعا و لغة ، بخلاف القيمة فانها مثل في الشرع دون اللغة .
- أما بعض نفاة القياس فقد تمكنوا بالمعقول وهو أن حق المالك ثابت في عين المغضوب وماليتته معا ، وقد تعذر رد عين المغضوب . فيبقى ماليتته واجبا في الذمة ، ومالية الشيء

(١) سورة البقرة ، آية ١٩٤ .

(٢) جزء من حديث طويل مروى بطرق مختلفة ، فرواه مسلم في كتاب المصاغة ، باب الصرف و بيع الذهب بالورق نقدا ١٢١١/٣ ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب بيع البر بالبر ٢٤١/٢ ، والترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء أن الحنطة بالحنطة مثلا بمثل و كراهية التفاضل فيه ٥٤١/٣ ، وابن ماجه في كتاب التجارات ، باب الصرف و ما لا يجوز متفاضلا يدا بيد ٧٥٨/٢ .

عبارة عن قيمته . (١)

و الذي يظهر لى هو رجحان قول الجمهور من الحنفية و المالكية و الشافعية و الحنابلة ، و ذلك لقوة مستندهم ، و لأن المثل فسي المثلثي هو أقرب ما يقوم مقام المصوب التالف لمثابهته للمصوب في الصورة والمعنى .

مثال القضاء المثل بمثل معقول قاصر في حقوق العباد :

ضمان المصوب بالقيمة :

إذا تعذر رد عين المصوب ، و عجز الفاسد عن دفع المثل فيمضى إذا كان المصوب مثليا - كالسكيل و الموزون - و ذلك لانقطاع المثل عن أيدي الناس بأن لا يوجد في الأسواق ، فان الواجب حينئذ هو أن - يدفع الفاسد الى المالك قيمة المصوب . و كذا يجب عليه دفع القيمة عند جمهور العلماء إذا كان المصوب قيميا - و هو ما تفاوتت أحاده و اختلفت أجزاءه - و تعذر رد عينه . و دفع القيمة ضمانا للمصوب هو من القضاء بمثل معقول قاصر ، لأن القيمة مثل لما تلف معنى

(١) انظر : فتح الغفار ٥٠/١ ، شرح المنار لابن ملك ، ص ١٨١ ، تيسير التحرير ٣٠٤/٢ ، مرآة الأصول وحاشية الأزميرى ٢٦٦/١ - ٢٦٢ ، و المبسوط ٥٠/١١ ، كشف الحقائق ١٩٢/٢ - ١٩٣ ، الهداية و العناية (مع تكملة فتح القدير) ٣١٨/٩ - ٣١٩ ، شرح الخري ١٣٣/٦ ، الكافي لابن عبد البر ١٦٨/٢ - ١٦٩ ، تكملة المجموع ١٤/٦٦ ، فتح العزيز (بهامش تكملة المجموع) ٢٦٦/١١ ، كشف القناع ١٠٦/٤ ، الروض المربع ٢٧٢/٢ - ٣٧٣ .

لا صورة ، و العقل يدرك المماثلة بينهما ننظرا للمساواة في المالية .
 وهذا الحكم بدفع القيمة في المفضوب القيمي اذا تعذر رد عينه
 هو لجمهور العلماء من الحنفية و المالكية و الشافعية والحنابلة .
 و قال الامام أحمد في رواية ، و عبيد الله بن الحن العنبري : يجب على
 الغاصب رد مثل المفضوب من جنسه . و نسب فقهاء الحنفية هذا القول
 الى أهل المدينة .

و قد استدلل الجمهور بما يلي :

١ - قوله عليه الصلاة و السلام : " من أعتق شركا له في عبد قوم عليه
 قيمة العتق " (١)

وجه الاستدلال هو : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالقيمة فيما أتلفت
 من حصة الشريك ، و لم يأمر بمثل تلك الحصة .

٢ - أن القول بالمثل من جنس المفضوب يؤدي الى الظلم اما على
 الغاصب ، و اما على المفضوب منه ، لأن القيمي تختلف أجزاؤه و تتعذر
 فيه المماثلة فاما أن يكون زائدا يظلم به الغاصب و اما أن يكون ناقصا
 يظلم به المفضوب منه .

٣ - أن استهلاك العين يجب أن يكون بمثابة استهلاك أجزائها ، و أجزاء
 الحيوان مضمونة بالقيمة دون المثل ، فيجب أن يكون عين المفضوب كذلك .

(١) رواه البخاري بهذا المعنى عن ابن عمر في صحيحه ، كتاب العتق
 و فضله ، باب اذا أعتق عبدا بين اثنين أو أمة بين الشركاء ١١٧/٣ -
 ١١٨ ، و مسلم - ايضا - في كتاب العتق ، الحديث الأول منه ١١٣٩/٢ .

و تمسك المخالفون للجمهور بحديث أنس رضي الله عنه قال : كنت في حجرة عائشة رضي الله عنها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يضرب الحجاب فأتى بقصعة من ثريد من عند بعض أزواجه فضربت عائشة رضي الله عنها القصعة بيدها فانكسرت ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل من الأرض ويقول : غارت أمكم • غارت أمكم • ثم جاءت عائشة رضي الله تعالى عنها بقمعة مثل تلك القصعة فردتها ، واستحسن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(١) • وفي رواية أخرى أن عائشة رضي الله عنها عند ما كسرت إناء صفية ^(٢) قالت : يا رسول الله ، ما كفارته ؟ قال : إناء مثل إناء • وطعام كطعام " ^(٣) •

و أجيب عن هذا الحديث بأن رد عائشة رضي الله عنها لم يكن على طريق الضمان ؛ لأن القصعتين كانتا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل كان هذا الرد على طريق المرؤة و محاسن الأخلاق .

(١) رواه البخاري بهذا المعنى في صحيحه كتاب المظالم ، باب إذا كسر قصعة أو شيئا لغيره ١٠٨/٣ ، والنسائي في كتاب عشرة النساء ، باب الغيرة ٦٥/٢ ، وابن ماجه في كتاب الأحكام ، باب الحكم فيمن كسر شيئا ٧٨٢/٢ ، والدارمي في كتاب البيوع ، باب من كسر شيئا فعليه مثله ٢٦٤/٢ •

(٢) قال ابن حجر هي : " صفية بنت حيي بن اخطب الاسرائيلية أم المؤمنين تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم بعد خيبر و ماتت سنة ست وثلاثين و قيل في ولاية متاوية و هو الصحيح " تقريب التهذيب ص ٤٧٠ •

(٣) رواه أبوداود في كتاب البيوع و الاجارات ، باب فيمن أفسد شيئا يشرم مثله ٨٢٧/٣ - ٨٢٨ ، و احمد في المسند ١٤٨/٦ •

كما أجيب عنه في تكملة المجموع بما نصه : " ... فأما الجواب عن قوله :
(إناء مثل إناء و طعام مثل طعام فهو أن القيمة مثل في الشرع ، قال
تعالى : (فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا
بالغ الكعبة أو كفارة طعام ما كين) (١) فجعل قيمة الجزاء من
الطعام مثلا " (٢)

والذي يبدو لي هو رجحان قول الحنفية و المالكية و الشافعية و من
وافقهم ؛ لما تمسكوا به من الحديث : " من اعتق شركا له ... " ؛ ولأنه
أقرب إلى العدل إذ الحكم بالقيمة لا يفضي إلى ظلم الغاصب أو المالك
- بالزيادة أو النقصان اللذين لا يخلو عنهما الشيء القيمي المدفوع - بل
فيه مراعاة الطرفين ، ولأن ما تمسك به المخالفون فهو مؤول كما
بيناه .

هذا ، و القضاء بمثل معقول قاصر خلف عن القضاء بمثل معقول كامل ،
فليرجع إلى القاصر الا عند العجز عن الرجوع إلى الكامل ، فلو كان
الغاصب قادرا على دفع المثل في المثلي لكنه دفع القيمة لا يجبر

(١) سورة المائدة ، آية ٩٥ -

(٢) انظر : فتح الغفار ٥١/١ ؛ شرح المنار و حواشيه من علم الأصول لابن
ملك ، ص ١٨٢ ؛ مرآة الأصول وحاشية الأزميري ٢٦٦/١ ؛ كنز الوصول
و شرحه كشف الأسرار ١٦٨/١ ، ١٦٩ ؛ بدائع الصنائع ١٥٠/٢ - ١٥١ ؛
المبسوط ٥١/١١ ؛ شرح الخرشبي ١٣٥/٦ ؛ تكملة المجموع ٦٦/١٤ - ٦٢ ؛
مفتي المحتاج ٢/ ٢٨٤ ؛ فتح العزيز ٢٨٣/١١ ؛ كشف القناع ٤/ ١٠٨ ؛
المقنع لابن قدامة و حاشية الشيخ سليمان بن عبد الله ٢٤٨/٢ - ٢٤٩ .

المالك على القبول ، لأن الكامل مقدم على القاصر ، لثبوت حق المالك في الصورة و المعنى ، فيحكم له بالكامل و هو دفع المثل الا عند الضرورة بفقد المثل يرجع الى القاصر وهو دفع القيمة . (١)
و قد فرع فقهاء الحنفية على كون المثل الكامل مقدم على المثل القاصر في القضاء و في غيره مما مثل منها :

(أ) قال الامام أبو حنيفة رحمه الله : يضمن الغاصب المثل لمي - الذي انقطع عن أيدي الناس - بقيمته يوم الخصومة - و هو قول بعض أصحاب الشافعي (٢) -

(١) انظر : مراة الأصول ٢٦٢/١ .

(٢) قال الشيرازي : " ... و ان وجب المثل فأعوز فقد اختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : تجب قيمته وقت المحاكمة ؛ لأن الواجب هو المثل ، و انما القيمة تجب بالحكم فاعتبرت وقت الحكم . و منهم من قال : تعتبر قيمته أكثر ما كانت من حين الغصب الى حين تعذر المثل ، كما تعتبر قيمة المصوب أكثر ما كانت من حين الغصب الى حين التلف . و منهم من قال : تضمن قيمته أكثر ما كانت من حين الغصب الى وقت الحكم . لأن الواجب في الذمة هو المثل الى وقت الحكم ، كما أن الواجب في المصوب رد العين الى وقت التلف ، ثم يفرم قيمة المصوب أكثر ما كانت من حين الغصب الى حين التلف ، فيجب أن يعتبر في المثل أكثر ما كانت قيمته الى وقت الحكم . و منهم من قال : ان كان ذلك مما يكون في وقت و ينقطع في وقت كالعصير وجبت قيمته وقت الانقطاع ؛ لأنه بالانقطاع يسقط المثل و تجب القيمة . و ان كان مما لا ينقطع عن أيدي الناس و انما يتعذر في موضع ، وجبت قيمته وقت الحكم ؛ لأنه لا ينتقل الى القيمة الا بالحكم . "
المهذب (مع تكملة المجموع) ٦١/١٤ .

لأن الواجب في ذمة الغاصب المثل التام وهو المثل صورة ومعنى ،
والقيمة خلف عن المثل الكامل ، فلاترجع اليها الا عند انقطاع الكامل
بتاتا بحيث لم يبق ثمة احتمال دفع المثل الكامل ، وفيما اذا انقطع
المثلي عن أيدي الناس ، لاينقطع احتمال ادراك المثل الكامل و دفعه
- و لذلك كان للمالك أن ينتظر حتى وقت ادراكه - الا اذا قضى القاضي
بأداء القيمة وهو لا يكون الا عند الخصومة ، فيحكم عليه بالضمان يوم
الخصومة .

قال فخر الاسلام البزدوى رحمه الله : " ... و لهذا ^(١) لا يضمن المثلي
بالقيمة اذا انقطع المثل الا يوم الخصومة عند أبي حنيفة رضي الله
عنه ؛ لأن المثل القاصر لا يصير مشروعا مع احتمال الأصل و لا ينقطع
الاحتمال الا بالقضاء " .

و جاء في البدائع " ... وجه قول أبي حنيفة عليه الرحمة أن الواجب كان
مثل المصوب و بالانقطاع عن أيدي الناس لم يبطل الواجب ؛ لأن الأصل
أن ما ثبت يبقى لتوهم الفائدة ، و توهم العود ههنا ثابت ألا ترى أن
للمالك أن يختار الانتظار الى وقت ادراكه فيأخذ المثل ، و اذا بقي
المثل واجبا بعد الانقطاع ، فانما ينتقل حقه من المثل الى القيمة
بالخصومة ، فتعتبر قيمته وقت الخصومة " .

و قال أبو يوسف : يضمن بقيمته يوم الغصب - وهو المذهب عند المالكية -

(١) أي لأجل أن المثل الكامل أصل في ضمان العدوان و سابق على
القاصر الذي هو خلف عنه .

لأن المثل لما انقطع فان المثلي يلتحق بما لا مثل له في وجوب اعتبار القيمة . والخلف - أى القيمة - انما يجب بالسبب الذى وجب به الأصل . وهو الفصب ، فيرجع الى قيمة يوم الغصب .

و قال محمد بن الحسن الشيباني : يضمن بالقيمة يوم انقطاع المثل - وهو المذهب عند الحنابلة - لأن الواجب هو المثل الكامل ، وانما يرجع الى القاصر - القيمة - عند ما يعجز الفاصب عن دفع المثل الكامل ، ويثبت هذا العجز يوم الانقطاع . (١)

والذى يبدو لى هو أن الأولى بالاعتبار من هذه المذاهب هو قول الامام أبى حنيفة ومن وافقه ؛ لأن الواجب الذى ثبت على الفاصب هو رد المثل ، فيبقى هذا الواجب مستقرا في ذمته - وان انقطع - بخلاف القيمة فانها تجب عند الحكم بها فيعتبر فيها وقت الحكم ؛ لعدم لزومها قبله ، ولذلك يجب على الفاصب دفع المثل دون القيمة ان تمكن من رده بعد الانقطاع وقبل الرد .

(١) انظر : شرح المنار و حواشيه من علم الأصول لابن ملك ، ص ١٨١ - ١٨٢ ، ١٨٥ - ١٨٦ ؛ فتح الغفار ٥٢/١ ؛ أصول السرخسي ٥٥/١ - ٥٦ ؛ كنز الوصول و .. كشف الأسرار ١/ ١٧٠ - ١٧١ ؛ مرآة الأصول وحاشيتها الأزميرى ٢٦٧/١ - ٢٦٨ ؛ التنقيح و التوضيح و شرح التلويح ١/ ١٢٠ - ١٢١ ، تفسير التحرير ٢/ ٢٠٥ ؛ شرح المنتخب لمولانا محمد يعقوب المشهور بمولوى الحامى ١/ ١٦٣ ؛ المبسوط ٥٠/١١ ؛ بدائع الصنائع ٢/ ١٥١ ؛ الهداية و الخاتمة و تكملة فتح القدير ٩/ ٣١٩ - ٣٢٠ ؛ متن الوقاية (بهامش كشف الحقائق) ٢/ ١٩٣ ؛ شرح الخطاب ٥/ ٢٨١ ؛ الكافي لابن عبد البر ٢/ ١٦٩ ؛ كشاف القناع ٤/ ١٠٧ ؛ الانصاف للمرداوى ٦/ ١٩١ ؛ المئنى لابن قدامة ٥/ ٢٠٨ .

(ب) قال الامام أبو حنيفة رحمه الله تعالى : ان من قطع يد رجل عمدا ثم قتله عمدا قبل برء اليد فان لولي القصاص الخيار ان شاء اكتفى بالقتل فقط ، و ان شاء قطع ثم قتل - و هو قول الشافعية و رواية عن أحمد (١) - لأن الأصل عو الرجوع الى المثل الكامل ما أمكن ، و القطع ثم القتل مثل صورة و معنى لما ارتكبه الجاني من الجنائتين ، بخلاف القتل فقط فانه مثل معنى و هو القاصر الذي يرجع اليه عند العجز عن الرجوع الى الكامل ، و العجز منتف في مآلتنا هذه فالخيار للولي في ذلك (٢).

و لقد تعرض الزيلعي لمستند الامام أبي حنيفة رحمه الله بقوله : " ... و له أن الجمع متعذر ؛ لأن حيز الرقبة يمنع سراية القطع كالبرء حتى لو صدرا من شخصين وجب على كل واحد منهما القصاص ، فكذا اذا كانا من شخص واحد ، فيقطع الأولياء يده ثم يقتلونه ان شاؤا ، و ان شاؤا قتلوه من غير قطع ؛ لأن القصاص يعتمد المساواة في الفعل ، و ذلك بأن يكون القتل بالقتل ، و القطع بالقطع ، و استيفاء القطع بالقتل متعذر ؛ لاختلافهما حقيقة و حكما . و لأن المماثلة صورة و معنى تكون باستيفائهما ، و بالاكْتفاء بالقتل لم توجد المماثلة الا معنى فلا يمار اليه مع القدرة على المماثلة صورة و معنى فيخير الولي " (٣).

(١) انظر : المذهب و شرحه تكملة المجموع ٢٧٤/١٧ ؛ المنقح لابن قدامة ٣٠١/٨ .

(٢) انظر : كنز الوصول و كشف الأسرار ١٦٩/١ ؛ أصول السرخسي ٥٢/١ ؛

فتح الغفار ٥٢/١ ؛ نور الأنوار ، ص ٤١ - ٤٢ ؛ حاشية الأزميري ٢٦٨/١ ؛

الهداية (مع تكملة فتح القدير) ٢٤٩/١٠ .

(٣) تبیین الحقائق ١١٧/٦ - ١١٨ .

قد يقال : إذا كان المثل الكامل هو السابق الذي يرجع اليه ما
أمكن . والقاصر خلف عنه يرجع اليه عند العجز عن الرجوع إلى
الكامل ، فلماذا يجيز الامام أبوحنيفة الاقتصار على القتل إذا شاء
الولي ؟ والحال أنه يلزم من هذا الجواز الرجوع إلى القاصر مع إمكان -
الكامل .

أجاب عليه ابن ملك بما نصه : " قلت يتعين عليه القطع والقتل إلا
أن للولي أن يقتصر على القتل ، لأنه وجب حقاً له ، فكما له أن
يسقط الكل عفواً كان له أن يسقط القطع ، فصار كاستيفاء بعض الدين
وإبراء الباقي " (١)

وقال أبو يوسف ومحمد : لا يرجع إلى القطع ثم القتل بل يكتفى بالقتل
فقط (٢) وهو مذهب الحنابلة ، وقالت به المالكية بشرط أن لا يقصد الجاني
بفعله الإيذاء والعذاب والمثلة بالمقتول . (٣)

(١) شرح المنار لابن ملك ، ص ١٨٥ .

(٢) انظر : كنز الوصول وكشف الأسرار ١٧٠/١ ، أصول السرخسي ٥٧/١ ، فتح
الغفار ٥٢/١ ، شرح المنار وحواشيه من علم الأصول ، ص ١٨٤ ، نور الأنوار
ص ٤٢ ، الهداية (مع تكملة فتح القدير) ٢٤٩/١٠ .

(٣) انظر : شرح الخرشى ٣٠/٨ ، التاج والأكلیل وشرح الخطاب ٢٥٦/٦ ، الشرح
الصغير على اقرب المسالك حيث جاء فيه : " واندراج طرف - بفتح الراء -
كقطع يد أو رجل أو فخذ عین من شخص ثم قتله ، فانه يندرج فسی
النفسان تعمد الجاني أي تعمد الطرف ثم قتله ... و محل اندراج -
طرف المقتول فی النفسان لم يقصد الجاني مثله بالمجنى عليه المقتول ،
فان قصد مثله فانه يقتص منه للطرف ثم يقتل ... " ٣٧١/٤ - ٣٧٣ .

ثم عاد ف ضرب عنقه قبل أن تندمل جراحه قتل ، و لم تقطع يدها ، و لارجلاه
في احدي الروايتين عن أبي عبد الله . "

قال ابن قدامة : ان الكلام " في المسألة " في حالين :

أحدهما : أن يختار الولي القصص ، فاختلقت الرواية . - عن أحمد
في كيفية الاستيفاء ، فروى عنه لا يستوفى الا بالسيف في العنق ، و به قال
عطاء و الثوري ^(١) و أبو يوسف و محمد ، لما روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال : (لا قود الا بالسيف) ^(٢) ... و لأن القصص أحد بدلي
النفس ، فدخل الطرف في حكم الجملة كالدية . فانه لو صار الأمر
الى الدية لم تجب الا دية النفس ، و لأن القصد من القصص في النفس
تعطيل الكل ، و اتلاف الجملة ، و قد أمكن هذا بضرب العنق ، فلا يجوز
تعديته باتلاف أطرافه كما لو قتله بسيف كال ، فانه لا يقتل
بمثله ... " ^(٣) ، و لأن القتل بوحده مثل كامل ، لفعل الجاني ، لأن ما

= فيها ، فاحترقت الدار التي كانت فيها كتبه ، توفي بدمشق سنة ٣٣٤ هـ .
انظر : طبقات الحنابلة لأبي يعلى ٢/٧٥ ؛ البداية و النهاية ١١/٢١٤ ؛
النجوم الزاهرة ٣/٢٨٩ .

(١) هو أبو عبد الله ، سفيان بن سعيد الثوري ، الكوفي ، ثقة ، حافظ ،
فقيه ، عابد ، قال عبد الله بن المبارك : لا نعلم على وجه الأرض أعلم
من سفيان . و قال سفيان بن عيينة : " ما رأيت أعلم بالحلال و الحرام
من سفيان الثوري " . توفي سنة ١٦١ هـ .

انظر : تقريب التهذيب ، ص ١٢٨ ؛ طبقات الفقهاء للشيرازي ، ص ٦٥ .

(٢) تقدم تخريج الحديث في : ص ٣٣٨ .

(٣) المغني ٨ / ٣٠١ .

جاء في الاقتناع و شرحه للبهوتي : " ... و لا يجوز استيفاء القصاص فـسـي النفس الا بالسيف في العنق سوا كان القتل به أى بالسيف أو بمحرم لعينه أى لذاته كحرق ... أو حبس أو خنق ، أو قطع يده من مفصل أو غيره ، أو أوضعه أو قطع يديه أو رجله ثم عاد فضرب عنقه قبل البر ... لحوم حديث النعمان بن بشير ^(١) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا قود الا بالسيف) ^(٢) ... قال أحمد ليس اسناده بجيد " ^(٣) .

و جاء في مختصر الخرقى ^(٤) و شرحه المغني : " و اذا قطع يديه و رجله ،

-
- (١) هو أبو عبد الله ، النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم و عمر و عائشة و غيرهم ، و روى عنه الشعبي و عروة و غيرهما . كان أميراً على الكوفة لمعاوية سبعة أشهر ثم تولى إمرة حمص في عهده و عهد ابنه يزيد . و لما مات يزيد صار زبيرياً ، فخالفه أهل حمص فقتل من قبلهم سنة ٦٥ هـ .
- انظر : الاستيعاب ١٤٩٦/٤ - ١٥٠٠ و الامابة ٥٥٩/٣ .
- (٢) رواه ابن ماجة في كتاب الديات ، باب لا قود الا بالسيف ٨٨٩/٢ ، - والدارقطني من طريق أبي هريرة في كتاب الحدود والديات وغيره ٨٢/٣ و قال فيه : " سليمان بن ارقم متروك " .
- و جاء في التعليق المغني على الدارقطني (٨٨ - ٨٢/٣) بأن الحديث مروي من طرق مختلفة و كلها ضعيفة .
- (٣) كشاف القناع ٥٣٨/٥ - ٥٣٩ .
- (٤) هو أبو القاسم ، عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقى . كان من سادات الفقهاء ، كثير الفضائل والعبادة ، صاحب المؤلفات الكثيرة فـسـي المذهب الحنبلي لكن لم ينشر منها الا المختصر - وقد شرحه موفق الدين ابن قدامة و ابويعلی - لأنه خرج من بغداد مهاجراً لما كثر فيها الشر و ترك كتبه =

ارتكبه بحسب جنابة واحدة ؛ اذ القطع انما يكون جنابة مستقلة اذا ظهر
عدم افشائه الى القتل ، فاما اذا أفضى اليه - كما في مآلتنا - يكون
القتل محققا و متمما لموجب الفعل الأول . و لأن الجمع بينهما ممكن ،
فيرجع اليه ألا ترى أن القتل يقع غالبا بضربات متعددة ففي اعتبار
كل ضربة على حدة حرج لا يخفى (١).

ويلوح لى رجحان رأى الامام أبى حنيفة و من وافقه ؛ لقوله تعالى :
" و ان عاقبتكم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به " (٢) وقوله : " فمن اعتدى
عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم " (٣) ، و لأن النبى صلى الله
عليه وسلم " رض رأس يهودى لرضه رأس جارية من الأنصار بين حجرين " (٤)
و غير هذا من الأحاديث التى تدل على المساواة فى القصاص .

و لأن القصاص مبني على المماثلة ، و المماثلة أن تقطع يده ثم يقتل كما
فعل لا أن يجمع بينهما و لأنهما جنايتان يجب القصاص فى واحدة منهما اذا -
انفردت ، فكذا يجب القصاص فيهما عند الاجتماع .

(١) انظر : شرح المنار و حواشيه من علم الأصول ، ص ١٨٤ - ١٨٥ ؛ نور الأنوار ،

ص ٤٢ ؛ تبیین الحقائق ١١٧/٦ .

(٢) سورة النحل ، آية ١٢٦ .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٩٤ .

(٤) رواه البخارى فى صحيحه كتاب الديات ، باب سؤال القاتل حتى يقرر
و الاقرار فى الحدود ٢٧/٨ ، و مسلم فى صحيحه كتاب القسامة و المحاربين
و القصاص و الديات ، باب ثبوت القصاص فى القتل بالحجر و غيره من
المسدات و المثقلات و قتل الرجل بالمرأة ١٢٩٩/٣ - ١٣٠٠ .

و أما حديث : " لا تؤد إلا بالسيف " فكما تقدم ان اسناده ليس بجيد .

هل القضاء المحض بمثل معقول قاصر يجرى في حقوق الله تعالى ؟

ذكر ملا خسرو في شرحه على مرقاة الوصول بأن تقييم القضاء المحض بمثل معقول الى كامل و قاصر لا يجرى في حقوق الله تعالى ، و لذلك قال بمناسبة اكتفائه بضرب المثال للقاصر في حقوق العباد فقط : " و لم يمثل بحقوق الله تعالى لعدم جريان هذا التقسيم فيها " و ذلك لأن القضاء المحض بمثل معقول في حقوق الله لا يكون الا كاملا . و هذا رأى ابن ملك في شرحه على المنار ، و اليه اتجه العلامة التفتازانى و ابن نجيم . و هناك من ذهب آخر - حكاه هؤلاء جميعا بميعة التمرغيش (قيل) - وهو : أن هذا التقسيم يجرى في حقوق الله أيضا ، لأن قضاء الصلاة الفائتة بالجماعة قضاء كامل بمثل معقول في حقوق الله تعالى ، و قضاءها بالانفراد قاصر . و قد اختار هذا الرأى الأستاذ ^{أحمد} فيهمى أبو سنة في كتابه " الوسيط في أصول فقه الحنفية " .

و رد بأن الثابت في الذمة عند فوت الصلاة هو أصل الصلاة ، و هى غير متصفة بوصف الجماعة ، لأن الجماعة ليست صفة لازمة للصلاة التى تقضى كلزومها للأداء ، اذ انها من شعائر الاسلام فتليق بالأداء ، لكونه ينبىء عن شدة الرعاية و الاستقصاء ، دون القضاء الذى يشعر بالتقصير فى الامتثال فكانت فيه جائزة .

فعلى هذا : من أتى بالصلاة الفائتة جماعة أو منفردا فقد قضاها قضاء كاملا الا أن قضاها بالجماعة أكمل لما فيها من التأسى بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم ، لأنه عليه الصلاة و السلام قضى صلاة غداة

ليلة التكريس بالجماعة . (١)

و الذى يبدو لى هو ترجيح الرأى الثانى ، و ذلك لما ذكرناه سابقا من وجوب الجماعة ^(٢) ، فالصلاة التى تفوت تلزم فى الذمة بجميع أوصاف التى كانت لازمة لها فى الأداء ، كما أن فعل الرسول عليه السلام بقضاء صلاة غداة ليلة التكريس بالجماعة يدل على بقاء الجماعة فى الذمة مع الصلاة الفائتة ، و لأن قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " صلاة الجماعة خير من صلاة الفرد بخمس وعشرين درجة " ^(٣) عام يشمل كل صلاة ، والصلاة المقضية منفردا تكون غير محتوية لهذه الفضيلة فتكون قاصرة و ناقصة .

ب) القضاء المحض بمثل غير معقول :

المراد بالمثل غير المعقول هو ما يعجز العقل عن ادراك مماثلته للفائت - لكونه حكما من الأحكام النقلية المحضة التى لا مجال للعقل فيها أصلا - لا بمعنى أن العقل يردده و ينفيه ^(٤) جاء فى شرح المنار " و يعنى ... بغير المعقول أن لا تدرك المماثلة الا شرعا و يكون العقل قاصرا عن درك كلفيته لأن العقل يناقضه " ^(٥).

-
- (١) تقدم التخرىج فى : ص ٢٣٤ انظر : مرآة الأصول و حاشية الأزميرى ٢٦٧/١ ؛ شرح المنار لابن ملك ، ص ١٨٢ ؛ شرح التلويح على التوضيح ١٢٠/١ ؛ فتح الغفار ٥١/١ ؛ الوسيط فى أصول فقه الحنفية ، ص ١٧٨ .
- (٢) راجع : ص ١٤٢ من هذه الرسالة .
- (٣) تقدم تخرىج الحديث فى : ص ١٣٩ من هذه الرسالة .
- (٤) انظر : كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ١٣٣/١ - ١٣٤ ؛ فتح الغفار ٤٨/١ ؛ شرح التلويح ١٦٧/١ ؛ مرآة الأصول (بهامش الأزميرى) ٢٦٨/١ ؛ مولوى الحسامي ١٥٣/١ ؛ النامى شرح الحسامي ٨٦/١ .
- (٥) نور الأنوار ، ص ٣٨ .

وهذا القسم من القضاء - أيضا - له أمثلة في حقوق الله تعالى و في حقوق العباد .

أما في حقوق الله تعالى كالفدية مكان الصوم :

فمن عجز عن الصوم عجزا مستمرا كالشيخ الفاني أجيز له الفطر شرعا ، و شرح له اخراج الفدية قضاء عن صومه .

قال أبو جعفر الطحاوى : " و من كبر فعجز عن الصوم ، و يئس من القدرة عليه في المتأنف أفطر و أطعم عن كل يوم مسكينا مثل الذى يطعمه عن نفسه في صدقة الفطر " (١) . وقضاء الصوم بالفدية يعد من القضاء بمثل غير معقول ؛ اذا العقل لا يدرك المماثلة بين الفدية و الصوم صورة - ؛ لأن الصوم امساك و الفدية اعطاء - و لا يوجد معنى مشترك بينهما ؛ لأن معنى الصوم اتعاب النفس بالامساك عن شهوتى البطن و الفرج ، فهو وسيلة الى الجوع ، و معنى الفدية تنقيص المال و ايماله الى الفقراء فتكون وسيلة الى الشبع ، . من هنا كان العقل عاجزا عن ادراك المماثلة الموجودة بينهما ، و لكن قلنا باخراج الفدية خلفا عن الصوم ؛ لقوله عز وجل : " و على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين " (٢) أى لا يطيقونه كما روى عن حفصة (٣) رضى الله تعالى عنها أنها قـــرأت :

(١) مختصر الطحاوى ، ص ٥٤ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

(٣) هي حفصة بنت عمر بن الخطاب أخت عبد الله بن عمر من أمه و أبيه . كانت من المهاجرات ، و لما مات زوجها بالمدينة عرضها عمر رضى الله عنه على أبى بكر الصديق فسكت ، ثم على عثمان - لما مات رقية - فقال : ===

"لا يطيقونه" (١).

أو "يطيقونه" أي: "يطوقونه" على معنى يكلفونه مع المندقة
اللاحقة بهم .

وقال ابن عباس رضي الله عنه: إن الآية نزلت في حق الشيوخ والعجزة
خاصة إذا أفطروا وهم يطيقون الصوم، ثم بقيت الرخصة للعاجز منهم
ونسخت بالنسبة للقادرين بقوله عز وجل "فمن شهد منكم الشهر فليصمه" (٢).
وقال الجصاص: " (و على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) (٣) اختلف
الفقهاء من السلف في تأويله :

فروى... عن معاذ بن جبل قال: أحيل الصيام على ثلاثة أحوال، ثم
أنزل الله: (كتب عليكم الصيام) (٤) إلى قوله (و على الذين يطيقونه
فدية طعام مسكين) (٥) فكان من شاء صام، ومن شاء أفطر وأطعم
مسكيناً، وأجزى عنه، ثم أنزل الله الآية الأخرى: (شهر رمضان

== ما أريد أن أتزوج اليوم، فذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلما أخبره قال: يتزوج حفصة من هو خير من عثمان، فتزوجها رسول
الله صلى الله عليه وسلم سنة ثلاث من الهجرة . توفيت عام ٤١ هـ .

وقيل سنة ٤٥ هـ . وقبل سنة ٢٧ هـ . قال ابن حجر: وهذا غلط .

انظر: الاستيعاب ٤٥٠/١، ١٨١١/٤ - ١٨١٢، والإصابة ٢٧٣/٤ - ٢٧٤ .

(١) انظر: روح المعاني ٥٩/٢، كنز الوصول وكشف الأثرار ١٤٩/١ - ١٥١،

شرح المنار وحواشيه من علم الأصول لابن ملك، ص ١٧٥ - ١٧٦، و مرآة -

الأصول وحاشية الأزميري ٢٦٨/١ - ٢٦٩ .

(٢) سورة البقرة، آية ١٨٥، وانظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٨٨/٢ .

(٣) سورة البقرة، آية ١٨٤ .

(٤) سورة البقرة، آية ١٨٣ .

(٥) سورة البقرة، آية ١٨٤ .

الذى أنزل فيه القرآن (١) الى قوله : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) (٢) فأثبت الله تعالى صيامه على العقيم الصحيح ، وخص فيه للمريض و المسافر ، وثبت الاطعام للكبير الذى لا يستطيع الصيام .
و عن عبد الله بن مسعود و ابن عمر ، و ابن عباس ، و سلمة بن الأكوع (٣) ،
و علقمة (٤) ، و الزهري (٥) ، و عكرمة (٦) فى قوله : (وعلى الذين

(١) سورة البقرة ، آية ١٨٥ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٨٥ .

(٣) هو أبو مسلم و أبو أياس ، سلمة بن عمرو بن الأكوع ، بايع النبی صلى الله عليه وسلم عند الشجرة على الموت . كان سخيا ، خيرا ، فاضلا ، شجاعا ، راميا . روى عنه أنه قال : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات . توفي بالمدينة سنة ٧٤ هـ . وقيل ٦٤ هـ .
انظر : الاستيعاب ٦٣٩/٢ - ٦٤٠ و الاصابة ٣/٢ ، ٦٦ - ٦٧ ، تقريب التهذيب ، ص ١٣١ .

(٤) هو أبو شبل ، علقمة بن قيس بن عبد الله بن علقمة النخعي ، من فقهاء التابعين بالكوفة ، ثقة ، فقيه عابد . توفي سنة ٦٢ هـ .
انظر : تقريب التهذيب ، ص ٢٤٣ ، طبقات الفقهاء للشيرازي ، ص ٦٢ .

(٥) هو أبو بكر ، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري . كان فقيها ، فاضلا . قال الليث : ما رأيت عالما قط اجمع من ابن شهاب و لا أكثر علما منه ، توفي سنة ١٢٤ هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ للذهبي ١٠٨/١ ، طبقات الحفاظ للسيوطي ٤٢ ، ٤٣ .

(٦) هو عكرمة بن عبد الله مولى ابن عباس ، ثقة ، عالم ، بالتفسير ، والفقه . روى عن ابن عباس انه قال له : انطلق فافت الناس ، توفي سنة ١٠٧ هـ .
انظر : تقريب التهذيب ٢٤٢ - ٢٤٣ ، طبقات الفقهاء للشيرازي ٤٦ .

يطبقونه فدية طعام مكين^(١) قال : كان من شاء صام و من شاء
أفطر و افتدى و أطعم كل يوم مكينا حتى نزل : " فمن شهد منكم
الشهر فليصمه ... " ^(٢)

و قد اختلف العلماء حول الآية هل هي منسوخة أو غير منسوخة حكاه -
القرطبي في تفسيره ، ثم حاول التوفيق فقال : " قلت قد ثبت بالأسانيد
المحاح عن ابن عباس أن الآية ليست بمنسوخة و أنها محكمة في حق
من ذكر . و القول الأول صحيح أيضا ، الا أنه يحتمل أن يكون النسخ
هناك بمعنى التخصيص ، فكثيرا ما يطلق المتقدمون النسخ بمعنى -
و الله اعلم " ^(٣).

هذا ، و قد أجمع العلماء على أن للشيخ و العجائز الذين لا يتدرون على
الصيام أو يطبقونه على مثقة أن يفطروا ، ^(٤) لكنهم اختلفوا في
وجوب الفدية عليهم على قولين :

١- فذهبت الحنفية و الشافعية و الحنابلة الى وجوب الفدية ^(٥). ففي

(١) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٨٥ . أحكام القرآن للجصاص ٢١٨/١ . وقد بين
آراء أخرى في الآية انظر : المصدر نفسه ٢١٨/١ فما بعدها .

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٨٨/٢ - ٢٨٩ .

(٤) انظر : المصدر نفسه ٢٨٩/٢ ؛ كشاف القناع ٣٠٩/٢ .

(٥) الفدية هي : نصف صاع من بر ، أو دقيق بر ، أو سويق ، أو صاع
من تمر ، أو شعير ، أو زبيب ، عن كل يوم عند أبي يوسف ، و محمد ،
و أبي حنيفة في رواية حسن بن زياد عنه . قال أبو جعفر الطحاوي :

" و به نأخذ " و قال أبو حنيفة في رواية أبي يوسف عنه : نصف صاع

من زبيب ، انظر : مختصر الطحاوي ، ص ٥٤ ، ٥١ ، الدر المنققى في شرح ==

تنوير الأبصار و شرحه الدر المختار : " و للشيخ الفاني العاجز عن الصوم الفطر ، ويفدى وجوبا و لو في أول الشهر و بلا تعدد فقيسه ، كالفطرة ، لو موسرا ... " (١)

و في المنهاج و شرحه نهاية المحتاج " و الأظهر وجوب المد عن كل يوم على من أفطر من رمضان لكبر كأن صار شيخا هرما لا يطيق الصوم في زمن من الأزمان " (٢)

و في منتهى الإرادات و شرحه للبهوتي : " و من عجز عنه أي الصوم لكبر كشيخ هرم و عجز يجهدهما الصوم ، و يشق عليهما مشقة شديدة أو عجز عنه لمرض لا يرجى برؤه أفطر و عليه - أي من عجز عنه لكبر ، أو مرض لا يرجى برؤه ان كان أفطره لا مع عذر معتاد كسفر - اطعام عن كل يوم لمسكين ما - أي طعام - يجزئ في كفارة مد من بر أو نصف صاع من غيره " (٣).

== الملتقى ٢٢٨/١ - ٢٢٩ .

و قالت الشافعية : يجب عليه مد من طعام عن كل يوم يفطره سواء فيه البر و التمر و الشعير و غيرها من أقوات البلد . و به قالت المالكية فيما ذهبوا اليه من استحباب الفدية . انظر : المذهب و المجموع ٢٨٢/٦ ، ٢٨٤ ، نهاية المحتاج ١٩٣/٣ ، الأم ١٠٤/٢ ، شرح الخرشى ٢٤٢/٢ ، مؤطأ مالك و شرحه المنتقى للباجي ٢٠/٢ .
وقالت الحنابلة : هي : مد من بر ، أو نصف صاع من غيره ، من تمر أو زبيب أو شعير أو اقط . انظر : كشف القناع ٣٠٩/٢ ، شرح منتهى الإرادات ٤٤٣/١ .

(١) المطبوع بهامش رد المحتار ١٦٣/٢ - ١٦٤ .

(٢) ١٩٣ / ٣ .

(٣) ٤٤٢/١ - ٤٤٣ ، وانظر : الكافي لابن قدامة المقدسي ٣٤٤/١ .

٢ - وقالت المالكية : لاتجب الفدية بل هي مستحبة . فقد روردد في رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١) : " و يستحب للشيخ الكبير اذا أظفر أن يطعم " (٢) كما صرح بذلك مالك في موطنه (٣) إلا أن ظاهر المدونه بخالف هذا الاستحباب ، حيث ورد فيها أنه " لا صيام عليه ولا فدية " (٤) و قد حاول العدوي (٥) في حاشيته التوفيق بين النقلين فقال : " ... إلا

(١) هو أبو محمد ، عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن القيرواني ، الفقيه ، الحافظ . امام المالكية في وقته . لخص المذهب ، وكثر الآخذون عنه . و كان يسمى مالكا الأصغر . كان واسع العلم ، سريع الانقياد للحق ، بصيرا بالرد على أهل الأهواء ، من مؤلفاته : " الرسالة " و كتاب " تفسير اوقات الصلوات " و " النذب عن مذهب مالك " و " الاقتداء بأهل المدينة " . توفي سنة ٣٨٦ هـ .
انظر : شجرة النور الزكية ، ص ٩٦ ، الديباج المذهب ٤٢٧/١ - ٤٣٠ ،
غذرات الذهب ١٣١/٣ .

(٢) مع كفاية الطالب الرباني ٢٨٥ /١ .
(٣) المطبوع بهامش المنتقى ٧٠ /٢ .
(٤) ٢١٠ /١ - ٢١١ .
(٥) هو أبو الحسين ، علي بن احمد بن مكرم الله العدوي الشهير بالصعيدى المالكي ، امام المصنفين ، وعمدة المدققين . كان ذا قناعة وهيبة و وقار ، غدير الحكمة في الدين ، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر و يحب الاجتهاد في طلب العلم . له مؤلفات تدل على سعة علمه منها : حاشية على شرح أبي الحسن على الرسالة ، وحاشية على الزرقاني على العزية ، وحاشية على شرح الخريشي على خليل . توفي سنة ١١٨٩ هـ .

انظر : شجرة النور الزكية ٣٤١/١ - ٣٤٢ ، هدية العارفين ٧٦٩/١ ،
عجائب الآثار ٤٧٦ /١ - ٤٧٧ .

أن المدونة حملت على أنه لا يجب الاضام فلا ينافي ندبه " (١).
الأدلة :

من قال بالوجوب استدل بقول الله عز وجل : " و على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين " (٢) ، وقد ثبت عن ابن عباس رضی الله عنهم - بالاضافة الى ما تقدم (٣) - أنه قال : " كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصوم أن يفطرا أو يطعما مكان كل يوم مسكينا " (٤).

و من قال بعدم الوجوب قاس الشيخ الكبير على المسافر والمريض بجامع أن كل واحد من هؤلاء مفطر بعذر ، فكما أن الفدية لا تلزم على المسافر والمريض فكذا الشيخ الكبير (٥).

والظاهر أن أصحاب هذا القول يرون نسخ الآية التي استدل بها أصحاب القول الأول ، ولذلك قال أبو عبد الله الزرقاني (٦) : " والمحيح فـي

(١) حاشية العدوى على شرح كفاية الطالب الرباني ٢٨٥/١ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٨٤ .

(٣) انظر : ص (٣٤٤) من هذه الرسالة .

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٨٨/٢ . وانظر : الهداية والعناية

و شرح فتح القدير ٢٥٦/٢ - ٢٥٧ ، الباب شرح الكتاب ١٧١/١ ، نهاية

المحتاج ١٩٣/٣ ، كشاف القناع ٣٠٩/٢ - ٣١٠ ، الشرح الكبير لأبي الفرج

عبد الرحمن بن أبي عمر ١٦/٣ .

(٥) انظر : المنتقى للباجي ٢٠/٢ .

(٦) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان -

الزرقاني المالكي ، المحدث ، الفقيه ، الأصولي أخذ عن النسور =

النشر : قول مالك و من وافقه أن الفدية لاتجب على من لا يطيق الصيام ؛ لأن الله لم يوجبه على من لا يطيقه ، و الفدية لم تجب بكتاب و لسنة صحيحة و لا اجماع و الفرائض لاتجب الا بهذه الوجوه ، و الذمة بريئة" (١) و الذى يبدو لى هو رجحان قول الجمهور القائلين بالوجوب ؛ لأن الآية ناطقة بالفدية و هى - كما صرح ابن عباس - غير منسوخة ، و هذا التصريح مما لا يقال بالرأى ، و لأن من قال بالنسخ يمكن حمل كلامهم على التخييص فعندئذ ينتفى التعارض بين القائلين بعدم النسخ و بين مخالفهم فتلزم الفدية .

== الشبرا ملسي و عن والده و غيرهما . و كان الشبرا ملسي - رحمه الله - يعتنى بشأنه كثيرا - مع أنه كان امفر طلبته - و كان - يقول : ان النبى صلى الله عليه وسلم أوصاني به . من مؤلفاته : أبهيج المالك بشرح موطأ الامام مالك ، و مختصر المقاصد الحنة للسخاوى ، و شرح المواهب اللدنية للقطلاني . توفي سنة ١١٢٢ هـ .

انظر : عجائب الآثار ١٢٢/١ ؛ هدية العارفين ٣١١/٢ ؛ معجم المؤلفين ١٢٤ / ١٠ .

(١) شرح موطأ الامام مالك لأبى عبد الله محمد الزرقاني ٤٥٢/٢ .

أما مثال القضاء بمثل غير معقول في حقوق العباد فهو :

تسليم المال بدل القصاص اذا وقع المصلح

جاءت الشريعة الإسلامية حرباً على الظلم و العدوان ، فحرمت قتل النفس بغير الحق ، واعتبرته من أعظم الجنايات وأكبر الكبائر . قال تعالى : " ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون " (١) وقال : " ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً " (٢) وقال : " من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً " (٣).

وقال النبي صلى الله عليه وسلم في خطبته بعرفات : " ألا ان دماءكم وأعراضكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا ، فى شهركم هذا ، فى بلدكم هذا " (٤).

وعن أنس رضى الله عنه قال : " سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الكبائر قال : الشرك بالله و عقوى الوالدين ، وقتل النفس وشهادة الزور " (٥).

(١) سورة الأنعام ، آية ١٥١ .

(٢) سورة الإسراء ، آية ٣٣ .

(٣) سورة المائدة ، آية ٣٢ .

(٤) تقديم تخريج الحديث فى : ص ١٤٤ .

(٥) اللفظ للبغارى رواه فى صحيحه ، كتاب الشهادات ، باب ما قيل فى

شهادة الزور ١٥١/٣ ، ورواه مسلم فى كتاب الأيمان باب بيان الكبائر

وأكبرها ١/١ - ٩٢ .

كما وقع الاجماع على تحريم قتل النفس . و من هنا وضعت الشريعة
الاسلامية عقوبة آجلة أخروية لهذه الجريمة ، فقال تعالى : " ومن
يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها و غضب الله عليه ولعنه
و أعد له عذابا عظيما " (١) . كما وضعت عقوبة رابعة عاجلة هل تمنع
من تفشي هذه الجريمة النكراء . و هي القصاص الذى يكفل الحياة لكل
فرد من أعضاء المجتمع . قال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا كتب
عليكم القصاص فى القتل " (٢) و قال : " و لكم فى القصاص حياة يا أولى
الألباب لعلكم تتقون " (٣) يقول القرطبي : " ... والمعنى أن القصاص
إذا أقيم و تحقق الحكم فيه ، ازدجر من يريد قتل آخر مخافة
أن يقتص منه ، فحييا بذلك معا . و كانت العرب إذا قتل الرجل الآخر
حمى قبيلاهما و تقاتلوا ، و كان ذلك داعيا الى قتل العدد الكثير ،
فلما شرع القصاص قنع الكل به ، و تركوا الاقتتال فلم فى ذلك حياة " .
و على هذا فإذا تعدى شخص على آخر بسلاح و قتله عمدا فقالت الحنفية
ان موجبه القصاص عينا و لا ينتقل للدية الا بالرضا - و هو أحد قولى
المصنفين (٤) و مذهب

(١) سورة النساء ، آية ٩٣ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٧٨ .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٧٩ .

(٤) روى عن الشافعى رحمه الله قولان فيما يجب بقتل العمد . يلتقى فى
أحدهما مع الحنفية و هو أن موجبه القصاص وحده ، و لا تجب الدية
الا بالاختيسار .

ابن القاسم (١) من المالكية و المشهور لديهم - دليل ذلك قوله تعالى :

== أما : ثانيا القولين - وهو ما رواه أشهب عن مالك و قال به ، وهو منذهب
الحنابلة و اختاره القرطبي - فهو أن الواجب به أحد الأمرين : القود
او الدية ، فللولي أن يختار ما شاء منهما ، ويجبر القاتل بقبوله ؛
لقوله تعالى : " كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر و العبد
بالعبد و الأنثى بالأنثى فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف -
و أداء اليه باحسان " - سورة البقرة ، آية ١٧٨ - فقد أوجب الله عز
وجل الاتباع بمجرد العفو ، فلو كان موجب القتل العمد هو القصاص عينا
لم تجب الدية عند العفو المطلق . ولقوله عليه الصلاة والسلام : " فمن
قتل بعده قتيلا فأهله بين خيرتين : ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا
الدية " - جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه كتاب الديات ، باب من
قتل له قتيلا فهو بخير النظرين ٣٨/٨ ، ومسلم في كتاب الحج ، باب
تحريم مكة و صيدها و خلاها و شجرها و لقطتها ؛ الا لمنشد على الدوام
٩٨٨/٢ - ٩٨٩ - وجه الاستدلال هو : أنه يعلم من التخيير لأهل القتييل
بين القود و الدية أنهما سواء في الوجوب فأى واحد منهما اذا اختاره
ولى الدم فهو موجب القتل العمد ، ويجبر القاتل على قبوله .
ولقوله صلى الله عليه وسلم : " من أصيب بدم أو خبل [الجراح] فهو
بالخيار بين احدى ثلاث اما أن يقتل ، أو يأخذ العقل ، أو يعفو ،
فان أراد رابعة فخذوا على يديه " رواه أبوداود في أول كتاب الديات ،
باب الامام يأمر بالعفو في الدم ٦٣٦/٤ - ٦٣٧ ، والترمذي في كتاب -
الديات ، باب ما جاء في حكم ولى القتل في القصاص و العفو ٢٢/٤ ، وابن
ماجة في كتاب الديات ، باب من قتل له قتيلا فهو بالخيار بين احدى -
ثلاث ٨٧٦/٢ ، والدارقطني في كتاب الحدود و الديات وغيره (٩٦/٣) .
انظر : المهذب و تكملة المجموع ٣١٣/١٧ - ٣١٥ ، شرح الخري ٥/٨ ، كتاب
القناع ٥٤٣/٥ ، شرح منتهى الارادات ٢٨٨/٣ - ٢٨٩ ، الجامع لأحكام القرآن
للقرطبي ٢/٢٥٣ .

(١) هو الامام المشهور أبو عبد الله ، عبد الرحمن بن القاسم بن خالد ==

" يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى " (١) وقوله : " وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس " (٢) ، و المتصود هو القتل العمد ، لأن - الله عز وجل أوجب الدية في القتل الخطأ فقال : " ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله " (٣) و قوله عليه الصلاة والسلام : " العمد قود " (٤) فقد أدخل الألف واللام على العمد و ليس ههنا بمعهود حتى يكون للعهد فهو للجنس فالمعنى : ان جنس القتل العمد موجب للقود لا المال ، فمن جعل موجب المال أيضاً فقد زاد على النص بالرأى وغيّر جائز .

ثم ان الحنفية الذين يجعلون موجب القتل العمد هو القصاص فقط لا يمنعون - المصلح بين القاتل وولى الدم بالمال .

== بن جنادة . محب مالكا عشرين سنة ، وتفقه به و بنظرائه ، و كان من كبار أصحابه المصريين و فقهاءهم . جمع بين الفقه و الزهد و الورع . ذكر لمالك ، فقال : عافاه الله مثله كمثل جراب مملوء مسكا . توفي سنة ١٩١ هـ .

انظر : الديباج المذهب ٤٦٥/١ فما بعدها ؛ ترتيب المدارك ٤٣٣/٢ فما بعدها .

- (١) سورة البقرة ، آية ١٧٨ .
- (٢) سورة المائدة ، آية ٤٥ .
- (٣) سورة النساء ، آية ٩٢ .
- (٤) اللفظ لابن أبي شيبة في مصنفه ، كتاب الديات ، من قال العمد قود - ٣٦٥/٩ ، ورواه ابو داود بهذا المعنى في كتاب الديات ، باب من قتل في عميا . بين قوم ٦٧٦/٤ - ٦٧٧ ، والنسائي في كتاب القسامة ، باب من قتل بجحر أو سوط ٣٥/٨ ، وابن ماجه في كتاب الديات ، باب من حال بين ولى المقتول و بين القود أو الدية ٨٨٠/٢ .

قال الزيلعي : " ... اذا صولح القاتل على مال عن القصاص سقط القصاص
و وجب المال الصالح عليه حالا قليلا كان أو كثيرا ، لقوله تعالى : (فمن
عفى له من أخيه شيء) (١) الآية . قال ابن عباس رضي الله عنه نزلت
في الصلح . وقوله عليه الصلاة والسلام : (من قتل له قتيل فأهلــه
بين خيرتين : بين أن يأخذوا المال وبين أن يقتلوا) (٢) والمراد
- والله أعلم - أخذ المال برضا القاتل على ما بينا . ولأنه حق
ثابت له يجري فيه العفو مجانا ، فكذا تعويضا لا عثماله على الأوصاف
الجميلة من احسان الولي و احياء القاتل ... " .

... و دفع المال بدل القصاص قضاء بمثل غير معقول ، لأن الواجب الأصلـي
ابتداء في القتل العمد هو القصاص . وأما أخذ المال صلحا فهو بدل
منه ، و لا مماثلة بينه و بين القصاص لا صورة - و هو ظاهر - و لا معنى ؛
لأن القصاص وسيلة الى فناء النفس التي خلقها الله تعالى ؛ لتكون
خليفة له في الأرض ، و لتعبده وحده كما ينبغي . و المال وسيلة
جعلها لبقاء هذه النفس ، و ذلك باستخدامه في كل ما تحتاجهــا ،
فلا تعقل المماثلة الموجودة بين المال و القصاص . (٣) .

(١) سورة البقرة ، آية ١٧٨ .

(٢) تقدم تخريج الحديث في : ص ٣٥٣

(٣) انظر : المبسوط ٥٨/٢٦ - ٦٢ ؛ تبیین الحقائق ٩٨/٦ ، ١١٣ ؛ الجامع
لأحكام القرآن للقرطبي ٢/٢٥٦ ؛ الأم ٣/٦ ؛ المذهب و شرحه تكملة
المجموع ٣١٢/١٧ - ٢١٥ ؛ نهاية المحتاج ٢٤٦/٧ ؛ الخرشى على مختصر
خليل ٥/٨ ؛ مرآة الأصول (بهامش الأزميرى) ١/ ٢٦٩ .

هذا ، و المتهور في التمثيل لهذا القسم في حقوق العباد هو : تضمين النفس بالمال في حالة الخطأ ، فقد جاء في كنز الوصول : " و أما القضاء بمثل غير معقول فهو كثير المال المتقوم اذا ضمن بالمال المتقوم كان مثلاً غير معقول . مثل النفس تضمن بالمال ، لأن المال ليس بمثل للنفس لا صورة و لا معنى ؛ لأن الآدمي مالك ، و المال مملوك ، فلا يشابهان بوجه " (١).

و في أصول السرخسي : فأما القضاء بمثل غير معقول فهو : ضمان المحترم المتقوم الذي ليس بمال بما هو مال . يعني ضمان النفس و الأطراف بالمال في حالة الخطأ ، فانه ثابت بالنص من غير أن يعقل فيه المعنى ؛ لأنه لا معاملة بين الآدمي و المال صورة و لا معنى ... " (٢)

و في المنار و شرحه : " و ضمان النفس و الأطراف بالمال في حالة الخطأ قضاء بمثل غير معقول ... " (٣) و بنحو هذه العبارات مثل له في الكتب الأصولية الأخرى (٤) ، إلا أن ما ذكرناه من المثال غير مطابق للممثل ؛ لأن المال الذي جعل ضماناً للنفس في

(١) المطبوع بهامش كشف الأثرار للبخاري ١٢٦/١ .

(٢) ٥٨ - ٥٢ / ١ .

(٣) شرح المنار لابن ملك ، ص ١٨٢ .

(٤) انظر : شرح منتخب الحسامي لمولانا محمد يعقوب البنانسي

١ / ١٦٢ ؛ التفتيح و التوضيح (بهامش التلويح) ١ / ١٢٠ ؛

تيسير التحرير ٢ / ٢٠٤ .

القتل الخطأ ثبت ابتداءً بقوله تعالى : " ودية مسلمة التي أهله " (١) فتأديته لولي المقتول أداء لا قضاء . (٢)

حكم القضاء بمثل غير معقول :

ان كل ما لا يعقل له مثل قربة لا مجال للرأى في قضائه ، فلا يقضى الا بنص وعند وروده يقتصر الحكم على مورد النص ولا يتأتى تعدية الحكم فيه الى الفروع (٣) . وقد بنيت على هذا الأصل مسائل منها : في حقوق الله تعالى ، ومنها في حقوق العباد . أما المسائل المتفرعة عليه في حقوق الله تعالى فهي :

أ) عدم قضاء تكبيرات التشريق :

تكبيرات التشريق ذكر عرفت قربة على صفة الجهر في أيامها ، فهي عبادة مخصوصة بأيامها ، فاذا فاتت عنها فقد قال الحنفية - ووافقهم المالكية والشافعية والحنابلة - لا تقضى ؛ لأنها شرعت قربة في أيامها ، ولا يوجد في غير أيام التشريق من تكبير مشروع مماثل لتكبيرات زمن التشريق حتى يصرف ماله الى ما عليه - ؛ لأنها ذكر على صفة الجهر والأصل في الذكر أن يكون على صفة الاخفاء دون الجهر ،

(١) سورة النساء ، آية ٩٢ .

(٢) انظر : مرآة الأصول (بهامش الأزميري) ٢٦٩/١ .

(٣) انظر : أصول السرخسي ٥٠/١ ؛ التنقيح والتوضيح ١٦٦ / ١ ؛

الوسيط في أصول فقه الحنفية ص ١٢٦ .

قال تعالى : " اعصوا ربكم تضرعا وخفية " (١) - ولم يرد نص بقضائها (٢).
 جاء في تحفة الفقهاء للسمرقندي : " ولو ترك [الصلاة] فسي هذه الأيام
 وقضاها في غير أيام التشريق يقضى بلا تكبير ؛ لأنه ليس في وقت
 القضاء تكبير مشروع على سبيل الجهر ، فلا يمكنه القضاء " (٣).
 وفي البدائع : " وان فاتته في هذه الأيام فقضاها في غير هذه الأيام
 لا يكبر عقيبها ... لأن رفع الصوت بالتكبير بدعة في الأصل
 الا حيث ورد الشرع ، والشرع ما ورد به في وقت القضاء فبقي بدعة " (٤)
 وفي شرح الخرشي : " ... يندب لكل مصل ولو امرأة ، أو مسافرا ،
 أو أهمل بادية ، صلى في جماعة أو وحده أن يكبر عقب خمس عشرة
 فريضة وقتية ... لا فائتة ولو من أيام التشريق ... " (٥)
 وجاء في المذهب : " ... ومن فاتته صلاة في هذه الأيام ، فأراد
 قضاها في غيرها لم يكبر خلفها ؛ لأن التكبير يختص بهذه

(١) سورة الأعراف ، آية ٥٥ .

(٢) انظر : التنقيح و التوضيح ١٦٦/١ - ١٦٧ ؛ الوسيط في أصول فقه الحنفية
 ص ١٢٦ ؛ الجامع الكبير لمحمد الشيباني ، ص ١٣ ؛ بدائع الصنائع
 ١٣٩ / ٢ ؛ الشرح الصغير على أقرب المسالك ٥٣١/١ ؛ شرح الخرشي
 وحاشية العدوي ١٠٤/٢ ؛ روضة الطالبين ٨٠/٣ ؛ كشاف القناع ٥٩/٢ ؛
 التوضيح لشهاب الدين ، ص ٦٤ ؛ الانصاف للمرداوي ٤٣٨/٢ .

(٣) ٢٩٠ / ١

(٤) ١٩٨ / ١

(٥) ١٠٤ / ٢

الأيام فلا يفعل في غيرها " (١)

كما جاء في الأقناع وشرحه للبهوتي : " ولا يكبر من قضى فائتة
بعد أيامها ؛ لأنها سنة فات محلها " (٢)

ب) عدم قضاء رمي الجمار بعد أيام التشريق :

رمي الجمار شرع قربة في وقته المعين له شرعا ، فلو فات عن
أيامه المقدرة له سقط الى غير قضاء عند الحنفية - وهو
قول المالكية والشافعية ، والحنابلة - ؛ لأنه ليس له مثل معقول
بعد مضي أيامه عرف قربة شرعا لا صورة ولا معنى حتى يصرف
اليه ولم يرد نص بقضائه (٣).

(١) المطبوع مع المجموع ٣٥/٥ ، وانظر : المجموع ٤٠/٥ .

(٢) كشاف القناع ٥٩/٢ ، هذا ، وللعلماء خلاف في حكم التكبير ، ومحلله ،
ووقته ، ومن يأتي به ؟ وهل يؤتى به اذا قضيت الصلاة في أيام
التشريق ؟ والصلاة التي فاتت قبل أيام التشريق ، ثم قضيت في أيام
التشريق ، أو فاتت في أيام التشريق ثم قضيت من العام القادم في
أيام التشريق هل يكبر عقبها ؟

انظر : الجامع الكبير لمحمد الشيباني ، ص ١٢ - ١٣ ؛ الهداية والعناية
وشرح فتح القدير ٨٠/٢ - ٨٤ ؛ تحفة الفقهاء ٢٨٦/١ - ٢٩٠ ؛
بدائع الصنائع ١٩٥/١ - ١٩٨ ؛ الجامع الصغير على أقرب المسالك
٥٣١/١ ؛ شرح الخرشي على مختصر خليل ١٠٤/٢ - ١٠٥ ؛ التاج والاكلیل ،
وشرح الخطاب (مواهب الجليل) ١٩٨/٢ ؛ الصهف وشرحه المجموع
٣٤/٥ - ٤٦ ؛ روضة الطالبين ٧٩/٢ - ٨٢ ؛ كشاف القناع ٥٨/٢ - ٥٩ ،

الانصاف للمرداوي ٤٣٦/٢ - ٤٤١ ، التوضيح لسهاب الدين ، ص ٦٣ - ٦٥ .

(٣) انظر : أصول الرخسي ٥٠/١ ؛ التنقيح والتوضيح (بهامش التلويح) =

قال الكاساني : " ... فان ترك الكل حتى غربت الشمس من آخر أيام التشريق وهو آخر أيام الرمي ، يسقط عنه الرمي . وعليهم دم واحد في قولهم جميعا (١) . أما سقوط الرمي ، فلأن الرمي عبادة مؤقتة والأصل في العبادات المؤقتة اذا فات وقتها أن تسقط ، وانما القضاء في بعض العبادات المؤقتة يجب بدليل مبتدأ ، ثم انما يجب هناك لمعنى لا يوجد هنا ، وهو أن القضاء صرف ماله الى ما عليه ، فيستدعى أن يكون جنس الفاءت مشروعاً في وقت القضاء فيمكنه صرف ماله الى ما عليه ، وهذا لا يوجد في الرمي ، لأنه ليس في غير هذه الأيام رمي مشروع على هيئة مخصوصة ليصرف ماله الى ما عليه فتعذر القضاء فسقط ضرورة " (٢) .

وأما وجوب الدم على تارك الرمي فليس بطريق أنه مثل للرمي قائم مقامه ، بل لأنه يجبر به النقمان الذي وجد في نكته بتترك رمي الجمار وجبر نقصان النك بالدم ثابت بالنص ، قال تعالى : " فدية من صيام ، أو صدقة أو نسك " (٣)

١ = ١٦٦ / ١ ؛ المبسوط للسرخي ٤ / ٦٥ ؛ شرح الخرعي على مختصر خليل
٢ / ٢٣٧ ؛ بداية المجتهد ١ / ٣٠٠ ؛ فتح العزيز ٧ / ٣٩٦ - ٣٩٧ ؛ ٤٠٣ ؛
كشف القناع ٣ / ٥١٠ .

(١) أي في قول الامام أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله .

(٢) بدائع المنائع ٢ / ١٣٩ .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٩٦ . وانظر : أصول السرخي ١ / ٥٠ .

ج (عدم قضاء الوقوف بعرفة :

اتفق العلماء من الحنفية و المالكية و الشافعية و الحنابلة على أن الوقوف بعرفة ركن من أركان الحج يفوت الحج بفوته - قال تعالى : " ولله على الناس حج البيت " (١) فسرهُ قول الرسول عليه الصلاة والسلام : " الحج عرفة فمن أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج " (٢) أى أن الحج الوقوف بعرفة ؛ لأن الحج فعل وعرفة مكان فلا يكون حجا ، فاذا الوقوف مضمراً - كما اتفقوا على أن الوقوف له وقت مقدر من الشرع حدده الحنفية - و من معهم بزوال الشمس من يوم عرفة الى طلع الفجر الثانى من يوم النحر، (٣)

(١) سورة آل عمران ، آية ٩٧ .

(٢) رواه أبو داود بهذا المعنى عن عبد الرحمن الديلى فى كتاب المناسك ، باب من لم يدرك عرفة ٢ / ٤٨٥ - ٤٨٦ ، و النسائى فى كتاب مناسك الحج ، باب فرض الوقوف بعرفة ٥ / ٢٠٦ ، و الترمذى فى كتاب الحج ، باب ما جاء فى من أدرك الامام بجمع فقد أدرك الحج ٣ / ٢٣٧ ، و ابن ماجه فى كتاب المناسك ، باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع ٢ / ١٠٠٣ ، و الدارمى فى كتاب المناسك باب - بما يتم الحج ٢ / ٥٩ .

(٣) قالت الحنفية و الحنابلة و هو المذهب لدى الشافعية : ان الوقت الذى يدرك باذراكه الحج هو من بعد زوال الشمس من يوم عرفة الى طلع الفجر الثانى من يوم النحر .

و قالت المالكية : من لم يدرك جزءاً من الليل فى الوقوف فقد فاتته الحج . سواء أدرك جزءاً من النهار أم لا ؟ أى المالكية يقولون : انه لا بد فى الوقوف من ادراك جزء من الليل حتى يتحقق الركن ، و الا فاتته الحج . ثم ان أدرك جزءاً من النهار من بعد الزوال فيها ، =

فلوفات الوقوف عن هذا الوقت ليس للمحرم أن يقضيه خارجا عن هذا الوقت ؛ لأن الوقوف بعرفة لم يعرف قربة شرعا الا في وقتيه ، وليس له مثل مشروع من جنسه في غير يوم عرفة حتى يصرف اليه اذا فات ، والنص لم يرد بقضائه . (١)

== والا فعليه دم ، وقد صح الوقوف ، بخلاف الحنفية و من معهم حيث يقولون : ان المحرم يدرك الحج اذا أدرك الوقوف بعد زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم النحر . سواء كان المدرك جزءا من الليل أم من النهار ، لكن الحاج يجمع بينهما ، فان لم يجمع فهل يجب عليه دم أو يستحب ؟ أو الدم على من وقف بعد الزوال و نزل قبل الغروب و ليس على من وقف بالليل فقط ، أم يلزمه الدم أيضا . اختلفت آراؤهم .

انظر : قدوري ، ص ٢٨ ؛ بدائع المنائع ١٢٥/٢ - ١٢٦ ؛ كشاف القناع - ٢/ ٤٩٤ ؛ التوضيح لشهاب الدين ، ص ١٢٠ ؛ المجموع ١٠٢/٨ ؛ روضة الطالبين ٩٢/٣ ؛ شرح العزبة للشيخ عبد الباقي الزرقاني ٨٤/٢ ؛ كفاية الطالب الرباني ١/ ٣٣٩ .

(١) انظر : التنقيح و التوضيح ١٦٦/١ ؛ الوسيط في أصول فقه الحنفية ، ص ١٢٦ ؛ الهداية (مع شرح فتح القدير) ٥٠٨/٢ ، ١٣٥/٣ ؛ بدائع المنائع ١٢٥/٢ - ١٢٦ ؛ شرح العزبة للشيخ عبد الباقي الزرقاني ٨٤/٢ ؛ بداية المجتهد ٢٩٥/١ ؛ سهل المدارك شرح ارشاد السالك ٤٥٤/١ ؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٢/ ٢١ ؛ المهذب و شرحه المجموع ١٠٢/٨ ؛ روضة الطالبين ١١٩/٣ ؛ كشاف القناع ٥٢١/٢ .

أما المسائل المتفرعة على الأصل المذكور في حقوق العباد فمنها :

(أ) عدم ضمان الغاصب المنافع الفائتة بالمال المتقوم :

قالت الحنفية إذا غصب الإنسان عينا - كدار أو فرس - ففاتت منا فعيها .
بأن قام المتعدى باستعمالها بنفسه - كأن سكن الدار أو أسكن غيره
فيها - أو لم يستعملها أصلا لاتضمن هذه المنافع الفائتة بالمال
المتقوم . جاء في الوقاية وشرحها لصدر الشريعة المحبوبي :

" ... فلو زنى بأمة غصبها ، فردت حاملا ، فولدت فماتت ضمن قيمتها ...
بخلاف الحرية ؛ لأنها لاتضمن بالغصب ... ثم عطف على الجرة قوله :
و منافع غصب سكنه أو عطله ، فانها غير مضمونة بأجر عندنا ، سواء
استوفي المنافع كما اذا سكن في الدار المضمومة ، أو عطلها " (١) ؛

لأن المماثلة بين المنفعة الفائتة و المال المتقوم غير موجودة
و لاتندرك بالعقل ، أما صورة فظاهر ، و أما معنى فلأن المال عين متقوم
و المنفعة معنى غير متقوم ؛ لأنها عرض و العرض غير باق و غير
الباقى لا يقبل الاحراز - ؛ لأن الاحراز هو الاخيار و الصيانة لوقت
الحاجة ، فيبتوقف على البقاء - و ما ليس بمحرز ليس بمتقوم فالمنفعة
غير متقومة ، فلا تكون مثلا للمال المتقوم . (٢)

و لقد تعرض ملا خسرو لنفي المماثلة بينهما بقوله : " ... فان
المال عين متقوم ، و المنفعة معنى غير متقوم . أما الأول ؛ فلأن

(١) ١٩٦ / ٢ - ١٩٧ .

(٢) التنقيح و التوضيح و شرح التلويح ١ / ١٢٠ - ١٢١ .

المال ما من شأنه أن يضر للانتفاع به وقت الحاجة . أما الثاني ؛
 فلأن المنفعة من الأغراض الغير الباقية كالحركة ونحوها ، وغير
 الباقي غير محرز ؛ لأن الأضرار هو الانحار لوقت الحاجة ولا انحار
 بلا بقاء ، وغير المحرز ليس بمتقوم كالصيد والحيش ، فالمنفعة
 ليست بمتقومة ، فلا تكون مثلا للمال المتقوم " (١) فاذن يحتاج
 قضاء المنفعة الفائتة بالمال المتقوم الى نص وهو لم يرد فيسقط
 القضاء و يكتفى فيها بتعزير الغاصب عقابا له على ما ارتكبه من
 العمل الشنيع . (٢)

و أيضا ان المنافع لو كانت مضمونة لضمنت بالمنافع دون الأعيان ،
 لأنها مثل لها ، وضمان العدوان مشروط بالمماثلة بالنص والاجماع ،
 قال تعالى : " فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى
 عليكم " (٣) ، فاذا لم تضمن بالمنافع بالاتفاق لا يمكن أن تضمن بالأعيان ؛
 لعدم المماثلة بينهما حيث ان المنافع لا تبقى فلا تماثل الأعيان التي
 تبقى . (٤)

هذا مذهب الحنفية ، وأما المالكية فقد فرقوا في المنافع بين
 أن يغصب العين ويقصد منه غصب الذات وبين أن يغصب العين ويقصد
 غصب المنفعة ، حيث قالوا : بلزوم الضمان بأجر المثل في الصورة الثابتة

(١) مرآة الأصول ٢٣/١ .

(٢) انظر : الوسيط في أصول فقه الحنفية ، ص ١٨١ .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٩٤ .

(٤) الهداية وشرحها تكملة فتح القدير ٢٥٦/٩ .

سواء استوفى المنفعة أم نهبت بدون الاستعمال ، و سواء كان المصنوب عقارا - كدار وأرض - أو حيوانا .

قال الخرشي في شرح مختصر خليل : " ... ان من تعدى على منفعة غير منفعة الحر و البضع فلا يضمنها الا بالفوات سواء استعمل أو عطل كالدار يغلقتها و الدابة يحبسها ، و العبد لا يستخدمه ... و هذا من باب غضب المنافع " (١).

و أما في الصورة الأولى فالمشهور لدى المالكية هو ما مضى عليه خليل في مختصره من أن الغاصب - أي يضمن غلة المصنوب - الذي يقصد فيه غضب الذات - عند الاستعمال ، سواء استعمله بنفسه أم أكرأه ؟ و سواء كان المصنوب عقارا أم حيوانا ؟ و سواء كانت غلة الحيوان ناشئة عن تحريك الغاصب أم لا ؟ أما ان عدم الاستعمال فلا شيء عليه (٢) قال الخرشي - عند شرح قول خليل : ان غلة مستعمل تضمن للمالك - : " يعني أن من غصب رقبة عبد أو دار أو غير ذلك ، فاستعمله بنفسه أو أكرأه فانه يضمن للمالك ما استغله بنفسه أو أكرأه ... و مفهوم (مستعمل) أنه لو لم يستعمل ، فلا يضمن شيئا كالدار يغلقتها و الدابة يحبسها و الأرض يبورها و العبد لا يستخدمه " (٣). قال أحمد الدردير (٤) : " و احترز بمستعمل عما اذا عطل كدار غلقها

(١) شرح الخرشي ١/ ١٤٣ .

(٢) انظر : الشرح الكبير و حاشية الدوقي ٣/ ٤٤٨ - ٤٤٩ .

(٣) شرح الخرشي ١/ ١٣٢ .

(٤) هو الشيخ أبو البركات ، أحمد بن محمد بن أحمد العدوي المالكي الشهير بالدردير ، الامام ، العلامة ، فريد وقته في الفنون ==

و أرض بورها ، و دابة حبسها فلائى عليه ... و ما هنا فى غضب الذات ،
 فاذا غضب أرضا و بورها ، فان قصد غضب الذات ، فلاكرا عليه ، و ان
 قصد غضب المنفعة لزمه كرا * مثلها " (١)
 و قال الخطاب (٢) - فى شرح قول خليل المتقدم : " هذا هو المشهور أنه
 يضمن غلة ما استعمل من ربا و حيوان ... و ما مئى عليه المصنف ،

== النفلية و العقلية ، ولد ببني عدى من صعيد مصر ، و حفظ
 القرآن . حبيب اليه طلب العلم فورد الجامع الأزهر و حضر دروس -
 العلماء ، فأفتى فى حياة شيخه . كان زاهدا ورعا . من مؤلفاته :
 الشرح الصغير على أقرب المالك - وصل فيه الى أثناء باب -
 الجناية - و الشرح الكبير على مختصر سيدى خليل ، و رسالة
 فى المعاني و البيان . توفي سنة ١٢٠١ هـ .
 انظر : عجائب الآثار ٢ / ٣٢ - ٣٣ ، معجم المؤلفين ٦٧ / ٢ .

(١) الشرح الكبير ٤٤٨ / ٣ - ٤٤٩ .

(٢) هو أبو عبد الله ، محمد بن محمد بن عبد الرحمن المالكي المعروف
 بالخطاب . كان علامة فقيها ، متبحرا فى العلوم النقلية
 و العقلية ، شيخا صالحا ورعا . له مؤلفات استدرج فيها
 على كثير من العلماء ، كابن عرفة و ابن عبد السلام ، و خليل
 و ابن حجر و السيوطي ، فهي تدل على سعة علمه ، و دقة
 فهمه ، من مؤلفاته : قرة العين شرح ورقات امام الحرمين
 مواهب الجليل شرح مختصر أبى الضياء سيد خليل ، و تحرير
 الكلام فى مسائل الالتزام . توفي سنة ٩٥٤ هـ .

انظر : شجرة النور الزكية ، ص ٢٧٠ ، الفتوح المبين

قال في التوضيح : شرح المازري^(١) ، و صاحب المعين بتمهيد هـ
وشهره ابن الحاجب . و قال ابن عبد السلام^(٢) هو الصحيح عند
ابن العربي^(٣) وغيره من المتأخرين " (٤).

(١) هو أبو عبد الله ، محمد بن علي بن عمر المالكي الشهير بالامام
المازري ، كان من كبار أئمة زمانه ، ألف في الفقه و الأصول و ...
و شرح كتاب البرهان للجويني و سماه " ايضاح المحصول من
برهان الأصول " و شرح كتاب التلقين للقاضي أبي محمد ، عبد
الوهاب البغدادي ، توفي سنة ٥٣٦ هـ .
انظر : الديباج المذهب ٢ / ٢٥٠ - ٢٥٢ ؛ شذرات الذهب ٤ / ١١٤ .

(٢) هو أبو عبد الله ، محمد بن عبد السلام بن يوسف بن كثير الهسوارى
التونسي ، الفقيه ، المالكي . كان عالما ، محققا ، مدققا ، متفنا
في علمي الأصول و العربية . له أهلية الترجيح بين الأقوال
في المذهب المالكي . من مؤلفاته : شرح جامع الأمهات لابن الحاجب
- الجزء الرابع منه - و " ديوان فتاوى " توفي سنة ٧٤٩ هـ .
انظر : الديباج المذهب ٢ / ٣٢٩ - ٣٣٠ ؛ شجرة النور الزكية ، ص ٢١٠ ؛
الأعلام ٧ / ٧٧ .

(٣) هو القاضي أبو بكر ، محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن
العربي الشبلي . كان اماما من أئمة المالكية ، مفسرا ، محدثا ،
فقيها ، أصوليا ، أدبيا ، متكلميا . تولى القضاء ببلدة اشبيلية .
له مصنفات عديدة ، منها : " أحكام القرآن " و " عارضة الأخوذي
شرح سنن الترمذي " و المحصول في علم الأصول ، و الانصاف في مسائل
الخلافة ، توفي سنة ٥٤٣ هـ .

انظر : شجرة النور الزكية ، ص ١٣٦ ؛ الفتح المبين ٢ / ٢٨ ، ٢٩ .
(٤) شرح الخطاب على مختصر خليل (مواهب الجليل) ٥ / ٢٨١ - ٢٨٣ .

و أما الشافعية فقد قالوا : ان كل منفعة يستأجر عليها كمنفعة الأرض والثياب والعبيد وغيرها تضمن تحتيد عادية بأجرة المثل مطلقا أى بالتفويت - وهو استيفاء المنافع - و بالفوات وهو أن تترك المنافع حتى تذهب بدون الاستعمال . (١) و به قالت الحنابلة . فقد جاء في الاقتناع و شرحه للبهوتي : " ... و ان كان للمغضوب منفعة تصح اجارتها ، يعنى ان كان المغضوب مما يؤجر عادة ، فعلى الغاصب أجرة مثله مدة مقامه في يده سواء استوفى الغاصب ، أو غيره المنافع ، أو تركها تذهب ؛ لأن كل ما ضمن بالاتلاف جاز أن يضمه بمجرد التلف في يده كالأعيان ... " (٢)

و استدلل الشافعية على ذلك بأن المنفعة تضمن بالعقد الفاسد فتضمن بالغصب ، و لأن المنفعة متقومة كالأعيان ؛ لأنها تملك و يتصرف فيها ، و يكفي في التقويم الملكية (٣)

و اذا كان الأمر كذلك ، فلاحاجة لضمانها بالمال المتقوم الى نص ، جاء في فتح العزيز : " ... لنا أن المنافع مضمونة بالعقد الفاسد ، فتضمن بالغصب كالأعيان . و أيضا فانها متقومة ، ألا ترى أنه

(١) انظر : نهاية المحتاج ١٧٠/٥ ؛ مغنى المحتاج ٢٨٦/٢ . هذا ، وقالوا : ان منفعة البضع تضمن بالتفويت أى بالاستيفاء لا بالفوات ، و كذا منفعة بدن الحر فى الأصح . و هذا ما ذهب اليه المالكية أيضا . انظر : مغنى المحتاج ٢٨٦/٢ ؛ نهاية المحتاج ١٧٠/٥ - ١٧١ ؛ الوجيز للفرزالي ٢٠٨/١ ؛ شرح الخرشي ١٤٣/٦ .

(٢) كشف القناع ١١١/٤ ، و انظر : المغنى لابن قدامة ١٨٣/٥ .

(٣) انظر : نهاية المحتاج ١٧٠/٥ ؛ مغنى المحتاج ٢٨٦/٢ .

يبذل المال لتحصيلها ، ولو استأجر عينا لمنفعة واستعملها في غيره ضمنها ، فاشبهت الأعيان ، اذا تقرر ذلك فكل عين لها منفعة تستأجر من أجلها يضمن منفعتها اذا بقيت في يده مدة لمثلها أجرة ... » (١)

والذي أميل اليه هو رأى الشافعية ومن معهم ؛ لما فيه مراعاة لحق المصوب منه ، وأما التعزيز فهو عقوبة للغاصب حفاظا على المجتمع .

ب) لا ضمان على الشهود بعفو الولي القصاص اذا رجعوا عن الشهادة :

اذا شهد رجلان بعفو الولي عن قصاص القاتل ، فحكم القاضي بناء على شهادتهما بالعفو ثم رجعا عن شهادتهما لا ضمان عليهما عند الحنفية في ظاهر الرواية - وبه قالت المالكية والحنابلة - لأنهما لم يفوتا على الولي الا استيفاء القصاص ، وهو منفعة لا مماثلة بينها وبين المال لا صورة ولا معنى . أما صورة فظاهر ، أما معنى فلأن في استيفاء القصاص حياة لأولياء القتيل بوقايتهم عن شر القاتل ، كما فيه تحقيق لضرر أولياء القتيل من الانتقام . وهذا المعنى غير موجود في المال ، فلا يكون الشهادة بالعفو - التي رجعا عنها - اذن موجبا لشيء سوى الاثم ؛ لأن ما لا يكون له مثل صورة أو معنى لا يثبت الا بنص وعند وروده يقتصر الحكم عليه ، ولا تقاس

عليه الفروع (١).

هذا ، و قد فرع فخر الاسلام البزدوى هذه المسألة - و التي بتدعا - على أن المنافع لاتضمن بالمال المتقوم ، بخلاف صدر الشريعة المحبوبي ومن معه حيث فرعها ابتداءً على أن ما لا يعقل له مثل لا يقضى الا بنص ... و لا منافاة - كما قال الأزميرى - لصحة التفريع على كليهما . (٢)

ج) الشهود اذا رجعوا عن الشهادة بالطلاق بعد الدخول لا يضمنون شيئاً :

قالت الحنفية - ووافقهم المالكية و الحنابلة - اذا شهد رجلان على زوج بالطلاق - المؤدى الى الفراق بين الزوجين - بعد الدخول ، ثم رجعا عن الشهادة بعد حكم القاضي بها ، فانهما لا يضمنان شيئاً من المهر ، لأنهما ما فوتا بشهادتهما على الزوج الا ملك النكاح من الاستمتاع - كالسكن و النسل لأن المهر تأكد بالدخول - و هو ليس بمتقوم فلا يضمن

(١) انظر : أصول السرخسي ٥٨/١ ؛ التنقيح و التوضيح و شرح التلويح ١٧١/١ ؛

فتح الغفار ٥٣ / ١ ؛ المبسوط ٥/١٧ ؛ بدائع المنافع ٢٨٥/٦ ؛ شرح الخرشبي ٢٢٢/٧ - ٢٢٣ ؛ الشرح الكبير و حاشية السوقي ٢١٠/٤ ؛ كشاف القناع ٤٤٥/٦ ؛ شرح منتهى الارادات ٥٦٤/٣ ؛ المبدع لابن مفلح - ٢٧٦ / ١٠ .

هذا ، و لم أعثر على هذه المسألة فيما اطلعت عليه من كتب فقهاء الشافعية ، الا أن السرخسي نسب الى الشافعي رحمه الله القول بلزوم الدية على الشهود . انظر : المبسوط ٥/١٧ .

(٢) انظر : كنز الوصول و كشف الأسرار ١٧٨/١ - ١٧٩ ؛ التنقيح و التوضيح ١٧١ / ١ ، فتح الغفار ٥٢/١ ، حاشية الأزميرى على مرآة الأصول ٢٧٤/١ .

بالمال المتقوم ، لعدم المماثلة بينهما صورة و معنى ، و النص غير موجود ، و من شرط ما لا يعقل له مثل أن لا يثبت إلا بنى . (١)
 قال السرخسى في المبسوط : " ... إذا شهد شاهدان بالتطبيقات الثلاث بعد الدخول ، ثم رجعا بعد القضاء بالفرقة لم يضمن شيئا عندنا ...
 حجتنا أن البضع غير متقوم بالمال عند الاتفاق ، لأن ضمان الاتفاق يتقدر بالمثل ، و لا مماثلة بين البضع و المال صورة و معنى . فأما عند دخوله في ملك الزوج المتقوم هو المملوك ، دون الملك الوارد عليه ، و كان تقوم له لظهار خطر ذلك المحل حتى يكون مصونا عن الابتذال و لا يملك مجانا ، فان ما يملكه المرء مجانا لا يعظم خطره عنده ، و ذلك محل له خطر مثل خطر النفوس ، لأن النسل يحصل به ، و هذا المعنى لا يوجد في طرف الإزالة ، فانها لا تنتملك على الزوج شيئا ، و لكن يبطل ملك الزوج عنها ... " (٢).

و جاء في الأقناع و شرحه للبيهوتى : " ... و ان كان الطلاق المشهود به بعده أى بعد الدخول و حكم بشهادتهم ، ثم رجعوا ، و لو كان الطلاق بائنا ، لم يغرموا أى الشهود شيئا من المهر ، لأن المهر قد تقرر عليه كله بالدخول ، فلم يقرروا عليه شيئا بشهادتهم و لم يخرجوا -

(١) انظر : أصول السرخسى ٥٨/١ - ٥٩ ؛ فتح الغفار ٥٣/١ ؛ القدورى ، ص ١٠٩ ؛ الاختيار ٢١٤/٢ - ٢١٥ ؛ تبیین الحقائق ٢٤٩/٤ ؛ شرح الخرشى ٢٢٢/٧ ؛ التاج والاكلیل ٢٠٢/٦ ؛ الفواكه الدواني ٢٤٩/٢ ؛ قوانين الأحكام الشرعية ٣٤١ ، شرح منتهى الإرادات ٥٦٣/٣ ؛ الشرح الصغير على أقرب المسالك ٢٩٨/٤ . المبدع ٢٧٢/١٠ ؛ العننى لابن قدامة ٥٦٤/٤ .

عن ملكه شيئا متقوما أعجبها قاتلها " (١).

وخالف الشافعية في ذلك فقالوا بوجوب مهر المثل على الشاهدين ساوى المهر المسمى أم لا؟ وسواء دفع الزوج اليها المهر أم لا؟ لكونه بدل البضع الذى فوئاه على الزوج . (٢)

قال أبوزكريا النووى : " ... فاذا عهدوا بطلاق بائن ، أو رضاع محصرم ، أو لسان ، أو فسخ بعيب . أو غيرهما من جهات الفراق ، وقضى القاضي بشهادتهما ، ثم رجعا لم يرتفع الفراق ، لكن يغرمان ، سواء كان قبل الدخول (٣) أو بعده ، فان كان بعد الدخول غرما مهر المثل على المهور و في قول المسمى ... " (٤)

والذى أميل اليه من المذهبين هو قول الشافعية ؛ لكونه أقرب إلى العذر ؛ لأن الشاهدين أتلفا على الزوج الاستمتاع بالبضع - الأمر الذى لم يكن

(١) كشاف القناع ٤٤٣/٦ .

(٢) انظر : مغنى المحتاج ٤٥٨/٤ ؛ تحفة المحتاج و حواشيها ٢٨٢/١٠ - ٢٨٣ .

(٣) اذا رجعا قبل الدخول فقالت الحنفية و الحنابلة و هو المشهور عند

المالكية و قول عند الشافعية يضمنان نصف المهر ان كان فى العقد مهر

مسمى . و قالت الشافعية : يجب عليه مهر المثل .

انظر : القدورى ، ص ١٠٩ ؛ الاختيار ٢١٤/٢ ؛ الهداية (مع شرح فتح

القدير) ٤٩٠/٢ ؛ شرح منتهى الارادات ٥٦٣/٣ ؛ كشاف القناع ٤٤٣/٦ ؛

الكافي لابن قدامة ٥٦٤/٤ ؛ المقنع ٧١٧/٣ ؛ شرح الخرشى ٢٢٢/٧ - ٢٢٣ ؛

التاج والاكذيل ٢٠٢/٦ ؛ الشرح الصغير على اقرب المالک ٢٩٨/٤ ؛ مفتى

المحتاج ٤٥٨/٤ ؛ تحفة المحتاج ٢٨٢/١٠ - ٢٨٣ ؛ فتح الجواد شرح الارشاد

٢ / ٤٢١ .

(٤) روضة الطالبين ٣٠٠/١١ .

الزوج مريدا ازالته - اذ يحتاج الزوج في تملكه مرة أخرى الى دفع المهر ، فليس من العدل أن يعاقب الزوج بدفع مهر جديد بعد معاقبته بغير حق بقطع علاقته الزوجية . ولأن القول بتغريم الشهود المهر يردع الناس من ارتكاب هذا الفعل الخطير .

القضاء غير المحض (الشبيه بالأداء) :

وهذا النوع من القضاء ينبيء لفظه عن معناه ، فكونه غير محض وخالص يدل على أن له شيئا بالآخر ، ولذلك يعبر عنه في معظم كتب الحنفية بالقضاء الشبيه بالأداء . وهذا القسم كالأنعام السابقة - يجرى في حقوق الله تعالى ، وفي حقوق العبد .

أما مثاله في حقوق الله تعالى فهو :

قضاء تكبيرات صلاة العيد في الركوع :

من وجد الامام في صلاة العيد راكعا و غلب على ظنه أنه لو كبر تكبيرات العيد قائما يدرك الامام في الركوع ، يكبر قائما ، ثم يركع ، لتكون تكبيرات العيد (١) واقعة في محلها الأولى ، وهو القيام

(١) اختلف الفقهاء في عدد تكبيرات صلاة العيد ، فالحنفية قالوا : مجموعة التكبيرات في الركعة الأولى خمسة بما فيها تكبيرة الافتتاح و تكبيرة الركوع ، وفي الركعة الثانية أربعة مع تكبيرة الركوع ، فتكون التكبيرات الزوائد ثلاثة في كل ركعة ، يأتي بها المصلي رافعا يديه في كل تكبيرة منها بحيث يقدم هذه التكبيرات في الركعة الأولى على =

المحض وان كان هذا اشتغالا منه بقضاء ما سبق قبل فراغ الإمام و لكن لا بأس به ، لكى لا تفوت أصلا . و لأن المقتدى لا يتمكن من قضائها بعد فراغ الإمام .

و أما ان وجده راکعاً ، و خاف ان كبر قائماً أن يفوته الركوع مع الإمام ، فانه حينئذ يكبر للافتتاح قائماً ، ثم يكبر للركوع ، ثم يأتى بتكبيرات العيد فى الركوع واضعاً يديه - عندئذ - على ركبتيه من غير أن يرفعهما ؛ لأن وضع اليدين على الركبتين فى الركوع سنة

== القراءة ، ويؤخرها عنها فى الثانية .

و قالت المالكية : ان عدد التكبيرات فى الركعة الأولى سبعة بما فيها تكبيرة الاحرام ، وفى الركعة الثانية خمسة بخير تكبيرة القيام من السجود ، فتكون التكبيرات الزوائد ستة فى الأولى ، وخمسة فى الثانية يأتى المصلى بجميعها فى الركعتين قبل القراءة ، ولا يرفع يديه فيها عدا تكبيرة الاحرام على المشهور و عن مالك استحبابه فى كل ركعة .

و ذهب الحنابلة الى ما قال به المالكية لكنهم قالوا : يرفع يديه فى كل تكبيرة .

و قالت النافعية : هى سبع تكبيرات فى الركعة الأولى ما عدا تكبيرة الاحرام ، وخمس فى الثانية سوى تكبيرة القيام من السجود يؤتى بهن قبل القراءة بحيث ترفع فيها اليدين .

انظر : مختصر الطحاوى ، ص ٣٧ ؛ نور الايضاح و مراقي الفلاح ، ص ١٠٦ ؛ التاج و الاكليل ؛ و شرح الخطاب (مواهب الجليل) ١٩١/٢ - ١٩٢ ؛ كفاية الطالب الرباني و حاشية العدوى عليها ٢٥١/١ - ٢٥٢ ؛ المدونة ١٦٩/١ ؛ كنز القناع ٥٣/٢ - ٥٤ ؛ الكافي لابن قدامة ٢٣٣/١ ؛ روضة الطالبين ٧١/٢ ، ٧٢ ؛ الأم ٢٣٦/١ .

في محله ، ورفعهما سنة في غير محله و يسمى هذا القضاء الشبيه
بالأداء في حقوق الله تعالى ؛ لأن القضاء الشبيه بالأداء أو غير المحض
في حقوق الله تعالى عبارة عن الاتيان بالفائت عن محله الأعلى ففي
محل يشبهه . و المحل الأعلى للتكبيرات هو القيام المحض قبل
الركوع . و قد فات هذا المحل و أتيت بالتكبيرات في الركوع و هو
محل يشبه المحل الفائت . فالاتيان بتكبيرات العيد في الركوع
قضاء ؛ لفواتها عن محلها الأعلى ، و شبيه بالأداء ؛ لأن الركوع
يشبه القيام حقيقة - لأن القيام عبارة عن الانتصاب و هو باق في الركوع
باستواء نفسه الأسفل الذي هو الفارق بين القائم و القاعد ، الا أنه
ناقص لما فيه من الانحناء . أما انتصاب الشق الأعلى فيوجد في
القاعد أيضا - و حكما ؛ لأن من أدرك الركوع مع الامام فقد أدرك
الركعة بجميع أجزائها من القيام و القراءة فمن هذه الناحية
أيضا كان للركوع شبيها بالقيام ، حيث اعتبر المحل - القيام
المحض - كالباقي من وجه ، و ذلك بما أعطي للركوع من حكم القيام
حيث اعتبر ادراك الركوع ادراكا للركعة - التي تدرك بالقيام - و هذا
منهبالامام أبي حنيفة و محمد رحمهما الله تعالى .

و قال أبو يوسف : من أدرك الامام في الركوع لا يأتي بتكبيرات العيد في
الركوع ، بل تسقط عنه ، لفوات محلها و هو القيام . و به قالت المالكية
و الشافعية و الحنابلة . (١)

(١) انظر : كفاية الطالب الرباني ٢٥٢/١ ؛ المجموع ٢٢/٥ ؛ وروضة
الطالبين ٧٣/٢ ؛ كشف القناع ٥٥/٢ ؛ الكافي لابن قدامة المقدسي ٢٣٥/١ .

وجه قول أبي يوسف هو أن القضاء مبني على أن يكون للمقضى فعل مشروع من جنسه ، أو يرد نص ، حتى يأتي به القاضي . وفي مآلتنا هذه قد فاتته التكبيرات عن موضحها الأصلي وهو القيام ، وليس ثمة فعل مشروع من جنسه ، ولا نص في المسألة ، فلا يصح الاتيان بالتكبيرات في الركوع ، كالقنوت والقراءة ، فان المصلي اذا أدرك الامام في الركوع الأخير من الوتر في رمضان ، وخاف من فوت الركوع لو قنت قائما ، فانه لا يأتي بالقنوت في الركوع ، ولو نسي المصلي - اماما كان أو منفردا - الفاتحة أو السورة لا يأتي بها في الركوع .

و أيضا ان الاتيان بالتكبيرات لو كان يصح في الركوع لصح للامام اذا نسيها حتى ركع أن يأتي بها في الركوع .

وجه قول أبي حنيفة و محمد رحمهما الله تعالى هو أن محل التكبيرات هو القيام المحض ولكن ! قد شرع من جنسها تكبيرة فيما له شبه بالقيام ، وهو تكبيرة الركوع ، فان محلها ليس قياما محضا بل الأصح هو أن الاتيان بها في حالة الانحطاط . قال الأزميري : " ولهما أن التكبيرات شرعت في القيام المحض ، و شرع من جنسها فيمما له شبه بالقيام ، فان تكبير الركوع في العيد يحتسب منها حتى ان من سها عنه في العيد وهو امام أو مبعوث يسجد للسجود ؛ لكونه واجبا في العيد كتكبيرات الزوائد ، و اذا كان من جنسها ما يشرع في حال الانحطاط و له شبه بالقيام احتمل أن يكون سائرهما ملحقا بهذه ؛ لاتحاد الجنس ، و احتمل أن لا يكون ملحقا بها ،

فلاحتياط في فعلها على أن في جعله فيه شبه الأداء على ما ذكرناه ،
والعبادة مما يحتاط اثباتها فيأتى بها احتياطاً بخلاف القراءة -
والقنوت ، وتكبيرة الافتتاح ؛ لأنها غير مشروعة فيما له شبهه
القيام من وجه "

وأما الامام اذا تذكر التكبيرات وهو راع فأنما يعود للاتباع
بالتكبيرات ؛ لقدرته على الاتيان بحقيقة الأداء فلا يحمل بشبهه
بخلاف المقتدى فانه عاجز عن القيام بحقيقة الأداء فيعمل بشبهه ،
قال الكاساني : " ولهما أن للركوع حكم القيام ، ألا ترى أن مدركه
يكون مدركا للركعة ، فكان محلها قائما فيأتى بها ، ولا يرفع يديه ،
بخلاف القنوت لأنه بمعنى القراءة فكان محله القيام المحذور قد فات ،
ثم ان أمكنه الجمع بين التكبيرات والتسبيحات جمع بينهما ،
وان لم يمكنه الجمع بينهما يأتى بالتكبيرات دون التسبيحات ؛ لأن
التكبيرات واجبة ، والتسبيحات سنة والافتغال بالواجب أولى ،
فان رفع الامام رأسه من الركوع قبل أن يتمها رفع رأسه ؛ لأن متابعة
الامام واجبة ، وسقط عنه ما بقى من التكبيرات ؛ لأنه فات محلها ،
ولو ركع الامام بعد فراغه من القراءة في الركعة الأولى فتذكر أنه
لم يكبر فانه يعود ويكبر ، وقد انتقض ركوعه ، ولا يبيد
القراءة ، فرق بين الامام والمقتدى حيث أمر الامام بالعود الى القيام ،
ولم يأمره بأداء التكبيرات في حالة الركوع ، وفي المسألة
المتقدمة أمر المقتدى بالتكبيرات في حالة الركوع .
والفرق أن محل التكبيرات في الأصل القيام المحذور ، وانما ألحقنا

حالة الركوع بالقيام في حق المقتضى ضرورة وجوب المتابعة وهذه
الضرورة لم تحقق في حق الإمام فبقى محلها القيام المضطراً فأمـر
بالعود اليه ، ثم من ضرورة العود الى القيام ارتفاع الركوع كما
لو تذكر الفاتحة في الركوع أنه يعود و يقرأ و يرتفع ركوعه
كذا ههنا . ولا يعيد القراءة ؛ لأنها تمت بالفراغ عنها ،
والركن بعد تمامه و الانتقال عنه غير قابل للنقض و الإبطال فبقيت
على ما تمت . هذا اذا تذكر بعد الفراغ من القراءة ، فأما ان تذكر
قبل الفراغ عنها بأن قرأ الفاتحة دون السورة ترك القراءة
و يأتي بالتكبيرات ؛ لأنه اشتغل بالقراءة قبل أوانها فيتركها
و يأتي بما هو الأهم ليكون المحل محلاً له ثم يعيد القراءة ؛ لأن -
الركن متى ترك قبل تمامه ينتقض من الأصل ؛ لأنه لا يتجزأ في
نفسه و ما لا يتجزأ في الحكم فوجوده معتبر بوجود الجزء الذي
به تمامه في الحكم ، و نظيره من تذكر سجدة في الركوع خر لها
و يعيد الركوع لما مر ، والله أعلم " (١).

هذا ، و الذي يظهر لى هو رجحان قول الإمام أبى حنيفة و من وافقه
على قول أبى يوسف لأن التكبيرات عند الحنيفة واجبة و الاتيان بها

(١) بدائع الصنائع ٢٧٨/١ و انظر أيضا : مرآة الأصول و حاشية الأزميرى

٢٧٤/١ - ٢٧٥ ؛ التوضيح و شرح التلويح ١٦٧/١ ؛ كنز الوصول و كشف

الأسرار ١٥٧/١ - ١٥٨ ؛ شرح المنار و حواشيه من علم الأصول لابن ملك

١٧٦ - ١٧٨ ؛ نور الأنوار ٣٩ ؛ تيسير التحرير ٢٠٤/٢ ؛ التقرير و التعبير

١٢٨/٢ ؛ شرح فتح القدير ٧٧/٢ - ٧٨ ؛ زد المختار ١/ ٧٨١ .

في الركوع اتيان لها فيما هو محل لها من وجهه دون وجهه - كما
بيناه - فكان في هذه الاتيان تفويتها عن محلها الأصلي من وجهه
دون وجهه ، ولا شك أن أداء الواجب فيما هو محل له من وجهه أولى
من تفويته أصلاً . ولأن تكبير الركوع في العيد من جنس التكبيرات
الزوائد ، واحتسب منها - حتى ان الإمام أو المصنوع اذا سها عنه
يجد للسهو ؛ لكونه اعتبر واجباً في العيد كسائر التكبيرات
الزوائد - وقد شرع فيما له شبه بالقيام حقيقة وحكمًا والقضاء
يبتنى على الاتيان بمثل من عنده شرع قرينة .
أما مثال القضاء الشبيه بالأداء في حقوق العباد فهو :

تسليم قيمة عبد أو فرس مبهم جعل مهراً في عقد النكاح :

ذهبت الخنفية الى أن المرء اذا تزوج امرأة على عبد مطلق أي غير معين ،
أو على حيوان سمي نوعه دون وصفه - كأن يقول : تزوجتك على فرس أو حمار -
صحت التسمية - وبه قال مالك وبعض الحنابلة (١) - ويرجع الى الوسط ،

(١) قال ابن عبد البر في كتابه الكافي : " ... وقد يجوز عند مالك
عقد النكاح بما لا يجوز بيعة كالومضاء المدلقين غير الموموفيين ،
مثل أن يقول : أنكحك على عبد ، أو على أمة ، أو على عبيد ولا يصف
شيئاً من ذلك فيجوز عند مالك ، ويرجع في ذلك الى النال من رقيق
البلد ، فان اختلف رقيق البلد قضى بالأوسط منه " ٤٥٣/١ .
وقال ابن رشد : " ... واختلفوا في العوض غير الموصوف ولا المعين ،
مثل أن يقول : أنكحتها على عبد أو خادم من غير أن يصف ذلك وصفاً =

أو قيمته ، وإنما صحت التسمية في الفرس و كل حيوان ذكر نوعه دون وصفه ؛ لأن المهر ثبت في ذمة الزوج في مقابل ما ليس بمال ، و قد ثبت أن الشرع أوجب الحيوان في الذمة مطلقا عن الوصف في مقابل ما ليس بمال ، و ذلك كما يجابه مائة من الأبل في الدية ، فإذا جاز كون الحيوان ديناً في الذمة عوضاً عما ليس بمال شرعاً فكذلك يجوز أن يثبت مهراً في النكاح ، لكونه لا يقابل المال أيضاً .

و لأن الزوج قد التزم على نفسه ما لا ابتداءً فجهالة الوصف فيه لا يمنع صحة التسمية كالإقرار ، فإن من أقر لغيره بعبد صح إقراره ، لكن لا يرجع إلى الوسط ههنا عند محمد رحمه الله بل يلزمه البيان ؛ لأن المقر به عينه ليس بعوض بخلاف المهر فإن عينه عوض . و إنما يصرف الفرس وغيره إلى الوسط حتى يراعى حال الزوج و الزوجة ؛ إذ إنه فوق الأدنى و تحت الأعلى ففيه مراعاة الجانبين .

و على هذا أن دفع الزوج الوسط - فيما ذكر - تجبر المرأة على قبوله ؛ لكونه أدى عين ما وجب عليه ، و أن دفع القيمة تجبر أيضاً .

ففي المبسوط : " ... و هنا عين المهر عوض و أن كان باعتبار صفته المالية هذا التزام مبتدأ ، فلكونه عوضاً صرفناه عند إطلاق التسمية

== يضبط قيمته ، فقال مالك و أبو حنيفة يجوز ... و إذا وقع النكاح على هذا الوصف عند مالك كان لها الوسط مما سمي " بداية المجتهد

١٩/٢ .

أما الحنابلة فقد اعترضوا في الصداق أن يكون معلوماً ، فلا يصح في المجهول و هو المنهب عندهم ، و أجاز القاضي الجبل اليسير ، انظر : كشف القناع ١٣٢/٥ - ١٣٣ ؛ الانصاف للمرداوي ٢٣٧/٨ ؛ الكافي لابن

قدامة ٨٦/٣ .

الى الوسط ؛ ليعتدل النظر من البانبيين كما أوجب الشرع فى الزكوات الوسط ؛ نظرا الى الفقراء و أرباب الأموال . و لكونه ما لا يلتزم ابتداءً لاتمنح جهالة الصفة صحة الالتزام ، و لهذا لو أتاما بالقيمة أجبرت على القبول ؛ لأن صحة الالتزام باعتبار صفة المالية و القيمة فيه كالعين " .

و دفع القيمة قضاء فى حكم الأداء ؛ لأن القيمة و ان كانت قضاء ؛ لكونها تسليم مثل الواجب معنى لكنها تشبه الأداء ؛ لأن وسط العبد المبهم أو الفرس لا يمكن تسليمه الا بالتقويم ؛ اذ به يعرف الوسط من الأدنى و الأعلى ، فكان التقويم بهذا الاعتبار قبل المسمى ، فيكون تسليم القيمة أداء من هذا الوجه لا قضاء ؛ لأن القضاء يثبت بمقدار الأداء لا قبله ، قال فخر الاسلام البزدوى : " أما القضاء الذى فى حكم الأداء فمثل رجل تزوج امرأة على عبد بغير عينه ، أنه اذا أدى القيمة أجبرت على القبول ، و قيمة الشئ قضاء لا محالة انما يصار اليها عند العجز عن تسليم الأصل ، و هذا الأصل لما كان مجهولا من وجه و معلوما من وجه صح تسليمه من وجه و احتمل العجز ، فان أدى صح و ان اختار جانب العجز وجبت قيمته . و لما كان الأصل لا يتحقق أدائه الا بتعيينه ولا تعيين الا بالتقويم صار التقويم أصلا من هذا الوجه قصارت القيمة مزاحمة للمسمى " .

و قالت الشافعية و من معهم يجب مهر المثل لفساد الصداق . جاء فى الروضة : " أصدقها عبدا أو ثوبا غير موصوف بالتسمية فاسدة فاسدة و يجب مهر المثل قطعا . و ان وصف العبد و الثوب وجب

المسمى ، وحيث جرت تسمية فاسدة وجب مهر المثل بالغ ما بلغ " .
 و السبب في ذلك هو أنهم يجرون النكاح مجرى البيع في غالب الأحكام
 فما صلح لأن يكون مبيعاً أو ثمناً في البيع صلح أن يكون مهراً و الا فلا .
 و لا شك أن من شروط المبيع أن يكون معلوم العين و القدر و الصفة
 كما أن الجهل في الثمن الذي هو عوض في البيع مفسد للبيع و لا يصلح
 كونه عوضاً . (١)

-
- (١) انظر : كنز الوصول و كشف الأثرار ١٨١/١ - ١٨٢ ؛ أصول السرخسي
 ٥٩/١ ؛ مولوى الحسامي ١٦٢/١ ؛ شرح المنار لابن ملك ، ص ١٨٢ - ١٨٤ ؛
 التنقيح و التوضيح و شرح التلويح ١٧٢/١ ؛ تيسير التحرير ٢٠٤/٢ -
 ٢٠٥ ؛ مرآة الأصول و حاشية الأزميري ٢٧٥/١ - ٢٧٦ .
 الدر المختار و حاشية رد المختار ٤٧٧/٢ - ٤٧٩ ؛ المبسوط ٦٧/٥ - ٦٨ ؛
 روضة الطالبين ٢٦٤/٧ ؛ نهاية المحتاج ٣٣٥/٦ ؛ الأم ٥٩/٥ ؛ شرح
 البهجة لتركيا الأنصاري ١٨١/٤ ؛ الأقناع في حل الفاظ أبي شجاع -
 (بهامش بجيرمي على الخطيب) ٣٧٧/٣ ؛ المهذب و المجموع ١٥٧/٩ ،
 ٣١٣ ، ٣٦٥ .

الفصل الخامس

اطلاق الأداء على القضاء والعكس

لا خلاف بين الأصوليين في جواز اطلاق كل من الأداء ، و القضاء على الآخر ، لأنه يصح في لغة العرب استعمال أحدهما مكان الآخر ، قال الله عز وجل : " فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض " (١) أي أديت ، لأنها نزلت في صلاة الجمعة وهي لاتقضى . و قال الله تعالى : " فإذا قضيت مناسككم " (٢) أي أديتموها ، و يقال : قضى دينه اذا أداه . و يقال : أدى ما عليه من الدين ، أي قضاه ، و اذا الديون تقضى بأمثالها ، لا بأعيانها ، لأن أداء حقيقة الدين متمذر . (٣)

لكن الخلاف وقع بينهم في طريق الإطلاق :

١ - فذهب بعض العلماء - كأبي زيد الدبوسي ، و شمس الأئمة الرخسي ، و أبي البركات النسفي و صدر الشريعة البخاري و من وافقهم - الى أن الأداء يستعمل في معنى القضاء مجازا ، لما فيه من التسليم ، و كذا القضاء يستعمل في الأداء مجازا ، لما فيه من الاسقاط .

-
- (١) سورة الجمعة ، آية ١٠ .
 (٢) سورة البقرة ، آية ٢٠٠ .
 (٣) راجع : الصحاح باب الواو ، و الياء فصل الألف ٢٣٦٦/٦ ، المصباح المنير ، كتاب القاف مادة قضيت ٥٠٧/٢ ، لسان العرب ، بساب الواو و الياء من المعتل فصل الهمزة مادة أدا ١٦ / ١٤ .

نالوجه المشترك في استعمال عبارة الأداء في القضاء ، و العكس ، هو التسليم و اسقاط ، قال الدبوسي : « و قد يستعار القضاء لأداء الواجب ؛ لما فيه من اسقاط الواجب كما في القضاء . و يستعار الأداء للقضاء لما فيه من التسليم » (١).

و قال السرخسي : « و قد تستعمل عبارة القضاء في الأداء مجازا ؛ لما فيه من اسقاط الواجب ... و قد تستعمل عبارة الأداء في القضاء مجازا لما فيه من التسليم » (٢).

و قال النفي : « و يستعمل أحدهما مكان الآخر مجازا » (٣)

كما ورد عن صدر الشريعة قوله : « و يطلق كل منهما على الآخر مجازا » (٤)
 ٢ - و الظاهر من كلام فخر الاسلام البزدوى أن استعمال الأداء في القضاء مجاز ، فلا بد من القرينة في إطلاقه عليه ، و هي كلمة " الدين " في قولهم : " أدى ما عليه من الدين " ؛ إذ إن أداء حقيقة الدين متعذر ؛ لأن الديون تقضى بأمثالها ، و كذا كلمة " الأمس " في قولهم : " نويت أن أؤدي ظهر الأمس " ؛ لأن أداء ظهر الأمس بعد منته محال ، فيفهم منه القضاء . و أما إطلاق القضاء على الأداء فهو حقيقة لغوية ، مجاز عرفي أو شرعي .
 و وجه هذه التفرقة هو : أن القضاء لفظ عام معناه اسقاط ، والاتمام ، و الأحكام ، و هذه المعاني توجد في تسليم عين الواجب الذي هو

(١) تقويم الأدلة ، ورقة ٤٢ .

(٢) أصول السرخسي ٤٥/١ .

(٣) المنار (مع فتح النصار) ٤١/١ .

(٤) التنقيح و التوضيح (بهامش التلويح) ١٦٢/١ .

الأداء - و في تسليم مثله ، فيكون استعماله فيه كاستعمال لفظ الحيوان في الفرس ، و الأسد ، و الانسان ، فكما أن لفظ الحيوان عام ، يشمل جميعها و يكون استعماله فيها استعمالا حقيقيا ، و لا يحتاج الى القرينة ؛ فكذلك استعمال القضاء في الأداء هو بطريق الحقيقة فلا داعي لوجود القرينة ؛ لأن المسمى المدلول عليه للقضاء موجود في الأداء - الذي هو تسليم العين - إلا أن العرف أو الشرع لما اختص القضاء بتسليم مثل الواجب ، كان في تسليم العين مجازا عرفيا ، أو شرعيا . بخلاف الأداء فإنه في اللغة ينبنى عن شدة الرعاية ، و الانتصا في الخروج عما لزمه و ذلك يتحقق في تسليم عين الواجب دون مثله ، فيكون إطلاقه على القضاء على طريق المجاز ؛ لذا لا بد فيه من القرينة ، كما هو الشأن في استعمال كل لفظ في غير معناه الحقيقي ، فأننا إذا استخدمنا لفظ الأسد في غير الحيوان المفترس - و هو المعنى الحقيقي له - فلا بد من القرينة التي تدل على أنه أطلق على ما لم يوضع له ، كأن يقال مثلا : رأيت أسدا يرمي أو يتكلم ، فعندئذ نعرف أن المقصود الشجاع بقرينة " يرمى ، و يتكلم " (١)

و يبدو لي أن الخلاف بين هؤلاء لفظي ؛ لأن استعمال الأداء و القضاء في المعنى الآخر عرفا أو شرعا مجاز بالاتفاق ؛ لتخصيص كل منهما بمعنى خاص و مستقل . و أما من الناحية اللغوية فمعنى القضاء يشمل تسليم العين و المثل ، فيكون حقيقة فيهما . بخلاف معنى الأداء ، فإنه يخص

(١) انظر : كنز الوصول ١/ ١٣٥ ، ١٣٢ ، كشف الأسرار للبخاري ١/ ١٣٢ - ١٣٨ .

تسليم العين - ؛ لما ينبىء هذا اللفظ من شدة الرعاية وهو متحقق
 فى تسليم العين - دون المثل فيكون فيه مجازا . فمن نظر الى الاعتبار
 الأول - أى استعمالهما فى الآخر عرفا أو شرعا - كالدبوسى و من
 وافقه قال بالمجاز و من نظر الى الاعتبار الثانى - أى ناحية اللغة -
 كاليزدوى وغيره قال : بالترقة . وهذا الجمع ذكره عبد العزيز
 البخارى فى قوله : " و التوفيق بينهما أن الشيخ نظر الى معناه
 اللغوى ، فوجد معنى القضاء شاملا لتسليم العين و تسليم المثل ،
 فجعله حقيقة فيهما ووجد معنى الأداء خاصا فى تسليم العين -
 فجعله مجازا فى غيره ، فاشتراط التقييد بالقرينة .
 والقاضى الامام و خمس الأئمة نظروا الى العرف أو الشرع ، فوجدوا
 كل واحد منهما خاصا بمعنى فجعله مجازا فى غير ما اختص كل واحد
 به " (١) و يؤيد هذا التوفيق كلام التفتازانى و الفناى و ابن
 نجيم فى هذا الباب . (٢)

(١) كشف الأسرار للبخارى ١٣٨/١ .

(٢) قال التفتازانى : يطلق كل " من الأداء و القضاء على الآخر مجازا -
 شرعيا ... و أما بحسب اللغة فقد ذكروا أن القضاء حقيقة فى
 تسليم العين و المثل ... و أن الأداء مجاز فى تسليم المثل " شرح -
 التلويح ١ / ١٦٢ .

و قال التفتازانى : " و يستعمل أحدهما مكان الآخر ؛ لأن القضاء لغة
 إسقاط و إتمام ، صار استعماله فى الأداء - نحو : لا فإذا قضيتهم
 مناسككم . - حقيقة لنوية ، و ان كان مجازا شرعيا . و الأداء ينبىء
 عن الاستقصاء و شدة الرعاية - نحو : الذئب يأدو للفرس يأكله - لم-
 يكن فى القضاء الا مجازا محتاجا الى قرينة لفظة =

و على هذا فما ذكره المنيعي من قوله : " ... و الحاصل أن القضاء
و الأداء بالنظر الى اللغة يطلق كل منهما في معنى الآخر حقيقة " (١)
غير سديد . يرد كلام التفتازاني و الفناري و التوفيق الذي ذكره
عبد العزيز البخاري .

هذا ، و قد ذكر البخاري في الكشف أنه قد ورد عن فخر الاسلام البزدوي
في بعض النسخ ما ينص على موافقة للرخسي و عدم المخالفة بينهما
صراحة . (٢)

ما يتفرع على هذا الأصل :

بنى النسفي على هذا الأصل - اطلاق الأداء على القضاء و العكس - جواز
الأداء بنية القضاء و العكس ، فقال : " و يستعمل أحدهما مكان الآخر
مجازا حتى يجوز الأداء بنية القضاء و بالعكس " (٣) إلا أن ابن نجيم
قال : ان هذه المسألة خارجة عما نحن فيه ؛ لأن الكلام في اطلاق
لفظ كل منهما على الآخر و ليس ثمة - أي في النية - لفظ حتى تجرى
فيه الحقيقة و المجاز ؛ لأن النية من عمل القلب . و ان وجد
مع النية اللفظ فكذلك ؛ لأنه أريد حينئذ معناه الحقيقي .

== نلاحظ أيضا : " فصول البدائع ١٨٣/١ . كما ورد عن ابن نجيم
ما يفيد هذا المعنى . انظر : فتح الغفار ٤١/١ .

(١) سلم الوصول ١١٠/١ .

(٢) كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١٣٨/١ .

(٣) المنار (مع فتح الغفار) ٤١/١ .

وعلى الجواز باعتبار أنه أتى بأصل النية لكن وقع الخطأ فى
الظن . ويعفى عن مثل هذا الخطأ . لأجل هذا اعتبر هذا التفريع
غير صحيح . (١)

والذى يظهر لى - والله اعلم - أن النسفي أراد بقوله : " ... حتى
يجوز الأداء بنية القضاء " والعكس " النية مقترنة باللفظ فى صورة
ما اذا قال فى وقت الظهر مثلاً : نويت أن أقضى ظهر اليوم ، فبقرينة
وجود الوقت يفهم منه الأداء ويصح . وكذا اذا قال : نويت أن أؤدى
ظهر الأمس ، فبقرينة مضي الوقت يفهم منه القضاء ويصح ، والصحة
مبنية على هذا الأصل ، لوجود اللفظ مع القرينة ، ولا يوجد هنا ظن
حتى نقول : ان الخطأ فى الظن مع النية معفو .

والذى أدى ابن نجيم الى القول بعدم صحة تفريع النسفي - وان ضم
مع النية الذكر اللسانى - ما ذكره عبد العزيز البخارى من عدم بناء
صحة نية الظآن والأشير على هذا الأصل ؛ لذلك اختتم كلامه بقوله :
(كما أفاده فى الكشف) (٢) . لكن كلام البخارى لا ينفي بناء ما
ذكرت من الصورتين على هذا الأصل ؛ لعدم وجود الظن فيهما ،
بخلاف الظآن والأشير ، واليك نص كلام البخارى : " فأما صحة
القضاء بنية الأداء (٣) حقيقة كنية من نوى أداء ظهر اليوم بعد

(١) انظر : فتح القفار ٤١/١ - ٤٢ .

(٢) انظر : المصدر نفسه ٤٢ / ١ .

(٣) فى كشف الأثرار " صحة الأداء بنية القضاء " وهو تحريف ، والصواب
ما أثبتناه كما يدل عليه التمثيل .

خروج الوقت على ظن أن الوقت باق . و كنية الأسير الذي اشتبه عليه شهر رمضان فتحرى شهرا ، وصامه بنية الأداء ، فوقن صومه بعد رمضان ، وعكسه كنية من نوى قضاء البظهر على ظن أن الوقت قد خرج وهو لم يخرج بعد .

و كنية الأسير الذي صام رمضان بنية القضاء على ظن أنه قد مضى ، فليس مبنيا على هذا الأصل كما ذهب إليه البعض ، لأنه وإن اقتصر على قصد القلب ولم يذكر باللسان شيئا فلا إشكال ، لأن كلامنا فـى إطلاق لفظ على معنى وليس مهنيا لفظ ، وإن ضم إليه الذكر باللسان فـكذلك لأنه أراد بكل لفظ حقيقته حينئذ وليس كلامنا فيه ، وأما جوازه فباعتبار أنه أتى بأصل النية ولكنه أخطأ فى الظن والخطأ فى مثله عفو . (١)

هل يصح الأداء بنية القضاء وبالعكس ؟

لاشترط نية الأداء والقضاء فيما دخل وقته أو خرج على ما يدل عليه ظاهر كلام الحنفية ، وبه قالت المالكية والحنابلة والشافعية فى أمح الوجوه (٢) ، فإن نواهما وطابقا الواقع فبها ، وإن -

(١) كشف الأسرار ١٣٨/١ .

(٢) لهم فى ذلك أربعة أوجه . الأول ما تقدم والثانى : يشترطان ، - والثالث : يشترط نية القضاء دون الأداء ، والرابع : يشترط نية الأداء إن كان عليه فائضة وإلا فلا .

انظر : الهداية والعناية وشرح فتح القدير ٢٦٥/١ - ٢٦٧ ؛ البحر

الرائق وحاشية منحة الخالق ٢٩٤/١ ؛ بدائع الصنائع ١٢٢/١ - ١٢٨ ؛ =

لم يطابقا الواقع ، بأن نوى الصلاة - مثلاً - أداءً و كانت في الواقع قضاءً أو بالعكس كأن نواها قضاءً و كانت في الواقع أداءً ينظر في حال النوى :

فان كان عالماً بدخول الوقت أو خروجه ، لكنه تعمد المخالفة بأن نوى القضاء في الصورة الأولى و الأداء في الصورة الثانية ، فصلاته في هذه الحالة غير صحيحة .

و ان لم يكن عالماً بذلك بأن ظن دخول الوقت فنوى الأداء و تبين خروج الوقت . أو ظن خروج الوقت فنوى القضاء و ظهر بقضاء الوقت صحت صلاته ، لنيابة كل منهما عن الآخر .

قال ابن عابدين عند قول صاحب كيف الأسرار - المتقدم - ما نصه : " أقول و معنى كونه أتى بأصل النية أنه قد عين في قلبه ظهر اليوم الذي يريد صلاته فلا يضر وصفه له بكونه أداءً أو قضاءً ، بخلاف ما اذا نوى صلاة الظهر قضاءً و هو في وقت الظهر و لم يغو صلاة هذا اليوم لا يصح عن الوقتية ، لأنه بنية القضاء صرفه عن هذا اليوم و لم توجد منه نية الوقتية حتى يلغو وصفه بالقضاء فلم يوجد التعيين ، و كذا لو نواه أداءً و كانت عليه ظهر فائتة لا يصح عنها و ان كان قد صلى الوقتية لما قلنا " (١)

== الشرح المغير على ائرب المسالك ٣٠٥/١ ، شرح منح الجليل ١٤٨/١ ، شرح منتهى الارادات ١٦٧/١ - ١٦٨ ، كشاف القناع ٣١٤/١ - ٣١٥ ، التوضيح لشهاب الدين ، ص ٣٥ ، المجموع ٣ / ٣٤٦ .

(١) حاشية رد المحتار ١ / ٣٩٢ .

و جاء في الفتاوى الخانية : " و اذا أراد الرجل أن يصلي ظهر يومه
وعنده أن وقت الظهر لم يخرج و قد خرج الوقت و نوى ظهر اليوم
جاز ، لأنه لما خرج الوقت تقرر ظهر اليوم في ذمته ، فاذا نوى
ظهر اليوم فقد نوى ما عليه الا أنه قضى ما عليه بنية الأداء و قضاء
ما عليه بنية الأداء يجوز ألا ترى الأسير اذا اعتبه عليه رمضان
فتحرى شهرا و صام فوق صومه بعد رمضان جاز فهذا قضا بنية
الأداء و ان وقع صومه قبل رمضان لا يكون قضاء و لا يكون أداء " (١)

و جاء في شرح منح الجليل : " و تصح نية الأداء عن نية القضاء
وعكسه ان اتحدت الصلاة و لم يعتمد بأن اعتقد بقا الوقت فنوى
الأداء و تبين خروجه أو اعتقد خروجه فنوى القضاء و تبين بقاؤه
فان تصمد فلا تصح و كذا ان تعددت الصلاة كمن صلى صلاة قبل وقتها
أياما ناويا الأداء ، فلا تكون صلاة يوم قضاء عن صلاة اليوم الذي
قبله " (٢)

و جاء في مختصر خليل و شرحه منح الجليل أيضا ما نصه : " كفى في
براءة الذمة صوم شهر الذي ظنه أو اختاره ان تبين أن الشهر
الذي صامه ما بعده أي رمضان و كان قضاء عنه و نابت نية الأداء عن
نية القضاء لمذره و اتحاد العبادة و يعتبر في الأجزاء تساويهما
بالعدد فان تبين أن ما صامه شوال و كان هو و رمضان كامليين

(١) المطبوعة بهامش الفتاوى الهندية ٨٢/١ - ٨٣ .

(٢) ١ / ١٤٨ .

أو ما قضى يوما عن يوم العيد و ان كان الكامل رمضان فقط
 قضى يومين و ان كان العكس فلا قضاء و ان تبين أنه الحجة لم يعتد
 بيوم العيد و أيام التشريق ... لا يجزئ ان تبين أنه صام ما
 قبله أي رمضان كشعبان و لو تعددت السنون و لا يكون شعبان سنة
 قضاء عن رمضان التي قبله ؛ لعدم اتحاد ما نواه أداء مع المقضى
 على المشهور ^(١) ، كما تعرض الدسوقي ^(٢) في حاشيته على الشرح الكبير
 لنيابة القضاء عن الأداء و بالعكس فقال : " و الحكم صحة العبادة
 ان اتحدت العبادة و لم يتعمد أما اذا اختلفت فلا تصح النيابة
 فمن اعتقد أن الوقت باق فنوى الأداء فتبين أنه خرج قبل صلاته
 فانه يجزيه و كذلك العكس و من صلى الظهر قبل الزوال أياما ناويا
 الأداء أعاد ظهر جميع الأيام و لا يكون ظهر يوم قضاء عما قبله ؛
 لأن اختلاف زمن العبادة مؤد لاختلافها ^(٣) و على ذلك فما نص عليه
 الخرشي بقوله : " تصح صلاة من لم ينو في الحاضرة أو الفاتحة
 أداء أو قضاء لاستلزام الوقت الأداء و عدمه القضاء لكن لانتوب نية
 القضاء عن الأداء و لا عكسه لقولهم في الصوم لو بقي الأسير سنيين

(١) ٣٩٥/١ . وانظر أيضا : بلغة السالك على أقرب المسالك للماوي ٣٠٥/١

حيث تعرض للمسألة نفسها .

(٢) هو محمد بن احمد بن عرفة الدسوقي المالكي ، الضالم المشارك في
 الفقه و الكلام و النحو و البلاغة و المنطق و الهندسة ، من مؤلفاته :
 حاشية على الشرح الكبير على مختصر خليل ، و حاشية على شرح البسرة
 لجلال الدين المعلي ، و حاشية على مغنى اللبيب لابن هشام . توفي سنة ١٢٣٠هـ .
 انظر : هدية العارفين ٣٥٧/٢ ، الأعلام ٢٤١/٦ ، معجم المؤلفين ٢٩٢/٨

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٣٥/١ .

يتحرى في صوم رمضان شهرا و يصوم ثم تبين له أنه صام قبله
لم يجزه و لا يكون رمضان عام قضاء عن رمضان قبله على المشهور" (١)
ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما تقدم من التعمد و عدم الاتحاد .
و جاء في فتح العزيز في بيان ما اختلف في اشتراطه في النية : "...
و منها التعرض لكون المأتي به قضاء أو أداء في اشتراطه وجهان :
أحدهما : يشترط ليمتاز كل واحد منهما عن الآخر كما يشترط التعرض
للظهر و العصر . و الثاني : و هو الأصح عند الأكثرين أنه لا يشترط بل
يصح الأداء بنية القضاء و بالعكس ... و استشهدوا لهذا الوجه بنص
الشافعي رضي الله عنه على أنه لو صلى يوم الفيم بالاجتهاد ثم بان
أنه صلى بعد الوقت يحكم بوقوعه عن القضاء مع أنه نوى الأداء .
و لك أن تقول بأن نية ^{التل} الأداء هل تشترط في الأداء و نية القضاء هل
تشرط في القضاء و فرض الخلاف فيه منقذ لكن قولنا هل يصح الأداء بنية
القضاء و بالعكس ما أن يعنى به أن يتعرض في الأداء لحقيقته و لكن
يجرى في قلبه أو على لسانه لفظ القضاء و كذلك في عكسه ،
أو يعنى به أن يتعرض في الأداء لحقيقة القضاء و في القضاء لحقيقة
الأداء أو شيئا آخر ، ان عنيينا به شيئا آخر فلا بد من معرفته
أولا ، و ان عنيينا الأول فلا ينبغي أن يقع النزاع في جوازه ؛ لأن الاعتبار
في النية بما في الضمائر و لا عبارة بالعبارات ، و ان عنيينا الثاني
فلا ينبغي أن يقع نزاع في المنع ؛ لأن قصد الأداء مع العلم بخروج

(١) شرح الخرشي ٢٦٧/١ - ٢٦٨ .

الوقت ، و القضاء مع العلم ببقاء الوقت همز و عبث فوجب أن لا ينعقد به الصلاة ... " (١) قال النسوي : " و هذا الالتزام الذي ذكره حكمه صحيح ، وقد صرح الأصحاب بأن من نوى الأداء الى وقت القضاء عالما بالنال لم تصح صلاته بلا خلاف ، فمن نقله امام الحرمين في مواقيت الصلاة ، و لكن ليس هو مراد الأصحاب بقولهم : القضاء بنية الأداء وعكسه بل مرادهم من نوى ذلك و هو جاهل الوقت لقيم و نحوه ... " (٢)

و جاء في منتهى الارادات و شرحه للبهوتي : " و يصح قضاء صلاة بنية أداء بها اذا بان خلاف ظنه . كما لو أحرم ظانا أن الشمس لم تطلع يصح أداءه فبان طلوعها صحت قضاءه ، و يصح عكسه أي أداء بنية قضاء اذا بان خلاف ظنه بأن نوى عصرا قضاء ظانا . غروب شمس . فتبين عدمه ، صحت أداءه ، كالأسير اذا تحرى وصام ، فبان أنه وافق الشهر أو ما بعده ... و لا يصح ذلك ان علم بقاء الوقت أو خروجه و نوى خلافه و قصد معناه المطلق عليه ، لأنه متلاعب " (٣) .

(١) ٣ / ٢٦٢ .

(٢) المجموع ٣ / ٢٤٦ - ٢٤٧ . وانظر أيضا : روضة الطالبين ١ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، معنى المحتاج ١ / ١٤٩ ، ٤٢٥ حيث جاء فيه : " و الأصح أنه يصح الأداء بنية القضاء عند جهل الوقت بغيره أو نحوه كأن ظن خروج الوقت فصلاهما قضاء فبان بقاءه ، و عكسه كأن ظن بقاء الوقت فصلاهما أداء فبان خروجه لاستعمال كل بمعنى الآخر ... و الثاني : لا يصح ... " كما ورد فيه أن الصوم كالصلاة .

(٣) شرح منتهى الارادات ١ / ١٦٨ . وانظر : كشاف القناع ١ / ٣١٥ ، التوضيح لشهاب الدين ، ص ٣٥ .

بين الأداء والقضاء :

ان ظن مكلف أنه لا يعيش الى آخر الوقت في الواجب الموسع وقته - وذلك لوجود الأسباب الداعية لهذا الظن ، كأن تعدى شخص على رجل فقتله عمدا ثم ثبت القتل بالشهود فحكم عليه القاضي بالقصاص وأمر الجلاء بقتله - لزم عليه الاتيان بالواجب الموسع من غير تأخير الى آخر الوقت الذي يظن الموت فيه ، فان أخره قال العلماء : يعصى بالتأخير ، ولكن ان تخلف ظنه - كأن يعفى عنه ولي الدم - وعاش الى آخر الوقت فهل يعتبر ما يأتي به في وقته الأخير أداء أم قضاء ؟ للعلماء في ذلك رأيان ؟

الأول : هو أن ما يأتي به المكلف قضاء ، وبه قال القاضي أبو بكر الباقلاني ، ونسبه ابن اللحام الى القاضي حسين^(١) أيضا ، لأن الوقت المقدر للفعل شرعا تضيق عليه بحسب غلبة ظنه ، فالفعل وقع خارجا عما صار وقتا له شرعا بحسب هذا الظن ، وكل فعل وقع خارجا عن وقته المقدر له شرعا فهو قضاء .

(١) هو أبو يعلى ، الحسين بن محمد بن احمد الشافعي ، الامام الجليل ، العالم ، الفقيه ، كان غواصا على المعاني الدقيقة ، والفروع الأنيقة ، تفقه على جماعة من الأئمة منهم : امام الحرمين ، والبنسوى والمتولى . من مؤلفاته : " التعليقة " توفى سنة ٤٦٢ هـ .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي ٤ / ٣٥٦ - ٣٥٧ ، تهذيب الأسماء واللغات ١ / ١٦٤ - ١٦٥ .

الثاني : هو أن ما يأتي به أداء ، فينبغي أن ينويه ، و به قال جمهور العلماء كآبى حامد الغزالي وعلى بن عبد الكافي السبكي وابن قدامة المقدسي ، كما قال إليه الآمدي ؛ اذ الفعل وقع في وقته ؛ لأن الوقت لم يكن مضيقا في نفس الأمر بل باعتبار ظن المكلف ، ولما ظهر خلاف ما ظنه زال حكمه ، وعاد الأمر الى ما كان عليه في الأصل وقبل الظن من التوسع ، ولا عبرة للظن الذي ظهر خطؤه . (١)

قال الغزالي في المستصفى : " لو غلب على ظنه في الواجب الموسع أنه يخترم قبل الفعل فلو أخر عصى بالتأخير ، فلو أخر وعاش قال القاضي رحمه الله : ما يفعله هذا قضاء ؛ لأنه تقدر وقته بسبب غلبة الظن ، وهذا غير مرضي عندنا فإنه لما انكشف خلاف ما ظن زال حكمه وصار كما لو علم أنه يعيش فينبغي أن ينوي الأداء " (٢)

وقال ابن اللحام في مختصره : " مسألة : من أخر الواجب الموسع مع ظن مانع موت أو غيره أثم اجمعا . ثم اذا بقي على حاله ففعله ، فالجمهور أداء . وقال القاضيان : أبو بكر والحسين قضاء " (٣)

(١) انظر : المستصفى ٩٥/١ ؛ المحصول ج ١ ، ق ١ ، ص ١٤٨ - ١٤٩ ؛
الإحكام للآمدي ٨٢/١ - ٨٣ ؛ مختصر المنتهى وشرح العضد وحاشيته
التفتازاني والسيد الشريف ٢٤٣/١ ؛ نهاية الصول ٦٦/١ ، ص ٦٨ - ٦٩ ؛
الابهاج ٨١/١ ؛ التمهيد للإسنوي ، ص ٦٤ - ٦٥ ؛ روضة الناظر ، ص ٣١ ؛
المختصر في أصول الفقه لابن اللحام ، ص ٦١ ؛ القواعد والفوائد
الأصولية ٨٢ - ٨٣ ؛ التقرير والتحرير ١٢٥/٢ ؛ تيسير التحرير ٢٠٠/٢ ؛
شرح الكوكب المنير ٣٧٢/١ - ٣٧٣ .

(٢) ٩٥/١ .

(٣) المختصر في أصول الفقه ص ٦١ .

و قال الآمدي : " اتفق الكل في الواجب الموسع على أن المكلف ليسو غلب على ظنه أنه يموت بتقدير التأخير عن أول الوقت فأخبره ، أنه يعصى ، و ان لم يموت ، و اختلفوا في فعله بعد ذلك في الوقت : هل يكون قضاء أو أداء . فنصب القاضى أبو بكر الى كونه قضاء و خالفه غيره في ذلك .

حجة القاضى أن الوقت صار مقدرا مضيقا بما غلب على ظن المكلف أنه لا يعيش أكثر منه ، و لذلك عصى بالتأخير عنه . فاذا فعل الواجب بعد ذلك فقد فعله خارج وقته ، فكان قضاء كما في غيره من العبادات - الفائتة في أوقاتها المقدرة المحدودة .

و لقائل أن يقول : غاية ظن المكلف أنه أوجب العصيان بالتأخير عن الوقت الذى ظن حياته فيه ، دون ما بعده ، فلا يلزم من ذلك تضيق الوقت ، بمعنى أنه اذا بقى بعد ذلك الوقت كان فعله للواجب فيه قضاء ، و ذلك لأنه كان وقتا للأداء . و الأصل بقا ما كان على ما كان . و لا يلزم من جعل ظن المكلف موجبا للعصيان بالتأخير مخالفة هذا الأصل أيضا ، و لهذا فانه لا يلزم من عصيان المكلف بتأخير الواجب الموسع عن أول الوقت من غير عزم على الفعل عند القاضى أن يكون فعل الواجب بعد ذلك في الوقت قضاء ، و هو في غاية الاتجاه ^(١) و قد ناقش هذا الاستدلال العلامة التفتازانى بأنه غير مسلم من وجهين :

الأول هو : أن القاضى أبابكر لم يقل بأن الفعل صار قضاء ، لأن الأداء ينافى العصيان ولكنه يقول : انما صار قضاء ، لأن الفعل وقع خارجا

(١) الإحكام ٨٢ / ١ - ٨٣ .

عن الوقت المضيئ بحسب ظنه .

الثاني : نعم ان من آخر الواجب الموضح عن أول الوقت من غير عزم يصير عاصيا عند القاضي ، ولا يصير فعله قضاء لو أتى به لأن الوقت لم يصير مضيقا - ههنا - بالنسبة الى ظنه بخلاف ما نحن فيه من المألة ، حيث ان الوقت صار مضيقا على حسب ظنه . (١)

والذي يظهر هو أن الخلاف بين القاضي و الجمهور في التسمية - وعليه فالتسمية بالأداء أولى من القضاء ؛ لأن الفعل وقع في وقته المقدر له شرعا أولا - وليس في المعنى - ؛ لأن القاضي يوافق الجمهور في أن الفعل وقع في الوقت المقدر له شرعا أولا ؛ كما أن الجمهور يوافقونه في أن الفعل وقع خارجا عما صار وقتا له بحسب ظنه - اللهم الا أن يكون مراد القاضي بكونه قضاء هو وجوب نية القضاء - فعندئذ يخرج الخلاف عن دائرة النزاع في التسمية و يدخل في المعنى - وهذا ما استبعدده ابن الحاجب و وافقه ابن الهمام .

فقد جاء في مختصر المنتهى ما لفظه : " مسألة : من آخر مع ظن الموت قبل الفعل عصى اتفاقا فان لم يمت ثم فعله في وقتـــــــــــــــــه فالجمهور أداء و قال القاضي انه قضاء فان أراد وجوب نية القضاء فبعيد" (٢) وجاء في التحرير و شرحه التقرير : " و استبعاد قول القاضي أبي بكر من ابن الحاجب و غيره فيمن أدرك وقت الفعل ثم أخر الفعل عن جزء منه

(١) انظر : حاشية سعد الدين التفتازاني على شرح العضد ٢٤٣/١ .

(٢) ٢٤٣ / ١٠

مع طن موته قبله أى الفعل حتى أتم بالتأخير اتفاقا حيث قال
القاضى انه أى فعله بعد ذلك الوقت فى وقته المقدر له شرعا
أولا قضاء خلافا للجمهور فى كونه أداء ان أراد به أنه
يجب فيه نية القضاء بناء على أن ذلك الظن كما صار سببا لتعيين
ذلك الوقت جزأ ، صار سببا أيضا لخروج ما بعده عن كونه مقدر
أو بالكلية ثابت وهو خبر استبعاد لم يذكره للعلم به ، وانما
كان كذلك لأنه لم يقل أحد بوجوب نية القضاء وخروج ما بعده
عن كونه مقدر له أولا فى نفس الأمر ، فان تعين ذلك الجزأ انما
يظهر فى حق العصيان ولا يلزم اعتباره فى خروج ما بعده عن كونه
وقتا عند ظهور فساد الظن المقتضى لتعيينه ... " (١)

إذا أتى ببعض الملة فى الوقت والبعض الآخر خارجه هل يعتبر أداء أم -

قضاء ؟

اتفق العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ومن
معهم على أن من أتى بالصلاة فى وقتها المحدد لها شرعا فقد أدامها ،
لكنهم اختلفوا فيما لو أتى ببعضها فى الوقت المعين والبعض الآخر
خارجيه هل يكون مؤثما أم قاضيا ؟

(١) قالت الحنفية : تدرك الصلاة - عدا الفجر (٢) - أداء بآثار التحريم

(١) ١٢٥ / ٢

(٢) تمنع الحنفية الصلاة عند الطلوع والاستواء والغروب - الا عصر =

في الوقت ، و ان وقع الباقي خارجـه ؛ لأن من شرط ادراك الفعل
في المؤقتات أداً هو وقوع ابتداءها لا وقوع

= يومه - ؛ فلماذا لا يقولون بادراك الفجر بالتحريمه في الوقت ؛
لأنهم يعتبرونها باطله . فقد جاء في البدائع : " ٠٠٠ و كذا لا تصور
أداً الفجر مع طلوع الشمس عندنا حتى لو طلعت الشمس وهو في خلال
الصلاة تفسد صلاته عندنا ٠٠٠ و روى عن أبي يوسف أن الفجر لا تفسد
بطلوع الشمس لكنه يصبر حتى ترتفع الشمس ، فيتم صلاته ؛ لأننا لو
قلنا كذلك لكان مسؤولاً بعض الصلاة في الوقت ، و لو أفسدنا الوقـع
الكل خارج الوقت ، و لا شك أن الأول أولى . و الله أعلم " ١٢٧/١ .

دليل المنع هو ما ثبت عن عقبة بن عامر قال : " ثلاث أوقات نهىنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن نصلي فيها و أن نقبر فيها موتائنا ، عند
طلوع الشمس حتى ترتفع ، و عند زوالها حتى تزول ، و حين تضيف
للفروب حتى تغرب " رواه مسلم مع تفسير في اللفظ في كتاب صلاة المسافرين
و قصرها ، باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ٥٦٨/١ - ٥٦٩ .
وانظر : تبين الحقائق ٨٥/١ .

هذا و الذي يظهر لي هو أن الأولى عدم بطلان صلاة الفجر عند الطلوع
ان أدرك ركعة منها في الوقت ؛ لتخصيص النهي بحدا صلاة الفجر في هذه
المسورة ؛ لحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
" من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، و من
أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر " (تقدم تخريج
الحديث في : ص ١٧٨ - ١٧٩)

و القول بكون النهي مخصوصاً بصلاة الفجر على الصفة المتقدمة أولى
من احتمال نسخ الإباحة باحاديث النهي كما ادعاه الطحاوي من الحنفية ؛
لأن الاحتمال لا يصلح دليلاً ، بل لابد من اثبات أن النهي متأخر من حديث
ادراك صلاة الفجر بالركعة ، فإين الاثبات المبني على معرفة التاريخ ؟ =

جميعها . (١)

وبه قالت الحنابلة إلا أنهم لم يستثنوا من ذلك صلاة الفجر ، بل قالوا : كل صلاة مكتوبة تدرك أداً ، بادراك التحريم في الوقت . فقد جاء في الأقناع وشرحه للبهوتي : " تدرك مكتوبة أداً كلها بتكبيرة احرام في وقتها ، أي وقت تلك المكتوبة سواء أخرها لعذر كعائض تطهر و مجنون يفيق ، أو لغيره لحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من أدرك سجدة من العصر قبل أن تغرب الشمس ، أو من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها) (٢) " . (٣)

٢ . وقالت المالكية : تدرك الصلاة كلها أداً ، بادراك ركعة منها في الوقت لا أقل (٤) ، لما روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة " (٥) والمراد كما قال الباجي : " أن يدرك منها مقدار ما يكبر فيه للاحرام و يقرأ بعد ذلك بأم القرآن ، ثم يركع فيطمئن راکعاً ، ثم يرفع رأسه فيطمئن قائماً ، ثم يسجد فيطمئن ساجداً

== انظر : شرح معاني الآثار ٣٩٩/١ - ٤٠٠ .

(١) انظر : تيسير التحرير ١٩٨/٢ ، فتح القفار ٤١/١ .

(٢) تقدم التخريج في : ص ٧٩

(٣) كشف القناع ٢٥٢/١ . وانظر : شرح منتهى الإرادات ١٣٦ - ١٣٧ .

التوضيح لشهاب الدين ، ص ٢٨ .

(٤) انظر : شرح الخطاب على مختصر خليل (مواهب الجليل) ٤٠٨/١ ، الشرح

المخير على أقرب المسالك ٢٣١/١ - ٢٣٢ .

(٥) تقدم تخريج الحديث في : ص ٦٨ .

ثم يجلس فيطمئن جالسا ، ثم يسجد فيطمئن ساجدا ، ثم يقوم " (١)
 و يظهر فائدة كونها أداً في سقوط الصلاة عن المضي عليه ، و عن الحائض
 في الركعة الثانية ، و في عدم صحة الاقتداء به في الركعة التي
 بعد النوقت ، جاء في شرح الخرشي : " اذا صلى من الصلاة ركعة
 قبل خروج الوقت ، و كمل الباقي بعد خروج الوقت ، فان الكل أداً .
 و على هذا لو حاضت امرأة في الركعة الثانية مثلاً سقطت عنها تلك
 الصلاة ؛ لأنها حاضت في وقتها ، و كذلك لو أغشى على شخص فيها ، و كذلك
 لو اقتدى شخص به . في الركعة التي بعد الوقت ، فلا يصح الاقتداء ؛
 لأننا نشترط الموافقة في الأداء و القضاء ، فصلاة الامام كلها
 أداً عكس المأموم " (٢)

هذا ، و وافقت الشافعية - في الأصح - المالكية في أن الصلاة تدرك -
 بالركعة أداً ، فلو وقعت أقل منها في الوقت فالجميع قضاء جزماً
 في المذهب . (٣)

(١) المنتقى ٢٠ / ١ .

(٢) ٢١٩/١ . هذا ، و لقد نقل الخرشي في المصدر نفسه عن ابن فرحون
 و أبي علي بن قداح صحة دخول المأموم معه بنية القضاء ثم
 قال : " و هو الراجح ؛ لأن الركعة الثانية أداً حكماً ، وهي قضاء
 فعلاً " لكن علي العدوي قال في حاشيته بأن ما اعتبره الخرشي
 راجحاً مبني على طريقة بعض الأصوليين الذين يحسبون الأداء وقتئذ
 أداً حكماً لا حقيقة فيصحون الاقتداء به في الركعة الثانية ؛ لأنه
 قضاء خلف قضاء حقيقة ، و أما على ظاهر كلام الفقهاء فهو عدم صحة
 الاقتداء به . ٢١٩/١ .

(٣) انظر : روضة الطالبين ١٨٣/١ ، شرح الجلال المحلى على منهاج -
 الطالبين ١١٦/١ ، نهاية المحتاج ٣٢٨/١ - ٣٢٩ .

جاء في المنهاج و شرحه للخطيب : " و من وقع بعض صلاته في الوقت ،
 و بعضها خارجه ، فالأصح أنه ان وقع في الوقت ركعة أو أكثر كما
 فهم بالأولى ، فالجميع أداء لخبر المحييين : (من أدرك ركعة من
 الصلاة فقد أدرك الصلاة) (١) أي مؤداة ، و إلا بأن وقع فيه أقل
 من ركعة ف قضاء لمفهوم الخبر المتقدم ؛ ان مفهومه أن من لم يدرك
 ركعة لا يدرك الصلاة مؤداة ، و الفرق أن الركعة مشتملة على معظم
 أفعال الصلاة ، و غالب ما بعدها كال تكرار لها فكان تابعا لها .
 و الوجه الثاني : أن الجميع أداء مطلقا تبعا لما في الوقت .
 و الثالث : أنه قضاء مطلقا تبعا بعد الوقت . و الرابع : أن ما
 وقع في الوقت أداء و ما بعده قضاء و هو التحقيق . (٢) و على القضاء
 يأثم المصلي بالتأخير الى ذلك ، و كذا على الأداء نظرا للتحقيق ،
 و قيل : لا ، نظرا الى الظاهر ، (٣) و تظهر فائدة الخلاف في مآقر
 شرع في الصلاة بنية القصر و خرج الوقت و قلنا : ان المأقر
 اذا فاتته الصلاة لزمه الاتمام ، فان قلنا : ان صلاته كلها أداء كان
 له القصر و الا لزمه الاتمام " (٤)

هذا ، و الذي يبدو لي هو أن الأولى هو قول المالكية و من منهم الذين

(١) تقدم تخريج الحديث في : ص ٦٨

(٢) و قال صاحب نهاية المحتاج : (قيل و هو التحقيق) ٣٧٨/١ - ٣٧٩ .

بخلاف جلال الدين في شرحه على المنهاج حيث لم يعبر بلفظ " قيل " ١١٦/١ .

(٣) أي الظاهر المستند الى الحديث .

(٤) معنى المحتاج ١٢٦/١ - ١٢٧ .

يقولون بأدراك الصلاة فجرا كانت أم غيرها أداء بأدراك الركعة
في الوقت ، لأن المقصود بالسجدة التي وردت في الحديث الذي تقدم
هو الركعة ، وهذا ما صرح به مسلم (١)

ودليل ذلك ما أخرجه البخاري عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من أدرك من الصبح
ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، و من أدرك ركعة من العصر
قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر " (٢) وإنما عبر عن الركعة
بالسجدة ، لأن الركعة إنما يكون تمامها بسجودها . (٣) وإذا كان
الأمر كذلك بالنسبة لصلاة الفجر والعصر فهناك حديث آخر يعمم
الحكم لكل صلاة ، فقد روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : " من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة " (٤)

(١) هو " مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري ، النيسابوري ، ثقة ، حافظ ،
إمام ، مصنف ، عالم الفقه " توفي سنة ٢٦١ هـ وله ٥٧ سنة . تقريب
التهذيب ، ص ٣٣٥ .

(٢) تقدم تخريج الحديث في : ص ١٧٨ - ١٧٩ .

(٣) انظر : فتح الباري ١٧٧/٢ .

(٤) تقدم تخريج الحديث في : ص ٦٨ .

الخلاصة :

يطيب لي في نهاية المطاف ، بعد تلك الجولة الطويلة المتواضعة بين مباحث الأداء و القضاء و الاعادة عند الأصوليين و تطبيقاتها فسي دراسات الفقهاء أن أشير الى أهم النتائج و الثمرات التي توصل اليها البحث مجملًا اياها في النقاط الآتية :

١ - ان التعريف المختار للحكم الشرعى هو أنه " خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاعتناء أو التخيير أو الوضع " .

٢ - ان للحكم الشرعى أقساما باعتبارات مختلفة فباعتبار تقسيم متعلقه - بفتح اللام - بحسب الزمان ينقسم الى أداء وقضاء واعادة .

٣ - ان التعريف المرتضى للواجب هو : " ما يندم شرعا تاركه قصداً " .

٤ - ان التعريف المختار للمندوب هو : " ما أثيب فاعله ولم يعاقب تاركه مطلقا " .

٥ - ان الأمر ينقسم الى أمر لفظي و نفسى و الأول هو مدار بحث الأصوليين ؛ لأن بحثهم انما هو فى الألفاظ ، أما الأمر النفسى فهو من مباحث علم الكلام و انما يتعرض له الأصوليون تتيما للفائدة .

٦ - ان الأمر المطلق (الخالى من القرينة) - يدل على الوجوب ولا يحمل على غيرهِ الا اذا وجدت القرينة فعندئذ يحمل على ما تقتضيه القرينة .

٧ - ان التعريفات الواردة للأداء بعضها تجعل الأداء فى الواجب و بعضها الآخر يعمم الأداء للمندوب أيضا .

٨ - ان التعريف المختار للأداء هو أنه اسم لفعل تسليم ما طلب مسن العمل بعينه .

٩ - ان وصف الأداء يشمل المندوب كما يشمل الواجب .

١٠ - ان العبادة المأمور بها تنقسم الى مؤقتة و غير مؤقتة
فالمؤقتة هى ما كانت متعلقة بوقت محدد شرعا بحيث لو فاتت عن
هذا الوقت المحدد صار فعلها قضاء .

١١ - ان الأداء و القضاء عند الحنفية قسم من أقسام المأمور بسـهـ
مؤقتا كان الأمر أو غير مؤقت بخلاف أصحاب الشافعى و من معهم
حيث انهم يقولون : ان الأداء و القضاء يختصان بالعبادات المؤقتة
و لا يتصور عندهم الأداء الا فيما يتصور فيه القضاء .

١٢ - ان الحنفية يعممون الأداء فى المعاملات كما هو فى العبادات .

١٣ - ان للأداء أقساما ثلاثة :

أداء محض كامل .

أداء محض قاصر .

أداء غير محض (شبيه بالقضاء) .

و كل قسم من هذه الأقسام يجرى فى حقوق الله تعالى و فى حقوق العباد

فتميز جميع أقسام الأداء بهذا الاعتبار ستة .

١٤ - ان الجماعة فى الصلاة واجب عينى و ليست بشرط لصحتها .

١٥ - يشترط لوجوب أداء المأمور به القدرة التى يتمكن بها المكلف من

الانتيان بما لزمه بالأمر .

١٦ - ان القدرة الممكنة شرط محض لوجوب أداء المأمور به و ليس فيها

معنى العلة فلا يشترط استمرارها لوجوب القضاء بخلاف القدرة الميسرة

فانها شرط فى معنى العلة فيشترط دوامها لبقاء الواجب .

١٧ - ان الاعادة قسم من الأداء و القضاء و لا تخرج عنهما .

١٨ - ان التعريف المختار للقضاء هو ما يشمل النفل وهو كونه اسما
لمثل الفعل المطلوب من عند المطلوب منه .

١٩ - ان القضاء لا يختص بالواجب فقط بل يتحقق في المطلوب غير الواجب
أيضا ، كقضاء سنة الفجر مطلقا ، و الركعتين اللتين بعد الظهر .

٢٠ - ان القضاء بمثل غير معقول يجب بنص جديد .

٢١ - ان القضاء بمثل معقول يجب بالنص الأمر بالأداء ولا حاجة
في قضائه الى نص جديد .

٢٢ - ان للقضاء باعتبار الأداء أقساما أربعة :

قضاء واجب أدائه .

قضاء لم يجب أدائه وهو ممتنع شرعا .

قضاء لم يجب أدائه وهو غير ممتنع شرعا .

قضاء لم يجب أدائه وهو ممتنع عقلا .

٢٣ - ان للقضاء من حيث ذاته أقساما ثمانية وهى :

قضاء محض بمثل معقول كامل فى حقوق الله تعالى .

قضاء محض بمثل معقول كامل فى حقوق العباد .

قضاء محض بمثل معقول قاصر فى حقوق الله تعالى .

قضاء محض بمثل معقول قاصر فى حقوق العباد .

قضاء محض بمثل غير معقول فى حقوق الله تعالى .

قضاء محض بمثل غير معقول فى حقوق العباد .

قضاء غير محض (شبيه بالأداء) فى حقوق الله تعالى .

قضاء غير محض (شبيه بالأداء) فى حقوق العباد .

٢٤ - ان الترتيب بين الفوائت من الصلوات واجب - مع التفصيل فى ذلك - وليس

بمندوب •

٢٥ - يجب قضاء الصلاة الفائتة فوراً ، سواء فاتت بغير عذر أو بعذر

غير مسقط للقضاء ولا يجوز التأخير الا لعذر •

٢٦ - لا تلزم الفدية على من أخر . قضاء رمضان بغير عذر الى أن دخل

رمضان آخر •

٢٧ - تتابع قضاء رمضان مستحب ويجوز تفريقه •

٢٨ - تجب الفدية على الشيوخ والعجائز الذين لا يقدرّون على صيام رمضان ،

أو يطيقونه على مشقة •

٢٩ - اذا ظن مكلف أنه لا يعيش الى آخر الوقت في الواجب الموسع

لزمه الاتيان من غير تأخير ، فان أخر و تخلف ظنه فما يأتى به

فهو أداء •

٣٠ - تدرك الصلاة - فجراً كانت أم غيرها - أداءً بادرارك الركعة

فى الوقت •

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين •

الفهارس :

- أولا : فهرس الآيات الكريمة
- ثانيا : فهرس الأحاديث والآثار الشريفة
- ثالثا : فهرس الأعْـمَـلِـم
- رابعا : فهرس المراجـع
- خامسا : فهرس الموضوعات

أولا : فهرس الآيات الكريمة

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة البقرة		
واركعوا مع الراكعين .	٤٣	١٢٣
وآتوا الزكاة .	١١٠	١٨٣
يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى .	١٧٨	٣٥٢ ٣٥٤
فمن عفى له من أخيه شيء .	١٧٨	٣٥٥
وأداء اليه باحسان .	١٧٨	٥٦
و لكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون .	١٧٩	٣٥٢
يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على		
الذين من قبلكم لعلكم تتقون .	١٨٣	٣١٥ ٣١٦ ٣٤٤
فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر .	١٨٤	١٨٩ - ١٩٠ ٢٦٧
		٣١٧ ٣١٨ ٣١٩
و على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين .	١٨٤	٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥
		٣٤٦ ٣٤٩
شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن .	١٨٥	٣١٥ ٣٤٤ ٣٤٥
فمن شهد منكم الشهر فليصمه .	١٨٥	١٠٧ ٣٤٤ ٣٤٥
		٣٤٦
فعدة من أيام أخر .	١٨٤	٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤
		٣٢٥ ٣٢٦
فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم	١٩٤	٣٢٨ ٣٤٠ ٣٦٤

الآية	رقم الآية	المفحمة
ففدية من صيام أو صدقة أو نسك .	١٩٦	٣٦٠
فاذا قضيت مناسكتكم .	٢٠٠	٣٨٣
حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى		
وقوموا لله قانتين .	٢٣٨	٢٩٩
فان خفتن فرجالا أو ركبانا .	٢٣٩	٢٨٥
و من يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا .	٢٦٩	٤
فليؤد الذي أوتى أمانته .	٢٨٣	٥٦
لا يكلف الله نفسا الا وسعها .	٢٨٦	١٧١

سورة آل عمران

الله لا اله الا هو الحي القيوم .	٢	٢١
شهد الله أنه لا اله الا هو .	٢	٢١
و لله على الناس حج البيت من استطاع		
اليه سبيلا .	٩٧	٨٣ و ٢٦١
و سارعوا الى مفرة من ربكم .	١٣٣	٣٢٣ و ٣٢٦ و ٣٢٦
و الذين اذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم		
ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم .	١٣٥	٢٨٥

سورة النساء

يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم		
بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن		
تراض منكم .	٢٩	١٤٣

الآية	رقم الآية	الصفحة
و يغفر ما دون ذلك لمن يشاء .	٤٨	٢٧
ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها	٥٨	١١٥ ، ٨٥ ، ٧٩ ، ٥٦
و من قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة و دية		
مسلمة الى أهله .	٩٢	٣٥٢ ، ٣٥٤
و من يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها		
و غضب الله عليه و لعنه و أعد له عذاباً عظيماً .	٩٣	٣٥٢
و اذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم		
طائفة منهم معك .	١٠٢	٢٨٥ ، ١٣٤
ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً	١٠٣	٢٩٩

سورة المائدة

من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل أنه من قتل		
نفساً بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل		
الناس جميعاً .	٣٢	٣٥١
و كتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس .	٤٥	٣٥٤
فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به . ذوا عدل		
منكم هدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين	٩٥	٣٣٢

سورة الأنعام

ثم قضى أجلاً .	٢	٢١٠
ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق		
ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون .	١٥١	٣٥١

الآية رقم الآية الصفحة

سورة الأعراف

٢١	١١	و لقد خلقناكم ثم صورناكم .
٩٤ ٠ ٤٩	١٢	ما منعك ألا تتجدد ان أمرتك .
٣٥٨	٥٥	ادعوا ربكم تضرعا وخفية ،
٢١	١٨٩	هو الذى خلقكم من نفس واحدة .

سورة التوبة

فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين
ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون ١٢٢
سورة الحجـ

٢٠٩	٦٦	وقضينا اليه ذلك الأمر
-----	----	-----------------------

سورة النحل

٣٤٠	١٢٦	وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به
-----	-----	--------------------------------------

سورة الإسراء

٢١٠ ٠ ٢٠٩	٤	وقضينا الى بنى اسرائيل فى الكتاب .
-----------	---	------------------------------------

٢١٠ ٠ ٢٠٩	٢٣	وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه .
-----------	----	--------------------------------

ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق و من قتل

٣٥١	٢٣	مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا .
-----	----	---------------------------------

٢٢٠ ٠ ١٠٤	٧٨	أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل .
-----------	----	--

سورة الكهف

٢١	٤٧	و يوم نسير الجبال
----	----	-------------------

الآية رقم الآية الصفحة

سورة مريم

فحلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة و اتبعوا		
الشهوات فسوف يلقون غيا .	٥٩	٢٨٢ ٥ ٢٨٥
الا من تاب و آمن و عمل صالحا فأولئك يَدْخُلُونَ الجنة	٦٠	٢٨٥
و ما كان ربك نسيا .	٦٤	٢٨٤

سورة الأنبياء

و نضع موازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم		
نفس شيئا .	٤٧	٢٨٦

سورة الحج

و ما جعل عليكم في الدين من حرج .	٧٨	٦ ١٧٣٤ ٣١٣
----------------------------------	----	------------

سورة المؤمنون

قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون	١ ٢٠٦	٢٩٨
--	-------	-----

سورة النور

و أقيموا الصلاة ،	٥٦	٨٢
من قبل صلاة الفجر و حين تضعون ثيابكم من		
الظهر و من بعد . صلاة العشاء .	٥٨	١٠٤
فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة		
أو يصيبهم عذاب أليم .	٦٣	٤٩

سورة الشعراء

فما ذا تأمرون .	٣٥	٤٣
-----------------	----	----

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة العنكبوت		
ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر .	٤٥	٢٩٩
سورة الروم		
غلبت الروم .	٢	٢٢
سورة الأحزاب		
و ما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم .	٣٦	٤٨
سورة المافات		
و الله خلقكم و ما تعملون .	٩٦	١٦ و ١٥
سورة الزممر		
الله خالق كل شئ .	٦٢	٢١ و ١٥
سورة فصلت		
فقطاهن سبع سموات فى يومين .	١٢	٢٠٩
و لا تبطلوا أعمالكم .	٢٣	٢٣٢
سورة الذاريات		
و ما خلقت الجن و الانس الا ليعبدون .	٥٦	٥
سورة الجمعة		
فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض .	١٠	٢١٣ و ٢٨٣
سورة الطلاق		
و من يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه .	١	٢٨٣
سورة الجن		
و أنا لمنا السماء .	٨	١٧٥

الآية رقم الآية الصفحة

سورة الزلزلة

فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره، و من يعمل

٢٨٥ - ٢٨٦

٨ ٦ ٧

مثقال ذرة شرا يره .

سورة الماعون

٢٨٢

٥ ٦ ٤

فويل للمصلين، الذين هم عن صلاتهم ساهون

=====

=====

=====

ثانيا : فهرس الأحاديث والآثار

المفحمة

الحديث أو الأثر

(أ)

- أد الأمانة الى من ائتمنك . ٧٩ - ٨٠
- ادوا عن كل حر و عبد نصف صاع . ١١٧ - ١١٨
- ادوا عمن تمونون . ١١٧
- إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، ٥٠ ، ٢٨٧
- إذا أمن القارى فأمنوا . ٩١
- إذا فسا أحدكم فى صلاته فلينصرف فليتوضأ وليعد صلاته . ١٦٧ - ١٦٨
- ارجعوا أهليكم فأقيموا فيهم و علموهم و مروهم فاذا حضرت الصلاة ، فليأذن لكم أحدكم ثم ليؤمكم أكبركم . ١٤١ - ١٤٢
- اعلمهم أن الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم و ترد فى فقرائهم . ١٨٤
- أطعم عن كل يوم مسكينا . ٣١٨
- الا ان دماءكم و أعراضكم و أموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا ، فى شهركم هذا ، فى بلدكم هذا . ١٤٤ ، ٣٥١
- أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نخرج صدقة الفطر قبل الصلاة ، ويقول : اغنوهم عن الطواف فى هذا اليوم . ١٠٠ - ١٠١
- أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه سبقة الحدث فى الصلاة فتوضأ و بنى على صلاته و عمر رضى الله عنه سبقة الحدث و بنى و على رضى الله عنه كان يصلى خلف عثمان فرغف فأنصرف و توضأ و بنى على صلاته . ١٦٧

أن رجلاً أعمى قال : يا رسول الله ، ليس لي قائد يقودني إلى المسجد ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يرخص له فيمضي في بيته فرخص له ، فلما ولى دعاه فقال : هل تسمع النداء ؟ فقال نعم . قال : فأجب .

١٣٤

أن عائشة رضي الله تعالى عنها عند ما كسرت إناءً صفيّة قالت : يا رسول الله ، ما كفارتها ؟ قال : إناءٌ مثل إناءٍ وطعام كطعام .

٣٣٢ و ٣٣١

ان منعت أمه شفقة عليها لم يطعها .

١٣٢

أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل حجرتي بعد العصر فصلى ركعتين فقلت : يا رسول الله ، ما هاتان الركعتان اللتان لم تكن تصليهما من قبل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتان كنت أصليهما بعد الظهر ...

٢٣٣ و ٢٣٩ و ٢٤١ و ٢٤٢

أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى المغرب بعدما .

٣٠٣

ان النبي صلى الله عليه وسلم عام الأحزاب صلى المغرب فلما فرغ قال : هل علم أحد منكم أنني صليت العصر قالوا : يا رسول الله ، ما صليتها ، فأمر المؤذن فأقام الصلاة فصلى العصر ثم أعاد المغرب .

٣٠٤ و ٣١٠ - ٣١١

أن النبي صلى الله عليه وسلم فاته يوم الخندق صلوات فقضاهن مرتبات .

٣٠٣ و ٣٠٥ و ٣٠٦

ان الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه .

٣١٠

انى قمت بكم ثم ذكرت أنى كنت جنباً و لم أغتسل ، فانصرفت
فاغتسلت فمن أصابه منكم مثل الذى أصابني أو أصابه فى بطنه
رز فلينصرف فليغتسل ، أو ليتوضأ و ليستقبل صلاته ————— ١٦٨
(ب)

بنى الاسلام على خمس : شهادة أن لا اله الا الله و أن محمدا
رسول الله ، و اقام الصلاة ، و ايتاء الزكاة و الحج و صوم
رمضان . ١٨٣

(ج)
الجماعة سنة من سنن الهدى لا يتخلف عنها الا منافق . ١٢٩
(ح)

الحج عرفة فمن أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج . ٣٦١
حديث امامة جبرئيل . ٣٠٦
حديث ليلة التعريس . ٥٢٣٤ ٥٢٣٦ - ٥٢٣٧ ٥١٣٨

٥٢٣٩ ٥٢٤١ ٥٢٤٢ ٥٢٤٣ ٣١٣

٥٣١٤ ٣٤١ - ٣٤٢

الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل . ٣٢٨

(ر)

رأس الأمر الاسلام و عموده الصلاة و ذروة سنامه الجهاد . ٢٩٨ - ٢٩٩
رض رأس يهودى لرضه رأس جارية من الأنصار بين الحجرين . ٢٤٠

(س)

سئل النبى صلى الله عليه وسلم عن الكبائر قال : الاشرار بالله و عقوب
الوالدين و قتل النفس و شهادة الزور . ٢٥١

سباب المسلم أخاه فسوق و قتاله كفرو حرمة ماله كحرمة دمه ١٤٣

(ص)

صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفذ بسبع و عشرين درجة ، و فى رواية :

١٣٨ ١٣٩ ١٤١ ٣٤٢

بخمس و عشرين درجة .

٣٠٤ ٣٠٧

صلوا كما رأيتموني أصلى .

٣١٦

الصوم جنة .

(ع)

١٤٥

على اليد ما أخذت حتى تؤدى .

٣٥٤

العمد قسود .

(ف)

٧

فرب حامل فقه الى من هو أفقه منه .

(ق)

٣٢٤

قضاء رمضان ان شاء فرق ، و ان شاء تابع .

١٦٧ - ١٦٧

قول جماعة من الصحابة بجواز البناء .

(ك)

كان يكون على الصوم من رمضان فما استطيع أن أقضيه الا فى

٣٢١ ٣١٩

شعبان لمكان النبى صلى الله عليه وسلم .

كنت فى حجرة عائشة رضى الله عنها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

قبل أن يضرب الحجاب فأتى بقمعة من ثريد من عند بعض أزواجه فضربت

عائشة رضى الله عنها بيدها فانكسرت فجعل رسول الله صلى الله عليه

وسلم يأكل من الأرض و يقول : غارت أمكم ، غارت أمكم ، ثم جاءت رضى

الله عنها بقمعة مثل تلك القمعة فردتها و استحس ذلك رسول الله

٣٢١

صلى الله عليه وسلم .

كنت لو راجعته فانه أبو ولدك، قالت: بأمرك يا رسول الله ،

٩٣ ٩٣

فقال : لا ، انما أنا شفيح .

(ل)

لقد رأيتنا و ما يتخلف عنها الا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان

١٣٥ ١٣٥ ١٣٦

الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام فى المنف .

لقد هممت أن آمر رجلا يصلى بالناس فأنصرف الى أقوام تخلفوا

١٣٣

عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم .

٢٥٨

لن يتقرب المتقربون الى بمثل أنا ، ما افترضت عليهم .

لو كان على أحدكم دين فقضاء من الدرهم و الدرهمين حتى

يقضى ما عليه من الدين هل كان ذلك قاضيا دينه ؟ قالوا : نعم

٣٢٥

يا رسول الله ، قال : فالله أحق بالعفو و التجاوز .

٤٩

لو لا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة .

٩٢

لو لا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء .

ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر و العشاء و لو يعلمون

ما فيها لأتوهما و لو حبوا ، و لقد هممت أن آمر المؤذن فيقيم

ثم آمر رجلا يؤم الناس ، ثم آخذ شعلا من نار فأحرق على من

١٣٦

لا يخرج الى الصلاة بمعد .

(م)

ما من ثلاثة فى قرية و لا بد و لا تقام فيهم الجماعة الا استحوز

عليهم الشيطان فعليك بالجماعة فانما يأكل الذئب من الغنم القاصية ١٤١

الحديث أو الأثر

المفحمة

٤٠١ ٥ ٧٣ ٥ ٦٨ ٥ ٤٠١

من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة .

٤٠٤ ٥ ٤٠٣

من أدرك سجدة من العصر قبل أن تغرب الشمس أو من الصبح

٤٠١ ٥ ١٨٢

قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها .

من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح

و من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر . ٤٠٤

٣٣٢ ٥ ٣٣٠

من أعتق شركا له في عبد قوم عليه قيمة العدل .

من غصب شبرا من أرض طوقه الله من سبع أرضين يوم القيامة . ١٤٤

٢٨٤

من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله و ماله .

من قاء أو رعف في صلاته انصرف وتوضأ و بنى على صلاته ما

١٦٥

لم يتكلم .

من قتل له قتيل فأهله بين خبرتين : بين أن يأخذوا المال

٣٥٥

و بين أن يقتلسوا .

٣٢٥

من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطعه .

٢٤٣

من لم يصل ركعتي الفجر فليصلها بعد ما تطلع الشمس .

٥٩ - ٦٠ ٥ ٦٧ ٥ ١٩٠ ٥

من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها .

٢٣٩ ٥ ٢٥٠ ٥ ٢٥١ ٥ ٢٦٧ ٥

٢٨٧ ٥ ٢٩٩ ٥ ٣٠٣ ٥ ٢٧٩ ٥

٣١٣ ٥ ٣١٤

٢٤١

من نام عن الوتر أو نسيه فليصله اذا أصبح أو ذكره .

١٤٥ - ١٤٦

من وجد عين ماله فهو أحق به .

- من نسي صلاة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل معه و ليكملها
 تطوعا ، ثم ليقتض ما ذكره ، ثم ليعبد ما كان فيه . ٣٠٢ - ٣٠٣
- من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين . ٤
- (هـ)
- هو صدقة عليها و لنا هدية . ١٦٩
- (و)
- و ما فاتكم فاقضوا . ١٥١
- (لا)
- لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول . ١٨٥ - ١٨٦
- لا ضرر و لا ضرار . ٣٩٣
- لا قود الا بالسيف . ٣٣٨ و ٣٣٩
- لا يأخذ أحدكم متاع أخيه لاعبا أو جادا ، فاذا أخذ أحدكم
 عصا أخيه فليبرئها . ١٤٥
- لا يشكر الله من لا يشكر الناس . ٣

ثالثا : فهرس الأعلام (١)

المفحمة

(أ)

ابراهيم بن علي بن يوسف ، أبو اسحاق ، الشيرازي (٤٢) ١٩٤ ٠ ١٤٥ ٠ ٩٠ ٠ ٨٦ ٠ ٧٥ ٠ ٧٥ ٠ ٦٢٩ ٠ ٦٢٩

١٩٥ ٠ ١٩٩ ٠ ٢٠٤ ٠ ٢١١ ٠ ٢٢٩ ٠ ٢٤٦

٢٤٦ ٠ ٢٤٩ ٠ ٢٤٩ ٠ ٢٥٤ ٠ ٢٥٤ ٠ ٢٥٤

٢٥٥ ٠ ٢٧٣ ٠ ٢٧٥ ٠ ٢٧٥

(١٦٣)

ابراهيم بن يزيد النخعي

٩٤

ابليس

(١٢٥) ٢٩٧ ٠ ٢٢٦ ٠ ١٥٩ ٠ ٢٢٦

احمد بن أبي سعيد بن عبد الله (ملا جيون)

(٢٩ - ٢٨) ٣٨ ٠ ٣٥ ٠ ٣٣ ٠ ٣٨

احمد بن ادريس أبو العباس القرافي

٢٠٠ ٠ ٨٨ ٠ ٨٦ ٠ ٧٦ ٠ ٧٥ ٠ ٦١

٢٢٩ ٠ ٢١٢ ٠ ٢١٢ ٠ ٢٢٩

(٢٠١)

احمد بن حمدان (ابن حمدان الحنبلي)

(٩١) ١٦٣ ٠ ١٦٣ ٠ ١٦٣ ٠ ٩٢ ٠ ١٦٣

احمد بن حنبل ، أبو عبد الله ، الشيباني

٢٢٨ ٠ ٢٤٨ ٠ ٢٤٨ ٠ ٢٣٠ ٠ ٢٢٨

٢٣٩ ٠ ٢٣٩

(٣٠٦)

احمد بن شعيب بن علي النسائي

(٢٨٠) احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (ابن تيميه)

(١) الأعلام مرتبة ترتيبا هجائيا ، وأسقطنا " ابن " و " أبو " و " أم "

من الاعتبار ، و الرقم بين القوسين يشير الى الصفحة التي ترجمت فيها

للشخص ، و قد يتكرر رقم الصفحة لتكرر العلم .

البايرتى = محمد بن محمد بن محمود

الهاجى (أبو الوليد) = سليمان بن خلف

الباقلانى = محمد بن الطيب بن محمد

البخارى = محمد بن اسماعيل ، أبو عبد الله

البدخشى = محمد بن الحسن

بدر الدين (العيني) = محمود بن أحمد بن موسى

بريرة (٩٣)

البغوى = الحسين بن مسعود أبو محمد

أبو بكر الباقلانى = محمد بن الطيب بن محمد

أبو بكر الرازى = أحمد بن علي المعروف بالجصاص

أبو بكر الصديق رضى الله عنه = عبد الله بن أبي قحافة عثمان

البنانى = عبد الرحمن بن جاد الله

البهوتى = منصور بن يونس . .

البيضاوى = عبد الله بن عمر بن محمد القاضي ناصر الدين

التفتازانى (سعد الدين) = مسعود بن عمر بن عبد الله

تقى الدين السبكى = علي بن عبد الكافي

التلمسانى = محمد بن محمد العلويني

ابن تيمية = أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام

الثورى = سفيان بن سعيد

١١٦ و ٣٠٦

جبرئيل

الجماص = احمد بن علي ابو بكر الرازي

جلال الدين الخبازي = عمر بن محمد

جلال الدين السيوطي = عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد

الجويني (امام الحرمين) = عبد الملك بن عبد الله بن يوسف

(ح)

ابن الحاجب المالكي = عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي

ابن حبيب المالكي = عبد الملك بن حبيب

ابن حجر = احمد بن علي بن محمد

ابن حزم الظاهري = علي بن أحمد بن سعيد

حسام الدين الأسيكتي = محمد بن محمد ، أبو عبد الله

(١٣٢) و ١٦٣

الحسن بن أبي الحسن يasar البصري

ابو الحسن الأشعري = علي بن اسماعيل

أبو الحسن الكرخي = عبيد الله بن الحسين بن ضلال

الخطاب = محمد بن محمد ، أبو عبد الله

(٣٩٥) و ٣٩٧

الحسين بن محمد بن أحمد (القاضي حسين)

الحسين بن محمد (أو المفضل) بن محمد ، أبو القاسم -

(٥٦)

الراغب الأصفهاني

(٣٠٢)

الحسين بن مسعود ، أبو محمد البغوي

أبو الحسين البصري = محمد بن علي بن الطيب

(٣٤٤ - ٣٤٣)

حفصة بنت عمر بن الخطاب

المفحمة

ابن حمدان الحنبلي = احمد بن حمدان

أبو حنيفة = النعمان بن ثابت

(خ)

خليل بن اسحاق الجندی أبو المودة ضياء الدين (٣٠١) ٣٦٥ ٣٦٥ ٣٦٥ ٣٦٥ ٣٦٥

٣٦٦ ٣٩١

(د)

الدسوقي = محمد بن احمد بن عرفة

ابن دقيق العيد = محمد بن أبي الحسن علي

الرازي (فخر الدين) = محمد بن عمر بن الحسين

(ر)

الراغب الاصفهاني = الحسين بن محمد

١٩١

ركن الدين النسفي

الرهاوي = يحيى بن قراجا

(ز)

الزبيدي = محمد بن محمد بن محمد أبو الفيض

الزرقاني = محمد بن عبد الباقي بن يوسف

الزركشي = محمد بن بهادر

(١٣)

زفر بن الهذيل

(٦٨) ٧٥ ٧٥ ٧٦ ٧٦ ٧٦ ٧٦ ٧٦

زكريا بن محمد بن احمد الأنصاري ، أبو يحيى

٨٦ ١١٣ ١١٣ ١١٣ ١١٣ ١١٣ ١٩٨ ١٩٨

٢٠٤ ٢١٢ ٢١٣ ٢٢٩ ٢٤٤ ٢٤٦ ٢٤٦

الزهرى = محمد بن مسلم

الصفحة

أبو زيد الدبوسى = عبد الله بن عمر بن عيسى

ابن أبى زيد القيروانى = عبد الله بن عبد الرحمن

الزىلعى = عثمان بن على

زين الدين بن ابراهيم بن محمد (ابن نجيم) (١٢٣) ١٢٩ ٢٤١ ٣٨٦ ٣٨٨

٣٨٨ ٣٨٧

(س)

ابن الساعاتى = احمد بن على

ابن السبكى = عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى

السرخسى = محمد بن احمد بن أبى سهل

سعد الدين التفتازانى = مسعود بن عمر بن عبد الله

ابو سعيد الخدرى = سعد بن مالك بن سنان

سعيد بن مالك بن سنان ، أبو سعيد الخدرى (٣٠٦) ٣٠٧

سفيان بن سعيد الثورى (٣٣٩)

سلمان الفارسى (١٦٦ - ١٦٧)

أم سلمة (أم المؤمنين) = هند بنت أبى أمية

سلمة بن عمرو بن الأكوع ، أبو مسلم و أبو ياس (٣٤٥)

سليمان الأزمرى (٢٤٣) ٢٥٢ ٣٧٠ ٣٧٦

سليمان بن خلف ، أبو الوليد الباجي (١٤٠) ٤٠١

سليمان عليه السلام ١٧٤

سليمان بن عبد القوى ، الطوفى (١٩٧) ١٩٨ ٢٤٧

السيوطى = عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد

المفحمة

(ش)

الشافعي = محمد بن ادريس بن العباس
 الشربيني = عبد الرحمن بن محمد بن احمد
 الشوكاني = محمد بن علي بن محمد
 الشيرازي (أبو اسحاق) = ابراهيم بن علي بن يوسف

(ص)

صدر الشريعة = عبيد الله بن معبود
 الصنعاني = محمد بن اسماعيل ، ابو ابراهيم
 صفيّة بنت حبيبي (٣٣١)

(ط)

الطوفى = سليمان بن عبد القوى
 الطحاوى = احمد بن محمد بن سلامة

(ع)

عائشة بنت أبي بكر الصديق (١٦٤) ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٣١ ،
 ٣٣١ ، ٣٣١ ، ٣٣١ ، ٤٠١

ابن عابدين = محمد امين بن عمر بن عبد العزيز
 عباس بن عبد المطلب (١١٦)

عبد الجبار بن احمد المعتزلى (٢٤٦) ٢٤٩ ، ٢٤٩ ، ٢٤٩ ، ٢٤٩

• ٢٥٥

عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطى (٨٨)

المفحمة

عبد الرحمن بن احمد (العضد)

(١٦) ٥٨ ٥ ٦٠ ٥ ١٩٧ ٥ ٢٠٣

٢٠٤ ٥ ٢٠٤ ٥ ٢٦٦ ٥ ٢٦٦

عبد الرحمن بن جاد الله ٥ أبو زيد البناني

(٣٣ - ٣٣) ٢١٩ ٥ ٢١٧

(٣٥٤ - ٣٥٣)

عبد الرحمن بن ، القاسم

عبد الرحمن بن محمد بن احمد العربي

(٧١) ٧١ ٥ ٧٣

(٩٠)

عبد الرحمن بن أبي الفتح محمد بن علي الحلواني

عبد الرحيم بن الحسن ٥ أبو محمد جمال الدين الإسكندر (١٨) ٣٤ ٥ ٣٥ ٥ ٣٦ ٥ ٤٤ ٥ ٦٤

٦٤ ٥ ٦٥ ٥ ٦٦ ٥ ٦٧ ٥ ٧٥ ٥ ٧٦ ٥ ٨٨

١١٤ ٥ ١٩٤ ٥ ١٩٥ ٥ ١٩٦ ٥ ١٩٦

٢٠٥ ٥ ٢١٢ ٥ ٢٢٢ ٥ ٢٢٣ ٥ ٢٢٩ ٥

٢٤٤ ٥ ٢٤٦ ٥ ٢٩٠

(٢٨)

عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني

ابن عبد السلام = محمد بن عبد السلام بن يوسف

ابن عبد الشكور = محب الله بن عبد الشكور البهاري

(٢٧) ٧٨ ٥ ١٠٩ ٥ ١١٠ ٥ ١٢٤

عبد العزيز بن احمد بن محمد البخاري

١٢٦ ٥ ١٢٨ ٥ ١٨١ ٥ ١٨٢ ٥ ١٩٠

١٩١ ٥ ٢٠٣ ٥ ٢٢٥ ٥ ٢٣٢ ٥ ٢٤٧

٣٨٦ ٥ ٣٨٧ ٥ ٣٨٧ ٥ ٣٨٨ ٥

٣٨٨ ٥ ٣٩٠

(١٩٠) ١٩١ ٥ ٢٢٥ ٥ ٢٢٥ ٥ ٣٣٧

عبد اللطيف بن عبد العزيز ٥ (ابن ملك)

٣٤١ ٥

عبد الله بن أبي قحافة عثمان (أبو بكر الصديق -

(١٦٥) ١٦٧

رضي الله عنه)

الصفحة

عبد الله بن احمد (ابن قدامة الحنبلي)

(٢٦) ٢٣ ٢٣ ٤٠ ٤٣ ٤٣

٤٣ ٤٩ ٤٨ ٧٥ ٧٥ ٧٦

٨٦ ٩٢ ٩٤ ١٠٠ ٢٠٠

٢١٢ ٢١٢ ٢٢٩ ٢٤٧ ٣٩٦

عبد الله احمد بن محمود ، أبو البركات ، حافظ -

(٤٣) ٨٥ ٨٢ ٨٧ ١١١

١١٢ ١٢١ ١٢٣ ٢٠٢ ٢٢٤

٢٢٩ ٢٢٩ ٢٣١ ٢٤٧

٢٩٥ ٣٨٣ ٣٣٤ ٣٨٧ ٣٨٨

الدين النسفي

عبد الله (او عبد الرحمن) بن عامر الدوسي -

(١٣٤) ١٣٥ ١٣٦ ٢٤٢ ٣١٨

٣١٩ ٣٢٢ ٣٢٥ ٤٠١ ٤٠٤ ٤٠٤ ٤٠٤

(٤) ١٦٤ ١٦٦ ٣١٨ ٣١٩

٣٢٢ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٩

٣٥٠ ٣٥٥

(أبو هريرة)

عبد الله بن عبد الرحمن ، أبو محمد القيرواني

(٣٤٨)

عبد الله بن السائب بن يزيد

(١٤٥)

عبد الله بن عمر بن الخطاب

(١٠٠ - ١٠١) ١٦٤ ١٦٦ ٣٠٢

٣١٨ ٣١٩ ٣٢٢ ٣٢٤ ٣٤٥

عبد الله بن عمر بن محمد ، أبو الخير ، القاضي -

(١٣) ١٧ ١٧ ٣٠ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٨ ٤٣

ناصر الدين البيضاوي

٤٨ ٦٣ ٦٤ ٦٦ ٦٧ ٧٥ ٧٦ ٨٦

٨٨ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ٢٠٥ ٢٢٢ ٢٢٢ ٢٢٢

٢٢٩ ٢٢٩ ٢٣١

المفحة

١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ (١١٥)	عثمان بن طلحة بن عبد الدار
(١٦٦)	عثمان بن عفان
٣٥٥ ٢٣٦ ٣٠٩ ٣٠٨ (٢٣٢)	عثمان بن علي ، فخر الدين الزيلعي
١٤ (١٤) ١٤٥ ١٤٢ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠	عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي
٨٨٨ ٨٦٦ ٨٤٥ ٨٢٤ ٨٠٣ ٧٨٢ ٧٦١ ٧٤٠ ٧١٩ ٦٩٨ ٦٧٧ ٦٥٦ ٦٣٥ ٦١٤ ٥٩٣ ٥٧٢ ٥٥١ ٥٣٠ ٥٠٩ ٤٨٨ ٤٦٧ ٤٤٦ ٤٢٥ ٤٠٤ ٣٨٣ ٣٦٢ ٣٤١ ٣٢٠ ٢٩٩ ٢٧٨ ٢٥٧ ٢٣٦ ٢١٥ ١٩٤ ١٧٣ ١٥٢ ١٣١ ١١٠ ٩٩ ٨٨ ٧٧ ٦٦ ٥٥ ٤٤ ٣٣ ٢٢ ١١ ٠	
٣٩٨	

العدوي = علي بن أحمد

ابن العربي = (أبو بكر) محمد بن عبد الله بن محمد

عزمي زاده = مصطفى بن محمد

العضد = عبد الرحمن بن أحمد

عطاء بن أبي رباح (١٦٣) ٣٣٩

ابن عقيل = علي بن عقيل بن محمد

(٣٤٥) عكرمة بن عبد الله مولى ابن عباس

(١٢٩) ١٢٨ ١٢٧ ١٢٦ ١٢٥ ١٢٤ ١٢٣ ١٢٢ ١٢١ ١٢٠ ١١٩ ١١٨ ١١٧ ١١٦ ١١٥ ١١٤ ١١٣ ١١٢ ١١١ ١١٠ ١٠٩ ١٠٨ ١٠٧ ١٠٦ ١٠٥ ١٠٤ ١٠٣ ١٠٢ ١٠١ ١٠٠ ٩٩ ٩٨ ٩٧ ٩٦ ٩٥ ٩٤ ٩٣ ٩٢ ٩١ ٩٠ ٨٩ ٨٨ ٨٧ ٨٦ ٨٥ ٨٤ ٨٣ ٨٢ ٨١ ٨٠ ٧٩ ٧٨ ٧٧ ٧٦ ٧٥ ٧٤ ٧٣ ٧٢ ٧١ ٧٠ ٦٩ ٦٨ ٦٧ ٦٦ ٦٥ ٦٤ ٦٣ ٦٢ ٦١ ٦٠ ٥٩ ٥٨ ٥٧ ٥٦ ٥٥ ٥٤ ٥٣ ٥٢ ٥١ ٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٧ ٣٦ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠

٣٧٧ ٣٦٠

علاء الدين السمرقندي = محمد بن أحمد

علاء الدين الكنانسي = علي بن محمد بن علي

(٣٤٥) علقمة بن قيس

(١٣٠) ١٢٩ ١٢٨ ١٢٧ ١٢٦ ١٢٥ ١٢٤ ١٢٣ ١٢٢ ١٢١ ١٢٠ ١١٩ ١١٨ ١١٧ ١١٦ ١١٥ ١١٤ ١١٣ ١١٢ ١١١ ١١٠ ١٠٩ ١٠٨ ١٠٧ ١٠٦ ١٠٥ ١٠٤ ١٠٣ ١٠٢ ١٠١ ١٠٠ ٩٩ ٩٨ ٩٧ ٩٦ ٩٥ ٩٤ ٩٣ ٩٢ ٩١ ٩٠ ٨٩ ٨٨ ٨٧ ٨٦ ٨٥ ٨٤ ٨٣ ٨٢ ٨١ ٨٠ ٧٩ ٧٨ ٧٧ ٧٦ ٧٥ ٧٤ ٧٣ ٧٢ ٧١ ٧٠ ٦٩ ٦٨ ٦٧ ٦٦ ٦٥ ٦٤ ٦٣ ٦٢ ٦١ ٦٠ ٥٩ ٥٨ ٥٧ ٥٦ ٥٥ ٥٤ ٥٣ ٥٢ ٥١ ٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٧ ٣٦ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠

(١١٥) ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨

الصفحة

(١٩٨) ٢٧٠ ٢٤٧ ٢٠١

(٣٣٩ - ٣٣٨)

(١٦٥ - ١٦٦) ١٦٧

علي بن محمد بن علي علاء الدين الكناني

عمر بن الحسين ، أبو القاسم الخرقى

عمر بن الخطاب بن نفيل

العينى (بدر الدين) = محمود بن أحمد بن موسى

(غ)

الفزالي = محمد بن محمد بن محمد الطوسى

(ف)

أبو الفتح الحلوانى = محمد بن علي

فخر الاسلام البزدوى = علي بن محمد أبو الحسن

فخر الدين (الرازى) محمد بن عمر بن الحسين

٤٤ ٤٣ ٤٣ ٤٣

فسرعون

الفنارى = محمد بن حمزة بن محمد

(ق)

ابن القاسم = عبد الرحمن بن القاسم

أبو القاسم (الخرقى) = عمر بن الحسين

ابن قاسم (العبادى) = أحمد بن قاسم

ابن قدامة (الحنبلى) = عبد الله بن أحمد

القرافسى = أحمد بن إدريس

القرطبى = محمد بن أحمد بن أبي بكر

ابن قيم الجوزية = محمد بن أبي بكر

(ك)

الكاسانى = علاء الدين بن مسعود بن أحمد

الكرخي = عبيد الله بن الحسين بن ضلال
الكلوذاني (أبو الخطاب) = محفوظ بن أحمد بن الحسين

(ل)

ابن اللحام = علي بن محمد بن عباس

(م)

المازري = محمد بن علي

مالك بن أنس ، أبو عبد الله (١٦٣) ١٦٤ ٢٠٠ ٢٣٨ ٢٨٣

٣٠١ ٣٤٨ ٣٥٠ ٣٧٩

(١٤١)

مالك بن الحويرث

مجد الدين أبو البركات = عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني

محب الله بن عبد الشكور البهاري (١٣) ١٧٥ ٢٥٠ ٢٨٦ ٢٩٠ ١١٤ ٢٠٤

٢٤٧

محفوظ بن أحمد بن الحسن ، أبو الخطاب الكلوذاني (٢٦) ٢٣ ٣٦ ٩١ ٩٤ ٩٤

٢٤٦ ٢٥٢ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٨

٢٧٠

المحلي (جلال الدين) محمد بن أحمد بن إبراهيم

(١٣٧) ٣٣٣

محمود بن أحمد بن موسى ، بدر الدين العيني

محمد بن أبي بكر ، أبو عبد الله شمس الدين -

(٢٨٢) ٢٨٦ ٣١٦

(ابن قيم الجوزية)

(٢١٠)

محمد بن أحمد ، أبو منصور الأزهرى

الصفحة

- محمد بن أحمد بن أبي سهل ، شمس الأئمة السرخي
 (٧٩) ٤٨٧ ٤٨٦ ٤٨٥ ٤٨١ ٤٨٠ ٤٨٠ ٤٨٧
 ٤٨٧ ٤٩٠ ٤٩٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٠ ٤١١
 ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧
 ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣
 ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩
 ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥
 ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١
 محمد بن أحمد ، أبي بكر السمرقندي
 (٨١) ٤٨٧ ٤٨٦ ٤٨٥ ٤٨١ ٤٨٠ ٤٨٠ ٤٨٧
 ٤٨٧ ٤٩٠ ٤٩٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٠ ٤١١
 محمد بن أحمد بن أبي بكر ، أبي عبد الله القرطبي
 (١١٦) ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨
 محمد بن أحمد بن إبراهيم جلال الدين المحلي
 (٤٥) ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨
 محمد بن أحمد بن عبد العزيز ، أبو الوفاء -
 تقي الدين الفتوحى
 (١٢) ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢
 محمد بن أحمد (أو محمد) الخطيب الشربيني
 (٢٣٥) ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥
 محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي
 (٣٩٢)
 محمد بن إدريس بن العباس الشافعى
 (٤٧) ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦
 محمد بن اسماعيل ، أبو عبد الله البخارى
 (١٣١ - ١٣٢) ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠

- محمد بن اسماعيل ، أبو ابراهيم الصنعاني (١٣٩)
- محمد أمين بن الشريف المعروف بأمير باشاه (١٢٤)
- محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز (ابن عابدين) (١٥٣) ٣٩٠ ٥٣٠٨
- محمد بخيت بن حسين المليعي (٦٤ - ٦٥) ٦٧ ٥ ٣٨٧ ٥٢٢٣
- محمد بن بهادر ، أبو عبد الله ، بدر الدين الزركشي (٦٩) ٥٧٥ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٨٦ ٨٧ ٥
- ٢٢٩ ٥٣١٤ ٥٢١٢ ٥٢٠٤ ٥١٩٩ ٥١١٧
- محمد بن حسن بن تركد الشيباني (١٥٥) ٥ ١٥٧ ٥ ١٧٨ ٥ ٢٣٤ ٥ ٣٣٥ ٥
- ٢٣٣٧ ٥٣٣٩ ٥٣٧٥ ٣٧٦
- ٦٧ محمد بن الحسن البخشي
- محمد بن الحسين بن محمد ، أبو يعلى (٢٥) ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٩٢ ٥٩٢ ٩٤ ٥
- ٥٩٥ ٥٣٤٧ ٥٢٤٨ ٥٢٥٥ ٥٢٥٦ ٥٢٥٨
- ٥٢٧٠ ٥٢٧٢ ٥٢٧٣ ٢٧٥
- محمد بن حمزة بن محمد الفناري (٦١) ٥٢٢٨ ٥٢٢٨ ٥٢٢٩ ٢٢٩ ٥
- ٣٨٧ . ٣٨٦ ٥٢٣١ ٥٢٣٠
- محمد بن الطيب بن محمد ، أبي بكر الباقلاني (٢٩) ٥٣٠ ٥٥٢ ٥٩٢ ٥١٩٨ ٣٩٥
- ٥٣٩٦ ٥٣٩٦ ٥٣٩٧ ٥٣٩٧ ٣٩٧ ٥
- ٥٣٩٧ ٥٣٩٨ ٥٣٩٨ ٥٣٩٨ ٥٣٩٨
- ٣٩٨ ٥ ٣٩٨ ٣٩٩
- محمد بن عبد الباقي بن يوسف ، أبو عبد الله الزرقاني (٢٤٩ - ٢٥٠)
- محمد بن عبد السلام بن يوسف ، أبو عبد الله (٣٦٧)
- محمد بن عبد الله بن محمد (ابن العربي) (٣٦٧)
- محمد بن عبد الله ، أبو عبد الله الخرشى (٣٢٠) ٥٣٥٨ ٥٣٦٥ ٥٣٦٥
- ٣٩٢ ٥ ٤٠٢

الصفحة

- محمد بن محمد بن محمود ، أبو منصور الماتريدي (٥١)
- محمد بن محمد بن الحسين ، أبو اليسر (١٠٩) ٢٥٢ ٢٤٦ ١٠٩
- محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الخزالي (١١) ٦٣ ٦٣ ٢٩ ١٦ ١١٥ ١١٥ ١٦٥ ٦٣٣ ٦٣٣
- ٦٥٦ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٨٦ ٦٨٧
- ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٦٩٩ ٦٩٩ ٦٩٩
- ٦٩٩ ٦٩٩ ٦٩٩ ٦٩٩ ٦٩٩ ٦٩٩ ٦٩٩ ٦٩٩ ٦٩٩
- محمد بن محمد ، أبو عبد الله ، حاتم الدين الأسيكتي (٨٠) ١٨٧ ١٨٧ ١٨٧ ١٨٧ ١٨٧ ١٨٧ ١٨٧ ١٨٧ ١٨٧
- ٢٠٢ ٢٠٢ ٢٠٢ ٢٠٢ ٢٠٢ ٢٠٢ ٢٠٢ ٢٠٢ ٢٠٢
- ٢٩٥ ٢٩٤ ٢٩٤ ٢٩٤ ٢٩٤ ٢٩٤ ٢٩٤ ٢٩٤ ٢٩٤
- محمد بن محمد أو احمد ، أبو عبد الله العلوي التلمساني (٢٤٦) ٢٨٠
- محمد بن محمد بن محمود ، اكمل الدين البابرتي (٦٠ - ٦١) ٢٣٨ ٢٣٨ ٢٣٨ ٢٣٨ ٢٣٨ ٢٣٨ ٢٣٨ ٢٣٨ ٢٣٨
- محمد بن محمد ، شمس الدين ، ابن أمير الحاج (١٢٤) ١٤٧ ١٤٧ ١٤٧ ١٤٧ ١٤٧ ١٤٧ ١٤٧ ١٤٧ ١٤٧
- محمد بن محمد ، أبو عبد الله الخطّاب (٣٦٦)
- محمد بن محمد بن محمد ، أبو الفيض الزبيدي (١٩٤ - ١٩٣)
- محمد بن محمود ، أبو عبد الله شمس الدين الأصفهاني (٢٢٠)
- محمد بن مسلم ، أبو بكر ، الزهري (٣٤٥)
- محمد بن المنكدر (٣٢٤)
- المصطفى = علي بن أبي احمد الحسين
- المرغيناني = علي بن أبي بكر بن عبد الجليل
- ابن مسعود = عبد الله بن مسعود بن غافل
- مسعود بن عمر بن عبد الله ، سعد الدين التفتازاني (٥٩) ٢٠٥ ٢٠٥ ٢٠٥ ٢٠٥ ٢٠٥ ٢٠٥ ٢٠٥ ٢٠٥ ٢٠٥
- ٢٢٥ ٢٢٥ ٢٢٥ ٢٢٥ ٢٢٥ ٢٢٥ ٢٢٥ ٢٢٥ ٢٢٥
- ٢٨٧ ٢٨٧ ٢٨٧ ٢٨٧ ٢٨٧ ٢٨٧ ٢٨٧ ٢٨٧ ٢٨٧

(٤٠٤)

مسلم بن الحجاج القشيري

المليعي = متعدد بن بخيت بن حسين

(٢٢٦ - ٢٢٥)

تصافى بن محمد ، عزمي زاده

(١٨٤)

معاذ بن جيسل بن عمرو ، أبو عبد الرحمن

أبو المعالي (امام الحرمين) = عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني

ابن المقرئ = اسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله

(١٦٤ - ١٦٣)

مكحول بن عبد الله ، أبو عبد الله

ملا جيون = احمد بن أبي سعيد بن عبد الله

ملا خسرو = محمد بن فراموز

ابن ملك = عبد اللطيف بن عبد العزيز

أبو منصور الباتريدي = محمد بن محمد بن محمود

١٤٢ (١٤٢) ٦٣٣٤ ٦٢٤٧ ٦٣٠٢ ٦٣٢١

منصور بن يونس بن صلاح الدين ، البهوتي

٦٣٣٨ ٦٢٤٧ ٦٣٥٩ ٦٣٦٨ ٦٣٧١ ٦

٦٣٩٤ ٤٠١

(ن)

ابن النجار الفتوحى = محمد بن احمد بن عبد العزيز

ابن نجيم = زين الدين بن ابراهيم

النخعي = ابراهيم بن يزيد

النمائي = أحمد بن شعيب بن علي

النمائي = عبد بن احمد بن محمود حافظ الدين

نظام الدين الشافى = احمد بن محمد أبو علي

(٢٣٨)

النعمان بن بشير

الصفحة

١٥٦ ١٥٦ ١٥٦ ١٥٦ (١٥٥ - ١٥٤)

١٥٨ ١٥٩ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨

١٥٦ ١٥٦ ١٥٦ ١٥٦ ١٥٦ ١٥٦ ١٥٦

١٥٦ ١٥٦ ١٥٦ ١٥٦ ١٥٦ ١٥٦ ١٥٦

١٥٦ ١٥٦ ١٥٦

النعمان بن ثابت ، أبو حنيفة

النووي = يحيى بن شرف محيي الدين

(ه)

أبو هريرة = عبد الله أو عبد الرحمن بن عامر الدوسي

ابن الهمام = محمد بن عبد الواحد بن الهمام

(٢٣٣) ٢٤٢

هند بنت أبي أمية أم سلمة أم المؤمنين

(و)

أبو الوليد الباجي = سليمان بن خلف

(ي)

(٣٠٥) ٣٩٤ ٣٩٤ ٣٩٤ ٣٩٤ ٣٩٤ ٣٩٤

(١٩١)

يحيى بن شرف ، أبو زكريا محيي الدين النووي

يحيى بن قزاجا ، شرف الدين الرهاوي

أبو اليسر = محمد بن محمد بن الحسين

(١٥٥) ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨

يعقوب بن ابراهيم بن حبيب ، أبو يوسف

١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨ ١٥٨

١٥٨ ١٥٨ ١٥٨

أبو يحنى = محمد بن الحسين بن محمد

أبو يوسف = يعقوب بن ابراهيم

رابعاً : فهرس المراجع

أ) كتب التفسير

- ١ - أحكام القرآن للإمام أبي بكر ، احمد بن علي الرازي الجصاص المتوفى سنة ٣٧٠ هـ . تحقيق : محمد الصادق قمحاوي ، الناشر : دار المصحف ، مطبعة عبد الرحمن محمد بالقاهرة .
- ٢ - أنوار التنزيل و أسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي للإمام ناصر الدين أبي سعيد ، عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي المتوفى ٦٨٥ هـ ومؤسسة شعاع للنشر و التوزيع بيروت .
- ٣ - التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للفخر الرازي ، ابن خليب الري الامام محمد بن عمر بن حسين المتوفى سنة ٦٠٦ هـ ، الطبعة الأولى ، المطبعة البهية المصرية ، ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م .
- ٤ - الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) لأبي عبد الله محمد بن احمد الانصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ هـ ، تصوير عن طبعة دار الكتب المصرية ، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- ٥ - جامع البيان عن تأويل القرآن (تفسير الطبري) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ ، طبعة بالأوفست - عن الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ١٣٢٣ هـ - دار المعرفة للطباعة و النشر ، بيروت ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- ٦ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني (تفسير الآلوسي) للعلامة شهاب الدين أبي الفضل محمود الآلوسي المتوفى سنة ١٢٢٠ هـ . تصوير دار احياء التراث العربي ببيروت عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية .

٧ - المفردات في غريب القرآن للعلامة أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف -

بالراغب الأصفهاني المتوفى سنة ٥٠٢ هـ • تحقيق و ضبط : محمد سيد

كيارنى ، الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر ،

١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م

ب) كتب الحديث و شروحه

٨ - إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام للحافظ تقي الدين محمد بن علي بن وهب

المعروف بابن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢ هـ • مطبعة السنة المحمدية ،

القاهرة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م •

٩ - بدائع المنن في جمع و ترتيب مسند الامام الشافعي و السنن • ترتيب

عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي المتوفى سنة ١٣٧٧ هـ • الطبعة الأولى ،

دار الأنوار للطباعة و النشر بمصر ، ١٣٦٩ هـ •

١٠ - التعليق المفنى على الدار قذنى للمحدث أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى

المتوفى ١٣٢٩ هـ (مطبوع مع سنن الدارقطنى) ، دار المحاسن للطباعة ،

القاهرة ، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م •

١١ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعى الكبير للشيخ شهاب الدين

أبى الفضل ، احمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢ هـ عنى

بتصحىحه و التعليق عليه السيد عبد الله هاشم اليماني ، شركة الطباعة

الفنية المتحدة بالقاهرة ، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م •

١٢ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية للامام شهاب الدين أبى الفضل ،

أحمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢ هـ • المطبعة العربية ،

لاهور ، باكستان ، الناشر : المكتبة الأثرية •

- ١٣ - سبل السلام - شرح بلوغ المرام - للإمام محمد بن اسماعيل الصنعائي
المعروف بالأمير المتوفى سنة ١١٨٢ هـ ، راجعه وعلق عليه محمد عبد العزيز
الخولي ، الطبعة الرابعة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ،
١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م
- ١٤ - سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبد الله ، محمد بن يزيد القزويني المعروف
بابن ماجه المتوفى سنة ٢٧٣ هـ ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، طبع
دار احياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي ، ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م
- ١٥ - سنن أبي داود للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي المتوفى سنة
٢٧٥ هـ ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ /
١٩٦٩ م ، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ، حمص ، سورية .
- ١٦ - سنن الترمذي لأبي عيسى ، محمد بن عيسى بن سورة المتوفى سنة ٢٧٩ هـ ،
تحقيق : احمد محمد شاكر وآخرون ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى
البابي الحلبي واولاده بمصر ، ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م .
- ١٧ - سنن الدار قطنى لشيخ الاسلام على بن عمر المتوفى سنة ٣٨٥ هـ ، عنى بتصحيحه
و تحقيقه السيد عبد الله هاشم اليماني ، دار المحاسن للطباعة ،
القاهرة ، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .
- ١٨ - سنن الدارمي لأبي محمد ، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام
الدارمي المتوفى سنة ٢٥٥ هـ ، تحقيق : محمد احمد دهمان ، نشر دار -
احياء السنة النبوية .
- ١٩ - السنن الكبرى للإمام أبي بكر ، احمد بن الحسين بن على البيهقي المتوفى
سنة ٤٥٨ هـ الطبعة الأولى ، دار المعارف النظامية بحيدرآباد الدكن ،
الهند ، ١٣٥٥ هـ .

- ٢٠ - سنن النسائي لأبي عبد الرحمن ، أحمد بن شعيب المتوفى سنة ٣٠٣ هـ .
الطبعة الأولى ، مطبعة مصنفى البابي الحلبي و أولاده بمصر ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م .
- ٢١ - شرح السنة لمحبي السنة أبي محمد الحين بن مسعود الفراء البغوي ،
المتوفى سنة ٥١٦ هـ . تحقيق : الشيخ شعيب أرنؤوط ، زهير الشاويش ،
المكتب الاسلامي .
- ٢٢ - شرح معاني الآثار للإمام أبي جعفر ، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ،
المتوفى سنة ٣٢١ هـ ، حققه و علق عليه محمد زهري النجار ، الطبعة
الأولى ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٣ - شرح موطأ الإمام مالك لأبي عبد الله ، محمد بن عبد الباقي بن يوسف
الزرقاني المتوفى سنة ١١٢٢ هـ ، تحقيق : ابراهيم عطوة عوض ، الطبعة
الأولى ، مطبعة مصنفى البابي الحلبي و أولاده بمصر ، ١٣٨١هـ / ١٩٦١م .
- ٢٤ - صحيح البخاري للحافظ أبي عبد الله ، محمد بن اسماعيل البخاري ،
المتوفى سنة ٢٥٦ هـ ، طبع المكتبة الاسلامية باستانبول ١٩٨١ م ، توزيع :
مكتبة العلم بالسعودية .
- ٢٥ - صحيح مسلم للإمام أبي الحين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ،
المتوفى سنة ٢٦١ هـ ، تحقيق : محمد قزاد عبد الباقي ، دار الفكر
للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٢٦ - عمدة القارئ شرح صحيح البخاري للشيخ بدر الدين أبي محمد ، محمود
بن أحمد العيني المتوفى سنة ٨٥٥ هـ ، تصوير دار احياء التراث العربي
- عن طبعة الادارة المنيرية - بيروت ، الناشر : محمد أمين دمج .
- ٢٧ - فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ شهاب الدين أبي الفضل احمد بن علي
بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ، الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى
البابي الحلبي و اولاده بمصر ، ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م .

- ٢٨ - مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة ٢٤١ هـ ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م ، المكتب الاسلامي للطباعة والنشر ، بيروت .
- ٢٩ - مصنف ابن أبي شيبة للإمام عبد الله بن محمد بن إبراهيم المتوفى سنة ٢٣٥ هـ ، اعتنى بتحقيقه وطبعه ونشره مختار أحمد الندوي ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ، سلسلة مطبوعات الدار السلفية ، بمبائى ، الهند .
- ٣٠ - المنتقى شرح موطأ الإمام مالك لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي المتوفى سنة ٤٧٤ هـ ، تصوير عن الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٣١ هـ ، الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٣١ - الموطأ للإمام مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩ هـ ، صححه ورقمه وخرج أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه .
- ٣٢ - نصب الرأية لأحاديث الهداية للحافظ جمال الدين أبي محمد ، عبد الله بن يوسف الزيلعي المتوفى سنة ٧٦٢ هـ ، الطبعة الأولى ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م ، مطبعة دار المأمون بالقاهرة بعناية المجلس العلمي بدابهييل ، الهند .
- ٣٣ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ م .

ج (كتب الفقه)

- ٣٤ - الاختيار لتعليل المختار لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي المتوفى سنة ٦٨٣ هـ ، تصحيح محمد أبو دقيقة ، الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م .

- ٣٥ - الارشاد للامام شرف الدين اسماعيل بن أبي بكر الشهير بابن المقرئ ،
المتوفى سنة ٨٣٧ هـ . (مطبوع مع فتح الجواد) الطبعة الثانية ، مطبعة
مصطفى البابي الحلبي و اولاده بعصر ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- ٣٦ - أسهل المدارك شرح ارشاد السالك في فقها مام الأئمة مالك لابن بكر بن
حسن الكشناوي الطبعة الثانية ، عيسى البابي الحلبي و شركاؤه .
- ٣٧ - الأشباه و النظائر على مذهب أبي حنيفة للشيخ زين الدين بن ابراهيم
بن نجيم المتوفى سنة ٩٧٠ هـ . تصوير دار الكتب العلمية ، بيروت ،
١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ٣٨ - الأشباه و النظائر في قواعد و فروع الشافعية للامام جلال الدين عبد الرحمن
السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ . الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م ، دار الكتب
العلمية ، بيروت .
- ٣٩ - كتاب الأصل للامام محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩ هـ حققه
و علق عليه الدكتور شفيق شحاته ، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٥٤ م
- ٤٠ - الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للشيخ محمد بن احمد الخطيب الشربيني
المتوفى سنة ٩٧٧ هـ الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و اولاده
بمصر ، ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م ، (مطبوع بهامش بجيرمي على الخطيب)
- * الاقناع للماوردي الامام أبي الحسين علي بن محمد بن حبيب المتوفى سنة ٤٥٠ هـ ،
حققه خضر محمد خضر ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ ، الناشر : دار العروبة الكويت .
- ٤١ - الام للامام محمد بن ادريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ ، تصحيح محمد
زهري النجار من علماء الأزهر ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة
للطباعة و النشر ، بيروت ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .
- ٤٢ - الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام أحمد بن حنبل للعلامة
علاء الدين أبي الحسن ، علي بن سليمان المرداوي ، المتوفى سنة ٨٨٥ هـ .
صححه و حققه محمد حامد الفقي ، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .

- ٤٣ - البحر الرائق شرح كفر الدقائق للامام زين الدين بن ابراهيم الشهير بابن نجيم المتوفى سنة ٩٧٠ هـ . دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .
- ٤٤ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبى بكر بن معود الكاساني المتوفى سنة ٥٨٧ هـ . تصوير - عن الطبعة الأولى بالمطبعة الجمالية بمصر عام ١٣٢٨ هـ - ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م ، الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٤٥ - بداية المجتهد و نهاية المقتصد للشيخ الامام أبى الوليد محمد بن احمد بن محمد بن احمد بن رشد القرطبي المتوفى سنة ٥٩٥ هـ ، مطابع شركة الاعلانات الشرقية بالقاهرة .
- ٤٦ - بلغة السالك لأقرب المسالك للشيخ احمد بن محمد الماوى ١٢٤١ هـ . (مطبوع مع الشرح الصغير على أقرب المسالك) ، مطبعة دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢ م
- ٤٧ - البناية في شرح الهداية لأبى محمد ، محمود بن أحمد الميني المتوفى سنة ٨٥٥ هـ تصحيح : المولى محمد عمر الشهير بناصر الاسلام الرامفوري ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة و النشر ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ٤٨ - التاج و الاكليل على مختصر خليل لأبى عبد الله ، محمد بن يوسف الشهير بالموافى المتوفى سنة ٨٩٧ هـ . (مطبوع بهامش مواهب الجليل) مطبعة السادة بمصر ، عام ١٣٢٩ هـ .
- ٤٩ - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للعلامة فخر الدين عثمان بن على الزيلعي المتوفى سنة ٧٤٣ هـ . تصوير دار المترفة بيروت عن الطبعة الأولى ، بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر سنة ١٣١٣ هـ .

٥٠ - تحفة الفقهاء لعلاء الدين محمد بن احمد السمرقندى المتوفى سنة ٥٥٣ هـ ، حققه وعلق عليه الدكتور محمد زكي عبد البر ، راجع متنه و قدم له الشيخ على الخفيف ، الطبعة الأولى ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م .

٥١ - تحفة المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمي المتوفى ٩٧٤ هـ ، تصوير دار صادر عن طبع المطبعة الميمنية بمصر ، ١٣١٥ هـ .

٥٢ - التوضيح في الجمع بين المقنع و التنقيح للشيخ شهاب الدين احمد بن أحمد الشوكي المتوفى سنة ٩٣٩ هـ . الطبعة الأولى ، مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .

* الجامع الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني المتوفى ١٨٩ هـ . الطبعة الأولى مطبعة الاستقامة ١٣٥٦ هـ ، عشت مشهور إحياء المعارف المتأنيب محمد بن أحمد المعروف بالمضربى حاشية أحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد المعروف بالمضربى

الرشيدى المتوفى سنة ١٠٩٦ هـ ، على نهاية المحتاج الى شرح المنهاج للرحملى ، طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م .

٥٤ - حاشية احمد بن قاسم العبادى المتوفى سنة ٩٩٤ هـ على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تصوير دار صادر عن طبع المطبعة الميمنية بمصر ، ١٣١٥ هـ .

٥٥ - حاشية الدهوقى على الشرح الكبير للعلامة شمس الدين محمد بن احمد بن عرفة الدسوقي المتوفى سنة ١٢٣٠ هـ . طبع دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي .

٥٦ - حاشية الشبرايملى أبى الضياء نور الدين على بن على القاهرى المتوفى سنة ١٠٨٢ هـ على نهاية المحتاج الى شرح المنهاج للرحملى . طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م .

٥٧ - حاشية الشرنبلالى حسن بن عمار المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ على درر الحكام لملا خسرو المطبعة العامرة الشرفية بمصر ، ١٣٠٤ هـ .

- ٥٨ - حاشية الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب على المقنع لابن قدامة المقدسي، الطبعة الثانية ، المطبعة السلفية .
- ٥٩ - حاشية الخططاوي احمد بن محمد بن اسماعيل الخططاوي المتوفى سنة ١٢٣١هـ على الدر المختار ، تصوير دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥ م .
- ٦٠ - حاشية عبد الحميد الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، تصوير دار صادر عن طبعة المطبعة الميمنية بمصر ، ١٣١٥ هـ .
- ٦١ - حاشية العدوى على الخريشي للشيخ على العدوى المتوفى سنة ١١٨٩هـ ، طبع المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، ١٣١٨ هـ .
- ٦٢ - حاشية على الصعدي العدوى على شرح الامام أبي الحسن المسمى كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني - المتوفى سنة ١١٨٩هـ ، المطبعة الحسينية المصرية ١٣٢٣ هـ .
- ٦٣ - حاشية على العدوى المتوفى سنة ١١٨٩هـ على شرح العزبة للشيخ عبد الباقي الزرقاني المتوفى سنة ١٢٠١هـ و بهامشها الشرح المذكور . الطبعة الثالثة المطبعة الأزهرية ، ١٣٤٥ هـ / ١٩٢٧ م .
- ٦٤ - حاشية عميرة لشهاب الدين أحمد البرلي الملقب بعميرة المتوفى سنة ٩٥٧ هـ على شرح جلال الدين المحلي على منهاج النووي ، الطبعة الرابعة ، مطبعة أحمد بن سعيد بن نبهان و أولاده ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ٦٥ - حاشية قليوبي لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ على شرح جلال الدين المحلي على منهاج النووي ، الطبعة الرابعة ، مطبعة أحمد بن سعيد بن نبهان و أولاده ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ٦٦ - درر الحكام في شرح غرر الأحكام للقاضي محمد بن فرامور الشهير بملاخرو المتوفى سنة ٨٨٥ هـ ، المطبعة الشرفية بمصر ، ١٣٠٤ هـ .

- ٦٧ - الدر المنتقى فى شرح الملتقى لعلاء الدين محمد بن على الحصكفي المتوفى سنة ١٠٨٨ هـ (مطبوع بهامش مجمع الأنهر) ، مطبعة سندباد ، تركيا .
- ٦٨ - الدر المختار شرح تنوير الأبصار لعلاء الدين محمد بن على الحصكفي المتوفى سنة ١٠٨٨ هـ (مطبوع بهامش رد المختار) ، مطبعة عامرة .
- ٦٩ - رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين) لمحمد أمين الشهير بابن عابدين المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ . مطبعة عامرة ، ١٣٠٧ هـ .
- ٧٠ - روضة الطالبين للإمام أبى زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ ، المكتب الاسلامي للطباعة و النشر ، بيروت ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م .
- ٧١ - الروض المربع شرح زاد المستنقع للعلامة منصور بن يونس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١ هـ . مطبعة السنة المحمدية .
- ٧٢ - السراج الوهاج شرح العلامة محمد الزهرى النمرأوى على متن منهاج الطالبين للنووى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر ، ١٩٣٤ م .
- ٧٣ - شرح البهجة للشيخ زكريا الانصارى المتوفى سنة ٩٢٦ هـ - على متن البهجة للعلامة ابن الوردي ، المطبعة الميمنية بمصر ، ١٣١٨ هـ .
- * شرح جلال الدين المحلي المتوفى سنة ٨٦٤ هـ . الطبعة اربعة ، مطبعة أحمد ابن سعيد بن نبهان وأولاده ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ٧٤ - شرح الخرشى لمحمد بن عبد الله الخرشى المتوفى سنة ١١٠١ هـ على مختصر خليل ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، ١٣١٨ هـ .
- ٧٥ - الشرح الصغير على أقرب المسالك الى منصب الامام مالك للعلامة أبى البركات احمد بن محمد بن احمد الدردير المتوفى سنة ١٢٠١ هـ . خرج أحاديثه و فهرسه مصطفى كما وصفي مطبعة دار المعارف بمصر ١٩٧٣ م .
- ٧٦ - الشرح الكبير لأحمد بن محمد الدردير المتوفى سنة ١٢٠١ هـ على مختصر خليل ، طبع دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي .

- ٧٧ - الشرح الكبير على متن المتنح لشمس الدين أبي الفرج ، عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٨٢ هـ ، الطبعة الأولى ، مطبعة المنار بمصر ، ١٣٤٦ هـ .
- ٧٨ - شرح منتهى الارادات للعلامة منصور بن يونس بن ادريس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١ هـ . الناشر : المكتبة السلفية لصاحبها محمد عبد المحسن بالمدينة المنورة .
- ٧٩ - شرح منح الجليل على مختصر خليل للعلامة محمد بن أحمد بن محمد الملقب بعليش المتوفى سنة ١٢٩٩ هـ . تصوير ونشر : مكتبة النجاح ، طرابلس ، ليبيا .
- ٨٠ - شرح الوقاية للأمام عبيد الله بن مسعود المشهور بصدر الشريعة المتوفى سنة (٧٤٧هـ) الطبعة الأولى ، المطبعة الأدبية بمصر ، ١٣١٨ هـ ، (مطبوع بهامش كشف الحقائق) .
- ٨١ - العناية على الهداية للأمام أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي المتوفى سنة ٧٨٦ هـ . الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٧٠ م (مطبوع مع شرح فتح القدير) .
- ٨٢ - الفتاوى الخانية (فتاوى قاضخان) لفخر الدين حسن بن منصور الفرغاني المتوفى سنة ٥٩٢ هـ (مطبوعة بهامش الفتاوى الهندية) ، تصوير - عن الطبعة الثانية بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق سنة ١٣١٠ هـ - دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .
- ٨٣ - الفتاوى الهندية في مذهب الامام أبي حنيفة للعلامة الشيخ نظام و جماعة من علماء الهند الأعلام ، تصوير - عن الطبعة الثانية بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق عام ١٣١٠ هـ - دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

- ٨٤ - فتح الجواد بشرح الارشاد لشيخ الاسلام شهاب الدين أبي العباس احمد بن حجر الهيتمي المتوفى سنة ٩٧٤هـ الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- ٨٥ - فتح العزيز شرح الوجيز للامام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي المتوفى سنة ٦٢٣ هـ ، طبع دار الطباعة المنيرية ، (مطبوع بهامش المجموع شرح المذهب) .
- ٨٦ - فتح القدير للامام كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام المتوفى سنة ٦٨١ هـ . و يليه تكملة شرح فتح القدير لقاضي زادة المتوفى سنة ٩٨٨ هـ ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٧٠ م .
- ٨٧ - الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني للشيخ احمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوى المتوفى سنة ١١٢٥ هـ . دار الفكر بيروت .
- ٨٨ - القدورى فى الفقه على مذهب الامام أبى حنيفة للعلامة أبى الحسين ، أحمد بن محمد القدورى البغدادى المتوفى سنة ٤٢٨ هـ . الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر ، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م .
- ٨٩ - قوانين الأحكام الشرعية و مسائل الفروع الفقهية لمحمد بن احمد بن جزي الزرناطى المتوفى سنة ٧٤١ هـ . طبعة دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٤ م .
- ٩٠ - الكافى فى فقه الامام أحمد بن حنبل للشيخ موفق الدين أبى محمد ، عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة المقدسى المتوفى سنة ٦٢٠ . تحقيق : زهير الشاويش ، الطبعة الثانية ، المكتب الاسلامى للطباعة و النشر ، دمشق ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

٩١ - كشف القناع عن متن الأقناع للعلامة منصور بن يونس بن ادريس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١ هـ . راجعه و علق عليه الشيخ عدل مصيلحي مصافى هلال الناصر : مكتبة النصر الحديثة ، الرياض .

٩٢ - كشف الحقائق شرح كنز الدقائق للامام الشيخ عبد الحكيم الأفغانى ، المتوفى سنة ١٣٢٦ الطبعة الأولى بالمطبعة الأدبية بمصر ، ١٣١٨ هـ .

٩٣ - كفاية الطالب الربانى لرسالة ابن أبى زيد القيروانى للامام أبى الحسن على بن محمد المتوفى سنة ٩٣٩ هـ . (مطبوعة بها مشرعية الشيخ على المعيدى على شرح أبى الحسن المذكور) ، المطبعة الحسينية المصرية ، ١٣٢٣ هـ .

٩٤ - كنز الدقائق للامام أبى البركات عبد الله بن احمد النسفى المتوفى سنة ٧١٠ هـ . (مطبوع مع البحر الرائق) ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت .

٩٥ - اللباب فى شرح الكتاب للشيخ عبد الفنى الغنيمي الدمشقى المتوفى سنة ١٢٩٨ هـ . حققه و ضبطه و علق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة مطابع دار الكتاب العربى بالقاهرة ، ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م .

٩٦ - المبدع فى شرح المقنع لبرهان الدين أبى اسحاق ابراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح المتوفى سنة ٨٨٤ هـ طبع المكتب الاسلامى بدمشق ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .

٩٧ - المبسوط لأبى بكر محمد بن احمد بن سهل السرخسى المتوفى سنة ٤٩٠ هـ ، تصوير دار المعرفة للطباعة والنشر - عن طبعة مطبعة السعادة بمصر عام ١٣٣١ هـ - بيروت .

٩٨ - مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر للمولى المحقق عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بداماد آفندى المتوفى سنة (١٠٧٨) مطبعة سندباد ، تركيا .

- ٩٩ - المجموع شرح المذهب - والتكملة - للعلامة أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ • مطبعة الامام بمصر ، الناشر: زكريا على يوسف •
- ١٠٠ - مجموع فتاوى شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني المتوفى سنة ٧٢٨ هـ • جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، الطبعة الثانية ، طبع مكتبة المعارف بزقة ، الرباط ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م •
- ١٠١ - المحرر في الفقه على مذهب الامام أحمد بن حنبل لشيخ الاسلام مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني المتوفى سنة ٦٥٢ هـ • مطبعة السنة المحمدية بمصر ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م •
- ١٠٢ - المحلى للامام المحدث أبي علي ، علي بن أحمد بن سعيد المعروف بابن حزم الاندلسي الظاهري ، المتوفى سنة ٤٥٦ هـ • منشورات: المكتب التجاري للطباعة والنشر ، بيروت •
- ١٠٣ - مختصر الخرقى لأبي القاسم عمر بن حسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى المتوفى سنة ٣٣٤ هـ • (مطبوع مع المفتى لابن قدامة المقدسى) ، الطبعة الأولى ، مطابع سجل العرب ، نشر مكتبة القاهرة •
- ١٠٤ - مختصر الطحاوى للامام المحدث أبي جعفر ، أحمد بن سلامة الطحاوى ، المتوفى سنة ٣٢١ هـ • تحقيق وتعليق: أبي الوفاء الأفغاني ، مطبعة دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٣٢٠ هـ •
- ١٠٥ - المدونة الكبرى للامام مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩ هـ رواية سحنون بن سعيد التنوخى المتوفى سنة ٢٤٠ هـ عن عبد الرحمن بن القاسم العتقى المتوفى سنة ١٩١ هـ عن مالك رضي الله عنه ، تصوير دار صادر بيروت عن طبعة مطبعة السعادة بمصر •

- ١٠٦ - مراقى الفلاح شرح نور الايضاح للعالم الشيخ حسن عمار الشرنبلالي المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ . الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م .
- ١٠٧ - المننى على مختصر الخرقى للعلامة أبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى المتوفى سنة ٦٢٠ هـ . تحقيق : الدكتور محمد الزيني ، الطبعة الأولى ، مطابع سجل العرب ، نشر : مكتبة القاهرة بمصر .
- ١٠٨ - مغنى المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج لشمس الدين محمد بن احمد الشربيني الخطيب المتوفى سنة ٩٢٧ هـ . دار الفكر بيروت ، الناشر : المكتبة الاسلامية .
- ١٠٩ - المقنع في فقه امام السنة أحمد بن حنبل للامام موفق الدين عبد الله بن احمد بن قدامة المقدسى المتوفى سنة ٦٢٠ هـ . الطبعة الثانية ، المطبعة السلفية .
- ١١٠ - منحة الخالق (حاشية) على البحر الرائق للعلامة محمد أمين الشهير بابن عابدين المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ . دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت . (مطبوعة بها مشال البحر الرائق) .
- ١١١ - المذهب في فقه الامام الشافعى للامام أبى اسحاق ، ابراهيم بن على الشيرازى المتوفى سنة ٤٧٦ هـ . مطبعة الامام بمصر ، الناشر : زكريا على يوسف ، (مطبوع مع المجموع) .
- ١١٢ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (شرح الخطاب على خليل) لأبى عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطاب المتوفى سنة ٩٥٤ هـ . مطبعة السعادة بمصر ، ١٣٢٩ هـ .
- ١١٣ - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج لشمس الدين محمد بن احمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملى الشهير بالشافعى الصغير المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ . طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م .

- ١١٤ - نور الايضاح للشيخ حسن بن عمار السرنبلاي المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ ،
(مطبوع بهامش مراقي الفتح) ، الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى البابي
الحلي و أولاده بمصر ، ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٢ م .
- ١١٥ - الهداية شرح بداية المبتدى لشيخ الاسلام برهان الدين علي بن أبي بكر
المرغيناني المتوفى سنة ٥٩٣ هـ ، (مطبوعة بهامش فتح القدير) ،
الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر ، ١٣٨٩ هـ /
١٩٧٠ م .
- ١١٦ - الوجيز في مذهب الامام الشافعي لحجة الاسلام أبي حامد ، محمد
بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ . مطبعة الآداب والمؤيد
بمصر ، ١٣١٧ هـ .

د) كتب اشتملت على مباحث فقهية .
=====

- ١١٧ - زاد المعاد في هدى خير العباد للامام شمس الدين أبي عبد الله ،
محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ ،
تحقيق : محمد حامد الفقي ، الطبعة الثالثة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٣ م .
- ١١٨ - مدارج السالكين بين منازل اياك نعبد و اياك نستعين " للامام شمس
الدين أبي عبد الله ، محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية
المتوفى سنة ٧٥١ هـ ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة
المحمدية القاهرة ، ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م .

هـ) كتب أصول الفقه
=====

- ١١٩ - الآيات البيّنات على شرح المحلي على جرع الجوامع لأحمد بن قاسم الصباغ
العبادي المصري ، المتوفى سنة ٩٩٤ هـ ، طبعة مصر سنة ١٣٨٩ هـ .

- ١٢٠ - الإيهاج في شرح المنهاج لتقى الدين على بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ ، و ولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي المتوفى سنة ٧٧١ هـ . تحقيق و تطبيق : الدكتور شعبان محمد اسماعيل الطبعة الأولى ، مطبعة الفجالة الجديدة ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية .
- ١٢١ - أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء للدكتور مصطفى سعيد الخن ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠١ هـ .
- ١٢٢ - الإحكام في أصول الأحكام للحافظ أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الاندلسي الظاهري ، المتوفى سنة ٤٥٦ هـ . قدم له الدكتور احسان عباس ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ، منشورات : دار الافاق الجديدة ، بيروت .
- ١٢٣ - الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي المتوفى سنة ٦٣١ هـ ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة و النشر ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- ١٢٤ - ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول لمحمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ . دار المعرفة للطباعة و النشر بيروت ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ١٢٥ - أصول السرخسي لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي المتوفى سنة ٤٩٠ هـ . تحقيق أبي الوفاء الأفغاني ، دار المعرفة للطباعة و النشر ، بيروت ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .
- ١٢٦ - أصول الشافعي لنظام الدين اسحاق بن ابراهيم الشافعي المتوفى سنة ٤٨٣ هـ . مطبعة المجتبائي ، دهملي .
- ١٢٧ - أصول الفقه لمحمد أبي النور زهير ، دار الطباعة المنيرية : القاهرة .

- ١٢٨ - أصول النقه لـحمد الخضرى بك ، الطبعة السابعة ، دار الفكر
و دار الاتحاد العربى للطباعة و النشر ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- ١٢٩ - البحر المحيط لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشى
المتوفى سنة ٧٩٤ هـ ، نسخة مصورة بمركز البحث العلمى و احياء التراث
الاسلامى بجامعة أم القرى - مكة المكرمة - عن مخطوطة المكتبة
الأزهرية رقم (٢٠) ٧٢٢ ، أصول .
- ١٣٠ - بديع النظام الجامع بين كتابى البزدوى و الاحكام لأحمد بن على بن ثعلب
بن أبى الضياء الشهير بالساعاتى المتوفى سنة ٦٩٤ هـ . نسخة مصورة على
الميكرو فيلم بمركز البحث العلمى جامعة أم القرى بمكة المكرمة
رقم (١٨٢) أصول ، عن مكتبة جامعة برنستن (مجموعة يهودا) برقم ٨٩ .
- ١٣١ - البرهان فى أصول الفقه للإمام الحرمين أبى المعالى ، عبد الملك بن
عبد الله بن يوسف الجوينى المتوفى سنة ٤٧٨ هـ . تحقيق : الدكتور
عبد العظيم الديب ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ نشر : ادارة الشؤون
الدينية بدولة قطر .
- ١٣٢ - تأسيس النظر للإمام أبى زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسى المتوفى
سنة ٣٤٠ هـ . ناشران : محمد سعيد ايند سنز ، قرآن محفل ، كراتشى .
- ١٣٣ - التبصرة فى أصول الفقه للإمام أبى اسحاق ابراهيم بن على بن يوسف
الشيرازى المتوفى سنة ٤٧٦ هـ . تحقيق : الدكتور محمد حسن هيتو ،
طبعة دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ١٣٤ - تسهيل الوصول الى علم الأصول للشيخ محمد عبد الرحمن عيد المحلاوى ،
المتوفى سنة ١٩٢٠ م ، مطبعة مصافى البابى الحلبي و أولاده بمصر .
- ١٣٤١ هـ .

- ١٣٥ - تقريرات الشربيني على شرح المحلى على جمع الجوامع لشيخ الاسلام عبد الرحمن الشربيني المتوفى سنة ١٣٢٦ هـ . دار الفكر ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م (مطبوعة بهامش حاشية البناني) .
- ١٣٦ - التقرير و التعبير للعلامة المحقق ابن أمير الحاج ، محمد بن محمد بن محمد بن حسن المتوفى سنة ٨٧٩ هـ . الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، توزيع : دار الباز ، مكة المكرمة .
- ١٣٧ - تقويم الأدلة للامام أبى زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسى المتوفى سنة ٢٤٠ هـ . نسخة مصورة . بمر كز البحث العلمى بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة عن مخطوطه لاله لى ، السليمانية ، رقم ٦٩٠ ، أصول .
- ١٣٨ - التلويح على التوضيح للامام سعد الدين مسعود بن عمر التفقازانى المتوفى سنة ٧٩٢ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، توزيع : دار الباز مكة المكرمة .
- ١٣٩ - التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول لجمال الدين أبى محمد ، عبد الرحيم بن الحسن الإسناوى المتوفى سنة ٧٧٢ هـ . تحقيق : الدكتور محمد حسن هيتو ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- ١٤٠ - التمهيد فى أصول الفقه للشيخ محفوظ بن أحمد بن الحسن أبى الخطاب الكلوزانى المتوفى ٥١٠ هـ . تحقيق : مفيد محمد أبو عمشه ، رسالة دكتوراه ، قسم الدراسات العليا الشرعية ، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٠ - ١٤٠١ هـ / ١٩٨٠ - ١٩٨١ م .
- ١٤١ - تنقيح الفصول فى اختصار المحصول فى الأصول لشهاب الدين أبى العباس ، احمد بن ادريس القرافى المتوفى سنة ٦٨٤ هـ . تحقيق : طه عبد الرؤف سعد الطبقة الأولى ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م نشر مكتبة الكليات الأزهرية و دار الفكر .

- ١٤٢ - التوضيح على التنقيح لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المتوفى سنة ٧٤٧ هـ. دار الكتب العلمية ، بيروت ، توزيع : دار الباز مكة المكرمة (مطبوع بهامش التلويح) .
- ١٤٣ - تيسير التحرير لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه المتوفى حوالي ٩٨٢ هـ. شرح كتاب التحرير لكمال الدين محمد بن عبد الواحد بن الهمام المتوفى سنة ٨٦١ هـ . مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م .
- ١٤٤ - جمع الجوامع للامام تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٧١ هـ. مطبعة دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م (مطبوع مع حاشية البناني على شرح المحلي) .
- ١٤٥ - حاشية الأزهرى لسليمان بن عبد الله الأزهرى المتوفى سنة ١١٠٢ دار الطباعة العامة .
- ١٤٦ - حاشية أنوار الحلل على شرح المنار لابن ملك لمحمد بن ابراهيم الشهير بابن الحلبي المتوفى سنة ٩٧١ هـ . مطبعة عثمان ، تركيا ، ١٣١٥ هـ .
- ١٤٧ - حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع لعبد الرحمن بن جاد الله المقرئ المتوفى سنة ١١٩٨ هـ . دار الفكر ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٤٨ - حاشية سعد الدين التفتازاني المتوفى سنة ٧٩١ هـ. على شرح القاضي عضد الملة و الدين لمختصر المنتهى لابن الحاجب تصوير دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م. عن الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر ، ١٣١٦ هـ .
- ١٤٩ - حاشية السيد الشريف الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦ هـ. على شرح القاضي عضد الملة و الدين لمختصر المنتهى لابن الحاجب ، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م. عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر ، سنة ١٣١٦ هـ .

- ١٥٠ - حاشية عزمى زاده مصطفى بن بير على بن محمد المتوفى سنة ١٠٤٠هـ على
شرح المنار لابن ملك مطبعة عثمان ، تركيا ، ١٣١٥ هـ .
- ١٥١ - حاشية الخطار على شرح المحلي على جمع الجوامع للشيخ حسن الخطار
المتوفى المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ ، مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة
التجارية الكبرى بمصر ، ١٣٥٨ هـ .
- ١٥٢ - حاشية قمر الأقطار لنور الأنوار لمحمد عبد الحليم بن محمد أمين الله
اللكنوى المتوفى ١٢٨٥هـ مطبعة ايجو كيشنل ، كراتشي ، ١٣٨٢ هـ .
- ١٥٣ - حاشية مولانا محمد يعقوب البناني - المشهور بمولوى الحسامي - المتوفى
سنة ١٠٩٨ هـ مطبعة هندو بريس .
- ١٥٤ - حاشية يحيى الرهاوى المتوفى بعد ٩٤٢ هـ على شرح المنار لابن ملك ،
مطبعة عثمان ، تركيا ، ١٣١٥ هـ .
- ١٥٥ - الردود و النقود (شرح مختصر ابن الحاجب) لمحمد بن محمود البابر
المتوفى سنة ٧٨٦ هـ . نسخة مصورة على الميكروفيلم بمركز البحث
العلمى بجامعة أم القرى رقم ٢٣٤ عن نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا
رقم ١٢٤٦ ، أصول .
- ١٥٦ - روضة الناظر وجنة المناظر فى أصول الفقه لموفق الدين عبد الله
بن أحمد بن قدامة المقدسى المتوفى سنة ٦٢٠ هـ ، طبع على نفقة
المكتبة السلفية لصاحبها محمد بن عبد المحسن بالمدينة المنورة ، ١٣٨٥ هـ .
- ١٥٧ - سلم الوصول لشرح نهاية السؤل للشيخ محمد بخيت المطيعى المتوفى
١٣٥٤ هـ المطبعة السلفية ، الناصر : جمعية نشر الكتب العربية و مكتبتها
بالقاهرة ١٣٤٣ هـ .
- ١٥٨ - سواد الناظر و شقائق الروض الناصر فى أصول الفقه للقاضى علاء الدين
الكنانى الصقلانى المتوفى سنة ٧٧٧ هـ تحقيق و دراسة : حمزة بن حسين بن
حمزة الفهر ، رسالة دكتوراه ، قسم الدراسات العليا الشرعية بكلية
الشريعة جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .

- ١٥٩ - شرح العقد على مختصر ابن الحاجب للقاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الأيجي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ - تصوير دار الكتب العلمية ببيروت ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م عن الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، مصر ١٣١٦ هـ .
- ١٦٠ - شرح الكوكب المنير للشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح المعروف بابن النجار المتوفى سنة ٩٧٢ هـ - تحقيق : الدكتور محمد الزحيلي و الدكتور نزيه حماد ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ١٦١ - شرح المحلي على جمع الجوامع لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي ، المتوفى سنة ٨٦٤ هـ ، دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م (مطبوع مع حاشية البنانى) .
- ١٦٢ - شرح المنار لعز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز المعروف بابن ملك المتوفى سنة ٨٨٥ هـ . مطبعة عثمان تركيا ، ١٣١٥ هـ .
- ١٦٣ - العدة فى أصول الفقه للقاضى أبى يعلى ، محمد بن الحسين الفراء البغدادى المتوفى سنة ٤٥٨ هـ ، تحقيق : الدكتور أحمد بن علي سير المباركي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ١٦٤ - غاية التحقيق ، شرح الحامى ، لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخارى المتوفى سنة ٧٣٠ هـ ، مطبعة نو لكشور بلكنؤ ، الهند ١٣٢٤ هـ / ١٩٠٦ م .
- ١٦٥ - غاية الوصول شرح لب الأصول كلاهما للشيخ أبى يحيى زكريا الانصارى ، المتوفى سنة ٩٢٦ هـ مطبعة عيسى البابي الحلبي و أولاده بمصر .
- ١٦٦ - فتح الغفار بشرح المنار للشيخ زين الدين بن ابراهيم الشيبلى بابن نجيم المتوفى سنة ٩٧٠ هـ . الطبعة الأولى ، طبع مصطفى البابسي الحلبي و أولاده بمصر ، ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م .

- ١٦٧ - أصول البدائع في أصول الشرائع لشمس الدين محمد بن حمزة بن محمد -
 الفناري المتوفى سنة ٨٣٤ هـ ، مطبعة شيخ يحيى آفندی ، استانبول ، ١٣٨٩ هـ .
- ١٦٨ - فصول الحواشي لأصول الشاشي
 حاجي عبد الغفار و يسران تاجران كتب ، قندهار ، افغانستان .
- ١٦٩ - الفصول في الأصول ، لأبي بكر الرازي ، احمد بن علي الجصاص المتوفى
 سنة ٣٧٠ هـ نسخة مصورة بقسم المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة
 أم القرى ، مكة المكرمة رقم ١٤٥٩ ، ١٤٦٠ عن معهد احياء المخطوطات
 العربية بالقاهرة ، أصول .
- ١٧٠ - فواتح الرحموت ، شرح مسلم الثبوت لبحر العلوم عبد العلي محمد بن
 نظام الدين الأنصاري المتوفى سنة ١١٨٠ هـ ، مصور عن الطبعة الأولى
 بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر ١٣٢٢ هـ ، الناشر : دار المعرفة
 بيروت (مطبوع : نفع المستفي) .
- ١٧١ - ابن قدامة و آثاره الأصولية للدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن
 السعيد ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ١٧٢ - القواعد و الفوائد الأصولية و ما يتعلق بها من الأحكام الفرعية
 لعلاء الدين أبي الحسن علي بن عباس البعلبي المعروف بابن اللحام
 المتوفى سنة ٨٠٣ هـ ، تحقيق و تصحيح : محمد حامد الفقي ، الطبعة
 الأولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، دار الباز
 للنشر و التوزيع ، مكة المكرمة .
- ١٧٣ - الكاشف عن المحصول (شرح المحصول) لشمس الدين أبي عبد الله محمد
 بن محمود بن محمد الأنصاري المتوفى سنة ٦٨٨ هـ ، نسخة مصورة على
 الميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة
 رقم (١١) أصول عن مخطوطة دار الكتب المصرية رقم (٢٧٣) .

- ١٧٤ - كشف الأسرار ، شرح المنار في الأصول للشيخ أبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النفي ، المتوفى سنة ٧١٠ هـ . الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، ١٣١٦ هـ .
- ١٧٥ - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوى لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري المتوفى سنة ٧٣٠ هـ . طبعة بالأوفست عن الطبعة العثمانية عام ١٣٠٨ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ١٧٦ - كنز الوصول الى مترقة الأصول لفخر الإسلام علي بن محمد بن عبد الكريم البزدوى المتوفى سنة ٤٨٢ هـ . طبعة بالأوفست عن الطبعة العثمانية عام ١٣٠٨ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م (مطبوع بهامش كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوى) .
- ١٧٧ - اللمع في أصول الفقه لأبي إسحاق ، إبراهيم بن علي الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ . الطبعة الثالثة ، مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي و اولاده بمصر ، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م .
- ١٧٨ - المصنوع في علم أصول الفقه للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي ، المتوفى سنة ٦٠٦ هـ . تحقيق : الدكتور طه جابر فياض العلواني . من مطبوعات جامعة الامام محمد بن سعود بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ١٧٩ - المختصر في أصول الفقه لعلاء الدين أبي الحسن ، علي بن محمد البجلي الدمشقي المعروف بابن اللحام المتوفى سنة ٨٠٣ هـ . تحقيق : الدكتور محمد مظهر بقا طبع دار الفكر بدمشق ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ١٨٠ - مختصر المنتهى لابن الحاجب عثمان بن أبي بكر المتوفى سنة ٦٤٦ هـ . (مطبوع مع شرح العضد) ، تصوير دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م عن الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر ، ١٣١٦ هـ .

- ١٨١ - المدخل الى مذهب الامام أحمد بن حنبل للشيخ عبد القادر بن أحمد
بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ . صححه
و قدم له و علق عليه الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ،
الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- ١٨٢ - مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول لمحمد بن فراموز الشهير بملا خنزرو
المتوفى سنة ٨٨٥ هـ . دار الطباعة العامة ، تركيا ، (مطبوع مع
حاشية الأزهرى) .
- ١٨٣ - المستصفى من علم الأصول لأبى حامد محمد بن محمد القزالى المتوفى
سنة ٥٠٥ هـ . مصور عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة
١٣٢٢ هـ . النشرة دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .
- ١٨٤ - مسلم الثبوت للعلامة محب الله بن عبد الشكور البهارى المتوفى سنة
١١١٩ هـ . (مطبوع مع شرحه فواتح الرحموت بهامش المستصفى) ، مصور
عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢٢ هـ ، الناشر :
دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .
- ١٨٥ - المسودة فى أصول الفقه ، تتابع على تصنيفه ثلاثة من أئمة آل تيمية :
١ - مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر المتوفى
٦٥٣ هـ .
- ٢ - شهاب الدين أبو المعاسن عبد الحليم بن عبد السلام المتوفى سنة ٦٨٢ هـ .
- ٣ - شيخ الاسلام تقي الدين أبو العباس ، أحمد بن عبد الحليم المتوفى
سنة ٧٢٨ هـ . جمعتها و بيضها : شهاب الدين أبو العباس ، أحمد
بن محمد بن أحمد الحراني الدمشقي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ . حقق أصوله
و علق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدنى بالقاهرة
١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .

- ١٨٦ - المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين ، محمد بن علي بن الطيب البصري
 الممتزلي المتوفى سنة ٤٣٦ هـ . تحقيق : الدكتور محمد حميد الله بتعاون
 محمد تكبر و حسن حنفي ، المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م .
- ١٨٧ - المغني في أبواب التوحيد و العدل للقاضي أبي الحسن ، عبد الجبار
 بن احمد المعتزلي المتوفى سنة ٤١٥ هـ ، أشرف على احيائه دكتور ضيه
 حسين ، مطبعة دار الكتب ، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣ م .
- ١٨٨ - المغني في أصول الفقه للإمام جلال الدين أبي محمد ، عمر بن محمد
 بن عمر الخبازي ، المتوفى سنة ٦٩١ هـ . تحقيق : الدكتور محمد مظهر
 بقا ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .
- ١٨٩ - مفتاح الوصول الى بناء الفروع على الأصول لمحمد بن أحمد المعروف
 بالشريف التلمساني المتوفى سنة ٧٢١ هـ ، منشورات مكتبة الوحدة العربية ،
 الدار البيضاء .
- ١٩٠ - مناهج العقول في شرح منهاج الوصول في علم الأصول للإمام محمد حسن
 البدرخي . مطبعة محمد علي صبيح و أولاده بمصر . (مطبوع مع نهاية السؤل)
- ١٩١ - منتهى السؤل في علم الأصول لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي
 بن محمد الآمدي المتوفى سنة ٦٣١ هـ ، طبع بمطبعة محمد علي صبيح .
- ١٩٢ - المنحول من تعليقات الأصول لحجة الاسلام أبي حامد ، محمد بن محمد
 الفزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ . تحقيق : الدكتور محمد حسن هيتسو ،
 دار الفكر ، بيروت .
- ١٩٣ - ميزان الأصول في نتائج العقول لعلاء الدين محمد بن احمد السمرقندي
 المتوفى سنة ٥٥٣ هـ . نسخة مصورة على الميكروفيلم بمركز البحث العلمي
 بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة رقم (١٥٤) ، أصول عن مخطوطة مكتبة
 جامعة استانبول ، رقم (٣٣٤٨) .

- ١٩٤ - النامي على الحامي لمولوى أبى محمد عبد الحق بن محمد أمير النملوى
١٣٣٥ هـ طبع كتب خانة مجيديه ، ملتان ، باكستان .
- ١٩٥ - نزهة المثناق للشيخ محمد يحيى بن الشيخ أمان ، مطبعة حجازى ،
بالقاهرة ، ١٣٢٠ هـ / ١٩٥١ م .
- ١٩٦ - نهاية السؤل فى شرح منهاج الوصول الى علم الأصول لجمال الدين
عبد الرحيم بن الحسن الإسئوى ، المتوفى سنة ٧٧٢ هـ . مطبعة محمد
على صبيح و أولاده بمصر .
- ١٩٧ - نور الأنور ، شرح المنار ، للشيخ احمد المعروف بملا جيون بن أبى سعيد
بن عبيد الله المتوفى سنة ١١٣٠ هـ ، مطبعة ايجوكيشنل بريس ، كراتشى .
- ١٩٨ - الوسيط فى أصول فقه الحنفية (عرض لبحوث القسم الثانى من كتاب
التوضيح لمدر الشريعة) ، للشيخ أحمد فهمى أيسونة ، مطبعة
دار التأليف بمصر .

و (كتب التاريخ و التراجم

- ١٩٩ - الاستيعاب فى معرفة الأصحاب لأبى عمر ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن
عبد البسر القرطبى، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ . تحقيق : على محمد البجاوى ،
مطبعة الفجالة ، القاهرة .
- ٢٠٠ - أسد الثابة فى معرفة الصحابة لابن الأثير على بن محمد بن عبد الكريم
الجزرى المتوفى سنة ٦٣٠ هـ . طبع دار الشعب بالقاهرة .
- ٢٠١ - الإصابة فى تمييز الصحابة لشهاب الدين أبى الفضل ، احمد بن على
بن حجر العسقلانى المتوفى ٨٥٢ هـ . دار صادر - طبعة بالأؤست - بيروت .
- ٢٠٢ - الأعلام " قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من العرب و المستعربين
و المستشرقين " لخير الدين الزركلى المتوفى سنة ١٩٧٦ م الطبعة
الثالثة ، بيروت ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .

- ٢٠٣ - أعيان القرن الثالث عشر في الفكر و السياسة و الاجتماع لخليل مردم بك ، الطبعة الأولى ، لجنة التراث العربي ، بيروت .
- ٢٠٤ - إنباه الرواة على أنباء النحاة لجمال الدين أبي الحسن علي بسن يوسف القفطي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ . تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م .
- ٢٠٥ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون للعالم اسماعيل باءا بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي المتوفى سنة ١٣٣٩ هـ . منشورات مكتبة المثنى ببغداد .
- ٢٠٦ - البداية و النهاية في التاريخ للحافظ اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي المتوفى سنة ٧٢٤ هـ . الطبعة الثالثة ١٩٧٧ م ، مكتبة المعارف ببيروت .
- ٢٠٧ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للعلامة محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ . الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بالقاهرة ، ١٣٤٨ هـ .
- ٢٠٨ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ . تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .
- ٢٠٩ - تاج التراجم في طبقات الحنفية للشيخ أبي العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا المتوفى سنة ٨٧٩ هـ . مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٢ م .
- ٢١٠ - تاريخ بغداد للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

- ٢١١ - تذكرة الحفاظ للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ ، الدبعة الرابعة ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن ، الهند ، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .
- ٢١٢ - ترتيب المدارك و تقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي أبي الفضل ، عياض بن موسى بن عياض اليحصبي المتوفى سنة ٥٤٤ هـ ، تحقيق : الدكتور أحمد بكير محمود ، مطبعة فؤاد بيبان و شركاؤه ، بيروت ، منشورات : دار مكتبة الحياة ، بيروت ، و دار مكتبة الفكر ، صرابلس ، ليبيا .
- ٢١٣ - تهذيب الأسماء و اللغات للإمام محيي الدين أبي زكريا ، يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ ، طبع ادارة الطباعة المنيرية بمصر .
- ٢١٤ - تهذيب التهذيب ، لشيخ الاسلام عهاب الدين أبي الفضل ، أحمد بن علي بن حجر الصقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد الدكن ، الهند ، ١٣٢٥ هـ .
- ٢١٥ - الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية للعلامة محيي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد بن محمد القرشي المصري المتوفى سنة ٧٧٥ هـ ، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد الدكن ، الهند ، ١٣٣٢ هـ .
- ٢١٦ - حن المحاضرة في تاريخ مصر و القاهرة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، دار احياء الكتب العربية عيسى . البابي الحلبي و شركاؤه ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٨ م .
- ٢١٧ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للعالم المولى محمد امين المحبي . تصوير دار صادر - عن طبع المطبعة الوهبية بمصر ١٣٨٤ - بيروت .

- ٢١٨ - درة الحجال في أسماء الرجال لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي
الشهير بابن القاضي المتوفى سنة ١٠٢٥هـ ، تحقيق : محمد الأحمدى أبي
النور ، الطبعة الأولى ، دار النصر للطباعة ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠ م ،
الناشر : دار التراث ، القاهرة و المكتبة الصنيقة ، تونس .
- ٢١٩ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ، تحقيق : محمد سيد جاد الحق ، الطبعة
الثانية ، مطبعة المدني ، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٦ م .
- ٢٢٠ - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون ، القاضي
برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد المالكي المتوفى سنة ٧٩٩ هـ ،
تحقيق : الدكتور محمد الأحمد أبي النور ، طبع درا التراث للطبع
و النشر بالقاهرة .
- ٢٢١ - الذيل على رفع الإصر أو بغية العلماء و الرواة للإمام عبد الرحمن
السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢ هـ ، تحقيق الدكتور جودة هلال ، الأستاذ محمد
محمود صبح ، مراجعة الأستاذ علي البجاوي ، دار التعاون الجمعية
التعاونية للطبع و النشر .
- ٢٢٢ - الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب زين الدين أبي الفرج ، عبد الرحمن
بن أحمد ، البغدادى الدمشقى المتوفى سنة ٧٩٥ هـ ، صححه محمد حامد
الفتي ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٢هـ / ١٩٥٢ م .
- ٢٢٣ - روضات الجنات في أحوال العلماء و السادات لميرزا محمد باقر الموسوي
الخوانساري الأصفهاني ، تحقيق : اسد الله اسماعيليان ، مطبعة
مهر استوار ، قم ، ايران ، ١٣٩١ هـ .
- ٢٢٤ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية للعلامة محمد بن محمد مخلوف ،
المتوفى سنة ١٣٥٥هـ ، طبعة بالأوفست عن الطبعة الأولى سنة ١٣٤٩ هـ ،
المطبعة السلفية بالقاهرة ، نشر دار الكتاب العربي ، بيروت .

- ٢٢٥ - غدرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح ، عبد الحى بن الحماد المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ ، المكتب التجارى للطباعة و النشر ، بيروت .
- ٢٢٦ - الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى المتوفى سنة ٩٠٢ هـ ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت .
- ٢٢٧ - طبقات الحفاظ للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ ، تحقيق : على محمد عمر ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م ، نشر مكتبة وهبة بالقاهرة .
- ٢٢٨ - طبقات الحنابلة للقاضى أبى الحسين ، محمد بن أبى يعلى الفراء المتوفى سنة ٥٢٦ هـ ، صححه محمد حامد الفقى ، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ، ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .
- ٢٢٩ - الطبقات السنية فى تراجم الحنفية للمولى تقي الدين عبد القادر التميمي الدارى الغزى المتوفى سنة ١٠٠٥ هـ ، تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو ، طبع المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بالقاهرة ، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .
- ٢٣٠ - طبقات الشافعية لأبى بكر بن هداية الله الحسيني الملقب بالمصنف المتوفى سنة ١٠١٤ هـ ، مطبعة بغداد ، ١٣٥٦ هـ (مطبوعة مع طبقات الفقهاء للشيرازى) .
- ٢٣١ - طبقات الشافعية لجمال الدين ، عبد الرحيم الاسنوى المتوفى سنة ٧٧٢ هـ ، تحقيق : الدكتور عبد الله الجبورى ، الطبعة الأولى بمطبعة الارشاد ببغداد ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- ٢٣٢ - طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين أبى نصر عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى السبكى المتوفى سنة ٧٧١ هـ ، تحقيق : الأستاذين : عبد الفتاح الحلو و محمود الطناحي ، الطبعة الأولى ، مطبعة عيسى البابى الحلبي بالقاهرة ، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤م .
- ٢٣٣ - طبقات الفقهاء لأبى اسحاق ابراهيم بن على الشيرازى الفيروز آبادى المتوفى سنة ٤٧٦ هـ ، مطبعة بغداد ، ١٣٥٦ هـ .

- ٢٣٤ - طبقات المفسرين للحافظ عمر الدين محمد بن علي بن احمد الداودي المتوفى سنة ٩٤٥ هـ ، تحقيق : علي محمد عمر ، الطبعة الأولى ، مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٣ م ، نشر مكتبة وهبة .
- ٢٣٥ - عجائب الآثار في التراجم و الأخبار للعلامة الشيخ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي المتوفى سنة ١٢٣٧ هـ ، دار الفارس للطباعة والنشر ، بيروت .
- ٢٣٦ - الفتح المبين في طبقات الأصوليين للشيخ عبد الله مصطفى المراغسي المتوفى سنة ١٣٦٣ هـ . الطبعة الثانية ببيروت ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م ، الناشر : محمد امين دمج و شركاؤه بيروت .
- ٢٣٧ - الفهرست لابن نديم أبي الفرج ، محمد بن اسحاق المعروف بالوراق المتوفى سنة ٣٨٠ هـ ، تحقيق : رضا تجدد ، مطبعة دانشگاه طهران .
- ٢٣٨ - الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى المتوفى سنة ١٢٠٤ هـ ، غنى بتمحيجه و تعليق بعض الزوائد عليه محمد بدر الدين أبو فراس ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة بمصر ، ١٣٢٤ هـ .
- ٢٣٩ - فوات الوفيات لمحمد بن شاكر بن أحمد الكتبي المتوفى سنة ٧٦٤ هـ ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ١٩٥١ م ، نشر مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة .
- ٢٤٠ - كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون لمصطفى بن عبد الله الشيرازي بحاجي خليفة و كاتب جليبي ، المتوفى سنة ١٠٦٧ هـ ، طبعة بالأوفست عن طبعة استانبول - وكالة المعارف ١٩٥١ م ، منشورات : مكتبة المثنى بفداد .
- ٢٤١ - الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للشيخ نجم الدين محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن احمد الغزالي الدمشقي المتوفى سنة ١٠٦١ هـ ، حققه و ضبط نصه جيراثيل سليمان جبور ، الناشر : محمد أمين دمج و شركاؤه ، بيروت .

- ٢٤٢ - المختصر فى أخبار البشر لأبى الفداء عماد الدين اسماعيل بن على
بن محمود المتوفى سنة ٧٣٢ هـ ، دار المعرفة للطباعة و النشر ، بيروت .
- ٢٤٣ - معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، الناشر : مكتبة المثنى و دار احيا
التراث العربى ، بميروت
- ٢٤٤ - المنهج الأحمد فى تراجم أصحاب الإمام أحمد لمجير الدين عبد الرحمن
بن محمد بن عبد الرحمن العليمى المتوفى سنة ٩٢٨ هـ ، تحقيق : محمد
محيى الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى بمطبعة المدنى بالقاهرة ،
١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م .
- ٢٤٥ - النجوم الزاهرة فى ملوك مصر و القاهرة لجمال الدين أبى المحاسن ،
يوسف بن تفرى بردى المتوفى سنة ٨٧٤ هـ ، نسخة مصورة عن طبعة دار
الكتب ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة و الطباعة و النشر .
- ٢٤٦ - هدية العارفين فى أسماء المؤلفين و آثار المصنفين لاسماعيل باشا
بن محمد أمين المتوفى سنة ١٣٣٩ هـ ، طبعة بالأوفست عن طبعة استانبول
- وكالة المعارف ١٩٥١ م ، منشورات : مكتبة المثنى ، بغداد .
- ٢٤٧ - وفيات الأعيان و أنباء أئناء الزمان لشمس الدين أبى العباس ، أحمد
بن محمد بن أبى بكر بن خلكان المتوفى سنة ٦٨١ هـ ، الطبعة الأولى ،
بمطبعة السعادة بالقاهرة ، ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م ، الناشر : مكتبة النهضة
المصرية ، بالقاهرة .

ز (كتب اللغة العربية)

- ٢٤٨ - تاج العروس من جواهر القاموس لمحب الدين أبى الفيض السيد محمد
مرتضى الزبيدى المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ ، من منشورات دار مكتبة الحياة ،
بيروت ، تصوير عن الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية بمصر ، ١٣٠٦ هـ .

- ٢٤٩ - تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري المتوفى سنة ٣٧٠ هـ .
تحقيق الأستاذ عبد السلام عارون ، مراجعة الأستاذ محمد علي النجار ،
مطابع سجل العرب ، القاهرة .
- ٢٥٠ - الصحاح " تاج اللغة و صحاح العربية " لاسماعيل بن حماد الجوهري
المتوفى في حدود ٤٠٠ هـ ، تحقيق : احمد عبد النفور عطار ، الطبعة
الثانية ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ٢٥١ - القاموس المحيط للشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ،
المتوفى سنة ٨١٧ هـ ، تصوير دار الفكر ، بيروت .
- ٢٥٢ - لسان العرب لجمال الدين ، أبي الفضل ، محمد بن مكرم بن منظور .
المتوفى سنة ٧١١ هـ ، طبعة دار صادر و . دار بيروت ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .
- ٢٥٣ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد بن علي المقرئ
الفيوهي المتوفى سنة ٧٧٠ هـ ، طبعة بالأوفست ، المكتبة العلمية ،
بيروت .

خامساً : فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر و تقدير	٣
المقدمة	٤
منهج البحث	٦
خطة البحث	٨
الفصل الأول : الحكم الشرعى	١٠
المبحث الأول : تعريف الحكم الشرعى	١١
الحكم فى اللفظة	١١
الحكم فى الاطلاق	١١
التعريف المختار	٢٠
المبحث الثانى : تقسيم الحكم الشرعى	٢٣
تعريف الواجب	٢٥
التعريف المختار	٣٠
تعريف المنع	٣٢
التعريف المختار	٣٤
تعريف المباح	٣٥
تعريف الحرام	٣٧
تعريف المكروه	٣٧
الفصل الثانى : الأمر	٣٩
المبحث الأول : تعريف الأمر	٤٠
تمهيد	٤٠
(أ) تعريف الأمر اللفظى	٤١
(ب) تعريف الأمر النفسى	٤٤

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني : مقتضى الأمر	٤٦
تمهيد	٤٦
أقوال العلماء في مقتضى الأمر المطلق	٤٧
القول المختار	٥٤
الباب الأول : الأداء	٥٥
الفصل الأول : تعريف الأداء	٥٦
الأداء لغة	٥٦
الأداء اصطلاحاً	٥٧
(أ) ملك الشافعية و من وافقهم في تعريف الأداء	٥٧
التعريفات التي تشمل الواجب والمندوب	٥٧
التعريفات التي تجعل الأداء في الواجب	٧٤
الموازنة بين هذه التعريفات	٧٥
(ب) ملك الحنفية في تعريف الأداء	٧٦
الموازنة بين تعريفات الحنفية	٨٥
الموازنة بين تعريفات أصحاب المالكين	٨٦
الفصل الثاني : عمول وصف الأداء للواجب والمندوب	٨٧
أقوال العلماء في اتصاف المندوب بالأداء	٨٧
منشأ الخلاف	٨٩
الفصل الثالث : الأداء في المؤقتات و في غيرها	٩٩
تقسيم العبادة الى مطلق و مؤقتة	٩٩
تعريف العبادة المؤقتة	٩٩
تعريف العبادة المطلقة	١٠٠
أقسام العبادة المؤقتة بحسب الوقت	١٠١

مدى اطلاق الأداء على العبادات غير المؤقتة ١١٤

الفصل الرابع : أقسام الأداء و تطبيقاته ١٢١

أقسام الأداء ١٢١

(أ) الأداء المضر الكامل ١٢٤

حق الله تعالى وحق العبد ١٢٦

أقسام الحق ١٢٧

مثال الأداء المضر الكامل في حق الله تعالى ١٢٨

مثال الأداء المضر الكامل في حق العبد ١٤٣

(ب) الأداء المضر القاصر ١٤٧

مثال الأداء المضر القاصر في حقوق الله تعالى ١٤٧

مثال الأداء المضر القاصر في حقوق العباد ١٥٣

(ج) الأداء غير المضر (شبيه بالقضاء) ١٥٩

مثال الأداء غير المضر في حقوق الله تعالى ١٥٩

مثال الأداء الشبيه بالقضاء في حقوق العباد ١٦٩

الفصل الخامس : القدرة المشروطة لوجوب الأداء ١٧١

القدرة الممكنة ١٧١

القدرة الميسرة ١٧٣

الفرق بين القدرة الممكنة والميسرة ١٨٦

الفصل السادس : الاعادة و مدى اعتبارها قسما من الأداء ١٩٣

الاعادة لفة ١٩٣

الاعادة اصطلاحا ١٩٤

الاعادة عند الشافعية و من منهم ١٩٤

الاعادة عند الحنفية ٢٠١

الموضوع	الصفحة
هل الاعادة قسم من الأداء أو قسيمة له	٢٠٣
الباب الثاني : القضاء	٢٠٨
الفصل الأول : تعريف القضاء	٢٠٩
القضاء لغة	٢٠٩
القضاء اصطلاحاً	٢١١
(أ) مذهب الشافعية و من وافقهم	٢١١
١- التعريفات التي جعلت القضاء شاملاً للواجب	
و المندوب	٢١١
٢- التعريفات التي جعلت القضاء في الواجب	٢١٩
(ب) مذهب الحنفية في تعريف القضاء	٢٢٣
المقارنة بين تعريفات الشافعية و من -	
وافقهم و الحنفية	٢٢٩
التعريف المختار	٢٣٠
الفصل الثاني :: هل القضاء يجرى في المطلوب غير الواجب -	
و غير المؤقتات	٢٣١
مدى اطلاق القضاء على العبادة غير المؤقتة	٢٤٣
الفصل الثالث : هل القضاء يثبت بما وجب به الأداء أو -	
بأمر آخر	٢٤٥
محل الخلاف	٢٤٥
ما يتفرع على هذا الخلاف	٢٨٠
قضاء الصلاة المتروكة اذا تركت عمداً	٢٨٠

المفصلة	الموضوع
٢٨٩	الفصل الرابع : أقسام القضاء و تطبيقاته
٢٨٩	أقسام القضاء باعتبار الأداء
٢٩٤	أقسام القضاء من حيث ذاته
٢٩٧	(أ) القضاء المضمحل بمثل معقول
	مثال القضاء المضمحل بمثل معقول كامل في -
٢٩٨	حقوق الله تعالى (قضاء الصلاة بالصلاة)
٣٠٠	حكم الترتيب في قضاء الفوائت
٣١١	هل قضاء الصلاة الفائتة على الفوراً وعلى التراخي
٣١٥	قضاء الصوم بالصوم
٣١٧	هل وجوب قضاء صوم رمضان على الفور أم على
	التراخي
٣٢٣	حكم تتابع قضاء رمضان و تفريقه
	مثال القضاء المضمحل بمثل معقول كامل في -
٣٢٦	حقوق العباد
	مثال القضاء المضمحل بمثل معقول قاصر في -
٣٢٩	حقوق العباد
	هل القضاء المضمحل بمثل معقول قاصر يجزئ -
٣٤١	في حقوق العباد ؟
٣٤٢	(ب) القضاء المضمحل بمثل غير معقول
٣٤٣	مثال القضاء بمثل غير معقول في حقوق الله تعالى
٣٥١	مثال القضاء بمثل غير معقول في حقوق العباد
٣٥٧	حكم القضاء بمثل غير معقول
	المسائل الفرعة على هذا الأصل في حقوق الله تعالى :
٣٥٧	(أ) عدم قضاء تكبيرات التشريق
٣٥٩	(ب) عدم قضاء رمي الجمار بعد أيام التشريق
٣٦١	(ج) عدم قضاء الوقوف بعرفة

المسائل المتفرعة على الأصل المذكور في حقوق العباد :

- (أ) عدم ضمان الناصب المنافع الفائتة بالمال المتقوم ٣٦٣
- (ب) لضمان على الشهود بعفو الولي القصاص اذا رجعوا عن الشهادة . ٣٦٩
- (ج) الشهود اذا رجعوا عن الشهادة بالطلاق بعد الدخول لا يضمنون شيئا . ٣٧٠
- قضاء غير المحض (الشبه بالأداء) ٣٧٣
- مثال القضاء غير المحض في حقوق الله تعالى ٣٧٣
- مثال القضاء الشبه بالأداء في حقوق العباد ٣٧٩
- الفصل الخامس : اطلاق الأداء على القضاء و العكس ٣٨٣
- ما يتفرع على اطلاق كل منهما على الآخر ٣٨٧
- هل يصح الأداء بنية القضاء و بالعكس ٣٨٩
- بين الأداء و القضاء ٣٩٥
- اذا أتى ببعض الصلاة في الوقت و البعض الآخر -
- خارجه هل يعتبر أداء أم قضاء ٣٩٩
- الخاتمة : في نتائج البحث ٤٠٥
- الفهارس : ٤٠٩
- أولا : فهرس الآيات الكريمة ٤١٠
- ثانيا : فهرس الأحاديث و الآثار الشريفة ٤١٥
- ثالثا : فهرس الأعلام ٤٢٤
- رابعا : فهرس المراجع ٤٤٤
- خامسا : فهرس الموضوعات ٤٧٨